250

عالم المعرفة

تاريخ إيران السياسي بين ثورتين

(1906-1979)

تأليف

د. آمال السّبكي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

250

تاريخ إيران السياسي

(1906-1979)

تأليف

د. آمال السّبكي



أكتوبر 1999

المحتوى

المحتوى

1

إيران من الثورة الدستورية حتى الحرب العالمية الأولى (1906ـ1914)

الأوضاع الداخلية قبل الثورة الدستورية:

إن حركات التاريخ الإنساني، شأنها شأن دورة الكون، تخضع لديناميات محكمة، تدفعها مقدمات كاشفة تؤدي إلى تغيرات غالبا ما تتم تدريجيا وقلما تكون مباغتة. وعليه فإن تاريخ إيران في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين زخر بومضات وعي يقظة، ورفض مسبب من القوى الوطنية لسلبيات الدولة القاجارية التي شجعت الامتيازات الأجنبية، مما أجهض المحاولات المبكرة لبناء اقتصاد إيراني شبه رأسمالي قادته القوى الاجتماعية الباحثة عن الثراء الاقتصادي والطامحة في الريادة السياسية بعيدا عن الاستغلال الأجنبي.

لهذا ناصبت القوى الاجتماعية الدولة القاجارية العداء منذ تغلغل النفوذ الأجنبي في الاقتصاد الإيراني إبان عهد ناصر الدين شاه (1848 ـ 1896) ومظفر الدين شاه من بعده حتى انفجار الثورة الدستورية. ويسّر العداء للقاجاريين سبلا للتحالف بين التجار ورجال الدين من جهة، وبين شيوخ القبائل

وكبار الزراع من جهة أخرى، لحماية مصالحهم الاقتصادية ضد الامتيازات العديدة الممنوحة للروس والبريطانيين على حساب المواطنين.

لما سبق يمكن القول إن العامل الاقتصادي شكل الدافع الاجتماعي الأساسي للقيام بالثورة الدستورية. كما دعم التحرك الاجتماعي ضد القاجاريين ظهور طبقة مثقفة إيرانية كانت إفرازا للإصلاحات المحدودة التي شيدها (ناصر الدين شاه) ومظفر الدين شاه من بعده مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما ساند الثوار في نضالهم رجال الدين الشيعة الذين وجدوا في التغلغل الأجنبي تهديدا مباشرا لمعتقداتهم الدينية، ومعوقا لنفوذهم الاقتصادي الناجم عن تحالفهم الدائم مع تجار البازار وملاك الأراضي، نظرا لأن الممول الرئيسي لرواتب رجال الدين ومؤسسات الأوقاف والتكايا والمدارس الشيعية التي تديرها المؤسسات الدينية في طول البلاد وعرضها يخرج من جيوب التجار وكبار الزراع الإيرانيين.

ولعل من العسير تتبع مراحل الثورة الدستورية دون المرور الهادئ والتأمل المتأني للعلاقة المتشابكة بين السلطة القاجارية وجموع الإيرانيين، المكونين لنسيج مجتمع صاخب الألوان، متنوع الأجناس والأعراق متعدد اللغات والأديان.

لقد تكون المجتمع الإيراني في مطلع القرن الحالي من أربع طبقات أمكن رصدها وملاحظتها بوضوح، بحيث شكلت الطبقة الأرستقراطية أعلى قمة الهرم السكاني وتضمنت كبار ملاك الأراضي الزراعية، وسلالة الحكام القاجاريين والأمراء الملكيين، ورجال البلاط، وأصحاب الإقطاعيات الواسعة، والوزراء الملكيين، ومعهم حكام الأقاليم وموظفو الدولة ذوو الألقاب المعروفة أمثال أعمدة الملك، ومنتصري المملكة، ومساعدي الدولة وقوى المملكة... الخ. وجميع تلك الفئات تمثل النخبة المركزية من الطبقة الأرستقراطية الإيرانية.

وبالطبع كان هناك نُخب محلية من الأعيان المحليين، ونبلاء الريف، وزعماء القبائل، وكبار الإداريين من أصحاب الملكيات الثابتة، وحملة الألقاب بالوراثة، وكذا قضاة محاكم الدولة، ثم أئمة الجمعة في المدن الرئيسية، وتعد النخب المحلية الجناح المكمل للأرستقراطية الإيرانية.

ويشكل تجار المدن، وملاك الأراضي الصغار، وأصحاب حوانيت البازار، والمشاغل الحرفية أهم ركائز الطبقة الوسطى الإيرانية التالية للأرستقراطية في الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعد الطبقة الوسطى مصدر التمويل الأساسي للمؤسسة الدينية الشيعية، سواء جاء على شكل مرتبات رجال الدين أو جوامع البازار أو المدارس الدينية، وكذا التكايا والأوقاف لتستمر في نشاطها التعليمي. لهذا ارتبطت الطبقة الوسطى برجال الدين ووعاظ المساجد ومدرسي القرآن وطلاب المعاهد الدينية ورجال الدين صغارا وكبارا. بحيث أصبح من العسير اجتماعيا فصل البازار عن المسجد، خصوصا أن زكاة (الخمس) تسلم مباشرة لرجل الدين (الملا) دون تدخل نهائي من السلطة الحاكمة.

وتضمنت الطبقة الثالثة في السلم الاجتماعي الإيراني كسبة المدن عامة من حرفيين وأجراء وعمال اليومية، وعمال البناء والمصانع والحمالين والوسطاء والسماسرة، وكذا الخدم في المنازل والحوانيت. وجميعهم يملكون مصادر دخل مستمرة تقريبا. ولهذا فهم أعلى دخلا من غالبية سكان الريف، وجماهير القبائل والمعدمين من الفلاحين ومن البدو الرحل المتنقلين، وهم يعدون الطبقة الدنيا والأخيرة في نسيج المجتمع الإيراني.

بينما كانت الفوارق الفاصلة بين الطبقات قد تعرضت للإذابة والتقارب الشديد نتيجة تحسن الأوضاع المستمر بين فئات المجتمع وطبقاته في المجتمعات الغربية، فإن قوة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الإيراني كانت عميقة الجذور، حادة كحرف السكين في نسيج القومية الإيرانية. حيث ساهمت الجغرافيا القاسية بدورها في تفتيت وتشرذم العلاقات الاجتماعية لابين الطبقات فحسب، بل لعلها حجمت التواصل بين أبناء الطبقة الواحدة أصحاب المصالح المتجانسة المتداخلة غالبا.

كما ساعدت الأديان المتعددة، والألسن الكثيرة، وكذا الثقافات المختلفة على تعميق الهوة الاجتماعية. بحيث شارك النظام القبلي الصارم في فصل وإبعاد التعاون الاجتماعي كثيرا. ثم حالت دون تناميه صعوبة التنقل والترحال والاتجار بين الأقاليم نتيجة لوعورة الطرق وانتشار اللصوص، وإهمال الحكومات القاجارية تعبيد القائم من الطرق، أو فتح الجديد بينها لربط الأقاليم الإيرانية كل بالآخر، وتوفير سيولة الحركة التجارية الداخلية، وما

يترتب عليها من الاختلاط الاجتماعي المطلوب لزيادة التفاعل الاجتماعي والتعاون المطلوب لتذويب الفوارق بين الطبقات.

لهذا لم يكن مستغربا فقدان جذور المصلحة الاجتماعية والتعاون البناء والتنمية المتتابعة بين أبناء الطبقة الواحدة، مما عزز التوحد وقلل الترابط الاجتماعي دون وسيط يحاول لملمة الشمل، أو توجيه الهدف... من هنا برز دور رجل الدين كواسطة ضرورية ومقبولة دينيا بين جموع الشيعة[1].

ونتج عن التقسيم الطبقي والتنوع الجغرافي أن عاش ستون في المائة من السكان بالريف في أحضان عشرة آلاف قرية منعزلة تقريبا، واستقر خمسة وعشرون في المائة من السكان في الحضر داخل عشر مدن رئيسية وسبعين مدينة صغيرة. أما البدو الذين ألفوا خمس عشرة في المائة من مجمل السكان فقد التأم شملهم في ستة عشر اتحادا فدراليا رئيسيا، ضم كل منها عددا من القبائل الكبيرة والصغيرة، بالإضافة إلى مجموعة من المضارب المتنقلة في المحيط الجغرافي القريب لإقامة القبائل البدوية.

وقد أفرز البعاد الاجتماعي نشاطا تجاريا انتشر في المدن وحدها، قابله كساد اقتصادي في كثير من القرى. واقتصر الإنتاج بصفة عامة على الاستهلاك الداخلي. واقتصرت التجارة في الغالب على الأسواق الأجنبية الحافلة بكل الاحتياجات في المدن الكبرى، عوضا عن التبادل الإنتاجي أو المحصولي بين أقاليم إيران المنعزلة تقريبا.

كما شارك تنوع اللغات في الانغلاق على الذات فيما بين أصحاب اللغة الواحدة والعرق الواحد، وساعدهم على ذلك اختيار الأقاليم الخاصة بسكناهم داخل الدولة الإيرانية وأصبحوا أشبه بدويلات داخل دولة واحدة أو جيتو لكل جنسية تعيش في إيران.

فعاش الفرس وقبائل بختيار والقشقائيين، والعرب واللر في الهضبة المركزية. وتوزعت مجموعات من البلوش والأفشار والعرب في الصحاري الجنوبية الشرقية، وعاشت في المناطق الشمالية الغربية قبائل الشهسوان والأكراد ومعهم الأرمن والأشوريون المبعثرون في قرى صغيرة، وانتشر التركمان والأكراد والتيموريون والبلوش والطاجيك والجمشيديون في المناطق الشمالية.

وبالمثل انقسم أغلب الشيعة إلى فرق منها الحيدرية والنعمانية والإمامية

الإثنا عشرية، والإسماعيلية، والكريم خانية، والشيخية. ثم أقلية سنية من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش، مع أقلية مسيحية من الأرمن والأشوريين، وأقليات أخرى من اليهود والزرادشت. هذه الطوائف الدينية عزلت نفسها داخل أحياء خاصة بها في الريف والحضر قريبة الشبه بـ (جيتو) اليهود.

كما خلق النظام القبلي أسلوبا سياسيا اجتماعيا خاصا به حيث جلس شيوخ القبائل على القمة يساندهم ملاك الأراضي والأعيان، واستقر الفلاحون والبدو والشغيلة في القاعدة، ومارس شيوخ القبائل دورا سياسيا مهما. فكانوا يمثلون طوائفهم مع العالم الخارجي والسلطة الحاكمة في العاصمة ومع القبائل الأخرى. كما قاموا بدور القاضي في فض المنازعات وتقسيم الضرائب على السكان.

لكل ما سبق أفرز الكرنفال العرقي والدانتيلا الدينية اللغوية ألوانا صاخبة من التنافر المصلحي، أججه التباعد الطبقي والقسوة الجغرافية. مما سهل على السلطة الحاكمة الصفوية والقاجارية من بعدها تمزيق عراه، والسيطرة عليه قبل التوحد المحدود الذي ظهر إبان الثورة الدستورية.

يسّرت الأوضاع الاجتماعية مأمورية القاجار في إحكام السيطرة على الشعب بتبني حسابات قائمة على مبدأ سياسي قديم جديد هو «فرق تسد»، وخلق الغيرة والتنافس بين الجماعات المختلفة للحصول على الحظوة لدى السلطة من بين القوى الاجتماعية الإيرانية. وقد صدقت الكاتبة آن لامبتون في تحليلها الدقيق للعلاقة بين السلطة والشعب، عندما أشارت إلى أن «الملوك الحاكمين قد استغلوا بشكل منهجي (عدم القدرة الدستورية) لملاك الأراضي على التوحد. وتبنوا ديمومة الحزازات القبلية أدوات لسياسة الدولة القائمة على الاستبداد. كما استغلوا بوعي الصراعات العرقية والقبلية في المدن لإضعاف السخط والتحديات المحتملة من قبل جماهير المدن[2].

كذلك أكد الرحالة البريطاني جون مالكوم أن المدن الإيرانية ـ بعكس مدن أوروبا في العصور الوسطى ـ كانت منقسمة بحدة إلى أحياء متنافسة بشكل يجعلها غير قادرة على مقاومة الحكومة المركزية، في الوقت الذي تلاعب فيه حكام القاجار بالطوائف الصغيرة وأظهروا إمكان حمايتها والدفاع عن مصالحها أمام الكبار من التجار، لدرجة أن الطوائف الصغيرة اعتبرت حكام القاجار رمز وحدتهم وحماة مصالحهم[3].

لهذا فلا عجب أن يشيد مؤرخو إيران بدور الثورة الدستورية التي جمعت شتات المجتمع الإيراني لأول مرة ليتصدى للسلطة المركزية (القاجارية)، ويطالب بوضع أساس برلماني يحمي حقوق المواطنين، فكانت المطالبة بإنشاء الجمعية الوطنية، وكان نجاحها نجاحا للمحاولة المبكرة للإصلاح كما سيأتي رصده في النقاط التالية.

الامتيازات الأجنبية

لقد سهَّل وجود حكومة مستبدة وحاكم بحاجة ماسة إلى الأموال لتنفيذ أهدافه الفردية أو الإصلاحية ومجتمع ما إن تتشابك مصالحه حتى تتعارض اجتماعيا، سهَّل - دون مراء - مهمة الدول الطامحة في ثروات إيران في استغلالها واختراق نسيجها الاجتماعي ونظامها السياسي دون عناء يذكر. خاصة وقد منيت معارك القاجار العسكرية مع تلك الدول بالهزيمة، وأجبر ملوك القاجار على عقد اتفاقيتي تركمانجاي(*) 1827، وباريس 1858 مع روسيا وبريطانيا، حيث أدت الاتفاقيتان إلى تنازلات إقليمية واستسلام اقتصادي ضار بالفئات الاجتماعية الإيرانية الناشئة لتحقيق مصالحهما.

وكان من بين هذه التنازلات تخفيض عائدات التصدير للدولتين المذكورتين ومنحهما حق إنشاء وكالات تجارية في طهران، ومنح الإعفاءات الجمركية على بضائعهما، ثم تخفيض عائدات رسوم عبور الطرق الإيرانية. ونتج عن مجمل التنازلات إغراق الأسواق الإيرانية بالبضائع المستوردة عالية الجودة، مما أضعف منافسة الصناعات اليدوية الإيرانية، وأدى تدريجيا إلى اندثار العديد منها. وكان على رأس الصناعات التي أضيرت بفعل الاستيراد صناعات النسيج اليدوي على اختلاف أنواعها، في الوقت الذي شجعت فيه الدولتان الكبيرتان توسيع قاعدة إنتاج السجاد اليدوي بغرض التصدير لهما وبالأسعار التي فرضوها في حلقة من حلقات الاحتكار الاقتصادي.

ونتج عن نمط الاقتصاد الموجه من الأجانب أن تحول السوق الإيراني إلى سوق استهلاكي غير منتج، وارتفعت الأسعار تدريجيا بعد زيادة الطلب على الغذاء والكساء والأدوات المستوردة. ونظر الإيرانيون للإصلاحات

(*)تركمانچاي اسم منطقة كانت تابعة للامبراطورية الايرانية تم التخلي عنها في اطار المعاهدة المذكورة التي تم التوقيع عليها في تلك البلدة (المحرر).

المتواضعة التي أدخلها ناصر الدين شاه (1848 ـ 1896)، ومظفر شاه (1896 ـ 1906) على أنها أقيمت لمصلحة التغلغل الأجنبي بدلا من التنمية الاجتماعية المرجوة للشعب الإيراني.

وإذا كان الشعور الإيراني فيه شيء من المبالغة، وظلم ظاهر للمحاولات البسيطة للإصلاح التي قام بها ناصر الدين شاه ومظفر شاه في الإدارة والشؤون العسكرية، فلعل دوافعه أن الشعب الإيراني برغم ضعف قدراته الإنتاجية وسوء أحواله المعيشية كان مطالبا بتسديد فواتير الإصلاحات، دون أن يشعر بعائد مباشر لإشباع احتياجاته اليومية الملحة. وكان تجار البازارات وكبار ملاك الأراضي ومن دار في فلكهم من رجال المؤسسة الدينية أول من استشعر الغُرم من المحاولات المتواضعة للتحديث. وبالتالي كانوا في مقدمة الفئات التي أثيرت حفيظتها، ورفضوا الامتثال لمطالب الحكومة المستمرة من المال. مما اضطر القاجار للاستدانة الخارجية وتقديم المزيد من الامتيازات للأجانب داخل إيران.

كما خشيت النخب الاقتصادية من تقوية جانب الحكومة المركزية إن استمروا في دفع فاتورة الإصلاح. فاضطر ناصر الدين شاه للتدرج في تأسيس فرق القوزاق العسكرية، وقوة شرطة البلدية، وتنظيم إدارة البلاط ثم تحويلها إلى وزارة، وإنشاء خط حديدي واحد داخل العاصمة طهران وبناء دار لسك النقود، ومكتب لترجمة أمهات الكتب، ودار للصحافة الرسمية. وتدرج في إنشاء مدرسة للطب البشري وأخرى للبيطري ومدرسة للهندسة والعلوم السياسية. كما أرسل أول بعثة دراسية للخارج من خريجي مدرسة الفنون وأمثالها.

ونظرا لاحتياج الحاكم القاجاري المستمر للأموال فقد دأب على بيع المناصب والألقاب والوظائف الكبيرة للطامعين فيها، وكذا أراضي الدولة للقادرين من الإيرانيين بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة بيع الامتيازات الاقتصادية للأجانب. وكان امتياز البارون رويتر (1872) أول امتياز لبناء طرق السكك الحديدية والتنقيب عن المعادن والاستفادة من الغابات وتعمير الأراضي البور، وحفر قنوات للمجاري وللري وصناعة الطواحين، ومد خطوط البرق. ومن أجل استكمال الإصلاحات المشار إليها زاد حجم الامتيازات للإنجليز فحصلت شركة «لينش برززز» على حق إدارة الشحن

البحري، ثم اشترت البنك الإمبراطوري البريطاني لفارس، واحتكرت حق سك النقود، وجمع رسوم الطرق[4].

ولعل أهم الامتيازات البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر هو حصول السير هكجراف تاليوت على حق احتكار شراء وتصنيع التبغ في جميع أقاليم إيران عام 1897، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف ريال سنويا، وحصول الحكومة الإيرانية على ربع قيمة الربح الصافي للشركة المحتكرة.

كما وقعت الحكومة القاجارية عام 1901 امتياز «دارسي» البريطاني الذي سمح لبريطانيا بالتنقيب عن النفط في جنوب إيران. كما أعفيت الشركة من وضع رسوم الاستيراد على جميع مستلزمات التنقيب ومن الجمارك أيضا. وامتد الإعفاء إلى المواد المصدرة من الإنتاج البترولي للشركة نفسها. وحصلت الحكومة الإيرانية بالمقابل على عشرين ألف ريال إيراني ذهبي، وعلى أسهم بالقيمة نفسها في الشركة، ثم تعهدت الشركة بدفع للحكومة الإيرانية (6٪) من صافي أرباح النفط المستخرج لمدة ستين عاما.

وطلبت روسيا بدورها امتيازات اقتصادية متنوعة. حيث حصلت شركة الطرق الروسية على عقود تعبيد الطرق العامة في الشمال، وتنظيف ميناء أنزلي. واشترت شركة روسية أخرى حق صيد الأسماك من بحر قزوين، وتأمين الطرق شمال إيران، والإشراف على إنتاج السجاد في «سلطان أباد»، ثم زراعة القطن في خراسان، وكذا زراعة الأفيون في كرمان. وتدفقت تباعا رؤوس الأموال الأجنبية والبضائع الأوروبية إلى السوق الإيراني البكر وبشروط مجحفة. من بينها احتجاز الحكومة الروسية الجمارك الشمالية لإيران رهنا مقابل القرض الذي قدمته للحكومة القاجارية ومقداره اثنان وعشرون مليون منّة روسية بفائدة قدرها (5٪) لمدة خمسة وسبعين عاما (1900). وتضمن القرض الروسي نصف مليون منة روسية قدمتها الحكومة الإيرانية تعويضا للروس عن امتياز التبغ السابق تقديمه للإنجليز. واستمرت الحكومة الإيرانية في دفع مبلغ التعويض للروس حتى بعد إلغاء امتياز التبغ الإنجليزي عام 1892، وبعد فتوى الشيخ ميرزا حسن الشيرازي بتحريم التبغ في ديسمبر 1891[0].

ثم استدانت الحكومة الإيرانية من الروس مبلغ عشرة ملايين منة روسية

من الذهب الخالص في عام 1901، بشروط مجحفة. حيث أجبر الحكومة الإيرانية على قبول قيام الحكومة الروسية والبنك المقرض بمشروع إنشاء خطوط السكك الحديدية من جلفا إلى قزوين، وكذلك تخفيض الجمارك على البضائع المستوردة من روسيا. والحقيقة أن الحكومة القاجارية لم توجه القرض لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وإنما أغدقت في إنفاق الأموال على كبار رجال الدولة وحاشية الشاه ورجال البلاط وكبار قواد الجيش. واستنفد الشاه بقية القرض في رحلاته إلى أوروبا للعلاج أو السياحة.

وتكرر الاقتراض من بريطانيا عندما اقترضت إيران مائة ألف ريال من البنك الإمبراطوري بفائدة 7٪ عام 1902، وبعد عام واحد اقترضت مائة ألف ريال أخرى في مقابل استغلال عوائد صيد الأسماك في بحر الجزر وبضمان جمرك فارس وموانئ الخليج الفارسي.

نتيجة لما سبق فقد اقتنص الإنتاج الأوروبي فرص الازدهار من البازارات الإيرانية، وبرز بوضوح تهديد الأجانب لأرزاق وأعمال التجار، والمنتسبين لهم والمستفيدين من المؤسسة الدينية (التكايا - الأوقاف - التعليم الديني - الخمس). وبالتالي قلت الموارد الموجهة للضخ في المؤسسة التعليمية الدينية. فتآزر وتحالف المتضررون من التجار وعلماء الدين ضد الزحف الأجنبي والنفوذ المتنامي للأسرة الحاكمة (القاجار) ورجال البلاط إبان الثورة الدستورية.

إذا كان المحرك الأساسي للغضب الشعبي وإشعال الثورة الدستورية هو لقمة العيش وصعوبة الحصول على الضرورات اليومية للمواطنين، فإن الظلم السياسي، وسوء إدارة الأقاليم قد أبانت بوضوح مقدار الفساد المتشعب في اختيار حكام الأقاليم المتعاملين مباشرة مع جميع فئات الشعب في القرى والنجوع. حيث خضع اختيارهم لمزاد يعقده الشاه في العاصمة لكبار أثرياء الأمة. وبقدر ما يدفع الراغب من مال يتم منحه إدارة أغنى الأقاليم الإيرانية، وبين يوم وليلة يصبح الحاكم الجديد مالكا فعليا للسكان وثروات المكان. وبالطبع يسترد الحاكم أضعاف ما قدمه للشاه من الأهالي على شكل ضرائب مالية وعينية. ولم يكن الفقر حائلا كافيا أمام الحاكم لإعفاء الفقراء من الضرائب، بل تعرضت النساء، خاصة الفتيات الحسان، للبيع مقابل سداد الضرائب المطلوبة، كما حدث على يد حاكم قوجان عام 1903

ليثبت بدوره مدى ما وصل إليه حكام الأقاليم من فساد وطغيان.

وفي عهد مظفر شاه، 1896 ـ 1906، اقتصرت مناصب حكام الأقاليم على أبناء الشاه ليضمن ولاء تلك المناطق لسلطانه، حيث عين ولي عهده (محمد شاه) على آذربايجان، ونصّب ابنه شعاع الدولة على شيراز والبنادر، وسيطر ابنه عضد الدولة على كيلان، وتولى إقليم كردستان ابنه سالار الدولة لكي تستمر سلسلة الابتزاز للجماهير كسابق عهدها وتؤجج بدورها التذمر والالتفاف حول الثوار.

النخبة المثقفة

زاد من وطأة الإحساس بخطر النفوذ الأجنبي وجود نخبة مثقفة جديدة أفرزتها إصلاحات ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه من بعده. تلك النخبة التي أفرزتها المدارس والمعاهد والمكتبات والبعثات التي كونت إنتلجينسيا إيرانية تأثرت بما قرأته من مؤلفات تقدمية غربية قام بترجمتها مكتب الترجمة بطهران، وكذا الدارسون العائدون من البعثات العلمية بالخارج، بعد أن أسندت لهم الحكومة مهمة التدريس في المدارس العليا ومسؤولية الكتابة في الصحافة أو الذين تم تعيينهم كموظفين حكوميين جدد... أو مهنيين فنيين... أو ضباط جيش وبوليس مدربين. وأصبحت الإنتجلينسيا الجديدة عصب الطبقة الوسطى الإيرانية، ذات الطموحات الخاصة بها والمتطلعة للسلطة والنفوذ والقوة، لكنها سرعان ما اصطدمت بالبلاط الشاهنشاهي والسلطة الحاكمة.

هذا التصادم المصلحي لم يخرج دفعة واحدة، وإنما وجهته كتابات تعبر عنه وتنبه الأذهان لقضايا التنوير والديموقراطية، وظهرت نغمة تدعو إلى مشاركة المثقفين في صنع التقدم لواطنهم الإنساني، طبقا لمفاهيم الثورتين الفرنسية والأمريكية دون الإعلان عن فكرة الثورة أو الإطاحة بالسلطة القاجارية. وإنما دعت في دعة وهدوء لضرورة تحسين الأوضاع وتغيير العلاقات بين السلطة والمجتمع، والحد من النفوذ الأجنبي وإبعاد الأوروبيين عن نهب ثروات البلد.

وقد تبنى تلك الأفكار جيل من المثقفين الأوائل أمثال أحمد كسروي تبريزي والشيخ محمد طباطبائي وآية الله بهبهاني وغيرهما من طائفة

رجال الدين المتنورين. وعلى المستوى المدني برز ميرزا مالكوم خان أحد رموز التحديث وصديق جمال الدين الأفغاني، وهو أحد خريجي مدرسة دار الفنون حيث التحق بفرنسا بعد ذلك لدراسة الهندسة، وهناك تأثر بالماسونية والفلسفة السان سيمونية، وبعد عودته إلى طهران قام بالتدريس في المدرسة نفسها التي تخرج منها (دار الفنون)، ثم التحق ليعمل في البلاط الشاهنشاهي، بعد أن تحول من المسيحية إلى الإسلام. وفي التسعينيات من القرن الماضي أسس جمعية سرية عرفت بجمعية «السلوان» على طراز المحافل الماسونية. ثم ألف كتابه الشهير «كتاب الإصلاح» الذي قدمه لناصر الدين شاه ليهتدي به في إعادة بناء إيران. وركز فيه على مبدأ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان. والكتاب يعد الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها قيادات الثورة الدستورية، حيث وضع مالكوم خان في كتاب الإصلاح خطوات تنفيذية تبدأ بإنشاء مجلس تشريعي، وهيئة تنفيذية يعينهما الشاه بعد موافقة الرأي العام الإيراني، كما حض على جمع قوانين الدولة القديمة والحديثة في دستور واحد يمكن الرجوع إليه. وطلب إنشاء وزارة لجمع الضرائب من القادرين للانفاق على الإصلاحات، وأكد أهمية إنشاء جيش إيراني محترف، وتأسيس بنك للدولة ودعا إلى وضع خطة تعليمية شاملة للأمة الإيرانية، كما دعا إلى ضرورة ربط الأقاليم الإيرانية كل بالآخر من خلال سلسلة طرق معبدة لتدعيم التواصل بين السكان وتشجيع التجارة والترحال[5].

بالطبع لاقت آراء مالكوم في البداية معارضة شديدة من المؤسسة الدينية الإيرانية، برغم اعتناقه الإسلام، نظرا لاتهامه بالماسونية فاضطر الشاه لنفيه للدولة العثمانية وإغلاق جمعية «السلوان» على الفور. فألف بالمنفى كتابه النقدي «حكاية مسافر»، الذي تناول فيه العديد من مساوئ الحكم القاجاري، وركز على مساوئ البلاط ورجاله، ثم هاجم رجال الدين واتهمهم بإشعال الفرقة الطائفية، واستغلال مال المؤمنين. واعتبره المثقفون الإيرانيون أول كتاب أدبي بالنثر الفارسي السهل المتحرر من صعوبات الأسلوب التقليدي المنمق، يهاجم ويفند مساوئ الحكم القاجاري.

ثم التقى مالكوم في المنفى بسفير إيران في إسطنبول حسين خان، أحد رموز الفكر الليبرالي في إيران، وقد أدت صداقة الرجلين إلى عودة مالكوم

من المنفى إلى القاهرة ليعمل قنصلا للشاه في مصر، ولمدة عام. ثم عيّنه الشاه مستشارا سياسيا له في وزارة حسين خان الذي أصبح بدوره رئيسا للوزراء. لكن الصديقين المسؤولين وافقا على الامتياز الذي منحه الشاه للبارون رويتر مما أثار حفيظة وغضب رجال الدين للمرة الثانية على الشاه ومعاونيه. وأكره الشاه في النهاية على إلغاء الامتياز المذكور، وعزل كبير الوزراء حسين خان وعين مالكوم سفيرا لطهران في لندن.

كان من نتائج سفر مالكوم إلى لندن أن بدأت مرحلة جديدة لنشاط الإنتلجينسيا الإيرانية المعادية للبلاط الشاهنشاهي. حيث بدأت اتصالات الرجل بجمال الدين الأفغاني، كما أرسل العديد من المؤلفات الغربية الجديدة لمثقفي إيران وبعث لهم ترجمات عن أوضاع إيران في أعين الغرب الأوروبي. مما أثار حنق الشاه عليه، فعزله على الفور من منصبه، ليتخذ مالكوم من لندن مستقرا له. وبدأ في خلق علاقات جديدة مع رجال الدين الإيرانيين بجانب المثقفين حتى أصبحوا جبهة قوية ضد الشاه. ثم ألقى محاضرة عن الحضارة الفارسية عبر فيها عن مطالبه هو ومثقفي وطنه من الحكومة القاجارية آنذاك.

أشار في محاضرته بلندن إلى حاجة الأمة الإيرانية الماسة إلى وجود قانون يحمي الملكية الفردية والحرية الإنسانية ويوفر الأمن للمواطن، وأدان الاستبداد السياسي واعتبره المسؤول عن تخلف إيران وعزلتها الثقافية. كما أعلن بصراحة كاملة أن هدفه الأساسي جعل الفلسفة السياسية الغربية مقبولة من الرأي العام الإيراني بإلباسها أسانيد من القرآن والحديث وأئمة الشيعة، لكي يضمن موافقة رجال الدين عليها، ومساندته في تطبيقها داخل إيران(6).

واستكمل مالكوم سياسته في التعبير وإقامة جسور قوية مع المثقفين ورجال الدين في إيران عندما أسس جريدة «القانون» عام 1890 والتي استمرت ثمانية أعوام متصلة، وخرج منها للنور أربعون عددا ... حيث جعل شعارها (الوحدة ـ العدالة ـ التقدم) وزيّن واجهتها بفاتحة القرآن الكريم... وظل محور أهدافها تأهيل رجال الدين لمقاومة الخلافات الدينية والطائفية بغية الوصول إلى الوحدة الإنسانية، وتوجيه الطاقات للإنتاج المحلي والدعوة للتخلص من النفوذ الأجنبي بدعم البناء والتطوير والإصلاح في إيران.

ثم ناشد الملك ناصر الدين شاه علنا أن ينشئ «جمعية استشارية» يوكل إليها مسؤولية صياغة القوانين التي تطلق التقدم الاجتماعي على أقل تقدير. وعلى الرغم من الجهود التنويرية لمالكوم فلم يشارك بطريقة مباشرة في الثورة الدستورية، حيث وافته المنية في لندن عام 1908 بعد اندلاع الحرب الأهلية في إيران. وإن بقيت أفكاره رائدا لقيادات الثورة الدستورية طوال نضالها.

مواقف رجال الدين من السلطة القاجارية قبل الثورة الدستورية

تركت الامتيازات الأجنبية بصمات قاسية على الأوضاع الاجتماعية والحالة الاقتصادية في إيران، بحيث عرقلت نمو الطبقة الوسطى الساعية لبناء اقتصاد شبه رأسمالي، وعطلت طموحاتها في المشاركة في النفوذ والثراء، فأثارت حنق الملاك والزراع وأصحاب البازارات والطبقة المثقفة النامية الباحثة عن المكانة الاجتماعية، والمشاركة في السلطة وتحديث البلاد.

ونظرا للترابط العضوي بين المؤسسة الدينية وأصحاب الأملاك فقد عم الغضب وامتد الاعتراض إلى رجال الدين. فكانت مشاركتهم في مراحل الثورة الدستورية ملموسة للعيان. لكن العديد من الدارسين اعتبروا مساندة رجال الدين للحياة الدستورية في مطلع القرن العشرين بمنزلة الاستثناء الذي يؤكد القاعدة ولا ينفيها.

وهم بذلك يغفلون عن عمد أو جهل المعتقد الإيماني الرئيسي عند الشيعة الاثني عشرية التي تعتبر أن معارضة الطغيان الاستبدادي تمثل العنصر الجوهري للخصائص السياسية في المذهب الشيعي... لأنها الجزء الأساسي من تعريفهم الشامل للإمامة، نظرا لأن الاثني عشرية تؤمن تماما بأن كامل الحكم الشرعي يعود للإمام وحده... الذي يتمتع بالحماية الإلهية من الخطأ والخطيئة. وباختفاء الإمام الثاني عشر (محمد المهدي) عن الأنظار عام 874م، اختفى من العالم إمكان ممارسة السلطة بشكل مشروع. ومن ثم أصبحت الدولة الزمنية الشيعية ذات طبيعة اغتصابية غير قابلة للتصرف، كما حدث عندما ادعت الدولة الصفوية(*) انحدارها من نسل الإمامة(7)، لتضفي شرعية زائفة

على سلطتها الزمنية.

وقد مارست الدولة القاجارية ادعاء الصفويين نفسه، مما أبعدها عن ولاء رجال الدين... خصوصا أن الآثار السلبية لسياسة الاستدانة والامتيازات الاقتصادية للأجانب انعكست على مصالح الرأسمالية الإيرانية، مما قلل من عائدات الخمس والتكايا، وكذا الأوقاف الموجهة من الأغنياء للإنفاق على المدارس الدينية والحوزة العلمية في قم وغيرها. فاضطر رجال الدين الشيعة إلى ترديد المقولة المأثورة عن الإمام الغائب (محمد المهدي) في الدروس الدينية بالمساجد والمدارس.

وكانت خلاصة المقولة أن الإمام الثاني عشر المنتظر قد جهر بإيمانه فور ولادته وسجد باتجاه القبلة، فأمره والده الإمام الحسن العسكري أن يتكلم فتلا الآية القرآنية الكريمة: «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين». صدق الله العظيم (من سورة القصص الآية الخامسة)[8].

استلهم رجال الدين من الآية الكريمة على مر العصور فكرة ارتباط عودة الإمام المنتظر بالنصرة للمستضعفين والغفران للمجاهدين. وبالتالي أصبح التطلع لعودة الإمام المنتظر والترقب لمجيئه جزءا حيويا من الحياة الروحية والتقوى الدينية للشيعة، كما تضمنت في طياتها البحث الدؤوب عن العدالة الاجتماعية بالنضال ضد الطغاة من الحكام المدنيين، عن طريق إقامة العدالة الجزئية خلال تعذر العدالة الكاملة الناجمة عن غياب الإمام المنتظر، باستشفاف خصائص ولايته، واستحضار ذكرى استشهاد الحسين في كربلاء، في صراعه ضد يزيد بن معاوية والأمويين لتتحول من مجرد ذكرى تاريخية إلى إثبات جدارتهم بالإقدام على التضحية والاستمرار في محاربة الاستبداد.

ذهب أئمة الشيعة لأبعد من ذلك في سعيهم لوقف الطغيان القاجاري وإبعاد جماهير الشيعة عن طاعتهم وتنفيذ سياستهم بالتحريض ضد شرعية سلطانهم السياسي، فروجوا إشاعة بأن القاجار كانوا منخرطين في الجيش الأموي في معركة كربلاء، وادعوا وجود الخنجر الذي استُخدم في قطع

(*)الصفويون سادة موسويون ينتمون في اصولهم إلى الامام موسى بن جعفر (الإمام السابع لدى الشيعة)، بينما لا ينتمي القاجار لهذه السلالة (المحرر).

رأس الإمام (الحسين) بحوزة حاكم طهران.

وعمد مجتهدو النجف الكبار إلى التنديد بسياسة الدولة الظالمة ضد المؤمنين عندما شبهوا حصار البوليس لمدينة تبريز 1909 ـ إبان الثورة الدستورية ـ بحرمان الإمام الحسين من مياه الفرات. ولكي يؤكدوا تواصلهم الديني بالحسين فقد زعموا أن الجمعية الشرعية التي كونوها ضد الحكومة كانت قد أسست على يد الإمام الحسين وإن ظلت مخفية عن الأعين خوفا من بطش السلطات بها. ودعوا إلى ضرورة إعادة تكوينها لمقاومة الطغيان بطريقة تناسب العصر من خلال الجمعية البرلمانية الدستورية.

لهذا كانت فرصة رجال الدين الشيعة كبيرة في جمع المواطنين، حيث تزخر الحياة الدينية بالعديد من المناسبات الضخمة. من بينها «التعزية» وهي المناسبة السنوية لإحياء ذكرى كربلاء بالأشعار الدينية والتمثيليات الدرامية المشحونة بعواطف البكاء على الحسين، لتوجيه المشاعر الحزينة الغاضبة على الأمويين من أجل الجهاد ضد الظلم السياسي والدولة المستبدة المعاصرة. فكانت مسرحا للتحريض السياسي وتوجيه الرأي العام الإيراني لتحقيق شعارات وأهداف رجال الدين، حيث أوحت لهم بالثورة سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما استخدمت المؤسسة الدينية «التعزية» بفاعلية إبان الثورة الدستورية (1906 ـ 1911).

لهذا فإن بنية العقيدة الشيعية الاثني عشرية (الإمامية) تخلق لدى المجتمع المتشيّع ـ طبقا لمفاهيم أئمة الدين وكذا تحريضاتهم ـ نوعا من العداء العملي تجاه الدولة المدنية، وتترك فراغا نفسيا لدى المتدينين يقوم بملئه رجال الدين. خصوصا وهم المسؤولون عن الفتوى في القضايا الشرعية والمسائل الدينية. مما أتاح لهم فرصة إصدار فتاوى وبيانات قد تتعارض مع صلاحيات السلطة الحاكمة عمليا.

وكان الشيعة يحتمون دائما بمأثورات متوارثة من بينها القول الشائع إن «الله سبحانه وتعالى لا يخلي الأرض من حجة على العباد، من نبّي أو وصي ظاهر مشهور أو غائب مستور». وكانوا يرددون في المساجد والمدارس الدينية القول إن الله أمر رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بأن ينص على الإمام (علي) رضي الله عنه وينصبه علما على الناس، وأن الإمامة بذلك قد استمرت بالنص حتى الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر).

بناء على الأسانيد التي كررها على الدوام أئمة الشيعة، وبناء على العداء المستور ضد مغتصبي الشرعية من الحكام الصفويين ثم القاجاريين، اضطر الشيعة للاحتماء برجال الدين المنتشرين في كل مكان طبقا للسلم والمكانة الدينية المحددة داخل إطار المؤسسة الدينية. وقد زاد من مكانة رجال الدين ـ على اختلاف درجاتهم ـ قيامهم دائما بجمع الزكاة والخمس دون تدخل من الدولة، نظرا لأنه حصيلة عمل فردي في الغالب، وبالتالي تأكدت درايتهم بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليومية للمواطنين. وتأثروا بتذبذبها صعودا وهبوطا، وبالتالي تمكنوا دائما من توجيه مشاعر السكان للوجهة التي يريدونها كما حدث أثناء الثورة الدستورية.

ومما ساعد على انتشار الجمعيات السرية السياسية أثناء النضال ضد السلطة القاجارية، إيمان الشيعة بمبدأ «التقية» بوصفه جزءا أساسيا من المذهب الاثني عشري، بحيث يظهر المرء غير ما يبطن، لإحاطة العقيدة أو الرأي بالسرية والكتمان خوفا من الاضطهاد والبطش. ورغم أن التشيع هو المذهب الرسمي للدولة فإن الدولة في نظر أئمة الشيعة كانت مغتصبة للشرعية، لأنها لا تقيم العدالة الاجتماعية ولا تحمي المستضعفين بتبني مطالبهم وتحقيق مصالحهم.

من هنا جاء دور رجل الدين الذي يعادل ضابط الاتصال المأمون بين أتباع المذهب الاثني عشري. خصوصا أن «التقليد» يمثل عصب المذهب الشيعي. والمقصود به: السير على نهج وتقليد أحد الفقهاء المعروفين الأحياء منهم والأموات. ومن دونه يبطل عمل الفرد. ورجل الدين المنوطة به مهمة التقليد لابد أن يكون قد تدرج في المراتب الدينية وأصبح «مرجع تقليد» وتعد التقوى والفقه الديني الأسس الأولى لحصوله على اللقب المهم، وكان من المألوف وجود أكثر من مجتهد (مرجع تقليد) في المدينة الواحدة، وإن حظيت بعض الشخصيات العظيمة بمنصب المرجع الأوحد في الدولة. أي كبير المجتهدين، أمثال محمد باقر البهبهاني وميرزا حسن شيرازي، ومرتضى أنصاري، وكاظم خراساني وغيرهم[9].

ومع نهاية القرن التاسع عشر رسخ التوضيح النظري لمكانة «مرجع التقليد» وأخذت المعاني السياسية الكامنة في المذهب الشيعي تبرز تدريجيا. وكان من خلاصة تلك المعاني أن يخضع الملك مثل الرعية لإرشاد المجتهد

المخول بالتوجيه، وبهذا تتحول الدولة لتصبح الذراع التنفيذية لسلطة العلماء. ولكن التعريف المذكور ظل بعيدا عن التحقيق حتى بداية القرن العشرين، ومن ثم ظلت هناك درجة من التوتر متأصلة في العلاقة بين العلماء والملكية. وبالتالي اعتبرت مشاركة العلماء في الثورة الدستورية نقطة تحول من الفكرة النظرية المجردة إلى حيز التطبيق العملي بمعارضتهم للنفوذ الأجنبي نظرا لأنها ستؤدي إلى تقوية الدولة على حساب نفوذهم. لهذا حمل العلماء شعارا مزدوجا يرفض السيطرة الأجنبية والطغيان السياسي الداخلي أي ضد الدولة الزمنية والنفوذ الغربي على حد سواء.

وسرب علماء الدين الشعارات نفسها لأنصار الحركة الدستورية وعلى رأس القائمة التجار، وكلا الفريقين مستقل اقتصاديا عن الدولة ومكمل للآخر. فالتوجيه الديني وقوانين السلوك التجاري التي تشكل جزءا من نشاط المحاكم المسؤولة عن تطبيق القوانين المدنية يصوغها رجال الدين. كما شكلت التبرعات والخمس التي يدفعها التجار، المصدر الثاني لدخل العلماء بعد الأوقاف. وبالتالي فزع التجار والعلماء من وجود دولة قوية قادرة على فرض ضرائب تهدد دون شك امتيازاتهم القضائية والمالية. كما خشي التجار من إمكان أن تفرض الدولة ضرائب باهظة تهدد مكاسبهم، وتفتح الباب على بضائع أجنبية تنافس منتجاتهم. ولم يكن عجيبا أن تتلاحم المصالح السياسية بين الطبقتين لحماية مصالحهما الاقتصادية تكتيكيا ومرحليا، عندما أعلن العلماء تطابق شروط إنشاء حكومة دستورية مع شروط الدين الإسلامي الأساسية إذا توافرت فيها العدالة الاجتماعية والمساواة، أي بموجب التحديث والمدنية[15].

ومن ثم أعلن رجال الدين الجهاد ضد القاجار، وآزرهم مراجع التقليد في النجف بالعراق بعيدا عن العاصمة طهران. مما عزز حرية حركة رجال الدين في تعبئة الشعور العام بعيدا عن أعين العرش ورجال الحكومة. وتوالت الفتاوى الدينية التي تحض على الجهاد كما شرحها الإمام الرضا عندما قال: «لكل زمان ظالم كيزيد، وجبان كعبيد الله ابن مرجانة، فكونوا على الظالم والجبان، كما كان الحسين وأصحابه على يزيد وأتباعه، إنهم أحياء عند ربهم يرزقون. ومازالت ثورتهم درسا وعبرة لكل من يعتبر».

كما أدلى رجال الدين المصلحون بدلوهم في الدعوة أمثال محمد

طباطبائي والملا كاظم خراساني، والملا عبدالله مازندراني، والحاج ميرزا حسين خليلي طهراني، وفضل الله نوري. حيث نادوا جميعهم بضرورة وجود ضابط قانوني على سلطة الشاه والبلاط تتمثل في الجمعية الدستورية، أي جوهر مطالب الثائرين في الثورة الدستورية. وبذلك تمتد ذراع رجال الدين ومن وراءهم إلى السلطة القاجارية فتطويها تحت سيطرتهم وتوجيهاتهم لتحقيق مصالحهم بما يعد تمهيدا لحكم رجال الدين كما خططوا، وكما حدث في السبعينيات بعد ذلك[11].

الحركة الوطنية 1891ـ1906:

ظهرت الحركة الوطنية لأول مرة باحتجاج الطبقة الوسطى والمثقفين الإيرانيين علنا إبان أزمة التبغ المعروفة (1891). مما حدا بالملك ناصر الدين شاه على إلغائه بعد فتوى رجال الدين بتجريمه. لكنه لم يلبث قليلا حتى استبدل به امتياز الميجور تالبوت مقابل حصوله شخصيا على هدية مقدارها خمسة وعشرون ألف جنيه استرليني وإيجار سنوي للدولة الإيرانية مقداره خمسة عشر ألف جنيه استرليني، بالإضافة إلى ربع أرباح الشركة الإنجليزية سنويا شريطة أن يستمر الامتياز لمدة نصف قرن.

وبقدوم عملاء الشركة المذكورة لشيراز، ظهرت مانشتات الصحف الإيرانية بالخارج تصدر افتتاحياتها بنقد لاذع عن مساوئ الامتياز ودوره في اقتناص فرص العمل من الإيرانيين، وتشجع على الإضراب والتظاهر ضده. وبالتالي خرجت المسيرات الغاضبة في طهران وأصفهان وتبريز ومشهد وقزوين ويزد وكرمانشاه تطالب الشاه بوقفه. فاضطر صاغرا إلى إلغائه أيضا. ولعلها كانت التجربة الأولى في تاريخ إيران الحديث التي أظهرت تحالف الإنتلجينسيا مع الطبقة الوسطى بطريقة فاعلة، حيث نجحت في تحويل الرفض إلى عصيان قومي وكانت تجربة ناجحة تكررت أثناء الثورة الدستورية[12].

رد الشاه على نجاح الحركة الوطنية ضده بمزيد من القمع السياسي، وأوقف محاولات التجديد والإصلاح، فمنع توسيع وتطوير «دار الفنون» وتلكأ في بناء المدارس الجديدة. وحظر استيراد الصحف الإيرانية الصادرة في الخارج، وكذا الأجنبية على إطلاقها. وتمادى في سياسة إذكاء الخلافات

والصراعات القبلية. ومنع إرسال البعثات العلمية للخارج. وانتهت حياته بالاغتيال على يد أحد أتباع جمال الدين الأفغاني 1896(*).

استوعب مظفر الدين شاه (1896 ـ 1907) وريث العرش الدرس بشدة، وحاول استرضاء المعارضة. فقام بقلب سياسة سلفه رأسا على عقب، حيث خفف الرقابة على الصحف الإيرانية والأجنبية على حد سواء. وشجع البعثات العلمية للخارج، وعين (مالكوم) سفيرا لإيران في روما، وتوسع في فتح الكليات الحديثة للزراعة والعلوم السياسية، وسمح ـ لأول مرة ـ بإنشاء الجمعيات التجارية والثقافية والتربوية، مما أتاح فرصة ذهبية لتآلف مصالح كل شريحة اجتماعية، وتعاون أعضاء الجمعيات والنقابات للارتقاء بأوضاعهم.

كان في مقدمة الجمعيات التجارية التي تألفت على الفور «الشركة الإسلامية التجارية» من عناصر التجار الأثرياء، بغرض حماية الاقتصاد الإيراني أي الحرف التقليدية من الغزو التجاري الأجنبي. كما أنشأت الطبقة المثقفة في تبريز صحيفة «كنز المعرفة» التي عكفت على ترجمة الكتب الحديثة، وركزت على المؤلفات التي تناولت الإصلاح الإداري والاقتصادي، والسياسي الجديد. كما أسس مثقفو طهران «جمعية التعليم 1900» وكانت عبارة عن مكتبة وطنية تحتوي على العديد من المؤلفات المتنوعة تم إعدادها بأموال الدولة والشاه وكذا تبرعات المثقفين. وقد نجحت الجمعية الغنية في إنشاء إحدى وخمسين مدرسة ثانوية حديثة في المدن الرئيسية في إيران، شارك خريجوها في مساندة وإنجاح الثورة الدستورية[13]. لا غرو إذن أن تؤدي محاولات مظفر الدين شاه لامتصاص المعارضة ومحو آثار سلفه إلى انتشار التعليم والدعوة للإصلاح، وانتشار المبادئ الليبرالية ثم الانفتاح الثقافي على ثقافات أخرى غربية وأجنبية، بالإضافة إلى التشجيع على إنشاء الجمعيات السرية جنبا إلى جنب مع الجمعيات العلنية. فقد تأسست خمس جمعيات سرية في غضون عامين فقط (1904 ـ 1906) لعبت

(*)هو ميرزا رضا كرماني، وهو أحد العرفاء الذين اضطهدوا من قبل رجال الأمن التابعين لناصر الدين شاه، ومن ثم قرر إنهاء حياة هذاا الملك الطاغية. ويبدو أنه استعان بفتاوي لعلماء من النجف االأشرف في العراق. وقد تم اعتياله في بلدة «ري» جنوب طهران أثناء تقبيل يد السلطان (المحرر).

جميعها أدوارا رئيسية في الثورة الدستورية، وهي: الجمعية السرية - المركز السري - الحزب الاشتراكي الديموقراطي - الجمعية الإنسانية - اللجنة الثورية. والحقيقة أن أعضاء الجمعيات الخمس المذكورة كونوا النواة الحقيقية للأحزاب السياسية فيما بعد. كما أنهم كانوا قيادات نشطة في الثورة الدستورية.

بدأت حركة تأسيس الجمعيات السرية بتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي في باكو عام 1904، بقيادة أحد عشر لاجئا من آذربايجان الإيرانية في باكو الروسية حيث معاقل النفط. وكان الأعضاء المذكورون عمالا في باكو. كما كانوا أعضاء في الحزب الاشتراكي الروسي قبل تأسيسهم للحزب الإيراني. ولقد انصب نشاط أعضاء الحزب على تحقيق مطالبهم الفئوية، من بينها تحديد ساعات العمل، ومعاشات العمال المتقاعدين، وتحقيق العدالة الضريبية من خلال فرض الضرائب التصاعدية، وتأمين مساكن للفقراء، وحرية الصحافة والأحزاب، ونشر التسامح الديني بين الإيرانيين. وكان للحزب دور نشط وسط جموع العمال المغتربين وكان عددهم ثمانين ألف عامل.

وأسست في العام نفسه «اللجنة الثورية» في طهران برئاسة ميرزا ملك المتكلمين، وعضوية سبعة وخمسين عضوا من أعضاء المكتبة الوطنية في طهران، وقد نجحت في عقد أول اجتماعاتها في مايو 1904 حيث ذكر ابنه (ملك زادة) أن الجمعية وضعت خطة - آنذاك - للقضاء على الاستبداد، وبناء دولة القانون والعدالة من خلال استغلال الخلافات الشخصية والغيرة الإنسانية الموجودة بين الوزراء ورجال البلاط وبين رجال الدين، وعن طريق تدعيم العناصر المعتدلة ضد العناصر المحافظة لتقييد السلطة المركزية في الدولة القاجارية وفتح الباب لمشاركة العناصر المثقفة في صنع القرار(14).

كما تطلبت الخطة إقامة جسور من التفاهم بين الجماهير ورجال الدين المستنيرين، وتجنب النشاطات المعادية للإسلام لجذب عناصر من المؤسسة الدينية سعيا لتحقيق التسامح الديني المنشود. وبالتالي استخدمت منابر المساجد وقاعات المحاضرات والمقالات الصحافية الإيرانية، وكذا الترجمات عن الثقافة الأوروبية في نشر أفكار الديموقراطية الدستورية بين المواطنين. كما شجعوا رجال الدين الصغار على اجتذاب الجماهير بعيدا عن السلطة،

لاحتوائهم ضد الحكومة القاجارية.

وأسس نظام الإسلام كرماني في عام 1905 «الجمعية السرية» في طهران من مجموعة من العلماء والتجار ذوي الارتباط الوثيق بالنقابات التجارية والحرفية، للسيطرة على الرموز الاقتصادية في إيران وتوجيهها ضد السلطة الحاكمة، ونُشر برنامج الجمعية السرية في كتابه الشهير «تاريخ النهضة الإيرانية». حيث ركز البرنامج على السرية التامة ومعارضة الطغيان، واحترام العلماء، وأداء الصلاة في نهاية كل اجتماع، وترسيخ الإيمان بأن (المهدي) المنتظر هو الحامي الحقيقي الوحيد للمجتمع الإيراني.

كانت أهم مطالب الجمعية توفير قانون مكتوب ومجلس للعدل مع تسجيل شامل للأراضي الزراعية، وإقامة نظام ضريبي عادل، وجيش قومي قوي، وأكد البرنامج على أن أهم الإصلاحات تتطلب وضع ضوابط لاختيار وعزل حكام الأقاليم، والعمل على تشجيع التجارة الداخلية، وتنظيم الجمارك، وتطبيق الشريعة.

كانت رؤية نظام الإسلام كرماني للعمل السياسي واقعية. ولهذا دعم أواصر التعاون بين الجمعية والقوى الفاعلة في إيران. وركز على رجال الدين والمثقفين المستنيرين والتجار البارزين وكبار علماء الدين خارج إيران سواء في كربلاء أو النجف، وخصوصا عبدالله بهبهاني، والسيد محمد طباطبائي، وفضل الله نوري.

ثم نظم الشيخ علي كربلائي المركز السري في تبريز. وكان رئيس المركز مثقفا ليبراليا اشتهر بعشقه للأفكار السياسية الفرنسية وحبه للأدب بصفة عامة بالإضافة إلى دراسته الدينية. وقد نجح في ضم اثني عشر من المثقفين من كتاب صحيفة كنز المعرفة. وانصب نشاط المركز على تأسيس «مكتبة التربية» التي كانت ملتقى المتعلمين في تبريز والمهتمين باللغات الأوروبية، والثقافة الغربية والعلوم الحديثة بوجه عام.

وإذا كانت الجمعيات السرية السابق ذكرها متأثرة بالمبادئ الماركسية الثورية، فإنهم لم يكونوا وحدهم بالساحة. فقد أسس ميرزا عباس خوئي خان قزويني، الذي اشتهر بلقب «آدميت» أي الإنسانية «الجمعية الإنسانية» المتأثرة بالمبادئ الإنسانية لأوجست كونت. وكان تلميذا نجيبا لمالكوم خان وكان خبيرا في وزارة العدل، وانصب جل نشاطه على الإصلاحات القانونية.

لقد أبرز نجله الشهير فريدون آدميت مؤرخ الثورة الدستورية أن أهم أهداف الجمعية كانت المساواة القانونية للمواطنين وتنمية المجتمع ثقافيا، وتقوية الوعي بالحرية الفردية بعيدا عن الأصل والدين، والسعي لفرض القومية الإيرانية على جميع الأعراق والأديان في إيران. ونظرا لجاذبية وجدية الجمعية فقد انضم إليها خريجو مدرسة الفنون وكبار موظفي الدولة، والعديد من الحرفيين الحريصين على استقلال بلادهم من الامتيازات الأجنبية، وشجعت الجمعية رجالها على الإتقان والسعي للوصول إلى أعلى مناصب الدولة، ومنعت انضمام الأمراء والأرستقراطية الإيرانية لعضويتها. لكن السرية في ممارسة أعمالها وطقوسها وطريقة اجتماعها جميعها كانت منقولة من الجمعيات الماسونية الأوروبية بدعوى حماية أعضائها من تعقب السلطة القاجارية.

نتيجة للنشاط المعلن والسري داخل الكيانات الإيرانية على اختلافها، أصبحت السلطة القاجارية معزولة واقعيا عن الطبقة الوسطى والمثقفين ورجال الدين المستنيرين الذين اكتشفوا تدريجيا أن القاجار مفلسون ماديا، وضعاف إداريا، ومهزومون عسكريا، وأن السلطة أضحت غير قادرة على توفير الأمن الداخلي والحماية الخارجية المطلوبة، ومن ثم أضحى الانقلاب عليها أمرا ممكنا عمليا.

مراحل الثورة الدستورية:

بدأت مراحل الثورة بانتشار وباء الكوليرا عام 1905، حيث انخفض الإنتاج الزراعي لكثرة الثلوج، وتعطلت التجارة مع روسيا بعد اندلاع الثورة فيها. فارتفعت أسعار الضروريات من طعام وكساء، وقلت عائدات الجمارك في الوقت الذي طالب فيه الدائنون بديونهم، مما أجبر الحكومة على فرض ضرائب جديدة على التجار والحرفيين، بعد فشل محاولاتها للاستدانة مجددا من الخارج.

خرجت الجماهير في تظاهرات ثلاث مرات خلال عام واحد (نهاية 1905 - 1906) كان أولها المظاهرة التي نادت بطرد «ناوس» المدير البلجيكي للجمارك الإيرانية لإثارته لرجال الدين بتقليد ملابسهم في حفلة تنكرية أثناء شربه للمسكرات. وعندما وافق مظفر شاه على طلب المواطنين هددت

روسيا باتخاذ إجراءات مشددة في حالة خروج الجمارك وإدارتها من «الأيدي الأمينة» ـ على حد تعبيرهم ـ فتراجع الشاه صاغرا.

لكن ألفين من التجار أغلقوا حوانيتهم، وبقيادة رجال الدين، ومساندة الطلاب والحرفيين تظاهروا مرة أخرى في جامع شاه عبدالعظيم في الري جنوب طهران. وجددوا مطلبهم بطرد ناوس وتأليف مجلس للعدل وتطبيق الشريعة الإسلامية فاضطر الشاه لطرد ناوس ولم يوافق على بقية المطالب.

ثم تجددت التظاهرات في منتصف عام 1906 في العاصمة طهران فوجه مظفر الدين شاه قوات القوزاق لفض التجمهر. وتصادم الطرفان بالعصي والبنادق. فقتل اثنان وعشرون متظاهرا، وأصيب مائة بجروح. لهذا أفتى رجال الدين بأن القاجار يوازون يزيد بن معاوية الذي قتل الإمام الحسين بن علي. وأضرب رجال الدين لأول مرة في تاريخهم وامتنعوا عن العمل القضائي والتوجيه الروحي. كما رحل العديد من رجال الدين بعائلاتهم ومريديهم إلى الحوزة العلمية الشهيرة في قم، ومن هناك أعلن طباطبائي وبهبهاني وغيرهم من الأئمة أن البلد سيترك دون معاملات شرعية، حتى يستجيب الشاه لمطالب الأمة وعلى رأسها إنشاء مجلس للعدل.

نتيجة لموقف رجال الدين المتشدد أرسلت الحكومة القاجارية القوزاق إلى البازارات لفتحها عنوة. فلجأ خمسون تاجرا إلى مقر السفارة البريطانية في طهران للاحتماء بها، حيث طمأنهم رئيس البعثة البريطانية (جرانت دف grant Duff) بأنه لن يطلب من الحكومة أي مساعدات عسكرية لطردهم. ثم فرض زعماء الإضراب النظام الكامل لخروج ودخول الإيرانيين وأعلنوا احترامهم الكامل لممتلكات السفارة البريطانية.

من داخل السفارة تشكلت لجنة من القيادات الإيرانية، تعهدت بكتابة مطالب المعتصمين وحملها إلى الشاه، حيث تضمنت المطالب إنشاء جمعية دستورية وطنية تنحصر مهمتها في وضع دستور مكتوب لإيران لأول مرة في تاريخها. استمر الاعتصام بالسفارة البريطانية شهرا كاملا حتى استجاب الملك مظفر الدين شاه للمطالب في 5 أغسطس سنة 1906 بعد أن تبين له عدم ولاء قوات القوزاق ونيتهم في الخروج عن طاعته نتيجة لتأخر رواتبهم، واضطر صاغرا للتوقيع على وثيقة إنشاء الجمعية الوطنية لإنشاء الدستور وإن ظل الصراع من أجل إخراجها للنور أكثر من عام بين أغسطس 1906

حتى أكتوبر 1907[15].

ولأنها المرة الأولى التي تحصل فيها إيران على حياة نيابية، فقد تطلب الأمر وضع لائحة تحدد عمل المجلس واختصاصاته، ونوع الطوائف المشاركة في الانتخابات، وكذا عدد ممثلي الأقاليم الإيرانية دون تمييز، ولتنفيذ المهمة تم عقد اجتماع موسع داخل المدرسة الحربية بطهران بعد موافقة الشاه في أغسطس 1906، لإعداد لائحة الانتخاب للنواب الجدد... حيث تضمنت مشاركة رجال الدين والمثقفين والوزراء ورجال البلاط والدارسين في الخارج كي يدلوا بدلوهم في وضع اللائحة المطلوبة، وانتهوا من إعداد اللائحة الأساسية للانتخابات في سبتمبر 1907.

نصت اللائحة بوضوح على حق الجميع في المشاركة في الانتخابات، وتضمنت اللائحة أعدادا من الأمراء والأعيان والعلماء والطلاب والتجار وملاك الأراضي والفلاحين. كما تم التنسيق بين أعداد السكان في الولايات وعدد ممثليهم دون تمييز، ولهذا تشكل مجلس من كل إقليم للإشراف المباشر على الانتخابات.

بدأت الانتخابات في طهران لاختيار نوابها، وأسندت للنواب الجدد في طهران مهمة الإشراف على انتخابات الأقاليم وافتتاح المجلس. وفي أكتوبر سنة 1907 أعلنت خطة إعداد الدستور المطلوب حيث عكف الأعضاء على وضع المواد بطريقة شديدة التأثر بالدستورين الفرنسي والبلجيكي، وتضمنت إحدى وخمسين مادة.

واستغرق إعداده أربعة أشهر للانتهاء من مواده وقد ذيلت بتصديق الملك مظفر الدين شاه عليها قبل وفاته بأيام في يناير سنة 1907.

تولى الحكم ابن الشاه ميرزا محمد علي الذي اشتهر بتعاونه الوثيق مع الروس، وانصياعه لأوامرهم، مما أدى إلى بعد الجماهير عنه واتهامه بالعمالة. خصوصا بعد أن أظهر الشاه الجديد احتقاره للسلطة النيابية، وتجلى موقفه بوضوح عندما أقام حفلا لتتويجه على العرش واستضاف كبار رجال الدولة والسفراء والقناصل الأجانب ورجال الدين المتعاونين معه، ولم يستقبل أيا من رجال المجلس النيابي على الإطلاق. بعد تصديق الشاه الجديد على الدستور للمرة الثانية في مارس 1907 اكتشف النواب حاجة الدستور إلى مزيد من المواد القانونية الإضافية حول العلاقة بين

السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. ولهذا تم اختيار عناصر من المجلس النيابي بهيئة لجنة مصغرة تنحصر مهمتها في الإضافات القانونية المطلوبة والتي تركز نصا على مسؤولية الدولة أمام المجلس وكذا حق المجلس في عزل الوزراء والتصديق على أعضاء الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى البنود المحددة للعلاقة بين المجلس النيابي والسلطة القضائية في الدولة. وقد ألزم المجلس اللجنة المصغرة بالانتهاء من المواد الجديدة في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. أشارت البنود الدستورية الجديدة إلى أن الإسلام على المذهب الجعفري الاثني عشري ديانة الدولة الرسمية، وإن نصت على حرية العقيدة لغير المسلمين، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والقضائية. وحددت حق المجلس النيابي في تتويج الشاه على العرش، بعد أن يُقسم بالحفاظ على استقلال البلاد وحماية حقوق الشعب واحترام الدستور، كما أكدت مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي.

لكن كان للاتفاق الأنجلو روسي في عام 1907، الذي لم تعترف به الحكومة الإيرانية إلا عام 1912، آثار سلبية على العلاقة بين الشاه والأمة الإيرانية من جهة وعلى الاستقلال السياسي لإيران من جهة أخرى. لهذا انقطع حبل الوداد بين الشاه الجديد والمجلس النيابي بعد أن فوّض الاتفاق لروسيا السيطرة المباشرة على شمال إيران، وبالتالي انقلب الشاه على المجلس وقرر التخلص من أعضائه بدعوى فشل المجلس في تخفيض أسعار الطعام التي وعد بها أثناء تشكيله. لكن السبب الحقيقي من جراء عداء الشاه الجديد للمجلس كان يكمن في رفض الأعضاء توسيع صلاحياته على حساب المجلس. تلك الصلاحيات التي كانت ستهدم الدستور برمته، حيث طلب ميرزا محمد علي زيادة عدد قواته الخاصة إلى عشرة آلاف جندي، ومنحه حق الإشراف المطلق على الجيش، وأن تفوض إليه وحده مسؤولية تعيين وعزل الوزراء. فرفض المجلس بإجماع الأصوات مطالبه للسبب المذكور نفسه.

بالرغم من أن ميرزا محمد علي كان يدرك مسبقا استحالة تحقيق مطالبه، فإن رفض المجلس لها كان المسمار الذي قوض أركان المجلس. حيث سارع الشاه بقطع أسلاك البرق بين طهران وبقية المدن الإيرانية. ووزع منشورا باسمه تحت عنوان «طريق النجاة» تم توزيعه على سكان

طهران في 9 يونيو 1908، كال فيه الاتهامات للمجلس النيابي واتهم أعضاءه بعرقلة عمل الحكومة وإهمال حاجيات الشعب، والتركيز على مصالحهم الشخصية، وناشد السكان التزام مساكنهم.

اتفق أعضاء المجلس النيابي على احتواء الأزمة ومواجهتها شعبيا فأرسلوا برقيات المعارضة لبيان الشاه. ووزعوا أنفسهم على المساجد وأماكن التجمع لإلقاء الخطب الموضحة لموقفهم. وبدأ الصراع العملي بين الطرفين يلقي ظلاله على الشارع الإيراني. حيث استغلت قوات القوزاق الفرصة واستحلت نهب البازارات وممتلكات الأهالي نتيجة لعدم حصولهم على رواتبهم. وزاد من تعقيد الموقف اتفاق ميرزا محمد علي مع قائد القوزاق الروس (لياخوف) على ضرب المجلس بالمدفعية وقتل من يعترض عمله في يوليو 1908.

تخبط الشاه في كل اتجاه وأظهر عداءه لكل الفئات الإيرانية دفعة واحدة، عندما أمر بالقبض على السيد بهبهاني ونفيه إلى كرمانشاه ثم كربلاء، وألزم السيد طباطبائي داره بخراسان.

إن الصدام الدامي بين الشاه وأعضاء المجلس النيابي وفر فرصة جيدة لفرز العناصر الوطنية والعناصر المتواطئة مع الحكومة، وكان تجربة لممارسة المشاركة في السلطة وصنع القرار بين السلطة التنفيذية والقيادات الشعبية، وإن أظهرت فريقين متباعدين: فريقا ركب الموجة وفضل التعاون مع الشاه - من منطلق مسك بالحبل من الوسط - وهؤلاء وافقوا على حل المجلس وتكوين ما يعرف بالمجلس الإسلامي على أنقاض المجلس النيابي، وكانوا يشكلون عناصر من رجال الدين والمدنيين تم شراء ذممهم بأموال البلاط.

أما الطائفة الوطنية المناضلة من أجل المجلس النيابي والدستور فقد رفضت موقف الشاه ومن سانده. وقاد المسيرة الوطنية رجال الدين في النجف وكونوا جبهة أنصار المجلس النيابي والعمل بالدستور الجديد. وعارضوا فكرة المجلس الإسلامي، وحسموا الخلاف بإعلان فتوى رجال الدين الكبار في يناير 1909 برئاسة كل من طهراني، ومازندراني، وكاظم الخراساني، الذين أعلنوا الجهاد من أجل الدستور و المجلس وطالبوا بحماية أعراض وأموال المسلمين، وحرموا دفع الضرائب لعمال الحكومة، واتهموا كل من لا يعمل بنص الفتوى بأنه يحارب سيد الخلق أجمعين رسول الله صلى الله عليه وسلم(17).

أشعلت فتوى كبار رجال الدين الثورة ضد الشاه في العديد من المدن الإيرانية من تبريز وكيلان وأصفهان حتى طهران. لدرجة تخوفت معها روسيا وبريطانيا على حياة رعاياهم في البلاد، مما اضطرهما إلى الضغط على الشاه لإعادة المجلس النيابي وامتصاص المعارضة.

وبالرغم من إعلان الشاه عودة الحياة النيابية في أبريل 1909 فإن الجماهير ظلت على فورانها ولم تصدق إعلانه نتيجة لدخول القوات البريطانية والروسية البلاد، ثم توافدت على العاصمة طهران القوات المتطوعة الثائرة والتحمت بقوات الشاه في معركة دامية انتهت بهزيمة القوات الملكية في 16 يونيو 1909، واضطر الشاه ميرزا محمد علي للهروب إلى السفارة الروسية مما أكد خيانته أمام الشعب.

اجتمعت القوات الوطنية المنتصرة وقررت عزل الشاه وتعيين ابنه الصغير أحمد ميرزا خلفا له، وتكليف عضد الدولة (رئيس الوزراء) بإدارة شؤون الحكم كنائب للشاه الصغير الذي كان في الثانية عشرة من عمره.

ثم بدأت مباحثات القيادات الوطنية مع السفارتين الروسية والبريطانية للوصول إلى حل يرضي الجماهير. وانتهت باتفاق في سبتمبر 1909 حدد المرتب السنوي للشاه المخلوع في منفاه بأوديسا في روسيا وألزموه عدم التعرض عسكريا لإيران أو محاولة استعادة الحكم، واستمر العنف الوطني ضد رجال البلاط.

نتائج الثورة وموقف بريطانيا وروسيا منها:

لقد تضارب موقف بريطانيا تبعا لمصالحها أثناء الثورة الدستورية، حيث شجعت الشاه على الموافقة على إنشاء المجلس النيابي في البداية عندما لجأ إليها الوطنيون (1906)، لكي تبدو نصيرة للمطالب الإصلاحية الإيرانية من جهة ولجذب الشاه الجديد ميرزا محمد علي للارتماء في أحضانها والتخلي عن التعاون مع منافستها روسيا من جهة أخرى. بالإضافة إلى رغبة بريطانيا في التخلص من القاجار الضعاف، وانفرادها بالنفوذ في إيران بمساعدتها للوجوه الجديدة التي ستدين بالولاء لبريطانيا عند انتصارها.

ما لبثت بريطانيا أن أظهرت أنيابها القوية عندما اتضح لها عداء

البورجوازية الإيرانية سواء التجار أو الحرفيون أو الزراعيون للأجانب بصفة عامة، بالإضافة إلى خوف بريطانيا من أن نجاح الثورة قد يمتد لمناطق النفوذ البريطاني في أفغانستان وبقية آسيا، مما دفعها إلى عقد الاتفاق الودي مع روسيا ضد ألمانيا (1907) لاستغلال التحالف في سحق الثورة الإيرانية. وبناء على الاتفاق أرسلت بريطانيا إحدى سفنها الحربية إلى نهر كارون (1907)، ثم هاجمت سواحل مكران 1908، كما أرسلت قوة عسكرية لتعقب الثوار في بوشهر(1909) بغرض إعادة إيران للحظيرة البريطانية.

أما الروس فقد عادوا الثورة من البداية حتى النهاية، حيث ساندوا الشاه ميرزا محمد علي في قصف المجلس النيابي بواسطة كتائب القوزاق في يونيو 1908، وتعقبت روسيا الثوار نيابة عنه، حتى قضت على من وصلت إليهم ونفت الباقين خارج إيران. وإذا كانت روسيا قد اضطرت أمام مساندة رجال الدين العراقيين للثوار الإيرانيين وحمايتهم وقوة الضغط الشعبي الإيراني إلى أن تتظاهر بالموافقة على مطالب الثوار في النهاية، فإنها احتفظت بالشاه ميرزا محمد علي لاجئا بأرضها للضغط على الإيرانيين وقت اللزوم، وحمته من القتل على أيدي الثوار الإيرانيين خضوعا من جانب روسيا للأمر الواقع فقط، محافظة بذلك على شعرة معاوية مع الإيرانيين للاستمرار في استنزاف مواردهم والحفاظ على نفوذها في شمال إيران أمام أعداء الأمس البريطانيين.

أما على الساحة الداخلية فإن انتصار الثوار ونجاحهم في فرض المجلس النيابي في النهاية قوى من شكيمة النضال لديهم ضد القاجار، وإن أفرز النضال اتجاهين سياسيين مختلفين أثناء الممارسة العملية داخل المجلس النيابي في المدة التي عمل فيها من 15 نوفمبر 1909 إلى ديسمبر سنة 1911، وهما حزب ثوري عرف بالحزب الديموقراطي ترأس نشاطه حسن تقي زاده وحسين قلي خان وسيلمان ميرزا، والسيد رضا مساوات، وكان له ثمانية وعشرون مقعدا في المجلس. وحزب معتدل باسم الحزب الاجتماعي، كان من أقطابه عبدالله بهبهاني والسيد طباطبائي وميرزا علي أكبر خان، والسيد محمد صادق الطباطبائي. وكان له ستة وثلاثون عضوا، ثم أحزاب صغيرة العدد، قليلة التأثير.

كان من أهم إنجازات المجلس النيابي الاتفاق على استقدام خبراء أمريكيين برئاسة المستشار مورجان شوستر الذي عين أمينا عاما للخزانة (1911) مما أثمر فتح الباب تدريجيا للتدخل الأمريكي المباشر في الحياة الإيرانية. وإذا كان الخبير الأمريكي قد نجح في ضبط الواردات وتنظيم حسابات الجهاز الحكومي، ودائرة سك النقود، فإنه قد اصطدم بمعارضة من كبار موظفي الدولة الإيرانية، ومن موظفي السفارات الأجنبية وعملائهم في طهران، لدرجة أنه طلب تشكيل قوة عسكرية تحرسه وتساعده في جمع الضرائب وتطبيق الإصلاحات المنشودة.

وإذا كانت بريطانيا قد اضطرت لقبول الخبراء القادمين من أمريكا نتيجة للتعاون المعروف بينهما، فقد اعترضت روسيا وهددت بإنزال قواتها العسكرية في شمال إيران إذا لم يعزل المستشار الأمريكي في طهران، وصنوه في آذربايجان. كما طلبت رسميا من الحكومة الإيرانية عدم تعيين مستشارين أجانب دون موافقتها المسبقة على ذلك، وطلبت تعويضات مالية مساوية لما أنفقته على قواتها التي دخلت شمال إيران لتأكيد جدية مطلبها فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى إيقاف المجلس وإغلاقه رسميا في 24 ديسمبر 1911[18].

ظل المجلس النيابي مغلقا ثلاثة أعوام حتى افتتحه الملك الجديد ولي العهد أحمد شاه، عندما أراد أن يتوج ملكا رسميا بعد بلوغه سن الرشد. لكنه أعلن، في خطاب العرش وبعد تتويجه، حياد إيران، ذلك الحياد الذي لم يتم احترامه مطلقا من قبل الدول الكبرى إبان الحرب العالمية الأولى. وعلى الصعيد الداخلي فإن المجلس النيابي لم يمارس عمله فعليا سوى أحد عشر شهرا. وتم إغلاقه للمرة الثالثة في عام 1915 إثر اتهام الروس للإيرانيين بالتعاون ضدهم مع الألمان والدولة العثمانية مما يتعارض ومصالحهم في المنطقة.

بهذا انطوت صفحة الثورة الدستورية عمليا وبطريقة مأساوية، لكن التجربة أعيدت قراءتها مرة أخرى في تاريخ إيران، إبان ثورتها الإسلامية في السبعينيات من هذا القرن، بعد أن تعلمت من خبراتها السابقة وتجنبت العديد من أخطائها في الثورة الدستورية. والحقيقة أن المطالبين بالحياة النيابية لم يدر بخلدهم أنهم يحدثون تحولا جديدا في العلاقة بين الشعب

والسلطة، بل لعلهم تصوروا أنهم يجددون عزم النظام القاجاري ليتواصل بصورة أقل استبدادية، ولهذا اتكلوا على أئمة الشيعة في محاولتهم فرض العدالة الاجتماعية وتدعيم حقوق المشاركة في تاريخ إيران لصد النفوذ الأجنبي المتنامي، ذلك النفوذ المعوق واقعيا والمؤثر مباشرة في الحياة اليومية لغالبية السكان.

2 إيران بين الحرب العالمية الأولى وتولي رضا شاه الحكم (1914ـ1925)

اضطراب الأحوال الداخلية سياسيا واقتصاديا

بالرغم من أن نجاح الثورة الدستورية كان محدودا، فإنه كشف النقاب عن ضعف الدولة القاجارية سياسيا واجتماعيا، مما أفقدها الهيبة في عيون الجماهير، بعدما تأكد لها أن القرارات الجسام تصدر من السفارتين الروسية والبريطانية، وهو ما شجع بدوره على ظهور حركات التمرد والعصيان من جانب العشائر والقبائل ضد السلطة المركزية في طهران.

وباتت الكلمة العليا لحاملي الأسلحة زعماء القبائل والعشائر، بعد أن غابت سلطة الدولة الرادعة، مما أدى لتمزيق عرى الوحدة الإقليمية، لدرجة أن بعض العشائر دأبت على فرض رجالها على صناع القرار في العاصمة، وذهبت بعض القبائل لفرض سطوتها أثناء حمايتها لفرق الحكومة العسكرية عند تنقلها بين ربوع الأقاليم الداخلية في الدولة[19].

في الوقت نفسه تأكد الشعب الإيراني من أن

استقلال بلاده بلا مضمون فعلي، نظرا لاعتراف الملك أحمد شاه القاجاري عام 1914 بالاتفاق الودي لعام 1907 بين بريطانيا وروسيا الذي ظل سريا عن الشاه لمدة خمس سنوات. واحتوى الاتفاق المهين على تقسيم إيران بين الحليفتين، بحيث تهيمن روسيا على مناطق الشمال الغنية، وتسيطر بريطانيا على الجنوب بمخزونه البترولي الكبير. وذرا للرماد في العيون فقد جعل الاتفاق المناطق الوسطى من إيران منطقة محايدة شكليا، لأن الحليفتين عندما جددتا الاتفاقية ذاتها بعد ذلك في عام 1915 (ولولا قيام الثورة البلشفية في عام 1917، لتصبح روسيا الاتحاد السوفييتي، لما عرف الإيرانيون بأمر تجديد الاتفاق الودي المزعوم) شمل التجديد احتساب المنطقة المحايدة ضمن مناطق نفوذ الحليفتين، من وراء ظهر الدولة القاجارية[20]. وقد جاء تعاون العدوتين نتيجة طبيعية بعد هزيمة روسيا أمام اليابان عام 1905 فاضطرت مكرهة للتعاون مع بريطانيا. كما أدى بروز البحرية الألمانية الصاعدة إلى تحالف بريطانيا اضطراريا مع روسيا لدرء خطر الألمان واليابانيين في آن واحد.

على أن بريطانيا فقدت بتوقيعها على الاتفاق مصداقيتها أمام مثقفي إيران الذين توقعوا مساندة بريطانيا لهم ضد الدولة القاجارية التي كانت تدعم وجودها فعليا روسيا، كما ظهر أثناء الثورة الدستورية عندما احتمى الثوار بمساندة وحماية السفارة البريطانية، فجاء إعلان البنود السرية للاتفاق الودي ليظهر خطأ فهم الإيرانيين لبريطانيا التي تتعارض مصالحها وأطماعها مع أحلامهم فيها.

لذا برز مع حلول عام 1914 تيار إيراني يدعو إلى ضرورة الموازنة بين الدول الكبرى في سباق تنافس القوى على الصعيد الدولي، أملا في تحقيق قدر من الاستقلال الداخلي لتسيير شؤون إيران. في هذا المنعطف بدأ الليبراليون الإيرانيون يرنون بأبصارهم تجاه ألمانيا الصاعدة، بعد أن ظهرت قوتها العسكرية والاقتصادية على الصعيد الدولي... علاوة على تزايد نفوذها في الدولة العثمانية لاسيما بعد قيامها بتنفيذ مشروع سكة حديد بغداد، وتبني ألمانيا سياسة التوسع نحو الشرق للحصول على حصتها من المستعمرات، شأن القوى الأوروبية الأخرى، وعليه أخذت توطد علاقاتها الاقتصادية مع إيران التي رحبت بخطوات التقارب[21].

وعلى الرغم من إعلان إيران الحياد في (2 أكتوبر 1914) فقد أصبحت أشبه برقعة الشطرنج التي أحكم المتحاربون سيطرتهم على أطرافها، وهو ما أكدته حقيقة أن أولى طلقات الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى قد دوت في إيران وليس في البحر الأسود. وبدأت القوى الروسية والإنجليزية، بل والألمانية أيضا تدس عملاءها في كل مكان يصولون ويجولون بين العشائر الكبرى كالبختارية، وأمدتهم بالسلاح ضد أعدائهم، كما استمر سلوك رؤساء العشائر الأخرى في التمرد ضد الحكومة المركزية لشغلها عن أطماعهم[22].

كما نشط عملاء الألمان والأتراك بدورهم متخذين من الإسلام وسيلة لإثارة الشعب ضد بريطانيا، فروجوا إشاعة اعتناق الإمبراطور الألماني وليم الثاني الإسلام، واتخاذه اسم الحاج وليم، كما ركزت الصحافة الألمانية على الأصل المشترك للشعبين الألماني والإيراني، وبرز اسم واسموس القنصل الألماني في بوشهر الذي مثل خطرا داهما على النفوذ البريطاني في الجنوب الإيراني، لدرجة أن وثيقة بريطانية قد ذكرت أن جميع ضباط الجندرمة الفارسية كانوا مؤيدين للألمان، وأنهم يتعاونون مع واسموس ضد المصالح البريطانية[23].

ونجم عن النشاط الألماني المتزايد تجاههم وبمساندة الأتراك إقامة حكومتين مؤقتتين داخل كرمانشاه و«قم»، وتحولت المدينتان إلى مركزين مهمين للهاربين والناقمين على النفوذ البريطاني والروسي على حدد سواء. وبناء عليه اخترقت الدولة العثمانية حياد إيران عن عمد، واحتلت قواتها مدينة تبريز، ووصلت حتى «كرمانشاه». بالطبع لم تستسلم القوات الروسية لأفعال الدولة العثمانية والألمان، واستطاعت استعادة تبريز وكرمانشاه، ولتأكيد سلامة المدينتين وصلت القوات الروسية حتى مدينة راوندوز العراقية لوقف تقدمهم[24].

كما تصدت بريطانيا للنشاط الألماني المتزايد بين عشائر إيران، ومنها القشقائيون، حيث شكلت بريطانيا قوة حملة بنادق جنوب فارس على يد القائد بروس أوكس وأطلقت عليها عام 1917 الاسم نفسه south Persian rifles.

أفرز صراع الحلفاء والمحور داخل إيران آثارا سلبية ومباشرة على

اقتصاد الدولة، فانخفضت صادرات الفواكه الجافة من سبعين مليون قران إلى 48 مليون قران(*) من عام 1914 حتى 1918 ومسَّ الكساد صناعة وتصدير الجلود بدرجة غير مسبوقة، فانحدر في المدة المذكورة نفسها من سبعين مليون قران إلى ثلاثة ملايين قران فقط. أما القطن فقد انخفضت إنتاجيته وسعره في السوق المحلي والعالمي أيضا، وانحدر من ثلاثة وثمانين مليون قران إلى أربعة وعشرين مليون قران، كما انخفض سعره إلى الربع تقريبا، وبالتالي انهدمت أو دمرت مشاريع الري فتحولت بعض القرى إلى صحارى مهجورة[25].

من البديهي والحال هكذا ـ صراع في العاصمة وآخر في الأقاليم بين العشائر ـ أن يهجر الفلاحون أراضيهم إما بسبب الحروب الأهلية المفتعلة أو اضطرارا أمام قسوة الضرائب، وأن يقل إنتاج الحبوب الضرورية ويندر الطعام. وتشهد إيران مجاعة فعلية عام 1917 عمت الحضر والريف، وأصبحت لحوم الكلاب أحد مصادر الغذاء وهلك ربع سكان الريف بولاية طهران وحدها عام 1918، وتراوحت أعداد الموتى ما بين مائة ومائة وخمسين فردا يوميا، وارتفع ثمن الخبز من اثنتي عشرة مرة إلى خمس عشرة مرة، ولم ينج من المجاعة سوى مقاطعتي كيلان ومازندران الغنيتين بالحبوب والخضراوات[26].

لم يكن الوضع المالي أفضل من الوضع الغذائي إن صدق التعبير، لأن الضرائب والمكوس قد قل تدفقها فهددت خزينة الدولة بالإفلاس، حتى أن الحكومة عجزت عن تسديد الرواتب والأجور الشهرية، وبالتالي انخفضت نسبة الواردات من الخارج إلى الثلث تقريبا سنة 1915. واضطرت الحكومة القاجارية للاستدانة من بريطانيا من جديد، حتى وصلت ديونها خلال الحرب العالمية الأولى إلى سبعة ملايين جنيه إسترليني، بالإضافة إلى مليون جنيه فوائد للدين وتعهدت الحكومة بدفع ربع دخلها أقساطا لديون لندن وحدها[27].

وترتب على انهيار سلطة الحكومة المركزية في طهران أن تذبذب ولاء العشائر بين المتحاربين طبقا لمصلحتهم وظروف المعارك، ولم يكن غريبا ألا يطيعوا أوامر السلطة القاجارية الممثلة في الشاه، بعد أن شاعت الرشوة

(*) القران عملة مالية أقل من الريال الإيراني.

والمحسوبية بين كبار رجالات الدولة والموظفين، لدرجة أن الحكومة نفسها عرضت على أمير إقليم فارس فرمان فرما أن يدفع أربعة ملايين تومان تعويضا للحكومة عن جزء مما سرقه أيام ولايته على إقليم فارس سنة 1916[28].

وقد استخدمت بريطانيا أسلوب الرشوة ذاته للإطاحة بالوزارة وتقلّد وزارة جديدة مكانها أكثر تعاونا مع مصالحها، حيث حفلت وثائقهم بالعديد من ألوان تحايلهم، وكانت نظرتهم إلى الوزراء الإيرانيين محصورة في الصورة التي رسمتها إحدى الوثائق حيث تقول: «كانت الوزارات تشكل من قبل وزراء يلبثون مدة قصيرة على المسرح يملأون جيوبهم بالمال ثم يختفون في عالم النسيان»[29].

كذلك لم تكن المؤسسة العسكرية في وضع أفضل من المؤسستين المالية أو التنفيذية فالفساد استشرى كالسرطان ينخر عظام الدولة في كل اتجاه في وقت واحد. لهذا امتد الانهيار ليشمل الجيش، فلم يعد منظما أو قادرا على حماية الدولة أو حتى العرش القاجاري. حتى فرق القوزاق التي مثلت صفوة الجيش الإيراني أصبح مشكوكا في ولائها للحكومة المركزية في طهران، بعد فشل الدولة في دفع رواتبهم بانتظام، وأصبحت ظاهرة الهروب من الجيش دون حساب مألوفة داخل المؤسسة العسكرية وبالتبعية إهمال التدريبات للجنود وفرق القوزاق ورجال الجندرمة.

أما الشاه القاجاري، فقد انغمس في ملذاته الشخصية بعد أن أصبح لا يملك من أمر بلاده شيئا، وكان يردد مقولة إنه غير مسؤول عما يحدث في الدولة، وكانت تحركه السفارة البريطانية حسبما تشاء دون وجل، بل لقد وصفته الوثائق البريطانية «بأنه أجبن رجل في إيران كلها»[30]، بعد أن أصبح يستشير السفير البريطاني يوميا في قراراته العامة والخاصة على حد سواء.

صعود نجم بريطانيا

على الصعيد الدولي، وإبان الحرب العالمية الأولى، اندلعت الثورة الشيوعية في روسيا فخرجت من حلبة الصراع الدولي وأعلنت إلغاء معاهدة 1907 الخاصة بإيران وملحقاتها في العام 1915. وتطلعت بريطانيا لتقوية

نفوذها المنفرد في إيران بتحويل الدولة إلى حاجز واق يحول دون انتشار البلشفية في الشرق الأدنى، سواء في إيران أو أفغانستان أو العراق وجميع مناطق النفوذ البريطاني وعلى رأس القائمة الهند بطبيعة الحال.

ولقد أصبح النفط المتدفق بكثرة في إيران أهم مغريات بريطانيا، خصوصا منطقة باكو القريبة من روسيا السوفييتية، حيث تصاعد إنتاج مصفاة عبادان إبان الحرب العالمية الأولى ليصل إلى تسعمائة ألف طن سنة 1918 بعد أن كان مائتين وسبعين ألف طن عام 1914، وبالتالي حالت بريطانيا أثناء مؤتمر الصلح في باريس دون وصول صوت الوفد الإيراني، بدعوى أن إيران لم تدخل الحرب، وبالتالي ليس لها أي حقوق في الحصول على مزايا مؤتمر الصلح. لكن الوفد الإيراني طالب باسترجاع حدود بلاده إلى ما قبل معاهدة ترجكمانچاي لتشمل آذربايجان الشمالية مع مدينة باكو وأرمينيا الغربية مع مدينة يريفان وقره باغ وقسم من داغستان[31]. لكن بريطانيا نجحت في إقناع مؤتمر الصلح بمسؤوليتها وحدها تجاه إيران وإهمال المطالب الإيرانية جميعها.

ولقد كان لمبادئ ولسن الأمريكي فعل السحر في إيران شأنها شأن بقية المناطق المستعمرة في الشرق الأوسط. من هنا جاء انفتاح الإيرانيين وإقبالهم على الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يكن لها مصالح ملموسة في بلدهم، بعد أن تمخضت نتائج الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح عن إعلان هزيمة ألمانيا، وانهيار الدولة العثمانية وانشغال روسيا بالثورة البلشفية. وتشابكت يدا الولايات المتحدة وبريطانيا لتأكيد سيطرة الأخيرة على إيران، ولهذا كللت بريطانيا علاقتها مع إيران باتفاقية وصفتها بالمعاهدة الكريمة عام 1919، بين الدولتين بريطانيا وإيران.

أما بنود المعاهدة السخية فقد تضمنت تنظيم مالية وجيش وجمارك إيران جميعها، بغية تطويرها وتحديثها لتناسب العصر، على حد قول الساسة البريطانيين، بالإضافة إلى حق إنشاء السكك الحديدية والطرق البرية بين المدن الإيرانية. ولمزيد من الكرم تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم قرض مالي يبلغ مليوني جنيه إسترليني لإيران، وبفائدة شديدة التواضع تصل إلى (7٪) تضمن سدادها الجمارك الإيرانية، لتصبح بريطانيا المتحكم الأساسي في مالية إيران[32].

حققت المعاهدة البريطانية ـ الإيرانية آنذاك المعادلة الصعبة، فقد فرضت الوجود البريطاني بكل قوة وبساتر قانوني. وفي الوقت نفسه لم تكلف الخزانة البريطانية نفقات جديدة، خصوصا بعد أن تعالت صيحات الساسة البريطانيين تدعو لتخفيض النفقات العسكرية خارج بريطانيا مع المحافظة على المصالح الاستراتيجية العليا لبريطانيا، مما دفع اللورد كيرزن مهندس الاتفاقية للتعليق عليها بفخر شديد بقوله: «إنه فوز عظيم حققته وحدي»[33].

وعلى الصعيد الداخلي فقد تعالت صيحات الغضب (في الصحف الإيرانية) ضد الحكومة البريطانية والدولة القاجارية على حد سواء، حيث شعرت الجماهير بأن المعاهدة انتداب جديد لبريطانيا يرقى إلى درجة الحماية بدلا من الاستقلال الذي توقعه الإيرانيون، ثمنا لما دفعوه من خراب وضياع في أثناء الحرب. وانفجرت التظاهرات في العديد من المدن، وأعلن المتظاهرون أن الاتفاقية باعت إيران للأجانب وجعلتها مثل فلسطين مستعمرة للغير، كما اعترض علماء الدين ومستشار الدولة (وزير الخارجية) فنفته الحكومة إلى كاشان عقابا لجرأته في الاعتراض على المعاهدة الكريمة.

كما أغلقت أسواق بعض المدن متاجرها، واتهمت بعض الصحف وثوق الدولة (رئيس الوزراء) ووزيري المالية والداخلية بأنهم تقاضوا رشوة من الإنجليز مقابل التوقيع على الاتفاقية. وقدر البعض الرشوة بأربعمائة ألف تومان[*1]، بينما أكدت وثيقة بريطانية سرية نشرت عام 1923 صحة الاتهام، وأن وثوق الدولة واثنين من الساسة الإيرانيين تسلموا رشوة مقدارها مائة وعشرة آلاف دولار قسمت بينهم[34].

لم تتوقف ردود الفعل الإيرانية عند إغلاق بعض الأسواق أو تظاهرات الاحتجاج أو الاتهامات التي وجهتها بعض الصحف الإيرانية للساسة المسؤولين، وكانت أكثر الانتقادات قد صدرت من أحد الساسة الوطنيين الإيرانيين في جريدة «الرعد» بقلم ضياء الدين طباطبائي رئيس تحرير الجريدة المذكورة، حيث قال: «إن الدول الأربع الكبرى قررت في باريس أن فارس يجب أن تكون تحت الحماية، وأنها جزء من نصيب بريطانيا». وأعلن أن أمريكا خذلت إيران وتخلت عنها، وأن

(*1) التومان يساوي عشرة ريالات إيرانية تقريبا.

الحزن قد عم البلاد منذ توقيع المعاهدة المذكورة. على الرغم من أن الكاتب نفسه[*2] أيد المعاهدة بعد ذلك وأصبح من أهم مناصريها كما سنرى تباعا[35].

نتيجة للتذمر الشعبي أعلنت الحكومة الإيرانية الأحكام العرفية، وهددت المعارضة بالسجن والنفي، كما شددت الرقابة على الصحف، محتمية في إجراءاتها بوجود القوات البريطانية في العاصمة طهران. وبالرغم من انتخاب أعضاء جدد للبرلمان الإيراني فقد فشلت بريطانيا في الحصول على تصديق البرلمان المنتخب على المعاهدة المذكورة، ثم تكونت جمعية إيرانية سرية أطلقت على نفسها اسم «مجازات» Magazat، ركزت نشاطها على اغتيال العناصر الإيرانية الموالية للمعاهدة ولبريطانيا على حد سواء[36].

ومما أثار وأذكى روح المعارضة للاتفاقية المذكورة أن المعارضة الدولية للاتفاقية البريطانية ـ الإيرانية لعام 1919 جاءت من أهم حلفائها بالأمس، فرنسا، حيث نشرت جريدة لاطان شبه الرسمية الفرنسية في عددها الصادر (7 أغسطس 1919) ما معناه أنه عندما تسلم الحكومة الإيرانية جيشها لإدارة الضباط البريطانيين، وماليتها لإشراف الخبراء البريطانيين، فإنها تتخلى عن أي وسيلة للتعبير عن سيادتها السياسية وشرعية وجودها[37]. كما أعلن الاتحاد السوفييتي الحليف السابق لبريطانيا إبان الحرب معارضته أيضا للمعاهدة البريطانية ـ الإيرانية (1919)، ووجه نداء إلى عمال وفلاحي إيران أعلن فيه عدم اعترافه بالمعاهدة التي تستعبد الشعب الإيراني، وتسيطر على موارده برغم إرادته.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أشد الدول اعتراضا على الاتفاقية من حيث الشكل دون الجوهر، لأنها قد حصلت بالفعل على امتيازات في نفط إيران، وهو ما دفعها للاعتراض بشدة على الأسلوب السري في إجراء الاتفاقية فقط، لأنه يتناقض مع الأساليب الصريحة التي كانت سائدة بين الدولتين، كما اعترضت على الاستمرار في اتفاقية يعارضها الشعب الإيراني، لأنها تشكل وصاية مفروضة على إيران، نظرا لأن الإمبراطورية قد وجدت لأغراضها منفذا جديدا[38].

(*2) ضياء الدين طباطبائي المعروف بأنه أصبح فيما بعد عميلا بريطانيا، وأنه هو الذي ساعد في إيصال رضا شاه بهلوي إلى عرش السلطنة (الناشر).

كانت المساجلة دائرة حول المعاهدة في الداخل والخارج في أثناء وجود الشاه أحمد قاجار في رحلة بأوروبا استمرت ستة أشهر، عاد بعدها ليعلن تأييده لسياسة رئيس وزرائه وثوق الدولة وللمعاهدة البريطانية، مما أشعل المعارضة الشعبية ضده، وخصوصا في المناطق المجاورة للاتحاد السوفييتي، ومنها كيلان وآذربايجان، حيث أعلنت جماهيرهما ضرورة إسقاط حكومة وثوق الدولة، فاستغل الاتحاد السوفييتي الأجواء المناهضة للوجود البريطاني، وأنزل قواته في محاولة لاحتلال ميناء أنزلي الإيراني، كما طالب بانسحاب القوات البريطانية من شمال إيران، وأعلن بصراحة مطلقة دعمه للحركات الثائرة في كيلان وآذربايجان ضد بريطانيا[39].

نتيجة للغضب الشعبي والرفض الدولي للاتفاقية البريطانية ـ الإيرانية قدم وثوق الدولة استقالة وزارته للشاه في 23 يونيو 1920، وتم تأليف وزارة جديدة برئاسة مشير الدولة وشخصيات أكثر تعاطفا مع بريطانيا. وكانت أول أعمال الوزارة الجديدة محاولة امتصاص الغضب الشعبي بالتفاوض مع بريطانيا لإيقاف العمل بالمعاهدة المذكورة مؤقتا، وإثباتا لحسن نوايا الوزارة الجديدة ولكي يتسنى لها إجراء المفاوضات التمهيدية مع الاتحاد السوفييتي بغرض إجلاء قواته من ميناء أنزلي (الذي أصبح بهلوي فيما بعد، ثم أعيد اسم أنزلي بعد الثورة) وقد وافقت بريطانيا على الخطوتين.

كما حاولت الوزارة الجديدة برئاسة مشير الدولة إخماد الحركة الوطنية دون جدوى، حيث استمرت التظاهرات ومقالات الجرائد المعارضة لها، في الوقت الذي حاول فيه الشاه الإيراني الهروب هو وولي عهده من إيران إلى أوروبا، لولا موقف السفير البريطاني الذي رفض السماح لهما بالخروج أو التخلي عن العرش قبل حصول بريطانيا على تصديق البرلمان. لكن الوزارة الجديدة فشلت بدورها في أخذ تصديق البرلمان، واضطرت بدورها لتقديم استقالتها للشاه، الذي قبلها مباشرة برغم أن عمرها في السلطة لم يستمر أكثر من بضعة أشهر بسبب إصرار بريطانيا على فرض المعاهدة عمليا، بإكراه البرلمان على التصديق عليها، دون جدوى[40].

وقام سپه دار أعظم بتأليف وزارة جديدة شارك في اختيار عناصرها تورمان السفير البريطاني في طهران، ولكن الوزارة الأخيرة فشلت كسابقتها في إقناع البرلمان بالتصديق على المعاهدة البريطانية الفارسية، واقترح

وزير الخارجية الإيراني نصرت الدولة على السفير البريطاني إما استبدال المعاهدة الموجودة بأخرى أكثر فائدة لبلاده أو تأليف لجنة فارسية بريطانية لكتابة تفسير حول الوضع القائم، لكن السفير البريطاني أرجأ البت في الاقتراحين حتى يحاول اجتذاب الإيرانيين دون جدوى. وفي النهاية أرسل السفير أوائل 1921 يخطر حكومته بأنه قد تم تغيير ست وزارات في غضون تسعة أشهر لم تنجح أي منها في الحصول على تصديق البرلمان، وأنه بحاجة إلى شخصية جديدة تتوافر فيها القدرة على امتصاص غضب الشعب، وتحمي المصالح البريطانية في إيران بموقعها الجيد وثرواتها الغنية من الضياع. وبعد بحث طويل وجد البريطانيون في ضابط القوزاق رضا خان[*3] ضالتهم ليقود أول انقلاب عسكري في تاريخ إيران[41].

ظهور رضا خان وارتقاؤه سلم الوزارة (1921 ـ 1925):

نظرا لفشل الساسة الإيرانيين على مدى عامين في إقناع الشعب بالمعاهدة البريطانية 1919، وبعد رفض البرلمان التصديق عليها مرارا، تأكد الإيرانيون من ضعف الدولة القاجارية وتطلعوا إلى قيادة سياسية تحتل من عقولهم مكانة الاحترام، ومن مشاعرهم إحساس الولاء. أما البريطانيون فكانوا مدركين تماما أنه بات ضروريا استبدال العرش بزعامة قوية قادرة على نيل احترام شعبها، وفاعلة بحيث تقنع مواطنيها بأهمية تدعيم العلاقات البريطانية ـ الفارسية، وكان الوجه المرشح على الساحة قائد قوات القوزاق الفارسي رضا خان.

نجح رضا خان، بمساعدة بعض القوى الداخلية والخارجية، في قيادة انقلاب عسكري ناجح ضد العرش القاجاري في 21 فبراير سنة 1921، وإذا كانت القوى التي دعمت انقلاب رضا خان تختلف في أهدافها ودوافعها لمساندته في الانقضاض على السلطة، فإنهم جميعا اتفقوا على هدف إزاحة السلطة القاجارية وبلا عودة من إيران.

ولد رضا خان عام 1878 في قرية رشت من أعمال مازندران، حيث كان أبوه وجده ضابطين بالجيش الفارسي، وقد قتل والده في حملة هرات في عهد ناصر الدين شاه، وكان رضا قد بلغ عامه الأول، أما أمه فهي قفقاسية

(*3) رضا خان عُرف باسم رضا ميرينجه في اسمه الأول قبل أن يتوج نفسه شاها.

الأصل، تركت وطنها بعد أن ضم الروس الإقليم إلى بلادهم وهاجرت وأسرتها إلى مازندران، حيث كفل رضا خان بالرعاية خاله، ودخل الجيش في الخامسة عشرة من عمره، في إحدى فرق القوزاق التي كونتها روسيا على النمط نفسه الذي كون به القوزاق الروس. وتعد فرق القوزان أقوى الفرق العسكرية وتمثل قواتها نخبة الجيش الفارسي[42].

تمتع رضا خان بمهارة فائقة وكفاءة عالية وطموح شديد بحيث إنه تدرج في المراتب العسكرية بسرعة، لما عرف عنه من دراية وإلمام بفنون الحرب، وتميز بالكفاءة القتالية في أثناء حركات التمرد ضد السلطة المركزية في طهران. وقد حمل رتبة عقيد عام 1915، وعميد عام 1919 في اللواء القوزاقي. وبمناورة ذكية ومساندة أرميتاج سميث أحد كبار الضباط البريطانيين استطاع أن يوقع بين الضباط البلاشفة، ويحصل على مساندة الروس البيض في الفيلق القوزاقي ليطرد بقية الضباط الروس من الفيلق القوزاقي ويُحل محلهم ضباطا بريطانيين بزعامة سميث نصيره في طرد البلاشفة خلال عامي 1920, 1921.

قبيل انقلاب رضا خان بأسبوع وفي 14 فبراير سنة 1921 تسلمت الخارجية البريطانية مقترحات من الضابط البريطاني في لواء القوزاق الإيراني أرميتاج سميث يطلب فيها من حكومته تقديم قرض مالي لمساعدة مالية فارس، وقد ساعد سميث في مطلبه وصاغه سياسيا مدير شركة النفط البريطانية - الإيرانية، حيث دعم مطلب سميث، وأضاف مقترحا أن يوجه القرض المشار إليه لصيانة فرق المشاة الفرس في جنوب إيران، وأن مقترحاته جاءت نتيجة لجهود مضنية بغية شد انتباه الرأسماليين البريطانيين المهتمين بفارس، وأنه يطمئن الجميع على أن تكليف مستشارين بريطانيين للرقابة على مالية فارس من شأنه ضمان إعادة قيمة القرض بسهولة ويسر[43].

لعل أهم أسباب انتباه البريطانيين لشخصية رضا خان لم يكن كفاءته وذكاءه بقدر ما كان كراهيته للسوفييت، وتصديه عسكريا لجميع حركات التمرد على السلطة المركزية في طهران، بالإضافة إلى ميله الشديد للسلطة الفردية وقدرته على فرض طاعته على أقرانه من الضباط، وطموحه الرامي إلى تطوير الجيش وتسليحه بأحدث معدات القتال ليكون عصا البريطانيين

ـ كما توهموا ـ ضد المتمردين وأنصار البلاشفة الجدد.

كما لم يكن خافيا على رضا خان أن كراهيته للسوفييت وتقريبه للبريطانيين وتلقيبه إياهم برفاق السلاح تعد جميعا وسائل تظهر ولاءه للبريطانيين، الذين شكلوا القوة الوحيدة في بلاده. لهذا عندما انسحب البريطانيون من شمال إيران، عينه الجنرال إدموند إيرونسايد رجل المخابرات وأحد كبار الضباط البريطانيين في إيران بمنصب قيادي في فرقة القوزاق عام 1920، كما اعتبره السير بيرسي سايكس الشخص الوحيد المؤهل لإجراء التغيير المطلوب في إيران آنذاك[44].

كان من أكثر العناصر السياسية المثقفة في إيران مساندة لرضا خان في انقلابه العسكري السيد ضياء الدين طباطبائي أحد كبار رجال الدين المستنيرين من مدينة يزد، وأحد أنصار الثورة الدستورية، والذي كان من أهم دارسي فرنسا تحمسا للثقافة الغربية، ومؤسس صحيفة «رعد» الليبرالية في طهران. كما كانت أهم مميزاته تقديره للبريطانيين وكراهيته للسوفييت أعداء الدين، لدرجة أن سفير بريطانيا في طهران نورمان ذكر للورد كيرزن في إحدى مراسلاته السرية له أن طباطبائي معروف شخصيا من تشرشل، وكان من المتحمسين لاتفاقية 1919 البريطانية ـ الفارسية. كما كان من أبرز أعضاء اللجنة الحديدية التي أسستها بريطانيا من الشخصيات الفارسية البارزة المعضدة للمعاهدة المذكورة، وإن فشلت اللجنة أيضا في كسب تأييد الشعب أو البرلمان للمعاهدة رغم محاولاتها المستميتة في ذلك[45].

كان من ضمن تطلعات ضياء الدين طباطبائي إزاحة الأسرة القاجارية وتغيير شكل النظام الذي كثيرا ما انتقد عيوبه في صحيفة «رعد»، لكنه ما كان باستطاعته إحداث أي تغيير بنفسه، لهذا تقرب للعديد من كبار ضباط القوزاق، وعلى رأسهم رضا خان الذي شاركه في التذمر من ضعف الحكومة المركزية غير القادرة على كبح جماح الثوار في الأقاليم، وتجاوزات العشائر في الضواحي، فوجد كل طرف في الآخر ضالته المنشودة. فعلاقات طباطبائي بالإنجليز وثقتهم في توجهاته كانت كافية لدفع حماسهم لحماية حركة الانقلاب العسكري المزمع حدوثها تدعيما لتعاونها مع البريطانيين ضد منافسيهم السوفييت.

ثم جاءت الظروف المواتية لتفجير الموقف عندما حدثت اضطرابات في

صفوف صغار ضباط القوزاق نتيجة لتأخر رواتبهم، حيث أعد رضا خان لقاء سريعا بينه وبين طباطبائي في قزوين في 13 فبراير سنة 1921، وتم تقسيم المسؤولية بينهما، بحيث يرأس رضا خان القوزاق، ويذهب طباطبائي لتطويق باقي القوات العسكرية باتصالاته بقوات الجندرمة الفارسية تمهيدا للانقلاب.

وعندما جاءت ساعة الصفر تحرك رضا خان وخلفه ثلاثة آلاف من قوات القوزاق من قزوين تجاه طهران وتسلح بثمانية مدافع وثمانية عشر رشاشا، بالإضافة إلى مائة من كبار رجال الجندرمة لتعزيز قوة القوزاق. وأرسل رضا خان مائة من القوزاق إلى جنوب طهران خوفا من خروج أي تحركات تأتي من قصر الشاه أحمد القاجاري أو حكومته، كما أرسل مائتي قوزاقي للسيطرة على مراكز شرطة العاصمة وحماية السفارات الأجنبية وتأمينها من النهب أو التدمير على أيدي قوات الانقلاب أو عناصر الشعب.

قبل دخول قوات رضا خان لطهران توجهت وفود تمثل الشاه ومجلس الوزراء، وللمناورة وصل وفد من السفارة البريطانية، يطلبون جميعا من رضا خان عدم دخول العاصمة برفقة القوة المصاحبة له، لكن رضا خان رفض مطالبهم، وأعلن عزمه على تشكيل حكومة قوية قادرة على وقف البلشفية، وادعى احترامه للوطن وولاءه لأحمد شاه، لهذا أعلن الشاه تولية رضا خان سردارية القوزاق وإقالة قائدها السابق همايون، بعد أن وصلت قوات الانقلاب بالليل، وتمكنت في الصباح من احتلال مراكز البريد ومراكز الشرطة، وأعلن رضا خان احتلال العاصمة، ودعا السكان للالتزام بالهدوء والنظام، في الوقت الذي توجه فيه السفير البريطاني لملاقاة أحمد شاه وقدم له النصح بقبول الانقلاب والتعاون مع قيادته لأنهم لا يهدفون إلى الإطاحة بعرشه على حد تعبير نورمان[46].

اضطر أحمد شاه إلى أن يعلن مساندته لقيادة الانقلاب وحجية مطالبهم، ثم أعلن إقالة حكومة سيهدار أعظم، وأعلن تشكيل وزارة طباطبائي ورضا خان، التي أعلنت حالة الطوارئ ومنع الاجتماعات وحظر التجوال. كما أغلق طباطبائي جريدة «رعد» التي كان يرأس تحريرها بدعوى أنها أدت دورها. ثم عطلت الصحف القومية تلقائيا حتى تتسنى دراسة الأوضاع الجديدة وتوجهاتها السياسية، كما أغلق زعماء الانقلاب بعض الدوائر

الحكومية وعلى رأسها البريد والتلغراف لمنع اتصال الأقاليم كل بالآخر... ونجح الانقلابيون في إحكام السيطرة على الدولة القاجارية بعد أن أعلن قائد قوات الجندرمة السويدي وستدهال (Westdhal) مساندته للانقلابيين، مما شجع رضا خان وطباطبائي على الإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمثقفين الإيرانيين بالعودة من الخارج للعيش في بلادهم[47].

تم تشكيل الوزارة الجديدة من عناصر الانقلاب، حيث تولى طباطبائي رئاسة الوزارة، ورضا خان الجيش، وصار كاظم خان سياح حاكما عسكريا لطهران. وبدأت حركة تطهير واسعة شملت كبار رجال الدولة بتهمة الفساد، حيث بلغ عددهم ثلاثمائة شخصية. كما صودرت بعض ممتلكات الأرستقراطية الفارسية المساندة للشاهنشاهية للسبب المذكور نفسه. لكن كان هدف الانقلابيين الحصول على مصادر مالية جديدة يمكن الإنفاق منها على الجيش والجندرمة نتيجة لفراغ خزانة الدولة من الأموال، في الوقت الذي أصدر فيه رضا خان أول بيان موقع باسمه، ادعى فيه أن الانقلاب والإجراءات اللاحقة به تمت لحماية الملك القاجاري، وتقوية الجيش، وإحلال الفرس محل الأجانب في صفوف الجيش لحماية الدولة والشعب من انتشار البلشفية[48].

لقد كانت جميع الشواهد تؤكد مساندة وعلم السفارة البريطانية بالانقلاب مسبقا، بل والمشاركة في الإعداد له مع رضا خان. حيث ذكر أيرونسايد في مذكراته أنه «كان مقتنعا بأن دكتاتورية عسكرية قوية يمكنها أن تنقذ إيران من احتمال قيام ثورة بلشفية فيها». ولهذا قابل رضا خان في 31 يناير سنة 1921 وعلم بنيته في الانقلاب. ثم قابله مرة أخرى في 12 فبراير من العام نفسه وأعلن مساندته للانقلاب شريطة الحفاظ على عرش أحمد شاه، ووعده رضا خان بتنفيذ وعده. ولهذا قابل أيرونسايد الشاه وطلب منه التعاون مع رضا خان، لكن الملك أهمل نصيحة الضابط البريطاني الذي قرر السفر إلى بغداد قبل الانقلاب لإبعاد شبهة التعاون مع الانقلابيين.

كذلك أكدت الوثائق الأجنبية مشاركة السفارة البريطانية للانقلاب بتوفير احتياجات رضا خان المالية حيث قامت بدفع أربعين ألف تومان لشراء ملابس لرجال الانقلاب، وكذا ستين ألف تومان للصرف عليهم في

الطريق من قزوين حتى طهران، كما أكد سميث بعد أعوام من الانقلاب أنه كان يسدي النصيحة لرضا خان. ولعل تصريح تشرشل عن رضا خان يوم عزله عن السلطة والعرش عام 1941 ـ بقوله: «نحن الذين نصبناه على العرش الإيراني ونحن الذين عزلناه»[49] ـ يؤكد تبني بريطانيا للانقلاب منذ اللحظة الأولى وحتى نجاحه.

كانت سياسة حكومة الانقلاب الأولى محملة بالشعارات البراقة لجذب التأييد الشعبي، فأعلن طباطبائي نية الوزارة في رفع المعاناة عن الشعب وتوزيع الأراضي على الفلاحين وإصلاح الفساد الحكومي وتطوير الجيش. وعلى الصعيد الخارجي أعلن عن رغبته في إلغاء المحاكم القنصلية وإحلال محاكم وطنية محلها يكون من أهم وظائفها حماية حقوق الأجانب والمواطنين على السواء. كما أعلن إلغاء الاتفاقية البريطانية ـ الفارسية لعام 1919 من أجل إزالة الحواجز النفسية بين الدولتين وفتح مجالات جديدة للتعاون القائم بين أصدقاء وليس أتباع.

الحقيقة أن إلغاء المعاهدة ما كان ليتم دون موافقة بريطانيا، بل ولعله أعطى فرصة أكثر للتدخل البريطاني في شؤون إيران بطريقة غير معلنة، خوفا من احتجاج البلاشفة. ولهذا تم عقد اتفاقية جديدة مع روسيا السوفييتية عام 1921، استفاد منها الانقلابيون أكثر من الروس، حيث تخلت روسيا السوفييتية عن جميع الامتيازات التي كانت الحكومة القيصرية قد حصلت عليها من إيران. وتعهد الروس بعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية، وسحبوا مساندتهم لجمهوريتي كيلان وآذربايجان، مما مهد لإسقاطهما واستعادة سيطرة الحكومة المركزية في طهران عليهما. كما تعهد الإيرانيون بعدم منح أي طرف ثالث امتيازات من شأنها الإضرار بالمصالح السوفييتية. ولعل هذا البند الأخير كان الورقة التي استخدمتها روسيا السوفييتية إبان الحرب العالمية الثانية كما سيرد تباعا، لكنه وفر مرحلة من السلام بين الدولتين[50].

نتيجة لإلغاء اتفاقية 1919 البريطانية ـ الفارسية، انسحبت القوات البريطانية من فارس واحتفظت بقوة ضئيلة في قزوين شمال إيران، بالرغم من توسلات أحمد شاه بالبقاء لحماية عرشه المهتز. وإن كان انسحاب القوات الرسمية البريطانية لم يثن رئيس الوزراء الجديد طباطبائي عن

طلب مستشارين ماليين وعشرين ضابطا بريطانيا لتنظيم شؤون المالية والجيش الإيرانيين، بالإضافة إلى عدد من الضباط السويديين لتطوير الجندرمة في شمال إيران.

ولإرضاء الدول الأجنبية الأخرى طلب رئيس الوزراء مستشارين وأربعة مساعدين فرنسيين لرفع كفاءة وزارة العدل، ومستشارين وعشرة مساعدين لتطوير الزراعة الإيرانية، وكذا مستشارين للنهوض بهيئتي البريد والبرق، وبهذه الخطوات ضمن رئيس الوزراء عدم تأليب الدول الأجنبية عليه، أو اتهامه بالتحيز للبريطانيين الذين دعموا الانقلاب ودعموا رئاسته للوزارة.

بالرغم من المساعي الحميدة للوزارة الجديدة وشعارات التطوير ورفع المعاناة عن الجماهير فإن الأوضاع الاجتماعية لم تتغير، مما أثار حنق العشائر الإيرانية، وبدأت موجة من القلاقل في الشمال، بعد أن حاولت الوزارة تعزيز خزانتها بفرض ضرائب بلدية جديدة، وإصدار عملة ورقية جديدة بضمان واردات الأراضي الأميرية، ثم مقايضة المسجونين السياسيين بدفع مبالغ كبيرة مقابل الإفراج عنهم - وكانوا من الأرستقراطية الزراعية والمالية الإيرانية - مما أشاع روح التذمر في الريف والحضر، خاصة بعد أن ارتفعت أسعار الطعام الضروري للمواطنين، وإن ألقى رضا خان مسؤولية تدهور الأوضاع على كاهل ضياء الدين طباطبائي، مما أفقد الأخير القدرة على العمل والمناورة، وما صاحب ذلك من فقدان بريطانيا الثقة في قدرته على الاضطلاع بمسؤولية الحكم وإدارة شؤون الدولة في فترة كانت إيران فيها بحاجة إلى الاستقرار، كما كانت القوات البريطانية بحاجة إلى تدعيم بقائها في البلاد دون معارضة جماهيرية[51].

لم يكن الطريق ممهدا أمام رضا خان للتخلص من طباطبائي رغم اختلاف التوجهات بينهما، لكن قائد الجيش الطموح استغل فترة الاستياء الشعبي من غريمه في السلطة، وهيمن على وزارات الدولة وأجهزتها، فضلا عن الجيش، نظرا لحرصه على حضور الاجتماعات المهمة التي كان يدلي بدلوه في أمورها ويخطط لحركتها. وظهر التحدي بينهما عندما سعى رضا خان لضم فرق الجندرمة (الشرطة) لوزارة الحربية دون الداخلية، وأمام إصراره اضطر طباطبائي إلى أن يعينه وزيرا للحربية بالإضافة إلى قيادته للقوزاق، متصورا أنه يثنيه عن هدفه، لكنه فتح الطريق أمامه دون

أن يدري لتحقيق سياسته وفرض سلطته على أدوات الردع الداخلي والخارجي على حد سواء.

ثم جاء احتكاك الغريمين حول استخدام المستشارين الأجانب عامة والبريطانيين خاصة في الجيش والقوزاق. ففي الوقت الذي حرص فيه طباطبائي على استقدام المستشارين لتدريب الجيش اعترض رضا خان مستغلا استياء الجماهير من الأجانب، وادعى قومية الجيش كما تقرب للشاه الصغير أحمد شاه وأوغر صدره ضده، حتى استصدر منه قرار إقالة وزارته، فاضطر طباطبائي للرحيل بحماية الإنجليز إلى بغداد تاركا الساحة خاوية لرضا خان. ولتغطية فعلته ضد رئيس الوزراء المُقال فقد أعد خطة إعلامية كبيرة لكي يبرز مساوئ المرحلة السابقة، وعيوب رئيس الوزراء المقال، حتى إن الإيرانيين اعتبروها انقلابا ثانيا على السلطة، وبدا وكأنه منقذ للدولة من الضياع، وأنه يتصدى للنفوذ الأجنبي في البلاد مما زاد من شعبيته بين الجماهير[52].

ولم يوافق أحمد شاه على تعيين رضا خان في رئاسة الوزارة، برغم توقعات الكثيرين من المراقبين السياسيين، نظرا لخوفه من تطلعاته القوية للسلطة، وعين شقيق وثوق الدولة رئيس الوزراء السابق السيد قوام السلطنة في رئاسة الوزارة الجديدة. ولم يظهر رضا خان اعتراضه، بل استغل الوقت لتوطيد صلاته بحزب الإصلاح الذي كان معظم عناصره من الأرستقراطية الإيرانية والذي استعاد عددا كبيرا من أعضائه بعد أن أخرجهم رضا خان من السجن، وكان من بينهم رئيس الوزراء الجديد قوام السلطنة المعروف بحبه للبريطانيين وامتنانه لرضا خان الذي أخرجه من السجن.

بالرغم من ولاء قوام السلطنة للبريطانيين، وبالرغم من تظاهر رضا خان بتدعيمه لهم فإن المقالات الصحفية كانت لا تكف عن مهاجمة النفوذ البريطاني في إيران، واتهام الشركات التجارية البريطانية بسلب قوت الشعب الإيراني. وقد اتهمت بريطانيا بدورها القوى الوطنية الإيرانية بالخضوع للسياسة السوفييتية المعادية للبريطانيين منذ معاهدة عام 1921 معهم.

إزاء تبادل الاتهامات بين الإيرانيين والبريطانيين في مقالات الصحف في البلدين، اضطر اللورد كيرزن إلى استبدال سفيره في طهران هيرمان

نورمان، وعين بدلا منه السير بيرس لورين معلنا أن تدهور العلاقات وفقدان الثقة بين الدولتين جاء نتيجة سوء تصرف السفير المذكور، وبدأت سلسلة من الإجراءات الجديدة مع الحكومة الإيرانية[53].

فقد أعلنت الحكومة البريطانية رغبتها في استرداد ديونها من إيران كاملة دون نقصان، وسعت لتقوية بعض العشائر الشهيرة من بينها البختارية، كما روجت إشاعات فحواها أنها عازمة على إقامة (اتحاد تعاهدي) بين العشائر في جنوب إيران، تاركة شمال البلاد يلعب فيه البلاشفة. فاستغل رضا خان موقف بريطانيا الداعي إلى ترك الشمال لطلب مضاعفة ميزانية الجيش بغرض تقويته. كما ألح على إرسال الضباط للتدريب في بريطانيا، ثم طلب توحيد نظام الجيش وإلغاء قوة مشاة جنوب فارس التي سبق أن أنشأها البريطانيون إبان الحرب العالمية الأولى، وادعى أن الجيش قادر على حماية شمال البلاد، وتأمين مصالح بريطانيا البترولية هناك عند إجابة مطالبه بزيادة فاعلية الجيش، لحماية المناطق التي تركتها القوات البريطانية فارغة دون حماية برحيلها منها.

ازدادت متاعب وزارة قوام السلطنة أمام نشاط الأحزاب الاشتراكية في الشمال، كما ظهرت مساوئ إدارته المالية في عجز الميزانية عن الوفاء بالمرتبات ونفقات الجيش. فاضطر قوام السلطنة إلى الاستدانة من بريطانيا لتغطية مرتبات الجيش والموظفين. لكن بريطانيا استغلت الموقف وضيقت الخناق عليه بإصرارها على تسديد ديون إيران السابقة قبل الشروع في عمل قرض جديد. من هنا برزت فكرة التعاون مع الولايات المتحدة التي ما فتئت تلوح برغبتها في استخراج النفط من إيران بدعوى إغناء خزينة الدولة الخاوية وفتح أسواق جديدة للزيت الخام.

لهذا عرض قوام السلطنة على الأمريكيين إمداده بقرض قيمته خمسة ملايين دولار مقابل استغلال الأمريكيين لنفط المناطق الشمالية من إيران لمدة خمسين عاما، وتم عقد الاتفاق في يناير 1922. ولم تترك شركة (استاندر أويل) الفرصة لتضيع منها وبدأت عمليات الحفر على الفور. ولم يوافق البرلمان على الاتفاقية المغرية بسهولة نظرا لفشل بريطانيا وروسيا في الحصول على امتياز بهذه الضخامة، برغم تاريخهما الطويل في إيران، وبالتالي تم تعليق الامتياز ولم يصدق عليه البرلمان.

أثار حفيظة رضا خان نجاح قوام السلطنة في الخروج من الأزمة المالية، وظل يضيق الخناق حوله بدعوى فتح البلاد للأجانب، مما اضطره للاستقالة، ثم شكل مشير الدولة وزارة جديدة احتفظ فيها لرضا خان بالحربية، آملا من جانبه أن يناصره بدلا من مناصبته العداء.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدت خطوتها الكبيرة في السيطرة على بترول شمال إيران إلى دعم سياستها المبنية على مبدأ «الباب المفتوح»[54]، خصوصا أن الاتفاقية قد مهدت الطريق لسيطرتها على بترول الشرق الأوسط تدريجيا، وسمحت للولايات المتحدة بأن تزيح حليفتها بريطانيا، وتحل محلها في الوجود والنفوذ الاقتصادي، ثم السياسي في الشرقين الأدنى والأوسط.

استخدم رضا خان أساليبه التقليدية نفسها في توجيه بعض الصحف ضد سياسة الوزارة، وانتقاد رئيس الوزراء الجديد وتبيان سوء إدارته للدولة، فحظي مشير الدولة باللوم من أقلام الصحفيين. لكن بعض الصحف ومن بينها «طوفان» و«ستارة إيران» هاجمت رضا خان بدورها، فاتهمته الصحيفة الأولى باضطهاد المعارضة، كما أعلنت الجريدة الثانية أنه لم يكن المدبر الحقيقي للانقلاب وأن طباطبائي كان القائد الحقيقي له، مما اضطر رضا خان للإعلان صراحة عن مسؤوليته الكاملة عن الانقلاب سياسيا وعسكريا. كما لوح باستخدام القوة ضد الأقلام التي تمسه شخصيا أو تقلل من شأن فرق القوزاق بالنقد أو التجريح.

ونتيجة لاستمرار الصحف في توجيه النقد لوزارة الحربية ولرضا خان، الذي عابت عليه الاستئثار بالنصيب الأكبر من ميزانية الدولة لإنفاقها على الجيش والجندرمة، في الوقت الذي أهمل فيه الإنفاق على التعليم أو على رفع المستوى الاجتماعي للسكان، وعدم شعور المواطنين بأي نوع من الرخاء الاقتصادي أو توافر القوت اليومي للسكان، نتيجة لهذا كله أغلق رضا خان - من دون علم رئيس الوزراء - أربع صحف يومية هي ستارة إيران وطوفان وستارة سرخ (الأحمر) وحقيقت. ولما اعترض مشير الدولة على إجراءات رضا خان هدده بعرقلة دخوله لمجلس الوزراء ومنعه من ممارسة نشاطه التنفيذي، فاضطر مشير الدولة لتقديم استقالته، أثناء وجود أحمد شاه في أوروبا للعلاج، ولما وصلت أنباء الأزمة للشاه وهو بالخارج كلف رضا

خان بحفظ النظام في أثناء الأزمة، مما دعم من مكانته وهيبته بين الجماهير، خصوصا بعد نجاحه في توفير الحبوب عند اشتداد أزمتها وقلة وجودها، حيث كلف كبار الضباط بكفالة عدالة توزيع الحبوب والدقيق بين التجار في العاصمة والأقاليم، ويسّر للشعب الحصول عليها بانتظام[55].

اجتمع البرلمان نتيجة لاستقالة قوام السلطنة واقترح إعادته بإجماع الأصوات للسلطة مرة ثانية بعد شهر من تقديم الاستقالة. ونظرا لاعتراض بريطانيا على نجاح الشركة الأمريكية «استاندر أويل» في الحصول على امتياز نفط الشمال، فقد طلبت من حكومة قوام السلطنة الموافقة على اشتراك الشركة الأمريكية مع الشركة «الأنجلو ـ إيرانية» في اقتسام بترول حقول نفط الشمال بينهما. ولكن عندما عرض المشروع على البرلمان رفض المشاركة البريطانية على الإطلاق فاندفعت الصحف تهاجم المحاولة البريطانية، كما احتجت روسيا السوفييتية رسميا عليه، فاضطر قوام السلطنة لإغلاق الصحف المعارضة، ولم يمس الاتفاق الأمريكي وترك الموافقة عليه معلقة.

شعر عمال تلك الصحف بالعجز بعد إغلاقها فقاد عمال الطباعة تظاهرة احتجاج ضد الإغلاق والتعرض للبطالة، وأيد تظاهرهم عدد كبير من نواب البرلمان، وتعاطف معهم الاتحاد السوفييتي، وكثير من زعامات المعارضة وأقطابها في الدولة. في الوقت نفسه انتهز رضا خان اشتداد التذمر والهياج ضد قوام السلطنة لتعميق صلاحياته بوصفه وزيرا للحربية وتوسيع اختصاصاته، وكذا تدخله في شؤون الوزارات الأخرى، على الرغم من تضرر ورفض رئيس الوزراء المتكرر، وكذا سفير بريطانيا في طهران، الذي نصح رضا خان مرارا بعدم التدخل فيما لا يعنيه دون فائدة، حيث لم يتراجع وزير الحربية عن ممارسة هوايته في دس أنفه في جميع أمور الدولة، ونجح في تشكيل ائتلاف داخل البرلمان بهدف الإطاحة بوزارة قوام السلطنة الثانية[56].

عندها اضطر قوام السلطنة لتقديم استقالة وزارته للمرة الثانية في 25 يناير 1923. ولم يبادر رضا خان بطلب الوزارة لنفسه، بل رشح «مستوفي الممالك» الذي كان يحظى بمناصرة العناصر اليسارية والعديد من زعماء المعارضة، ونجح البرلمان في اختيار المرشح، حيث أعلن مستوفي الممالك

عزمه على تعزيز خزانة الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة، وأخرى على الأراضي الأميرية، كما وعد بإصلاح الأحوال المعيشية وتحسين مستوى الجيش الذي يرجع إليه الفضل في اختياره وترشيحه، وسعى لفك قيود التجارة الإيرانية، كما سعى لدى الاتحاد السوفييتي طالبا العون في إلغاء بعض الديون التجارية. وتكليلا لنجاحه في مسعاه فقد افتتح المصرف الروسي في طهران، كما وفق في الحصول على ثقة البرلمان الذي خوله حق مفاوضة الشركة الأمريكية بشأن امتياز بترول شمال إيران مرة أخرى.

بالرغم من إنجازات وزارة مستوفي الممالك فإن سياسة وزير حربيته رضا خان[57] أثارت معارضة شديدة بزعامة مدرس[58] في المجلس (البرلمان)، عندما عرض على البرلمان فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الشباب الإيراني بعد سن الثامنة عشرة، وتلاعبه بالممتلكات الخاصة بالدولة من أجل الحصول على الأموال لتقوية الجيش بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة التي فرضتها وزارة الحربية لمصلحة الجيش أيضا.

ثم قاد سيد حسن[*4]، أحد أقطاب الكتلة الوطنية البارزين وأحد أعضاء المجلس الرابع (البرلمان)، حملة ضد رئيس الوزراء أيضا، حتى نجح في استصدار قرار بحجب الثقة عن الوزارة، مما أجبر رئيس الوزراء مستوفي الممالك على تقديم استقالته. وشكل مشير الدولة وزارته الجديدة في 16 يونيو 1923، وظل رضا خان محتفظا بمنصبه في وزارة الحربية حتى توليه الوزارة بعد ذلك، كما ظل موقف البريطانيين متوجسا من الوزارة لعدم تصديها للنفوذ البلشفي، ثم احتجت على الوزارة رسميا لفشلها في حل المشاكل المالية المعلقة بين الدولتين، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تأمين طرق التجارة وحقول النفط الإيرانية، فاضطرت الوزارة لتقديم استقالتها في 22 أكتوبر سنة 1923.

أمام اشتداد المعارضة اليمينية الدينية، وكذا الليبرالية، ضد الشاه، خصوصا بعد حل أحمد شاه للمجلس الوطني الرابع بعد انتهاء مدة عمله، اضطر الشاه إلى تكليف أقوى الشخصيات على الساحة رضا خان لتولي

(*4) اسمه السيد حسن مدرس وهو من كبار رجال الدين المناهضين للدولة القاجارية أولا والمساندين للثورة الدستورية ثانيا، والمعارضين الأشداء لرضا خان واستيلائه على عرش البلاد ثالثا. (الناشر).

الوزارة، بعد أن تأكد له إدارته الكاملة لشؤون الدولة من وراء ستار طوال السنوات الثلاث التي أعقبت انقلاب 1921 العسكري بقيادته، بالإضافة إلى قدرته على التصدي للمعارضة بقلب لا يعرف الوجل... ومساندة أعداد غفيرة من التجار الذين عاصروا موقفه المتزن إبان أزمة الحبوب والخبز قبل عام من توليه الوزارة، وكذلك تعضيد السفير البريطاني لمكانة رضا خان عند الشاه وإخلاصه للعرش القاجاري، وإن كان البريطانيون قد ناصروه لثقتهم في قدرته على تحقيق مصالحهم الاقتصادية في إيران[59].

عندما تولى رضا خان الوزارة في 29 أكتوبر 1923 بادر بمطاردة المعارضة السياسية ضده حيث سجن البعض، ونفى البعض الآخر كما فرض الإقامة الجبرية على من تشكك في إخلاصه له، مما حدا البقية الباقية من المعارضة على الانسحاب من الميدان بعد أن قرر نفي رؤساء الوزراء السابقين له خارج إيران، كما تعقب رؤساء العشائر وهزم قواتهم وشتت شملهم، ثم قضى على نفوذ خانات الإقطاعيين، لدرجة أن أعداءه أشادوا بإنجازاته التي جلبت الاستقرار للمواطنين والهيبة للدولة، بعد فترة طويلة من انتشار القلاقل، في الوقت الذي قابل فيه الإنجليز إنجازاته بمزيد من التقدير والإعجاب.

فقد أكد تشرشل في برقيته للورين سفيره في طهران أنه «يأمل أن ينجح رضا خان في حركته حيث إنه كثيرا ما أظهر عواطفه الودية لبريطانيا، ولهذا فهو يستحق منهم كل مساعدة». كما أن تشرشل توقع أن يؤسس رضا خان دكتاتورية عسكرية بيد فارسية متعاونة مع بريطانيا، بعد أن كمم الصحف وجمّد عمل المجلس الوطني (البرلمان)، ولكنه نجح في فرض النظام ودعم الاستقرار وجلب الهدوء للدولة[60].

بذكاء حاد ومناورة سياسية بارعة شكل رضا خان وزارته الأولى لتشمل العناصر الليبرالية والاشتراكية والقومية، لرغبته في ضم القيادات الوطنية لتضيف إلى رصيده أعدادا غفيرة من أعضاء أحزابهم، ولهذا ضم إلى الوزارة رئيس الحزب الاشتراكي ميرزا سليمان إسكندري، وكذا أحد زعماء حزب التجدد (ذكاء الملك فروغي)، ثم مصدق السلطنة (الزعيم محمد مصدق فيما بعد) وصور إسرافيل، وغيرهم من الشخصيات البارزة في إيران. كما أعلن عن برنامج إصلاحي ضخم قائم على الاعتماد على النفس

دون الاتكال على الأجانب للحد من نفوذهم في بلاده.

نجح رضا خان في تمرير قراره بالتجنيد الإجباري للشباب فوق الثامنة عشرة من البرلمان. كما صدق البرلمان على مطلبه بتخفيض ميزانية البلاط، وإلغاء الألقاب الأرستقراطية القائمة على اعتبارات اجتماعية. ثم ما لبث أحمد شاه أن سافر لأوروبا بغرض العلاج، وعين شقيقه وصيا على العرش. لكن رضا خان أكره شقيق الشاه على التعهد الخطي بعدم التدخل في شؤون الدولة. وبذلك آلت جميع أمور الدولة لرئيس الوزراء دون منازع أو منافس كما رحبت السفارة البريطانية باستئثاره بالسلطة[61].

ثم جاءت الخطوة التالية لتدعيم سلطة رضا خان بترشيح العناصر الموالية له في انتخابات البرلمان الجديد، ومنع وتهديد وإبعاد الشخصيات المعارضة لسياسته أثناء انتخابات المجلس الخامس، عندما استخدم الجيش في إرهاب الناخبين وسط القبائل والعشائر، بل إنه حال دون تصويت البدو الرحل بمنعهم من العودة إلى مواطنهم للإدلاء بأصواتهم في أثناء الانتخابات، في الوقت الذي اشترى فيه أقلام الصحف بالرشوة، وركز على الصحف التي ناصبته العداء في البداية. وأضحت الأقلام وافتتاحيات الصحف تنعته برجل الساعة ورجل المهام الصعبة، ثم شن حملة تدعو إلى الجمهورية بغرض إزاحة الدولة القاجارية التي جلبت الأجانب وعوقت التنمية وتطوير البلاد، وبدأت تظاهرات تأييد الجمهورية تفد على طهران[62].

وبالتوازي توالت الحملات التي تنتقد شخصية الشاه ونفقاته ونزواته الشخصية في أوروبا، وانتقلت النغمة من الصحف إلى المجلس الوطني (البرلمان) حيث بادر حزب رضا خان في المجلس (حزب التجدد) بتقديم مشروع قانون يهدف إلى خلع الأسرة القاجارية من الحكم والسلطة، وأيد أنصار الحزب الاشتراكي مشروع حزب التجدد، نظرا للروابط المتينة التي أرسى قواعدها رضا خان بضمه رئيس الحزب الاشتراكي لوزارته الأولى، كما أنه كان لحزب التجدد أربعون مقعدا في البرلمان وللحزب الاشتراكي ستة عشر مقعدا، أما المعارضة فكانت مقاعدها لا تزيد على أربعة عشر مقعدا، ولهذا تأكد في البداية لرضا خان أن أنصاره في المجلس يشكلون الأغلبية التي ترجح مشروعه ضد الملكية[63].

ولمزيد من التحوط استشار أنصار حزب التجدد سرا السفارة البريطانية

وحصلوا على موافقتها على خلع الأسرة القاجارية وإعلان الجمهورية، مقابل منحها مزيدا من امتيازات النفط والتعهد بتسديد الديون البريطانية، لكن رجال الدين عارضوها خوفا من جانبهم على نفوذهم، بعد أن ضاعت نهائيا هيبة المؤسسة الدينية في تركيا الحديثة (أتاتورك) نتيجة لإعلان الجمهورية، واتخاذ العلمانية أيديولوجية سياسية لحكامها.

اشتد الصراع داخل المجلس كما تظاهرت الجماهير تعارض الجمهورية بفضل جهود رجال الدين، فاضطر رضا خان لانتهاك حرمة المجلس بالسماح لشرطة المجلس وحرسها بمساعدته على دخول المجلس عنوة، مما أثار حنق رئيس المجلس والمعارضة، فخرج رضا خان ورجاله غاضبين، ولكنه أمعن التفكير وتوصل للعمل المناسب بعد أن تأكد له رفض الجميع للجمهورية، فبحث عن مساومة مع المعارضة بزعامة مدرس داخل المجلس، كان فحواها سحب مشروع الجمهورية مقابل الإفراج عن المقبوض عليهم في التظاهرات، وتعهد مدرس ورجاله بتأييد رضا خان الكامل وسحب الثقة من أحمد شاه والأسرة القاجارية[64].

لم يكن تراجع رضا خان عن خلع الملكية القاجارية وإعلان الجمهورية دفعة واحدة ناجما عن إحساس بالضعف أو التخلي عن أهدافه، بل كان تراجعا تكتيكيا واقعيا، حيث اطلع على مناوءة رجال الجندرمة للجمهورية، كما شكك ضباط القوزاق في أهميتها في الوقت الذي كانت فيه البلاد بحاجة إلى التكاتف من أجل إصلاح الدولة، أما رجال الدين فكانت مخاوفهم مرئية للشعب. لهذا توجه رضا خان بعد سحبه لمشروع الجمهورية من البرلمان إلى معقل الشيعة والحوزة العلمية في «قم»، وأعلن عزمه على إقامة إصلاحات ضخمة لمصلحة رجال الدين والدولة، فرضوا عنه، وأعلن أربعون من كبار رجال الدين في بيان رسمي تأييدهم لسياسته وثقتهم في توجهاته، مما زاد من شعبيته بعد أن كادت تضيع في خضم الأحداث.

وفي مناورة محسوبة أعلن رضا خان، في 7 أبريل سنة 1924، عزمه على الاستقالة، وترك طهران إلى رودهان التي تبعد 28 ميلا عن طهران، وقد أعلن هذا في أثناء لقاء بينه وبين بعض الوزراء المقربين له، ثم بعث برسالة إلى رئيس المجلس وقادة الجيش يخطرهم بعزمه على التخلي عن السلطة وتركه الأمور في أيديهم. ولما علم الشاه أرسل للمجلس برقية يخطرهم

بسحبه الثقة من رئيس الوزراء، فما كان من أعضاء المجلس إلا أن أرسلوا للشاه وثيقة مذيلة بتوقيع ثمانية وستين عضوا يؤكدون ثقتهم في رضا خان ويطلبون منه العودة إلى طهران لممارسة صلاحياته المعتادة، كما أعلن قائد القوات الغربية أمير اقتدار عزمه على الزحف بقواته إلى العاصمة في حال فشل المجلس في إعادة رضا خان إلى السلطة في ظرف ثمان وأربعين ساعة[65].

نتيجة لتطور الأزمة لمصلحة رئيس الوزراء توجه وفد من الساسة للتشاور مع رضا خان في رودهان، حيث وافق على العودة شريطة أن يعلن الشعب مساندته لخطواته الإصلاحية التي تهدف إلى رفع المعاناة عن المواطنين، وبذلك تكون عودته إلى السلطة قد تمت بإرادة شعبية، ضد إرادة الحاكم القاجاري وإفهام أعدائه بأن من وراءه أقوى من إرادة الشاه.

بعد أيام نجح رضا خان في تأليف وزارة جديدة تحت رئاسته ضم لعضويتها كبار الشخصيات السياسية المعروفة، ورموزها المقربين من بريطانيا، بالإضافة إلى رئيس القبائل البختيارية، وأعلن برنامجه الطموح الذي يتضمن توحيد المقاييس والموازين، وتسجيل الأوراق الرسمية، ثم تأسيس شركة للطيران، والسعي لتطوير التعليم، كما هدد بالتصدي الكامل للحركات العشائرية[66].

الحقيقة أن إقامة ديكتاتورية عسكرية مدعمة بحكومة مركزية قوية ما كان ليحدث دون توحيد قسري للدولة الإيرانية، ذات القوميات العديدة في المقام الأول. كما أن ربط الأقاليم بعضها بالبعض الآخر سعيا للتوحيد المطلوب كان بحاجة ماسة إلى إخضاع القبائل والعشائر، التي كانت بتسلحها تشكل دولة متمردة داخل الدولة الإيرانية، وكانت الوسيلة الفريدة لتأدية المهمة الشاقة تعتمد على الجيش الإيراني بالدرجة الأولى، خصوصا أن رضا خان، ومنذ انقلاب 1921 وتوليه وزارة الحربية، عكف على تزويد الجيش بالحديث من الأسلحة وإحضار المدربين من الخارج لإعداده، وكذا إرسال البعثات للغرض نفسه، مما فرض ولاء الجيش لقيادته، ومن ثم كان إسناد مهمة تأديب العشائر وإخضاعها للسلطة المركزية من أولويات مهام الجيش الرئيسية لتعزيز رصيد قائدها المتمكن[67].

كانت باكورة جهود رضا خان لتقليم أظافر العشائر إرهاقهم ماليا

بالضرائب لإغناء خزانة الدولة مع السعي لتجريدهم من السلاح بعدة طرق، كان أهمها الدخول في معارك معهم وبعد نصرته عليهم يجرد العشائر بالكامل من السلاح. وكانت عشائر الجنوب تلجأ لطلب الحماية والمساندة من الشركة البريطانية ـ الإيرانية للنفط لما كان بينهما من تعاون، نظرا لاعتماد الشركة على حماية العشائر لمنشآتها مقابل دفع إعانات مالية عينية بريطانية لهم. ومارست الشركة البريطانية أدوارا متباينة وبطريقة مزدوجة بين الطرفين لتحقيق مصالحها.

خلاصة القول إن الشركة البريطانية الإيرانية انضمت في النهاية إلى الحصان الفائز، وتظاهرت بالاقتناع بمبررات رضا خان لسحقهم سعيا ـ كما أعلن مرارا ـ لتقوية السلطة المركزية وفرض الأمن والسلام للمواطنين، مما يدعم في النهاية المصالح البريطانية التي تحميها حكومة مركزية منضبطة، لكونها تسوس الإدارة بمفردها دون تدخل من العشائر المسلحة. وقد أكد على المعاني والأهداف المشتركة نفسها سفير بريطانيا في طهران، بقوله: «إن رضا خان العنصر الوحيد الثابت في الوضع العام، وإن اختفاءه سيكون مقدمة لانتشار نفوذ معاد لبريطانيا»، من هنا كانت مساندته حميدة للطرفين[68].

كما ساندت فئات قوية من البورجوازية الزراعية محاولات رضا خان تقليم أظافر العشائر، لأنها تهدد مصالحهم الاقتصادية وامتيازاتهم الإقطاعية خصوصا في الشمال، بعد أن تفهمت بريطانيا دوافعه في الجنوب وساندته في تحقيقها، فكانت أول محاولة لرضا خان عام 1922 في ضرب العشائر، عندما ثار قائد الجندرمة في الشمال أبو القاسم لاهوتي ضد وزير الحربية، بدعوى تأخر مرتبات الجنود وعدم تطبيق الديموقراطية، ونجح في السيطرة على مدينة تبريز واعتقل حاكم المدينة العسكري، ثم تمكن القوزاق من هزيمة لاهوتي مما دفعه للفرار إلى الاتحاد السوفييتي وعادت سيطرة الحكومة المركزية على المدينة من جديد بفضل جهود وزير الحربية الهمام.

استمرت حركات التمرد على السلطة قبل تولي رضا خان رئاسة الوزارة وأثناء توليه وزارة الحربية سنة 1922 أيضا، عندما أعلن سيد جلال جمني في كيلان الثورة ضد السلطة المركزية في طهران، وكان أحد أتباع كوجك

خان(*5) المسجونين في سجن العاصمة طهران، لكنه تمكن من الهرب وقاد حركة التمرد التي خسر فيها الطرفان العديد من قواتهما، لكن النصر كان حليف وزير الحربية رضا خان. وتزامنت الحركة مع ثورة عشائر شاهسيقان واللور التي قطعت الطرق بين تبريز وأردبيل وأستارا، ونجحت الحكومة في سجن البعض وتجريد بقية الثائرين من ممتلكاتهم التي آلت إلى رضا خان وكبار قواد جيشه مكافأة لهم، بالإضافة إلى نجاحهم في سحق عشائر بلوجستان وإكراههم على دفع الضرائب المتأخرة عليهم لخزانة الدولة[69].

لم تتوقف محاولات الخروج على السلطة طوال الأعوام الثلاثة من 1923 وحتى سنة 1925 حيث عاودت عشائر اللور التمرد، فاتجهت قوات رضا خان لقصف قراهم بالطائرات الحربية لأول مرة في تاريخ إيران حتى نجحت في احتلال خرم أباد مركز لورستان في 7 مارس 1924، ثم قامت بنفي كبار رجالهم وأسرهم إلى خراسان وجردتهم من السلاح، لكن سكان خراسان من القبائل التركمانية لم يرحبوا بالمهاجرين وثاروا على الدولة سنة 1925م، لكنهم خسروا المعركة تماما وتوقفوا عن القتال[70].

أما قبائل البختيارية الأقوياء فقد حاول رضا خان اجتذابهم بالوسائل الدبلوماسية في البداية، نظرا لارتباطاتهم الطويلة مع الشركة البريطانية للنفط، لكنه اضطر في النهاية لضربهم عسكريا في معارك طويلة، ثم كانت آخر محاولاته تعيين بعضهم في إدارات الدولة بالعاصمة، ثم اختيار سردار أسد أحد زعمائهم وزيرا في وزارته الأولى، وبهذه الوسائل والمجالات المتنوعة في التعامل معهم استطاع في النهاية إخضاعهم لإمرته.

عربستان

على الرغم من نجاحات رضا خان في الشمال والجنوب إلا أن إمارة عربستان برئاسة الشيخ خزعل ظلت مثار قلاقل دائمة لطهران، حيث اتسم خزعل بذكاء حاد، وقدرة على المناورة بين الأقوياء، حتى اجتذب القناصل البريطانيين لدرجة أن الحكومة البريطانية عقدت معه اتفاقية عام 1913، حيث تمكنت من استئجار جزء من عبادان لإنشاء مصفاة للبترول بها دون علم حكومة طهران، واعتبرت خزعل حاكما مستقلا بإمارته عن

(*5) زعيم إسلامي مستنير قاد حركة فدائيي مشهد ضد الاستعمار والاستبداد. (الناشر)

طهران، وفوضت إليه حماية المنشآت البترولية ومنع دخول قوات لأعدائها الألمان والأتراك إلى مصفاة البترول في عبادان إبان الحرب العالمية الأولى، وبالمقابل تعهد برس كوكي نيابة عن حكومته بحمايته من أي اعتداء أو تجاوز على إمارته أو ممتلكاته من قبل الحكومة الإيرانية أو أي قوة أخرى.

بدأت النزاعات مع الشيخ خزعل عام 1922 عندما أرسل رئيس وزراء إيران قوام السلطنة يطلب منه دفع الضرائب المفروضة عليه منذ عام 1913 وحتى عام 1922، طبقا لتقديرات حكومة طهران، وتسديدها على الفور لمندوب المالية الإيراني. فرفض خزعل ذلك، مدعيا أنه غير مدين لطهران بأي أموال، وأن سلوك الحكومة الإيرانية معه يعتبر تدخلا في شؤون إمارته المستقلة، ومنافيا للفرمان الشاهنشاهي الذي منح لأبيه منذ عام 1857[71].

جاءت المناسبة الثانية عندما قتل عدد من الجنود الإيرانيين في مضيق شليل في لورستان الخاضع للقبائل البختيارية حلفاء الشيخ خزعل، مما جعل رضا خان يلقي بالمسؤولية على أمير عربستان. وبدأت القوات الإيرانية تتدفق صوب عربستان بدعوى حفظ الأمن والنظام بها ضد عدوان القبائل، مما جعل الشيخ يكتب لطهران معربا عن رفضه مجيء الجنود إلى عربستان واعتباره موقفا عدائيا تجاهه، كما أبرق إلى القنصل البريطاني في الأهواز شارحا مخاوفه من النوايا الإيرانية وطلب مساندتهم في وقف التحركات الإيرانية. وبناء على التصرفات البريطانية المساندة للشيخ خزعل تم تغيير القائم بالأعمال الإيراني في المحمرة[*6] بآخر أكثر حرصا على المصالح البريطانية، كما أعلن رضا خان تقديره للشيخ، وتوقف مرحليا عن مناوشته[72].

حقيقة الوضع أن استراتيجية رضا خان كانت قائمة على تكتيك متدرج للتخلص من خصومه، وفرض سلطانه الوحيد على أراضي إيران، ولتحقيق ذلك بدأ بتحطيم أواصر التعاون بين القبائل الإيرانية وشيخ عربستان ليسهل له في النهاية الانقضاض عليه وحده. ولهذا بادر بطلب تعويضات مالية ضخمة من قبائل اللور والبختيارية تعويضا عن جنوده المقتولين في شليل. فأظهر البختيار قدرا من التعاون معه وتعهدوا بمساندته عسكريا ضد اللور، مقابل تخفيض الفدية التي فرضها عليهم، وبالتالي نجحت

(*6) اسمها حاليا «خرمشهر».

مناورته في التخلص من عداء البختيارية.

شجع نجاح مناورة رضا خان لوقف التعاون بين البختيارية واللور على إرسال قوة عسكرية مؤلفة من مائتي كتيبة إلى عربستان بعد أن حصل على موافقة الحكومة البريطانية، نظرا لأن ظهور حكومة مركزية قوية تحمي مصالحها أصبح يعفيها من التعاون مع حفنة من الحكام المحليين الذين لا يكفون عن طلب العون البريطاني على حد قول السفير البريطاني في طهران. وبحصول رضا خان على الضوء الأخضر بدأ التحرك، كما أبرق لورين إلى حكومته يؤكد لها اطمئنانه إلى متانة موقف رضا خان وبأنه واثق من قدرته على فرض سلطته الفردية القوية على كل إيران في غضون عام إلى عام ونصف فقط، مما يعد انتصارا للمصالح البريطانية النفطية والتجارية في إيران ويبرر مساندة السفير لرضا خان[73].

استنجد الشيخ خزعل بالسفير البريطاني خوفا من التحركات الإيرانية، فذهب السفير إلى المحمرة وبدلا من رفض المطالب الإيرانية طلب من الشيخ تسوية المسألة وديا ودفع ديونه للحكومة الإيرانية لنزع فتيل الحرب، فأذعن الشيخ وتم الاتفاق بحضور ماك كورماك مدير الأملاك الأميرية في وزارة المالية البريطانية على أن يدفع الشيخ خمسمائة ألف تومان ضرائب متأخرة، بالإضافة إلى مائة ألف تومان ضرائب مقدمة، وباقي الديون تُقسّط على عشرين عاما، في مقابل استمتاع الشيخ بإيرادات إمارته الكامل. كما اتفقت جميع الأطراف على بقاء معتمد مالي بريطاني دائم في المحمرة لمراقبة سداد الديون لطهران، وتم التوقيع على التسوية في 25 أكتوبر سنة 1924. كذلك قام الشيخ بإهداء الحكومة الإيرانية سيارتين مصفحتين وبعض السيارات السياحية كما قدم بعض التبرعات المالية للمستشفيات الإيرانية[74].

بالرغم من التسوية التي تمت بين الطرفين فإن رضا خان أرسل للشيخ خزعل يخطره بتعيين ممثل لوزارة الخارجية الإيرانية للعمل كنائب للحاكم العام في عبادان، وبأنه أعطى أحد العراقيين حق احتكار الملح في عربستان، ثم إنه بصدد إعادة تقييم محاصيل الإمارة لإعادة تقييم الضرائب المستحقة عليها من جديد.

من الرسالة السابقة وما تضمنته من قرارات تأكد للشيخ خزعل عزم

رضا خان على استعادة عربستان، خاصة أنه وصلته رسالة منه في يوليو 1924، يؤكد له فيها بأن أراضي عربستان لم تكن ملكا له لأن مظفر شاه في عام 1903 كان قد أصدر فرمانا بإلغائها، وبالتالي فإن جميع الأراضي الخاضعة له ستعود لملكية إيران. وبدأت حملة في الصحف الإيرانية لتشويه صورة الشيخ والادعاء بأنه يناصر المعارضة في البرلمان، وبأنه يمدهم بالأموال وكذا عشائر اللور التي يزودها بالسلاح ويحرضها ضد الحكومة لخلخلة الاستقرار وإثارة الفزع في الدولة الإيرانية[75].

لم يكن أمام الشيخ بعد تجاهل بريطانيا له سوى التحالف مع القبائل العربية في عربستان، فتم عقد «تحالف قبائل الجنوب» مع الشيخ خزعل ويوسف خان زعيم البختيارية، ومجاهد خان أمير لورستان، وغلام رضا خان والي بشتكوه. كما أعلن أحمد شاه من باريس تأييده للحلف المناهض لنفوذ رضا خان المتنامي في إيران، وتواردت أخبار عن مقدم عم أحمد شاه إلى الأهواز من منفاه خارج إيران، لمناصرة خزعل. كما أرسل الشيخ برقية للمجلس (البرلمان) في طهران يتهم فيها رضا خان بالتطاول على صلاحيات الشاه وسعيه لاغتصاب السلطة من الحاكم الشرعي للبلاد.

قرر رضا خان أمام تحركات خزعل المريبة السعي للقضاء عليه عسكريا، فأرسل قواته عبر أصفهان إلى شيراز مخترقة أراضي البختيارية حتى وصلت بهبهان وعسكرت فيها للراحة، وهناك تلقى مذكرتين من الحكومة البريطانية تعرض فيهما التوسط لحل الخلاف سلميا حفاظا على الأرواح، وحماية للمنشآت البترولية من الدمار نتيجة لاستخدام السلاح، لكنه رفض الاقتراح البريطاني بدعوى أنه تدخل في شؤون إيران الداخلية[76].

واصل رضا خان تحركاته من بهبهان جنوب عربستان وتلاقت معه قواته القادمة من خرم أباد شمال عربستان لتطويق الإمارة، فاضطر الشيخ إلى إعلان استقلال إمارته، ودعا القادرين على حمل السلاح للدفاع عنها، وتدفق عليه خمسة وعشرون ألف رجل يحملون السلاح، فشكَّل فرقة عسكرية أسماها «شباب حزب السعادة»، كما استنهض همم القبائل العربية لمساعدته في الدفاع عن الإمارة، وبعث إلى علماء الدين العراقيين يطلب منهم مساعدته في الدفاع عن الإمارة العربية، ثم بعث بشكوى لعصبة الأمم يتهم فيها رئيس الوزراء بالهجوم على بلاده، كما طلب من بريطانيا مساعدته في

الحفاظ على سلطاته والوفاء بالتزاماتها الأدبية تجاهه[77].

اكتفى السياسيون البريطانيون بطلب ضبط النفس من الشيخ ولم يوفوا بوعودهم له، ثم حاول رضا خان تهدئة الموقف وطلب مقابلة الشيخ في شمال عربستان ولكنه رفض، فاضطر رئيس الوزراء للحضور بنفسه إلى الأهواز العاصمة الثانية للإمارة، وأعلن حسن نواياه تجاهه. ثم التقى به مرة أخرى في «المحمرة» عند ذهابه إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة، وأثناء وجوده بها شكل محكمة عسكرية أطلق عليها «محكمة الصحراء» لتنفيذ الأحكام على المتهمين العرب فورا، وعين فضل الله زاهدي قائدا للحامية الإيرانية في المحمرة.

كان للإجراءات العنيفة التي اتخذها رضا خان آثارها المباشرة على القبائل العربية، فبدأت الواحدة تلو الأخرى تنفض يدها من مساعدة الشيخ، خاصة بعد أن تقلصت الأموال التي كان يحصل عليها من إيراداته، وعلى الفور شرع قائد الحامية الإيرانية ينفذ الخطة التي رسمها له رئيس الوزراء قبل مغادرته الإمارة، فادعى أنه أقام حفلة وداع قبل انسحابه من طهران، ودعا الشيخ خزعل وأبناءه للحضور، وهناك ألقى القبض عليه وعلى ابنه عبدالحميد، وسيقا معا إلى طهران برفقة زاهدي، ثم أعلن ضم الإمارة نهائيا - تحت اسم خوزستان - لدولة إيران سنة 1925[78].

بعد احتجاز الشيخ خزعل في طهران انتخب عضوا في المجلس الإيراني الخامس في محاولة لترضيته شكليا، وظل مقيما في طهران حتى وفاته في ظروف غامضة 1936. وتعد استعادة عربستان الغنية بالنفط من أهم إنجازات رضا خان السياسية والاقتصادية على حد سواء، مما أكسبه المزيد من التوقير في أعين رفاقه والاحترام من شعبه وأهّله لتولي رئاسة الأسرة البهلوية بعد القضاء النهائي على الأسرة القاجارية[79].

كان لاستقرار الأمور الداخلية بعد هزيمة العشائر، واستعادة عربستان أثره البالغ في توجهات رضا خان نحو القوى الدولية، حيث سعى لاجتذاب الولايات المتحدة الأمريكية بشدة لتساعده في التخلص التدريجي من النفوذ البريطاني على وجه الخصوص، بعد أن بات الاتحاد السوفييتي منشغلا بقضايا بناء الدولة الشيوعية في الداخل فخفف من وطأة التدخل في شؤون إيران الداخلية منذ توقيع اتفاقية 1921، السابق ذكرها. لكل ما سبق

كان تشجيع الولايات المتحدة أمرا مقبولا من رئيس الوزراء والشعب الإيراني على حد سواء، ولهذا شجع شركة سنكلير الأمريكية في الحصول على الامتياز الذي سبق أن عرضته شركة استاندر أويل وفشلت في الحصول على تصديق البرلمان عليه، وتم توقيع الشركة الأمريكية الجديدة والحكومة الإيرانية لاستغلال بترول الشمال، وصادق عليه المجلس في مارس 1924 برغم معارضة بريطانيا كدأبها للمنافسة الأمريكية المتنامية في إيران.

ودعم رضا خان الامتياز السابق بامتياز آخر لإنشاء السكك الحديدية واستخراج المعادن من البلاد، لكن حادث اغتيال روبرت إيميري وكيل القنصل الأمريكي أوقف التعاون مع أمريكا لفترة، بعد أن أشارت أصابع الاتهام إلى بريطانيا، وفرضت الحكومة الإيرانية الأحكام العرفية، فاضطرت بريطانيا لتقديم بعض المساعدات وتخفيف القيود على الحكومة مثل تخفيض الحامية الهندية في موانئ الخليج، وتسليم الحكومة الإيرانية دوائر البريد في الجنوب. لهذا بادر رئيس الوزراء بتقديم تسهيلات لشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية باستخدام الأجواء الإيرانية في رحلاتها من لندن إلى القاهرة ثم كراتشي في السلم والحرب، كما جدد امتياز البنك الإمبراطوري الإيراني لمدة أخرى تعويضا عما خسرته بريطانيا من جراء امتياز النفط الأمريكي في إيران.

لم ينس رئيس الوزراء أن يحافظ على الخيوط الواهية مع السوفييت فقاد حملة ضدهم بدعوى مساندتهم للأسرة القاجارية البائدة، مما اضطر الحكومة السوفييتية للإعلان رسميا بأنها تتمسك بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وتمسكها بوشائج الصداقة والمودة مع حكومة رئيس الوزراء رضا خان، وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو للتباطؤ في تأسيس الأسرة البهلوية رسميا وإعلان الخلع النهائي للأسرة القاجارية في 8 فبراير 1925.

3 سياسة رضا بهلوي الداخلية
1925 ـ 1941

الزراعة

أقام رضا بهلوي العديد من الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز سلطته، وترسيخ دعائم المجتمع الجديد تحت السيادة العليا للدولة التي يتربع على قمتها. فسعى لاستصلاح الأراضي الزراعية البور أو المهملة عن طريق تمليكها لصغار الفلاحين. كما أصدر قانون العلاقة بين المالك والمستأجر عام 1928. لكن فقر الفلاح وضعف موارده أسقطه عنوة تحت سطوة كبارالملاك القادرين بأموالهم على تغطية احتياجات الزراعة بصفة عامة، وتكلفة إصلاح الأراضي البور بصفة خاصة. ولم تتحسن كثيرا أحوال المزارعين رغم صدور القانون.

فقد افترض القانون نظام الحصص المعروف تقليديا في إيران، والذي يعني تقسيم محصول الزراعة بين مالك الأرض والفلاح على أساس العناصر الخمسة الأساسية للإنتاج وهي: (الأرض ـ الماء ـ البذور ـ الأدوات ـ العمل) بحيث يؤول للفلاح 1 : 5 من المحصول نظير عمله، في مقابل إمداد المالك بالعناصر الأخرى، وأن يسجل الاتفاق في عقد بين الطرفين. لكن الواقع أجبر الفلاح على

تقديم أربعة أخماس المحصول للمالك بغض النظر عن إنتاجية الموسم أو ظروف الطبيعة. ولم يتجاوز العائد الفعلي للفلاح في الغالب نسبة 1:4 من الغلة. بالإضافة إلى تعرض الفلاح لاستغلال وكلاء ملاك الأرض الذين عاشوا في المدن بعيدين عن أوضاع الريف لايهمهم سوى جني ثماره [80].

على الجانب الآخر، ونتيجة لسياسة الشاه فقد ظهرت أرستقراطية جديدة من كبار موظفي الدولة والإقطاعيين والتجار وأنصار الشاه الذين حصلوا على إقطاعيات كبيرة مكافأة لإخلاصهم لنظامه، ولم يختلفوا بدورهم عن الآخرين في إرهاق مستأجري الأرض من الفلاحين. بالإضافة إلى الأرستقراطيين المغتصبين للأرض بوضع اليد قبل تولي الشاه عرش إيران، فقد كافأهم الشاه بإصداره قانونا يسمح لمن وضع يده على أرض في القرى والأقاليم لمدة ثلاثين عاما أن تصبح ملكا خالصا لهم من تاريخه فأضفى الشرعية على اغتصاب الأراضي بعيدا عن رقابة الدولة من وقتها.

وكانت الخطوة التالية لتحسين الإنتاجية الزراعية قائمة على تحديث وسائل العمل بإدخال الميكنة والآلات الزراعية، حيث أعفاها رضا بهلوي من الضرائب لمدة عشر سنوات. لكن الملاك الزراعيين قليلا ما استعانوا بها، نظرا لرخص الأيدي الزراعية العاملة. فلم تتأثر جهود الفلاحين بالتحديث على الرغم من شق العديد من الترع والقنوات وتوسيع منابع الري في القرى على اختلافها لاستخدام الأدوات التقليدية في الزراعة[81].

كما تم تأسيس البنك الزراعي سنة 1931، لكنه اقتصر على إقراض ملاك الأراضي بفائدة (4٪) الذين كانوا يقرضون الفلاحين بدورهم مبالغ ضئيلة بنسبة أعلى مما استدانوا بها. وبالتالي ظل الفلاح يدور في فلك المالك دون رقيب[82].

سعى رضا بهلوي لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية سواء باستقدام خبراء زراعيين من الخارج أو استيراد البذور عالية الجودة. كما تم إدخال محاصيل جديدة كالشاي والقطن والتبغ، فضلا عن إعفاء بعض المنتجات من الضرائب. كما أسس كلية للزراعة في كرج على بعد خمسين ميلا من طهران. وأنشأ عددا من المدارس الزراعية في القرى الكبيرة. وأرسل بعثات علمية لدراسة الزراعة والري في الخارج لإعداد كوادر عالية من خبراء الزراعة الإيرانيين[83]. بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى للزراعة بهدف

رسم السياسة الزراعية، وتأسيس غرف زراعية في الأقاليم والتشجيع على إجراء البحوث الزراعية العملية في الحقول التابعة للمجلس الأعلى في عام 1931. كما أصدر قانون حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في العام نفسه، ثم قانون حماية الغابات. وتم بناء صوامع كبيرة تابعة للدولة في العاصمة طهران وسبع صوامع أخرى في عواصم الأقاليم لتخزين الحبوب الزائدة لاستخدامها إذا ما انخفض إنتاج الحبوب بسبب الظروف المناخية في أرجاء إيران(84).

لكن استحواذ رضا بهلوي على أجود أنواع الأراضي الزراعية في شمال إيران، ثم احتكاره لزراعة الأرز المحصول الرئيسي للطعام، وكذا «الترياك» (الأفيون) والتبغ التي تدر أرباحا هائلة أدى إلى تضخم ثروته ومؤيديه من كبار الإقطاعيين، في الوقت الذي حرم على الفلاح زراعة تلك المحاصيل وفرضت عليه أنواع بعينها، مما أدى إلى تدني مستوى معيشته على الدوام. كذلك ساهمت ندرة المواصلات وسوء حالة الطرق في صعوبة تسويق الفلاح البسيط لمنتجاته في المناطق المجاورة. كما أن مقاومة (رضا بهلوي) للعشائر وإجبارهم على الانتقال للعيش في مناطق بعينها كانت غير صالحة للزراعة غالبا فضلا عن منعهم من الانتقال بين مراعيهم الشتوية والصيفية، كل ذلك ساهم بدوره في نفوق الحيوانات والخيول، مما أضر بالثروة الزراعية والحيوانية على حد سواء وأضر بالفقراء على الدوام (85).

الصناعة

أولى رضا بهلوي جل اهتمامه للصناعة والجيش، ولهذا حظيت الزراعة بالمرتبة الثالثة في سلم اهتماماته. وانطلق يدعم الصناعات اليدوية التراثية في إيران بعد إهمال طويل بإعفاء المواد الأولية والآلات المطلوبة لتطويرها من الضرائب والجمارك. وفرض على المصرف الوطني في طهران مهمة إقراض المؤسسات الصناعية الصغيرة بالمال سنة 1930. وقال في افتتاح الدورة البرلمانية الثامنة للمجلس في ديسمبر سنة 1930: «نريد أن تعرف هذه الدورة البرلمانية في تاريخ البلاد باسم الدورة البرلمانية الاقتصادية»(86).

كان الرجل جادا في قوله، حيث فرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة فقلل من حجمها، في الوقت الذي أعفى فيه المواد الأولية من

الضرائب كليا أو جزئيا. كما شجع الاستثمار في الصناعة ووفر المناخ المحلي لاستخدامها. وبدأ المبادرة بتأسيس «الشركة الإمبراطورية»،«والشركة المركزية» المملوكتين للدولة لتصدير المنتجات الصناعية المحلية. كما أسس شركة «المنسوجات القطنية» لاحتكار الواردات القطنية. وألزم المستثمرين بتسجيل شركاتهم في وزارة الاقتصاد عام 1931، ثم أصدر قانون إنشاء الشركات الصناعية ووسائل عملها في عام 1932، وكانت جميعها شرايين تغذي الإنتاج الصناعي الإيراني[87].

ظهرت ثمار التوسع الصناعي حيث ارتفع عدد المصانع الحكومية إلى ثمانين مصنعا، علاوة على مائتي مصنع صغير للقطاع الخاص. وازدهرت الصناعات اليدوية التقليدية وأصبحت قادرة على المنافسة الأجنبية. كما تم تأسيس مصنعين حكوميين لصناعة السكر من البنجر الذي عممت زراعته في شمال إيران. بالإضافة إلى بناء معامل لتكرير السكر وتجهيزه تم استيرادها من فرنسا[88].

وقد انتعشت صناعة المنسوجات القطنية وندر استيرادها من روسيا حيث هبط إلى الثلث في عام 1932، بفضل تشجيع الحكومة الإيرانية المواطنين خاصة الموظفين، على ارتدائها، بحيث كانت الحكومة تعطي الأسرة المكونة من أربعة أفراد يرتدون المصنوعات المحلية رداء هدية بلا مقابل نقدي تشجيعا من جانبها على استخدام المنسوجات الوطنية، كما أنشأت العديد من المدارس الحرفية الخاصة بصناعة السجاد اليدوي الصوفي والقطني واحتكرت الحكومة تسويقه عالميا لتوفير العملة الصعبة[89].

أما الصناعات المتعلقة بالمواد اللازمة للبناء كالأسمنت والحديد فقد عهدت الحكومة بأمرها للشركات الأجنبية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عهدت للأجانب بمسؤولية استخلاص الجوت وصناعته، وكذا صناعة السجائر وتعليب الفواكه وتجفيفها.

كما استعانت الحكومة الإيرانية برؤوس الأموال الأجنبية لتشغيل المناجم تشغيلا اقتصاديا وأشهرها منجم شمشاك للفحم. وقد أثمرت جهود الحكومة قيام مشاركة الإقطاعيين مع الأجانب في تأسيس مجموعة منوعة من الشركات بلغت في عام 1932 ثمانيا وثلاثين شركة رأسمالها 47,8 مليون ريال إيراني. ورغم أن الرقم المذكور كان متواضعا فقد اعتبر نقله

صناعية غير منكورة آنذاك[90].

بالرغم من الجهود المضنية لإقامة ركائز صناعية إيرانية خالصة فإن بطء الإدارة وضيق أفق المسؤولين وقلة خبرة المديرين عوقت النهضة المرجوة للصناعات المحلية. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتج المحلي في مواجهة المنتج المستورد الأكثر جودة. حتى البعثات الإيرانية الصناعية للخارج، وكذا البعثات التأهيلية للإداريين لم تفرز جيلا من الخبراء الصناعيين، لأن المسافة كانت شاسعة بين المستهلكين الإيرانيين والسوق الإيراني المغلق وبين الخبراء الإيرانيين العائدين بوجهة نظر صناعية وتسويقية لم يستوعبها أو يفهمها المشتري الإيراني العادي. كما لا يمكن إغفال صعوبة المواصلات وسوء أحوال الطرق وانتشار اللصوص، مما عوق دون شك ازدهار الصناعة المحلية بين الأقاليم الإيرانية باعتبارها سوقا استهلاكيا كان بمقدوره استيعاب جزء كبير من المنتجات الوطنية.

التجارة الخارجية والامتيازات الأجنبية

ظلت القوى الأجنبية تغرق السوق الإيرانية بالبضائع الاستهلاكية كالنسيج والسكر والشاي والحلويات، وجميعها بأسعار لا تقبل المنافسة. وبدلا من زيادة الدخل الحكومي والفردي من المصنوعات المحلية التي دعمها الشاه رضا بهلوي فقد وصل العجز في ميزانية الدولة عام 1936 إلى عشرة ملايين جنيه استرليني، غطته بالكاد عائدات شركة النفط الأنجلوإيرانية. وانخفضت قيمة العملة في العام نفسه إلى الثلث تقريبا، مما أشعل الأسعار في السوق المحلي وانخفض على أثره دخل الأفراد. وضاعت أدراج الرياح جهود رضا بهلوي الاقتصادية فلم يشعر بها سوى الأثرياء[91].

لما سبق احتكرت الحكومة الإيرانية التجارة الخارجية بقانون عرف بالاسم نفسه (قانون الاحتكار) عام 1931، وكان الغرض المعلن منه أن تساوي قيمة المال المصدر به قيمة الأموال المستورد بها، وأنشأت شركة حكومية لاحتكار تجارة الشاي والسكر والمنسوجات القطنية، واحتكرت صادرات القطن والجوت والأرز والسجاد، أي أنها سيطرت على السلع الرئيسية للإيرانيين. ثم أصدرت في عام 1934 قانون «رقابة التمويل» الذي فرض على التجار الحصول على إذن حكومي يخولهم حق الاستيراد أو التصدير،

ويلزمهم بأن تكون القيمة المالية للصادرات مساوية للقيمة المالية للمستورد أو أقل. علاوة على أن يضع التجار ما يملكونه من عملة صعبة في المصرف الوطني لتتحكم الحكومة في سعر شراء العملة الصعبة الذي وصل إلى الضعف عن سعر السوق، مما أثار حفيظة التجار على القانون[92].

ومن أجل امتصاص غضب التجار سمحت لهم الحكومة الإيرانية باستخدام نصف أرصدتهم المودعة في المصرف الوطني للتجارة وإبقاء النصف الآخر تحت تصرف الحكومة، كما قسمت وزارة الاقتصاد إلى ثلاث دوائر إحداها للزراعة والثانية للتجارة والثالثة للصناعة بحيث يرأس كلا منها معاون لرئيس الوزراء ويحق للثلاثة حضور جلسات البرلمان واجتماع مجلس الوزراء. كما تم تأسيس الغرفة التجارية بطهران وعواصم الأقاليم في العام نفسه (1931)[93].

اضطرت الحكومة الإيرانية أمام صعوبة الاقتراض وعجز ميزانيتها إلى عقد اتفاقات تجارية قائمة على مبدأ (المقايضة) كانت أهمها الاتفاقية التجارية مع الاتحاد السوفييتي الشريك الرئيسي للتجارة الإيرا نية منذ عام 1921 ثم جددت في الثلاثينيات والأربعينيات على التوالي، حيث كان الاتحاد السوفييتي يستورد جميع المنتجات الزراعية الموجودة في شمال إيران ويورد لهم المصنوعات الرخيصة. لكن الرسوم الجمركية العالية التي فرضها شاه إيران قلصت حجم المستورد وهددت استمرار التجارة بين البلدين وخلقت العديد من الأزمات التي ستستفحل أثناء الحرب العالمية الثانية[94].

كما حاولت الحكومة الإير انية زيادة مواردها المالية بتوسيع نطاق تصدير المنتجات النقدية ـ «الترياك» والتبغ والشاي ـ برغم الاعتراضات الدولية الموجهة لسياستها الاقتصادية نظرا لما اتخذته من إجراءات لتخفيض المستورد من السيارات والآلات الكهربائية غالية الثمن. واستبدالها بالآلات الصناعية والماكينات الزراعية، لتقليل حجم العجز في الميزانية وتوفير سيولة مالية استغلتها الحكومة الإيرانية في تمويل مشروعات السكك الحديدية القليلة التي بدأت في تشييدها على استحياء آنذاك.

لم يكن بمقدور الحكومة التصدي لجميع الآثار السلبية المترتبة على احتكار التجارة وقوانين العملة التي فرضتها فزادت حالات السرقة، وانتشرت

عمليات التهريب عبر الحدود، وراجت تجارة السوق السوداء، والتجارة غير المشروعة بالرغم من صدور العديد من القوانين التي عرفت باسم «الأموال الممنوعة» عام 1932 لكن الممارسات غير المشروعة لم تتوقف[95].

أنشأ رضا بهلوي بنك ملي إيران (المصرف الوطني) عام 1928 برأس مال قدره عشرون مليون ريال واستدعى الدكتور ليندبلينت Lind blent الألماني لرئاسة المصرف. وفي عام 1930 أضيف فرع زراعي للمصرف قبل إنشاء البنك الزراعي عام 1931. وقد توسعت نشاطات المصرف وأصبح البنك المركزي للدولة، كما فتح له مائة وسبعة وأربعون فرعا في أنحاء إيران. وأصبح له مندوبون في عشرين دولة أوروبية سنة 1932[96].

ثم أوكل للمصرف الوطني مهمة تغيير العملة الإيرانية التي كانت معروفة بالقران وكانت من الفضة إلى الريال البهلوي من الذهب كأساس للتداول، وبذلك تخلى المصرف الشاهنشاهي عن مسؤولية إصدار العملة، وتولاها بكل وحداتها سواء من الفضة أو النيكل أو البرونز المصرف الوطني عام 1931 أيضا. وقد اتخذ رضا بهلوي من مجوهرات التاج الإمبراطوري القاجاري غطاء للعملة الجديدة فضلا عن كميات الذهب التي اشتراها من الخارج. ثم حرم إخراج الذهب إلى خارج إيران طوال عهده لكي يحافظ على تلك الثروة داخل البلاد[97].

استدعى رضا بهلوي خبيرا أمريكيا يدعى «ملسيو» لإصلاح مسار الاقتصاد النقدي في إيران، واستطاع الخبير زيادة عائدات الجمارك من 91 مليون ريال إلى أربعمائة وواحد وعشرين مليون ريال، كما استطاع تنظيم ضريبة الدخل لتشمل المناطق الشمالية والجنوبية على حد سواء . كما تم استخدام العائدات الجديدة في تمويل المشروعات الصناعية الحكومية المتعثرة. لكن رضا شاه عزله بعد عامين من عمله في أعقاب طرد البعثة الدبلوماسية من إيران 1927، وكان من دوافع رضا لتلك الخطوة ما أعلنه من أنه: «لايمكن أن يكون هنا ك شاهان في البلاد وسأكون أنا الشاه الوحيد»[98].

بعد خروج البعثة الأمريكية الدبلوماسية من طهران، وكذا الخبير المالي، استدعى الشاه رضا بهلوي مستشارين ماليين ألمانا لتوطيد العلاقة مع ألمانيا وكذا موظفين بلجيكيين لإدارة وتنظيم الجمارك ، بعد أن وافق المجلس

الإيراني (البرلمان) على فرض ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية العاملة في إيران لأول مرة في تاريخها. وكانت خطوة مهمة لزيادة حصيلة الخزانة العامة.

وفي إطار سياسة اقتصادية إيرانية وتقليص نفوذ وامتيازات الأجانب أعلن إلغاء الامتيازات الأجنبية بعد عام 1928. تمهيدا لعقد معاهدات تجارية مع تلك الدول تباعا. وقد حرصت الدول - وفي مقدمتها بريطانيا - على الاحتجاج على قرار الشاه، لكن دون جدوى، حيث نفذ قراره في موعده 10 مايو سنة 1928. واشترط اعتراف الدول الأجنبية بقراره قبل الدخول في معاهدات اقتصادية جديدة مع إيران قائمة على مبدأ الندية واحترام سيادة بلاده(99).

وتأكيدا لجدية خطواتها نحو إنهاء الامتيازات الأجنبية وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة، ألغت الحكومة المحاكم القنصلية الخاصة وفرضت خضوع الأجانب للقضاء الإيراني، وفتحت باب الزيادة الجمركية على البضائع الأجنبية بعد أن ظلت ثابتة على نسبة 5٪ أعواما طويلة، بحيث أصبح من حق الحكومة الإيرانية زيادة التعرفة الجمركية بالنسبة المرضية لها، إلا في حالة تساوي الضرائب الجمركية للاستيراد بضرائب التصدير بينها وبين بعض الدول. ولهذا اطلقت على تلك الدول اسم الدول ذات الرعاية الأفضل وكان على رأس القائمة ألمانيا(100).

وفي إطار سياسة تحجيم النفوذ البريطاني حدد رضا بهلوي في عام 1929 مسار الطائرات الأجنبية العابرة للأجواء الإيرانية بحيث لا تجوب البلاد الداخلية ويكون مسار الخطوط على امتداد الجبال، وعبر مدينة شيراز، مما أضر بمصالح البريطانيين الذين اضطروا لنقل مطاراتهم إلى الساحل العربي من الخليج. ولما كانت بريطانيا المسؤول الوحيد عن إنارة فنارات سواحل الخليج وعن عمليات الحجر الصحي للقادمين إلى ايران، فقد سلمت تلك المهام لرقبة الحكومة الإيرانية، خصوصا بعد إصرار الشاه على نقل ملكية امتياز شركة التلغراف الهندو - أوروبية للحكومة الإيرانية، وبالتالي تم الاستغناء عن أعداد غفيرة من الموظفين الأجانب كان على رأسهم البريطانيون(101).

أظهرت جميع الإجراءات السابقة سواء في الزراعة أو الصناعة أو

التجارة أو إلغاء الامتيازات الأجنبية تدقيق رضا بهلوي في التعامل مع الغرب الأوروبي، وتأكيدا على كراهيته للأجانب بصفة عامة. كما دلت على تبنيه سياسة بناءة تهدف إلى إصلاح وطنه وتطوير أمته مهما واجه من انتقادات المحليين لمشروعاته، نظرا لتعارض المصالح الفعلية بين المستغلين الأجانب وطموحات البورجوازية والأرستقراطية الإيرانية النامية. كما كانت تقلل من شرعية حكم رضا بهلوي، وتلك أمور كانت تتعارض بشدة مع بنيته العسكرية وتركيبته العقلية القبلية، التي لايمكن إغفال وطنيتها.

وتدعيما لمنهجه فقد ألغى عقود الموظفين البلجيك المسؤولين عن إدارة الجمارك سنة 1930 أيضا. كما أصدر سلسلة من القوانين التي تحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية والعقارات السكنية أو الصناعية أو التجارية. لهذا استرجع الإقطاعيات منهم وباعها للمواطنين. كما استرد جميع منشآت البعثات التبشيرية الأمريكية وكذا المدارس الأجنبية، كما سيرد تباعا. وإمعانا في متابعة حركة الأجانب ومراقبتهم فقد منع تنقلهم بين الأقاليم دون إذن مسبق من الشرطة، كما اشترط على الأجانب الراغبين في الاستثمار في إيران القيام بشراء أسهم المشاركة في المنشآت الصناعية على اختلافها من المصرف الوطني اسميا ليضمن الإشراف الكامل على جميع أنشطتهم في إيران[102].

السياسة النفطية

حاولت الحكومة الإيرانية إجراء مفاوضات مع الشركة الأنجلو ـ فارسية لتعديل العلاقة بين الطرفين منذ 1928 حتى 1931 برئاسة وزير البلاط الإيراني تيمور طاش والسيرجون كادمن في لندن. لكن الشركة رفضت تعديل شروط الامتياز. ثم استأنفت إيران المفاوضات عام 1931 بغرض زيادة حصتها من أرباح البترول بعد أن انخفضت من مليون وثلاثمائة جنيه استرليني عام 1930 إلى ثلاثمائة ألف جنية استرليني عام 1931 نظرا لادعاء الشركة البريطانية انخفاض أسعار النفط عالميا[103].

فاضطر رضا شاه أن يعلن في مجلس الوزراء الإيراني بغتة في 12 يناير 1932 إلغاء امتياز «دارسي» مع الشركة البريطانية الذي سبق العمل به منذ 1901، لما جلبه من أضرار على بلاده وقال داخل المجلس:« افسخوا امتياز

الشركة اللعينة وارفعوها عن رأسنا»، ثم أرسل وزير المالية الإيراني قرار المجلس للشركة، وأكد على استعداد بلاده منح امتياز جديد للشركة نفسها بشروط تصون مصالح وطنه[104].

أعلنت الشركة البريطانية رفض قرار فسخ إيران عقد الامتياز القائم بينهم. وفشلت جميع مفاوضات الشركة مع الشاه في إرجاعه عن قراره. فرفعت القضية إلى مجلس عصبة الأمم عام 1932، واضطر ت الحكومة الإيرانية إلى حضور جلسات المجلس، وإن ظلت المفاوضات السرية قائمة بين ممثل الشركة (جون كادمن) والإيرانيين لتنتهي المباحثات بعقد امتياز جديد في 28 أبريل1933[105]. وبموجب الامتياز الجديد امتد مجال امتياز الشركة لمائة ألف ميل مربع، وأصبحت حصة إيران تعادل عشرين في المائة من الأرباح.

وتعهدت الشركة بدفع أربع شلنات عن كل طن من النفط يصدر. كما تعهدت بالأ تقل حصيلة الضرائب عن سبعمائة وخمسين ألف جنيه استرليني سنويا. ودفعت للحكومة الإيرانية مليون جنيه استرليني تعويضا. وسمحت بوجود محاسب إيراني دائم في الشركة لمراقبة الأرباح. وتعهدت بتدريب كوادر إيرانية على الأعمال النفطية في خارج البلاد. وبالمقابل فقد منحت الشركة حق شراء الأراضي وبناء السكك الحديدية والموانئ، والمطارات وإنشاء خطوط للبرق والتلغراف وبناء محطات إذاعة، كما حصلت على حق توفير بوليس خاص بالشركة وبناء مدارس خاصة بها أيضا[106].

وعلى أثر الاتفاق دار حوار كبير حول دوافع رضا بهلوي من وراء مناورته التي جددت الامتياز وأعطت إيران بعض العوائد المالية لكنها لم تنه النفوذ البريطاني. وحقيقة الحال أن المناورة حققت للشاه مكانة وطنية داخل بلاده وزادت هيبته أمام رجاله، لكنه كان يعلم أنه غير قادر على طرد البريطانيين نهائيا من إيران. لكن كما قال جون كادمن ما كان ليتم الامتياز دون موافقة الشاه الذي شجعه تدفق جزء من أموال الشركة لخزينته.

ونتيجة لتدفق الأموال وزيادة حصيلة الخزانة الإيرانية شرع الشاه في بناء سلسلة من الطرق البرية والسكك الحديدية، لربط الشمال الإيراني الغني بالمنتجات الزراعية بالجنوب المعرض كثيرا للمجاعة نتيجة لندرة الأمطار ووعورة التربة. كما أن المواصلات الجديدة قللت من الاعتماد على

التبادل التجاري مع الاتحاد السوفييتي، واستبدل بالتجارة الداخلية لتقليل نفوذهم وتعويض أسواقهم بالسوق المحلي لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي في الطعام بالدرجة الأولى.

وبدأ تنفيذ شبكة الطرق بعد احتكار الحكومة الإيرانية للمنتجات وتصدير الشاي والسكر والتبغ و«الترياك»، حيث خصصت عوائدها لبناء السكك الحديدية جنبا إلى جنب مع جزء من عوائد البترول، لتذليل الصعاب الاقتصادية، ولتحقيق هدف مهم يسهل قدرة الجيش على الحركة في طول البلاد وعرضها.

كما تم تقسيم شبكة الطرق إلى قسم شمالي بحيث يبدأ من بندر شاه على بحر قزوين مارا بساري وجبال البرز حتى طهران. وقد تولت تشييده شركة ألمانية والقسم الجنوبي يبدأ من بندر شاهبور على الخليج العربي وينتهي بدزفول شمال عربستان وتولت إقامته شركة أمريكية في البداية، حيث أكمل الألمان بناء جزء من الخط الشمالي في 1929. ولم تتمكن الشركة الأمريكية أو الألمانية من إنهاء أعمالها فأسند رضا شاه العمل لاستكمال خط الشمال والجنوب كله إلى شركة متعددة الجنسيات هي شركة «كامباكس» الأوروبية. وتم افتتاح الخط العملاق للشمال والجنوب معا في عام 1938، حيث كلف المشروع الضخم حوالي مائة مليون دولار وأصبح طوله 3194 كم، كما تضمن أربعة آلاف جسر و224 نفقا و149 محطة تشغيل. وشارك في العمل خمسون ألف عامل إيراني. كما تمت الاستعانة بأكثر من 450 خبيرا أجنبيا. ولقد غيرت الشبكة الطويلة للطرق من شكل الحياة الاقتصادية في إيران(107).

ترتب على انتشار السكك الحديدية زيادة حركة التنقل والحركة الاجتماعية وبالتالي تم إنشاء طرق برية فرعية تربط المدن الصغيرة بالكبيرة والقرى بالمدن. وازدادت فرصة إنشاء الأسواق الصغيرة، وانخفضت أجور نقل السلع والأفراد، مما شجع على إنشاء العديد من المركبات واستيراد الأخرى، وتم التوجه لبناء الموانئ لتشجيع النقل البحري الداخلي. وتطورت بذلك حركة نقل البريد في داخل إيران، خصوصا بعد شراء الحكومة الإيرانية للشركة الهندو أوروبية للتلغراف، وهي شركة عالية الكفاءة مما ساهم بدوره في ربط البلاد بسلسلة من خطوط الهاتف والبرق بطول

البلاد وعرضها في نهاية الثلاثينيات. ثم ساهم الألمان في تطوير حركة البريد، حيث تعهدت شركة جنكر الألمانية بنقل البريد والمسافرين من طهران إلى أوروبا . كما قامت ألمانيا بتدريب الطيارين الإيرانيين وأعدت جميع التجهيزات اللازمة لإنشاء المدرسة الجوية الإيرانية الملكية والإشراف على التدريس فيها عام 1930 وما بعدها 108.

إذا كانت الخطوات الإصلاحية السابق الإشارة إليها قد غيرت شكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إيران فإن الطبقات الثرية قد ازدادت ثراء . وعانت الطبقات الفقيرة من تكلفة الحياة الجديدة، نظرا لأن دخولهم المتواضعة لم تستوعب حجم النفقات التي أضيفت عليهم، على الرغم من أن المجالات الجديدة سواء في الصناعة أو بناء السكك الحديدية قد استوعبت أيديا عاملة جديدة، وخلقت تدريجيا نواة لطبقة عمالية كبيرة فرحت بالعمل في البداية لكنها لم تستطع الحصول على قدر من حقوقها التي تمتعت بها مثيلاتها من طبقات العمال خارج إيران . وخلال حكم رضا بهلوي لم تنجح الطبقة العمالية مطلقا التعبير عن حقها أو استخلاص جزء من مطالبها، لكنها شاركت بدور فاعل في عهد سلفه، كما سيرد.

التعليم وآثاره على المؤسسة الدينية:

لم يكن بمقدور رضا بهلوي أن يغير الحياة الاجتماعية دون التصادم المباشر مع المؤسسة الدينية. وبدأ التصادم عندما افتتح الشاه مدارس للإناث في العواصم الكبرى، وسمح بخلع الحجاب والتجوال من دونه برغم اعتراضات رجل الشارع الإيراني على سفور الإيرانيات. وجاء الخلاف الأكثر عنفا عندما أنشأ الشاه عددا من المحاكم المدنية في المدن يقع على عاتقها تسجيل الملكيات والوثائق الرسمية وتسجيل عقود الزواج أيضا، وبذلك سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين في القضاء، حيث اقتصرت اختصاصاتهم على قضايا الأحوال الشخصية ، ثم أدخل تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية ذاتها بحيث ارتفع سن الزواج للإناث إلى ستة عشر عاما والرجال إلى ثمانية عشر عاما.

ثم منع رجال الدين من ممارسة القضاء في 1936 إلا بعد الحصول على شهادة الحقوق من جامعة طهران أو أي جامعة أوروبية. وبذلك ابتعد كثير

من رجال الدين عن شؤون القضاء.

استغرقت التعديلات القانونية أعواما منذ عام 1928 وحتى 1936 حيث بدأ بتعيين وزير للعدل من خريجي الحقوق بسويسرا. وأدخل تعديلات على القانون المدني استمدت بنودها من القانونين الفرنسي والإيطالي. كما فرض لبس الملابس العصرية على رجال الدين لاسيما القبعة البهلوية، وحظر لباس رجال الدين إلا بعد الحصول على إذن رسمي بذلك. وألغى بعض المناسبات الدينية وأحل محلها مناسبات قومية. كما منع الاحتماء بالمساجد والأضرحة، وأصبح الذهاب للحجاز بتصريح خاص. وقلص عدد المدارس الدينية. وتوسع في بناء المدارس المدنية. وقد صاحبت قراراته حملة دعائية ضد خرافات وتخلف رجال الدين واتهمهم بالعمالة للأجانب. واجتذب عددا كبيرا من رجال الدين للعمل في الوظائف الحكومية والقضاء، وأصبحوا يتقاضون رواتبهم من الشاه صاحب الفضل في ديمومة عملهم[109].

ومن أجل تذويب الفوارق العرقية والدينية في إيران فرض بسيف القانون ارتداء الملابس الأوروبية، ومنع الملابس القومية. كما ألغى الألقاب العسكرية والمدنية على حد سواء سنة 1928.

اهتم بالتعليم وأنشأ وزارة للتربية بجوار وزارة التعليم وتوسع في إنشاء المدارس الابتدائية، وتحددت مدة الدراسة فيها بست سنوات. كما تم بناء المدارس الثانوية التي أصبحت مدة الدراسة فيها ست سنوات أخرى. وشجع الطلاب على الالتحاق بالمدارس العليا المدنية والعسكرية، وقدم لهم حوافز مالية. كما أدخل العديد من الإصلاحات في برامج التعليم العام والعالي، وأدخل التربية الرياضية مادة أساسية فيها. ثم أنشأ النظام الكشفي في كل المدارس وفرض توحيد زي الطلاب في المدارس. كما فرض التعليم الإلزامي في العام نفسه[110].

لم يقف الشاه عند تأسيس المدارس بل أرسل البعثات العلمية لأوروبا من المتفوقين من خريجي المدارس، ووفر لهم مناصب قيادية في التعليم بعد عودتهم من الخارج، ثم أمم المدارس الأجنبية بعد ذلك بغرض توحيد التعليم القومي، ورفع يد الأجانب عن التعليم في المؤسسات التبشيرية ومنع إنشاء مدارس أجنبية في البلاد إلا بإذن ملكي عام 1933 نظرا لأنه عمم اللغة الفارسية كلغة للعلم والعمل في أرجاء البلاد. كما عمم الأسماء الإيرانية

على واجهة المدارس وألغى الأسماء الأجنبية. ثم فرض تطبيق المناهج الدراسية المقترحة من وزارة التعليم على جميع مدارس الدولة، وثم أنشأ عددا من المعاهد العليا لتخريج معلمي المدارس الابتدائية والثانوية على حد سواء . لكن الميزانية المخصصة للتعليم كانت ضئيلة مقارنة بالجيش، لهذا ظل التطور التعليمي بطيئا حتى نهاية عهده.

ساهم افتتاح جامعة طهران 1934 في زيادة عدد الطلاب، وكذا الطالبات، بعد أن سمحت لهم الجامعة بالالتحاق . وبالتالي أسست بعض الجمعيات النسائية المنادية بحقوق الإناث والمطالبة بمشاركتهن في الحياة العامة. خصوصا بعد أن فرض رضا بهلوي على كبار رجال الدولة وموظفيها اصطحاب نسائهم إلى السينما والمسارح والكازينوهات والفنادق العامة. كما أنشأ معهدا خاصا لتخريج معلمات لمدارس الفتيات في العام نفسه، ثم أصدر قرارا بإلغاء الحجاب نهائيا عام 1936. وجاءت محاولة تطوير قاعدة التعليم وتوسيعه على حساب المدارس الدينية التي سعى بكل جهده للحيلولة دون بنائها.

جاءت الضربة القاصمة لموارد المؤسسة الدينية باستيلاء رضا بهلوي عام 1935 على ممتلكات الأوقاف التي كانت تابعة للمؤسسة الدينية ، وكانت مصدرا مهما لدخولهم. وأحد أعمدة استقلالهم عن مالية الدولة وحكومتها. فقد تكونت الثروة الهائلة للأوقاف من أراض زراعية شاسعة وعقارات عديدة وأضرحة وبساتين عامرة بالفاكهة. وآلت جميعها لإدارة الدولة ومباشرة الشاه الشخصية. وبهذه الوسيلة الناجحة فقدت المؤسسة الدينية أهم مصادر الدخل الذي كان يعيش عليه رجال الدين، وكانوا يستثمرونه في بناء المدارس التي تفرز للمجتمع علماء دين قادرين على توجيه الرأي العام والمشاعر الدينية الوجهة المناصرة لمصالحهم المدنية، ورمزا لسيطرتهم الروحية على المواطنين. كما قلص وجودهم في المجلس (البرلمان) فأصبح عدد ممثلي رجال الدين ستة أعضاء بدلا من أربعة وعشرين عضوا في عام 1926[111].

ولم يحل عام 1940 حتى أضيفت خمس كليات لجامعة طهران وتضاعف عدد خريجيها. كما عاد خمسمائة طالب إيراني من الخارج ليقوموا بالتدريس في الجامعة، وبقي العدد نفسه تقريبا لاستكمال دراسته في أوروبا، وتم

فتح ست وثلاثين كلية لتخريج المعلمين والمعلمات لتغطية احتياجات التعليم في المدارس الابتدائية. حيث كان هدف الشاه التخلص السريع من الأمية في الدولة. ولهذا افتتح المدارس الليلية للعاملين من كبار السن للتعليم في المدارس الابتدائية، والثانوية. وبذلك نجح في محو أمية خمسين ألف شخص قبل خلعه بعام (1940)، لكن الأمية ظلت تخيم على تسعين في المائة من السكان وظل التعليم العام والعالي لايمثل أكثر من 10٪ من تعداد السكان، نظرا للزيادة السكانية المطردة في إيران وعدم قدرة الخزانة العامة على افتتاح الجديد من المدارس الابتدائية والثانوية أو تأسيس جامعات جديدة، إذ إن معظم عوائد البترول والضرائب كانت تضخ في مؤسستي الجيش والبوليس بالدرجة الأولى[112].

المؤسسة العسكرية:

تولى رضا بهلوي العرش على أسنة الرماح بقيادة الجيش الذي كان يتألف من فرق القوزاق التي أنشأها الروس في مستهل القرن، وفرق الجندرمة التي أنشأها الإنجليز لحماية حقول النفط في البداية ثم تطورت. ولهذا حظيت ميزانية القوات المسلحة بالجانب الأكبر من ميزانية الدولة بحيث امتصت ثلث دخل النفط تقريبا. والذي يصل إلى مبالغ هائلة، إذا ما وضعنا في الاعتبار أن عوائد النفط كانت المصدر الأصيل لتغذية ميزانية الدولة، يليها الجمارك والضرائب العامة ثم ضرائب الدخل.

عندما بدأ الشاه بناء قاعدته الصناعية أخذت الصناعات العسكرية مكان الصدارة أيضا. وكان الهدف الأساسي هو إمداد الصناعات الشابة في الجيش بقطع الغيار والبنادق والطلقات الخاصة بها، وكذا الديناميت، والمدافع الجبلية. وبالقطع كان الاعتماد الأساسي في إدارة الورش الصناعية والمصانع المتعددة يقوم على الخبرات الأجنبية، حيث احتل الألمان مرتبة متميزة في مجال تشييد وتشغيل المصانع، نظرا لإعجاب رضا بهلوي بشخصية وطموح هتلر، وكلاهما قد تربى في أحضان العسكرية. كما ظل إعجابه بشخصية وسياسة كمال أتاتورك قائما، لكن تركيا شأنها شأن إيران قامت أعمدة التحديث فيها على أيدي الأجانب الأكثر تقدما.

في بداية الثلاثينيات تم إنشاء معمل إنتاج البنادق في طهران بطاقة

مائة بندقية في الشهر وثلاثة آلاف طلقة. كما أنشئ عام 1938 معمل إنتاج ذخائر المشاة في سلطان أباد بطاقة خمسين ألف ذخيرة شهريا. كما تم التخطيط لإنشاء مصنع لإنتاج المدافع الجبلية وتصنيع ذخيرتها في العام نفسه. وتم بناء مصنع للبارود والمتفجرات في بارتشين بالقرب من طهران، علاوة على إنتاج مادة الديناميت، وإلى إقامة عدد من المراكز للتدريب على الصناعات العسكرية التحق بها العديد من الفنيين الإيرانيين قبل عزل الشاه.

كما أعد البريطانيون مصنعا لتجميع الطائرات وصناعة بعض أجزائها في طهران، وأقاموا فروعا للمصنع في الأهواز وتبريز عام 1938، وكانت مدرسة الطيران في طهران تفرز خمسة وعشرين خريجا من ضباط الطيران سنويا. لكن الصناعة الناشئة لم تكن قادرة على تغطية احتياجات الجيش، واستمر بند التسليح بكامله يعتمد على الاستيراد سواء من بريطانيا أو الاتحاد السوفييتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وجميعهم كانوا يحددون حجم ونوعية السلاح المصدر لطهران. وكانت خطتهم تعتمد على أن يكون السلاح المستورد أقل جودة وأقدم فاعلية من السلاح المستخدم في جيوشهم ليبقى تفوقهم عسكريا قاعدة ثابتة في ميزان التعامل مع العالم الثالث ومنه إيران [113].

وعلى الرغم من محاولات إيران تنويع مصادر تسليحها فقد ظل الجانب الأكبر يتم استيراده من الدول السابق ذكرها، وإن نجحت إيران في التعاقد مع مصانع اسكودا في تشيكوسلوفاكيا على توريد بعض البنادق والأسلحة الخفيفة مع قيامهم بتدريب الإيرانيين على استخدامها. وعقد اتفاق مشابه تم مع الحكومة الفرنسية لتجهيز الجيش الإيراني ببعض المدافع. وكانت حصيلة التجهيز المتنوع أن أصبح الجيش يتكون من مائة وخمسين ألف جندي نظامي ينخرطون في ثماني عشرة فرقة ، مع خمسة وعشرين لواء من الفرسان وخمسة عشر لواء من المشاة، واثني عشر لواء مدفعية ، علاوة على جنود القناصة واللاسلكي. ولكنهم جميعا كانوا أدنى في القدرة القتالية من نظرائهم من الجنود في الجيشين البريطاني والسوفييتي حتى خلع الشاه 1941، حيث لم يصمد الجنود في دفاعهم عنه سوى بضع ساعات، وسلموا حاكمهم للحلفاء، يلقى مصيره وحده كما سيرد تفصيلا.

تقليص المعارضة لمصلحة الدكتاتورية

بالرغم من جهود الشاه المضنية لقمع المعارضة وشل الحركة الحزبية، فقد تنامى الاتحاد المعارض وعلى رأسه رجال الدين متحينا الفرصة المناسبة لإظهار غضبته على النظام. وأصبح البرلمان أي المجلس الثاني عشر يتكون من عناصر جديدة معظمها أنصار النظام الجديد من الموظفين الإقطاعيين وكبار الملاك ، حتى انتشرت مقولة إن إيران تحكم من خلال ثلاثمائة أسرة أرستقراطية تحمل ألقابا قديمة. وبدأت الأرستقراطية الإيرانية تبيع المناصب القيادية حتى وصل بيع المناصب لداخل المؤسسة العسكرية ذاتها.

كما ساهمت مركزية السلطة في طهران وحرص الشاه على بقاء جميع خيوط الدولة في يده في إلغاء استقلالية المحليات التي كانت الأقاليم تتمتع بها. فقام بإصدار قانون يفيد تقسيم البلاد إدرايا في عام 1938 ، وتضمن التعديل تقسيم الدولة إلى تسع وأربعين محافظة وعشر مقاطعات، وتم تعيين رؤساء المحافظات والمقاطعات من غير سكان المنطقة. وبالتالي لم يعد للحاكم علاقة قرابة أو نسب بالمكان. كما أصبح جديدا على السكان بعيدا عن عاداتهم وتقاليدهم ، يقتصر دوره على تنفيذ القرارات على المحافظات، كما سلب من الحاكم صلاحية البت النهائي في القرارات دون الرجوع إلى طهران مما عوق دولاب العمل في الأقاليم وخلق فوضى انتظاراً لأوامر طهران، وبالتالي انحلالا في سلطة الإدارات.

كان هدف الشاه من وراء إعادة التقسيم الإداري للبلاد تذويب الأعراق والألسن وإلغاء الشخصية المستقلة لبعض أقاليم إيران، لكنه طمس هوية السكان وأفقدهم روح التضامن والولاء سواء للإقليم أو الوطن ككل، كما خلق المناخ المواتي لتناحر حكام الأقاليم مع القواد العسكريين المعينين من قبل الشاه مباشرة، حيث تنافس كلا الطرفين على فرض قراره على السكان. مما أثار العديد من الخلافات التي انعكست على الإدارة والسكان معا[114].

وأصبحت طهران قبلة المواطنين ومصدر القرارات ومركز التجارة والاحتكارات خصوصا بعد إتمام شبكة السكك الحديدية. لكن نمو طهران واتساع مساحتها وزيادة أعداد المهاجرين إليها أدى إلى فقدان بعض المدن العريقة لمكانتها الاقتصادية والتاريخية معا، من أمثال أصفهان وتبريز، كما أدت الأسباب نفسها إلى ضعف الطبقة الوسطى في مواجهة ثراء

الطبقات الجديدة في المجتمع، حتى أن أسباب التحديث والتطوير قد حملت معها بذور التدهور وبؤر التمايز الاجتماعي الحاد، مما أضاع ثمار الإصلاح.

كما كان للقوانين الجديدة على المجتمع الإيراني سواء القوانين المدنية أو الشخصية أثرها الكبير في إشاعة الغضب على الشاه من قبل المؤسسة الدينية التي لم تغفر له سفور المرأة وتعليمها، ثم سحب بساط القضاء من يديها ومصادرة الأوقاف لمصلحة الدولة دونها، فأثأروا القلاقل وشحنوا عواطف العامة ضد القوانين السابقة، وساعدهم في ذلك زيادة حجم الضرائب المتنوعة والقسر في جمعها ، حيث ندد إمام جامع مشهد في 10 يوليو 1935 في ذكرى قصف المسجد من الروس إبان الثورة الدستورية بالشاه ورجاله، مما دفع المصلين للتظاهر ، فتصدت لهم قوات الجيش بعد رفض الشرطة ضربهم، وقتلت مائتي شخص، كما أعدم ضباط الشرطة الثلاثة الذين رفضوا فض التظاهرة في حينها(115).

وقد دفعت الحادثة شباب المثقفين للشك في أهداف الشاه، وفقدوا التحمس لشعاراته، وباتوا متأكدين من أن إصلاحاته تستهدف إقامة إمبراطورية عسكرية بوليسية مناوئة للمجتمع المدني بكل فئاته، وعلى رأسها الطبقة المتوسطة ، والمؤسسة الدينية وشباب الخريجين. كما شاعت حوادث الاغتيال للقيادات السياسية المعارضة للشاه، وتخاذل الحزب الليبرالي الديموقراطي عن مساعدة الشاه أو تعظيم إصلاحاته.

لهذا وعلى الرغم من أن قانون حظر الاجتماعات كان معروفا للإيرانيين منذ صدوره 1932، فقد نظم طلبة كلية الطب إضرابا في عام 1934 طالبوا فيه بإبعاد عميد الكلية المعين من الحكومة، كما أضرب طلاب كلية المعلمين في عام 1936 احتجاجا على مرتباتهم الضئيلة . وأضرب طلاب كلية الحقوق في عام 1937 احتجاجا على رفض الحكومة فتح مدارس جديدة، وإنفاق مبالغ طائلة على تزيين الجامعة لاستقبال ولي العهد محمد رضا.

كما تم إلقاء القبض على عشرين خريجا جامعيا بتهمة الفاشية والتآمر على الشاه، وأعدم قائد المجموعة وكان محاميا في السادسة والعشرين من عمره. ولعل أهم الحوادث تجلت في اعتقال المجموعة التي عرفت باسم مجموعة الـ (53) الذين كونوا جمعية سرية اشتراكية وترجموا كتبا

ممنوعا تداولها في إيران، وقد صدرت أحكام على ثمانية وأربعين عضوا في المجموعة تراوحت بين السجن الانفرادي والنفي، وتمت تبرئة ساحة خمسة من أعضاء الجماعة. ولم يفرج عنهم إلا بعد خلع الشاه.

كان على رأس المجموعة أحد المثقفين الآذريين ويدعى تقي إيراني، أحد طلاب دار الفنون والكلية الطبية، وقد أتم دراسته في ألمانيا. وبعد عودته قام بتدريس الكيمياء في جامعة طهران، وأصدر مع مجموعة من زملائه الدارسين في أوروبا مجلة علمية اسمها «دنيا» كانت تنشر الدراسات العلمية الجادة عن الاشتراكية. وقد اعتقلته السلطات عام 1937 وحكم عليه بالسجن الانفرادي عشرة أعوام، لكنه توفي بعد أحد عشر شهرا فقط من سجنه، واتهم المثقفون الشاه وشرطته بقتله، ولم يخرج رفاقه من السجن إلا بعد خلع رضا بهلوي، وكونوا حزب «تودة» اليساري واعتبروا تقي إيراني أبا روحيا للحزب الكبير[116].

لايمكن إنكار دور الشاه في النهوض بالصناعة والزراعة، فقد زادت أعداد العمال في المجالين المذكورين، ولكن لم يصدر أي قانون يحمي حقوق العمال من أرباب العمل، أو يؤمن حياتهم ضد مخاطره رغم تصاعد مطالبة العمال بذلك، فاضطر رضا شاه أن يصدر قوانين تنظيم المؤسسات الصناعية، وقد حوت القوانين العديد من التشريعات المفيدة للعمال، ولكنها ظلت حبرا على ورق، ولم ينفذ منها شيء، مما زاد من سوء أحوال العمال. ولما قام العمال بالتظاهر من أجل تطبيق القوانين اعتقل الشاه سبعة عشر عاملا من قواد التظاهرة وسجنهم عام 1936 وظلوا في السجن حتى عزل الشاه.

طمس هوية القوميات غير الفارسية

ظل هدف رضا بهلوي الأسمى توحيد الدولة قسرا بإخضاع القبائل والعشائر غير الفارسية لسلطة الدولة المركزية، وإذابة هويتهم داخل إطار القومية الفارسية، وانصبت على منطقة عربستان التي تقطنها عناصر عربية الجهود الأساسية في هذا المجال ، وقد سبق توضيح وسائل إعادة ضم عربستان. فبعد أن استقرت سياسة الشاه عكف على إلغاء تداول اللغة العربية في المعاملات الرسمية، كما حرم الغناء العربي في المقاهي، واستبدل

بأسماء المحلات العربية أخرى فارسية، حتى الأزياء العربية تم إبدال ملابس فارسية بها حتى لاينفصل الشكل العام للمواطنين العرب في عربستان عن الفرس في باقي إيران، ثم جرد القبائل العربية من السلاح خشية أن ترفعه ضده، خاصة بعد تمرد قبائل بني طرف عام 1936 الذي نجحت قوات رضا بهلوي في إخماده والتنكيل بزعمائه[117].

وطبقت المبادئ نفسها على الأكراد بدءا بمنع تداول اللغة الكردية، وتحريم ارتداء الأزياء الخاصة بهم، واستبدال أسماء القرى والمدن إلى أسماء فارسية ثم خلع القبائل الكردية عن جذورها بتهجير عدد كبير من القبائل الكردية في كردستان من (جلالي ـ وبيران) إلى سلطان أباد وكرمان وشيراز سنة 1935، حيث تعرضت أعداد غفيرة للموت في الطريق إلى مقر الإقامة الجديد.

ولمزيد من محاولات إضعاف الأكراد لم تحصل منطقة كردستان على نصيب معقول من مراكز التصنيع التي أنشأها رضا بهلوي في آذربايجان، حيث حظيت (الأخيرة) وحدها بأربعين مصنعا للنسيج وثمانية مصانع للسكر، أما كردستان فكان نصيبها مصنعين صغيرين للسكر لم يغطيا الاحتياجات الضرورية للسكان الأكراد[118].

كذلك تعرض الأرمن للمصير نفسه، وأغلقت المدارس التابعة لهم لأنها كانت تقوم بتدريس اللغات الأوروبية جنبا إلى جنب مع الأرمنية، وتعرضوا لحملات تشهير واسعة واتهموا بالعمالة فتراكمت شحنات الغضب في نفوسهم ضد النظام البهلوي وظهرت آثارها بعد تنازل الشاه عن العرش، كما واكبت تلك الممارسات حملة إعلامية ضخمة لتغيير اسم الدولة الفارسية إلى إيران عام 1934. وبعد أربع سنوات منع استخدام اللغات الأجنبية بما فيها الإنجليزية في الدوائر الرسمية. وفرض على الشركة الأنجلو إيرانية كتابة واجهات بواخرها باللغة الفارسية، وأذعنت الشركة لمطلبه على مضض في عام 1938[119].

حقيقة الحال أن سياسة رضا بهلوي اتسمت بالاستبداد المطلق النابع من ديكتاتورية القرار، وأحادية التفكير، فبالرغم من أن مشروعاته الإصلاحية جميعها استهدفت تحديث إيران. فإن وسائل تحقيقها قامت على القهر، وفرض التغيير عنوة دون تأهيل عقلي أو نفسي للمواطنين، مما

دفعهم لمناوأتها وعدم الإخلاص في تنفيذها، فباتت قشرة سطحية لم تتغلغل لتشمل قاع المجتمع، لما نتج عنها من سلبيات لمسها بقوة فقراء الناس في الريف والحضر على حد سواء. واستفاد منها كبار التجار والزراع وقواد الجيش وأرستقراطية إيران.

اعتمد الشاه على فرض الضرائب المتنوعة في تمويل خزانة الدولة، حتى وصلت إلى ١١٪ من داخل الحكومة عام 1939، وكانت في الغالب تفرض على المواد الاستهلاكية الضرورية لعامة السكان وعلى رأسها الطعام، فارتفعت تكاليف المعيشة حتى بلغت 218٪ في نهاية عهده 1941 نتيجة لسوء الأحوال المناخية، وكانت الطبقات الفقيرة والمعدومة وكذا الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة الملزمة بتسديد تلك الضرائب، وبالتالي انخفضت القدرة الشرائية في الأسواق، وانتشرت البطالة بين الشباب، وأصبح الموظفون والعمال ينفقون أكثر من نصف دخولهم في تسديد فاتورة الطعام[120].

ثم اشتدت أزمة الطعام والضروريات اليومية إبان الحرب العالمية الثانية، وبدأت السلع تختفي من الأسو اق بعد أن فرضت الدولة تصدير كثير من المنتجات الزراعية للخارج وبخاصة الاتحاد السوفييتي، كما توقفت بعض مصانع السجاد اليدوي وهبطت أسعاره في الأسو اق الخارجية فنشطت الأسواق السوداء التي استفاد منها الأغنياء وحدهم، وكثرت حوادث النصب والاحتيال وتهريب السلع داخل وخارج إيران، كما أدى تفسخ الجهاز الإداري والرقابي لمزيد من الفساد، فلم يعد بمقدور الدولة وقف نزيف التهريب، بعد أن أصبحت الرشوة الوسيلة المثلى لتحقيق مصالح المواطنين.

استغل ضباط الجيش والشرطة الكبار حالة الفوضى والتسيب في البحث عن الثراء، سواء بالتجارة غير المشروعة في الأراضي الزراعية، أو العقارات أو تمويل التجار ومشاركتهم في الأرباح، واللعب بأسعار البضائع في الأسواق، خصوصا في الأقاليم البعيدة عن أعين الشاه ورجاله.

ومن أجل إحكام الدائرة حول أعناق المواطنين استمر الشاه في التضييق على المعارضة وتكميم أنفاس المخالفين ، وإغلاق الصحف المعبرة عن السخط العام، خاصة بعد اكتشاف الشرطة كثيراً من المنشورات السرية التي كانت تندد بمثالب النظام، وتفضح أعمال الرشوة والمحسوبية، وأسماء

المفسدين من رجال الشاه، حتى اضطرت السلطات المحلية في كرمانشاه ـ وبناء على أوامر الشاه ـ إلى أن تختم أجهزة المذياع بالبرشاه المكون من الرصاص للحيلولة دون سماع المواطنين لأخبار بلادهم في المحطات الأجنبية التي تبث نشراتها باللغة الفارسية، وعلى رأس القائمة الإذاعة البريطانية والسوفييتية الموجهة لإيران[121].

أما داخل البلاط الشاهنشاهي فقد انتابت الشاه حالة من التوجس والشك في مستشاريه وعدم الثقة في سفراء الدول الأجنبية الذين باتوا ينقلون إليه حالة الغضب والتذمر السائدة بين المواطنين. ويبشرونه بانتفاضة الجماهير وضباط الجيش ضده عما قريب. مما جعله يمعن في تسلطه ويجاهر بعدم الثقة في الحزب الوحيد المناصر له والذي ساند جميع إصلاحاته (الليبرالي ـ الديموقراطي) ويتهمه بعرقلة جهوده أمام الإيرانيين، خصوصا بعد أن هزت إصلاحاته المتواضعة نفوذ رجال الدين وزعماء العشائر. وكتب الوزير المفوض البريطاني لحكومته يقول إن «الشاه أصبح موضع كره عام ولايستطيع الاعتماد على مساندة جيشه، وأن إزاحة الشاه أو حتى إمبراطوريته ستكون شعبية ومطلوبة»[122].

وانتهت أسطورة رضا بهلوي بعد ثلاثة أسابيع من الغزو الأنجلو ـ سوفييتي لإيران في 11 سبتمبر 1941 ـ كما سيرد لاحقا ـ وغادر طهران إلى جزيرة موريشيوس على متن بارجة بريطانية، ثم إلى جوهانسبرج في جنوب أفريقيا حتى توفي عام 1944 ودفن في القاهرة خمس سنوات ثم نقل جثمانه إلى الري بالقرب من طهران عام 1949.

4 العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية في عهد رضا بهلوي (1925-1941)

كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالشاه رضا بهلوي حاكما على إيران في مايو 1925، كما تم تعيين السفير هورني بروك سفيرا لواشنطن في طهران بدرجة وزير، وعيّن ميريام قائما بالأعمال في قنصليتها في طهران. وظلت العلاقات الدبلوماسية قائمة بفاعلية عدة سنوات بين الدولتين، دعمت الولايات المتحدة خلالها قدميها في جميع المجالات الإيرانية تقريبا، حيث انتشر رجالها في قطاعات التجارة، والتنقيب عن الآثار، وحقول البترول، والتبشير، والتعليم، وفي بعض المواقع الإدارية المهمة في الحكومة الإيرانية كخبراء متخصصين.

ولما كانت الإدارة الأمريكية تستمد شرعيتها من تطبيق المبادئ الليبرالية فإن الممارسة الديموقراطية بقنواتها المختلفة تمثل جوهر المؤسسات، كما أن الكونغرس يشارك بفاعلية في اتخاذ القرار السياسي بالإضافة إلى دوره الرقابي على السلطة

التنفيذية في الدولة، خلافا للنظام الديكتاتوري الذي حكم إيران في تلك الفترة الحاسمة من تاريخها الحديث، حيث انفرد الشاه باتخاذ القرار السياسي بعيدا عن مؤسستي الدولة التشريعية والتنفيذية اللتين انحصر دورهما في المشورة في أحسن الأحوال، ولم يعد للبرلمان أو الصحافة الإيرانية دور مؤثر في العملية السياسية.

ونتيجة لتباين النظامين فإن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين تعرضت لهزات عنيفة لأتفه الأسباب. من بينها الصحافة الأمريكية التي أصبحت عقبة كؤودا أمام الشاه، نظرا لأنها تعبر عن الرأي العام الأمريكي بصراحة وتحلل جميع الأحداث العالمية والداخلية بكل وضوح بما تملكه من وسائل تقنية متقدمة. ولما كانت الحكومة في إيران تحجب عن الشعب الكثير من الحقائق معتمدة على أسلوب التعتيم الموجه للسيطرة على عقل ووجدان الشعب تدعيما للنظام الحاكم، فقد ظلت تعليقات ومقالات الصحافة الأمريكية على ما يجري في إيران تقض مضاجع الحكومة، وأثرت دوما في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية سلبا وإيجابا. ولعل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإغلاق سفارة إيران في واشنطن 1936 إثر نشر بعض المقالات في الصحف الأمريكية عن الشاه وإيران، إثر حادث توقيف السفير الإيراني، دليل على تلك السياسة.

وعلى نطاق العمل الدبلوماسي في العاصمة طهران، نجح كل من السفير والقائم بالأعمال الأمريكيين في إقامة تنسيق شبه كامل مع مجموع السفراء الأجانب في العاصمة الإيرانية، حتى انفجرت مشكلة توقيف السفير الإيراني في إحدى عواصم الولايات الأمريكية وتطبيق قانون المخالفة الصريحة لقانون المرور الأمريكي على السفير الإيراني، مغفلين عمدا ما يتمتع به من حصانة دبلوماسية. وكانت أزمة حقيقية تناولت الصحافة الأمريكية جميع جوانبها الشكلية والقانونية. ولم تتوقف الصحافة الإيرانية بدورها عن صب جام غضبها على جرأة الصحافة الأمريكية التي تعرضت لماضي الشاه وحاضره. وأدت الحملات الصحافية المتبادلة إلى قطع العلاقات بين العاصمتين لمدة تقرب من ثلاثة أعوام، وحتى بعد عودتها اتسمت العلاقات بجو من الشك والحذر مما هدد المصالح الأمريكية في إيران لفترة طويلة.

ففي 17 نوفمبر سنة 1935 كان سفير إيران في واشنطن السيد جعفر

ديجلال Digalal Gaffar يقود سيارته بسرعة فائقة في مقاطعة إلكتون بولاية ميرلاند، في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الأمريكية تشن حملة شديدة على سرعة السيارات لتطبيق قانون المرور الجديد بغرض حفظ الأمن، لهذا تم توقيف السفير الإيراني من قبل ضابط المرور في إلكتون لتجاوزه السرعة المقررة، كما تم سحب ترخيص السيارة المستعملة، وحوّل لمحكمة المرور طبقا للقواعد المعمول بها في الولايات المتحدة، وتطبيقا لنصوص القانون الأمريكي.

ثم نشرت الصحف الأمريكية تفاصيل الحادث، فاحتج السفير الإيراني لتجاهل رجال الشرطة الأمريكيين للقواعد الدبلوماسية وما يتمتع به من حصانة دبلوماسية وألقى بتبعة الحادث على سائق سيارته، لكن الخارجية الأمريكية أخطرت طهران بتفاصيل الحادث، وأشارت إلى قيام السفير الإيراني بقيادة السيارة المستعملة بنفسه.

كما قدمت الاعتذار الكافي للحكومة الإيرانية عن المعاملة التي لقيها السفير في إلكتون من قبل السلطات بولاية ميرلاند[123]. لكن الصحف الإيرانية بدأت في شن حملة ضارية على الإدارة الأمريكية، لعدم مراعاتها اللياقة الكافية تجاه سفير البلاط الشاهنشاهي، وازدادت النيران اشتعالا عندما لوحت صحافة طهران بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ولما كانت خمس من كبرى صحف طهران مملوكة لمجلس النواب الإيراني، فقد اعتبرت الحكومة الأمريكية أن تصريحات الصحف تعد تعبيرا واضحا عن نية الشاه وحكومته.

وعليه تقدمت الحكومة الأمريكية باعتذار آخر عن الحادث إلى السفير شخصيا وحكومته مصحوبا بالإيضاحات الكاملة، كما أشارت إلى الإجراء الفعال الذي قام به حاكم ولاية ميرلاند حيث أبعد المسؤولين عن الحادث عن الخدمة العامة وهما كليتون الليزون وجيكوب بيدل [124].

وحرصا من الولايات المتحدة الأمريكية على ألا ينفرد الاتحاد السوفييتي بالنفوذ في إيران مستغلا توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، نتيجة لاستمرار الصحافة الإيرانية في تصعيد الحملة الموجهة ضدها صدرت التعليمات إلى القائم بالأعمال الأمريكي في موسكو هندرسون Henderson ليطلع الاتحاد السوفييتي على الموقف الأمريكي تجاه حادث السفير الإيراني،

موضحا أن السفير الإيراني لم يستخدم اللباقة الكافية كدبلوماسي لتسوية القضية في مهدها، وأنه خرق القوانين الأمريكية. وأضاف أن الحكومة الأمريكية لا تملك التأثير في الصحافة في بلدها كما أن نقد الصحافة انصب على أن الحصانة الدبلوماسية لا تمنحه الحق مطلقا في خرق اللوائح المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الصحافة لم تتعرض لشخص الشاه أو لحكومته، وكان بإمكان السفير تجنب المشكلة من البداية لو أنه استخدم القنوات الدبلوماسية المعهودة[125].

لكن الحكومة الإيرانية ظلت تتعامل مع الحادث باعتباره إهانة وجهت إلى الدولة، وأن الإدارة الأمريكية استخدمت الحادث لتصفية حساب قديم مع شخص السفير المذكور لنشاطه المناوئ للإدارة الأمريكية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف عام 1934. لكن الإدارة الأمريكية رفضت التفسير واعترضت على مبررات إيران، وأوضحت أن سلوك السفير العصبي ومزاجه الحاد قد جعلاه يسيء التصرف في موقف بسيط لا يدخل في إطار العلاقات الأمريكية الإيرانية الوطيدة التي حرص الطرفان على دوامها[126].

ولم تكد العاصفة بين البلدين تهدأ قليلا حتى عادت للاشتعال مرة أخرى إثر مقال نشرته جريدة الميرور اليومية الأمريكية في 8 فبراير 1936، تعرضت فيه بالإهانة إلى ماضي شاه إيران مدعية أنه «كان يعمل في إسطبلات البعثة البريطانية في طهران»، فهددت الحكومة الإيرانية بقطع العلاقات الدبلوماسية إن لم تتخذ الحكومة الأمريكية إجراءات فعالة تجاه الجريدة المذكورة لمنع نشر المقالات الاستفزازية عن إيران وحاكمها. ولهذا استدركت الحكومة الأمريكية موضحة أن جريدة الميرور من الصحف قليلة الانتشار، ولا يقرأها إلا القليل من الأمريكيين، وأن الحكومة إذا اتخذت موقفا ضد الصحيفة فإنها ستحول المشكلة الصغيرة إلى مشكلة كبيرة لن تطفو على السطح وتتناولها الصحافة الأمريكية حتى تصبح قضية عامة، وبالتالي تضر بالعلاقات الحميمة بين البلدين[127].

لكن الشاه صاحب الحساسية المفرطة لم يقبل التفسير الأمريكي، ولم يقتنع بكل التفسيرات الأمريكية حول استقلالية الصحافة، ومحدودية سلطة الحكومة عليها لأنها تمثل تعبيرا حرا عن الرأي العام طبقا للدستور الأمريكي. وبلغ الضيق بالشاه ذروته حتى أنه منع الاحتفال الرسمي بموعد

ميلاده السنوي بعد أن دعيت إليه جميع البعثات الدبلوماسية الأجنبية في طهران، فاضطر الملحق الدبلوماسي الإيراني في واشنطن للاتصال مباشرة برئيس تحرير الجريدة وطلب منه وديا العدول عن مهاجمة الشاه وتكذيب ما نشر عن ماضيه العسكري. لكن رئيس التحرير اعتبر اتصاله تدخلا في استقلالية الصحافة فأصر الملحق على تقديم احتجاج رسمي للإدارة الأمريكية[128].

بحثت الإدارة الأمريكية عن صيغة معقولة مع الحكومة الإيرانية لا تخل بحرية الصحافة الأمريكية وتحافظ في الوقت نفسه على العلاقات القائمة بين البلدين، وتولى المهمة نائب وزير الخارجية الأمريكية السيد فيلبس مع الحكومة الإيرانية موضحا أن يد الإدارة الأمريكية مشلولة تجاه الصحافة، وأن دول العالم تدرك ذلك فقد صدرت مقالات تخص شخصيات عالمية منها الرسوم الكاريكاتيرية التي نشرت عن إمبراطور اليابان وملك رومانيا والملكة الأم هناك، وعن كل من هتلر وموسوليني... الخ، ولم تحاول أي من هذه الدول الاحتجاج الرسمي أو تعريض العلاقات الدبلوماسية للانقطاع.

كما أوضح له أن احتجاج الملحق الإيراني قد وصل متأخرا بعض الشيء وبعد أن كانت المشكلة قد تطورت بسرعة، لدرجة أن أي ترضية للشاه «أصبحت غير كافية». وقد فاجأ الشاه العالم بقطع علاقاته الدبلوماسية بواشنطن في 29 مارس 1936، كما سارعت البعثة الدبلوماسية الإيرانية في واشنطن بإغلاق أبوابها، فاضطر القائم بالأعمال الأمريكي في طهران ميريام إلى أن يطلب من حكومته إعطاءه الأوامر بإغلاق السفارة الأمريكية في طهران قبل أن يقوم الإيرانيون بإغلاقها عنوة، لكن الإدارة الأمريكية طلبت منه تبليغ وزير الخارجية الإيرانية بأن الحكومة الأمريكية لا تملك ولا تقدر طبقا لدستورها أن تتدخل في شؤون الصحافة. كما أن جريدة «الميرور» قد عدلت الفقرة الواردة في مقالها عن الشاه لتصبح على النحو التالي «كان الشاه في مطلع شبابه يخدم وطنه في الجيش» وقد تم نشر التصويب في 26 مارس 1936. كما أن الميرور تأسف لنشرها في أعمدتها معلومات خاطئة ولهذا بادرت بالتصويب[129].

رفضت الحكومة الإيرانية الوساطة التركية وكلفت الحكومة التركية رعاية شؤونها في واشنطن على أن تقوم القنصلية التشيكية بأعمال القنصلية

الإيرانية. ولكن الحكومة التشيكية اعتذرت عن عدم القيام بالمهمة القنصلية... واضطرت إيران أن تكلف القنصلية التركية في شيكاغو القيام بهذه المسؤولية بدلا من التشيكية[130]. وعليه اضطرت الإدارة الأمريكية في النهاية إلى تجميد أعمال سفارتها وسحبت سفيرها من طهران وأبقت القائم بالأعمال السيد ميريام لمتابعة الموقف عن قرب[131].

ثم أخذت العلاقات تسوء أكثر من ذي قبل بين الدولتين نتيجة لاستمرار الهجوم على إيران وحاكمها في مقالتين متتاليتين، أولاها صدرت في 31 مارس سنة 1936 والثانية في 5 أبريل سنة 1936 بجريدة واشنطن بوست. وتوالت المقالات الاستفزازية، ومنها ما نشر في أول أبريل من العام نفسه بجريدة لويز كميل بوست حيث أعاد المقال للأذهان ماضي الشاه السياسي واتهمه بأخذ العرش عنوة من أسرة عريقة في الشاهنشاهية. وقد أثارت العبارة حفيظة الشاه لدرجة أن حكومته هددت بقطع العلاقات الاقتصادية أسوة بالدبلوماسية بين البلدين، إذا لم تكف الصحافة عن نشر أي هجوم على إيران وحاكمها[132]. فاضطرت الإدارة الأمريكية لإعادة صياغة العبارة وتوصيلها للشاه عن طريق القائم بالأعمال في طهران مدعية أنه رجل عصامي كوّن نفسه بنفسه ولم يصل إلى الحكم عن طريق الإرث، وأن الشعب الأمريكي يقدر هذه الصفة العظيمة. فمن يرث ملكا إنما يكون صنيعة سلفه في حين أن من يبني لنفسه عرشا فقد أسس ملكا لعقبه، وشتان بين مؤسس أسرة حاكمة ومن ورث عرشا. كما طلبت من القائم بالأعمال تذكير الحكومة الإيرانية مرارا بأن حرية الصحافة في بلادهم كفلها القانون وليس من صلاحية أي مسؤول أمريكي تعويقها أو التدخل فيها، وإلا عرض نفسه لغضب الرأي العام الأمريكي، وتلك حالة فوق طاقة الإدارة الأمريكية. وكان من الصعب على الشاه قبول منطق العملية الديموقراطية أو دفع ثمن ممارستها أمام شعبه. لهذا ثار نائب وزير الخارجية الإيرانية (سهيلي) واتهم الحكومة الأمريكية بأنها تملك على الأقل القدرة على السماح بالنشر من عدمه لبعض المقالات التي تؤثر في علاقات الولايات المتحدة بأصدقائها في العالم، وأنه بمقدورها أن تمنع الكتابات التي تتعرض لرؤساء الدول بالإهانة[133].

وفي لقاء بين سفير الولايات المتحدة الأمريكية (هورني بروك) ووزير

الخارجية الإيرانية (قاسمي) صرح المسؤول الإيراني بأنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تحذو حذو فرنسا فيما يتم نشره عن ملوك ورؤساء الدول، لأن الجمهورية الفرنسية قد أصدرت قانونا يمنع الصحافة الفرنسية من التعريض برؤساء الدول أو أن تنشر عن أي منهم ما يؤدي إلى إساءة العلاقات، فما الذي يحول دون قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة مماثلة. فاعتذر السفير موضحا أن أي تغيير في القانون الأمريكي يتطلب العرض أولا على الكونغرس، ثم عرض مثالا صارخا لقسوة حرية الصحافة الأمريكية التي لم ترحم حتى الرئيس روزفلت ذاته. إذ علقت مرارا على كونه احترف مهنة قطع الأخشاب لبناء السكك الحديدية في صباه، لكن روزفلت لم يعلق على تلك التفاهات[134].

وبعد مرور ستة أشهر على سحب البعثة الدبلوماسية الإيرانية من واشنطن وتردد الخارجية الأمريكية الرسمي في تعيين سفير أمريكي لدى طهران، ظلت القنوات الأمريكية غير الرسمية من أجل تحسين العلاقات بين البلدين تعمل في تؤدة. حيث أوحت للسفراء الإيرانيين خارج واشنطن بأن غضب الشاه على الصحافة الأمريكية لا يمكن أن يستقيم وحده كدليل لاستمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وأن الاحتمال الأكثر منطقية أن الشاه لم يحط علما بكل ملابسات القضية سواء ما يخص توقيف السفير الإيراني أو الاستدراكات والإيضاحات التي قدمتها الصحافة الأمريكية رغم استقلاليتها مرارا، وأنه من الأصوب تقديم المعلومات بطريقة مباشرة للشاه شخصيا.

على كل حال فقد تأثرت المعاملات الاقتصادية بين طهران وواشنطن بقطع العلاقات الدبلوماسية لدرجة أن المباحثات التي دارت بين مجموعة شركات التنقيب عن البترول الأمريكية برئاسة الاقتصادي الأمريكي السيد هارت والحكومة الإيرانية تعرضت للتأجيل مرارا نتيجة لاستمرار الحملات الصحافية الأمريكية على إيران. مما دعا القائم بالأعمال الأمريكي في طهران ميريام إلى أن يقترح على رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية (موري) وقف نشر أي مقالة حول امتياز التنقيب الأمريكي الإيراني، أو نزع المقالات المتعلقة بأخباره من الصحف الواردة إلى إيران، خصوصا بعد أن سحبت الحكومة الإيرانية سفيرها في باريس نتيجة لما ورد في

الصحف الفرنسية من نقد للسياسة الإيرانية[135].

ولعل من المفيد إدراك لب المشكلة بين الحكومتين والتي تؤكد التعارض بين نظام ديموقراطي يحترم الحريات، وبين نظام ديكتاتوري يعتمد كل شيء فيه على مزاج فرد واحد تجلى في تسلط الشاه واستبداده حتى في أكثر الأمور تفاهة، والتي يراها تحط من قدره الشخصي. ولعل سحب سفير إيران من باريس يمثل دليلا على سلوكه، خصوصا أن سحب السفير الإيراني من واشنطن قد تم من جانب واحد، إذ بقي هورني بروك سفير أمريكا في طهران يمارس مهام منصبه حتى تم طرده من قبل الحكومة الإيرانية بعد ستة أشهر. لهذا اعتبرت الإدارة الأمريكية أن مجرد إثارة موضوع تعيين سفير أمريكي في هذه الآونة يعد تنازلا غير لائق من جانبها ويضر بهيبتها أمام العالم.

تم تسلم السيد إنجرت القائم بالأعمال الجديد مهام منصبه في طهران في أواخر مايو 1937. وقد قوبل في طهران بحفاوة بالغة لأنه كان يعمل بالمفوضية الأمريكية قبل ذلك ـ من 1920 حتى 1922 ـ وكان وقتها يعرف الشاه شخصيا عندما كان وزيرا للحربية، وكثيرا ما استضافه الشاه في بيته كما أن الشاه أعاره حصانا صغيرا للتريض بلعبة البولو الأمريكية الشهيرة. ونظرا لأن الشاه كان شديد الحساسية إزاء هؤلاء الذين يذكرونه بماضيه الأقل تألقا، فقد أحجم إنجرت عن استرجاع ماضي الشاه مع أي من رجال دولته، وخاصة رئيس وزراء الشاه الذي لم يكن كبير رجال حكومته فقط، بل أصبح صهره حيث زف ابنه إلى كريمة الشاه. ولكن إنجرت لم يترك فرصة الحفاوة به تمر سدى، بل تطرق إلى جذور العلاقات الودية التي تجمع واشنطن بطهران. وعرج أيضا على بعض الصعوبات وأطراف من سوء الفهم القائم بين البلدين، مؤكدا أنه لن يتم تذليلها إلا بتعاون البلدين معا[136].

وعندما حل موعد الاحتفال السنوي باستقلال الولايات المتحدة في 4 يوليو 1937 أقامت القنصلية حفل استقبال ضخما دعي إليه جميع الدبلوماسيين الأجانب في طهران وكذا كبار رجال الدولة الإيرانية. وقد حضر بالفعل خمسة عشر من كبار الوزراء الإيرانيين ومن بينهم رئيس البرلمان، وقدموا اعتذارهم عن تغيب بقية الوزراء لانشغالهم بأمر توقيع

معاهدة الحدود العراقية ـ الإيرانية في طهران والتي تم الانتهاء من مراسيمها في 4 يوليو 1937 . لكن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران منذ 1935 حتى ربيع 1938[137] .

أمام التصلب الإيراني والإصرار على إظهار الولايات المتحدة وكأنها تلهث وراء البلاط الشاهنشاهي، قررت الخارجية الأمريكية أن تورط الشاه وتفرض عليه ما يجب عمله تجاه واشنطن دون تردد[138] . وكان إحلال موس Moose القائم بالأعمال الجديد في طهران محل إنجرت مقدمة لسحب بساط المبادرة من تحت قدمي الشاه. فموس فوق إجادته للفارسية وآدابها كان يتقن فن التعامل مع العقلية الإيرانية المتشددة. وكانت باكورة أعماله في طهران، مقابلته وزير الخارجية الإيرانية بصفة رسمية حاملا معه توجيها من حكومته بتاريخ 12 أغسطس سنة 1938 يبلغه فيه بأن رئيس الدائرة الثالثة السياسية لشؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية موري، سوف يقوم برحلة خارج البلاد في أوائل سبتمبر 1938 لزيارة بعض البلدان بصفته الرسمية في الشرق الأدنى، وأنه من المتوقع أن يصل طهران في مساء أول أكتوبر حيث سيبقى فيها قرابة تسعة أيام.

كما لوح موس بأن الحكومة الأمريكية يسعدها موافقة الشاه رضا بهلوي على استقبال السيد موري في ديوانه أثناء وجوده في إيران خاصة أنه سيحمل رسالة من الرئيس روزفلت للشاه. وأن أي إيضاحات قد يبديها الشاه سوف تكون موضع تقدير الإدارة الأمريكية. وفي الموعد المحدد وصل موري إلى طهران، وكان يحمل معه رسالة الرئيس روزفلت التي تناولت قضايا تهم الطرفين الأمريكي والإيراني، وأبرزها مسألة العلاقات الودية وميثاق سعد أباد وأمور أخرى، منها الإشادة بإصلاحات الشاه في بلاده وتشجيعه على السير على نهج تركيا في تحديث بلاده، كما أكدت على مشاعر الصداقة القديمة بين البلدين[139] .

كان الهدف الأساسي من رسالة روزفلت مخاطبة الجانب الإنساني في شاه إيران بغرض دغدغة مشاعره حتى يتراجع عن موقفه المتصلب تجاه الإدارة الأمريكية، وتأكيد العلاقات الودية بالتركيز على الثقة في تركيا، وهي أحد أعضاء ميثاق سعد أباد (الذي وقع في قصر سعد أباد في طهران بتاريخ 8 يوليو 1937 بمشاركة كل من أفغانستان، وإيران، والعراق،

وتركيا وكان مضمونه عدم اعتداء أي من الأطراف الموقعين على أي طرف آخر). وأخيرا تشجيع الدعوة لتحديث إيران على النمط الذي سارت عليه تركيا أتاتورك، والتي قامت أعمدة التحديث فيها على نهج أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

كان استقبال الشاه لموري في 6 أكتوبر سنة 1938 حافلا ومتسقا تماما مع ما هو متبع مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية، واستهله الشاه بالإعراب عن سعادته لاختيار السيد موري على وجه الخصوص لتسليم رسالة الرئيس روزفلت حتى يلمس بنفسه التطور الذي أصبحت عليه طهران في عهده ولكنه يأسف لعدم تقدير الولايات المتحدة لدوره وإصلاحاته حق قدرها.

ولاسترضاء الشاه أكد موري أهمية إصلاحات الشاه العظيمة التي لا تقل عن إصلاحات كمال أتاتورك في تركيا، برغم توضيح الشاه أن الصعوبات الموجودة في إيران أشد ضراوة من تلك الموجودة في تركيا بسبب قوى الظلام المتمثلة في التعصب الديني. وساق مثالا على ذلك التعصب الديني بما حدث في عام 1924 عندما هاجم بعض رجال الدين نائب القنصل الأمريكي السيد امبري وأردوه قتيلا مما آلم الشاه وشعبه بشدة. وقد فهم موري أن استقباله والاحتفاء به يمثل اتجاها واضحا لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد تلميح نائب الخارجية الإيرانية السيد (رايس) Rais[140] بذلك.

التقط شاه إيران الطعم الذي قدمته الإدارة الأمريكية، واستجاب لكل مطالبها، فبالإضافة لاضطراره إلى مقابلة موري، فقد وافق على سياسة حسن الجوار التي فرضها الرئيس روزفلت كما أعطى الضوء الأخضر للمسؤولين الإيرانيين لدراسة وسائل فتح السفارة والمفوضية الإيرانيتين في واشنطن، ثم سلم موري قبل مغادرته طهران رسالة شخصية للرئيس روزفلت تؤكد هذا الاتجاه وتؤيد الرغبة في إقامة تعاون بين القطرين بتاريخ 28 نوفمبر 1938[141].

والواقع أن حرص الشاه رضا بهلوي على توضيح دور ميثاق سعد أباد بأنه لا يناوئ السياسة الأمريكية، ولا يتعارض مع أهدافها المتمثلة في العلاقات الودية، كان بغرض الحصول على الرضاء الكامل، والموافقة الفعالة

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الميثاق الذي توجد بين أقطابه تركيا الحليفة الجديدة للغرب الأوروبي ولأمريكا على حد سواء. ولن نسبق الأحداث عندما نقول إن حلف سعد أباد كان المقدمة الطبيعية والأساس التاريخي المنطقي «لحلف بغداد» المركزي في الخمسينيات، فكلا الحلفين وجه لمنع التسلل الشيوعي في المنطقة. وبعد عشرة أيام عيّن علي أكبر دفتري قائما بالأعمال في واشنطن، وكان يشغل المنصب نفسه في برلين. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث كانت الولايات المتحدة حريصة على تفعيل دورها في إيران كما سيرد لاحقا.

توطيد المصالح الأمريكية في عهد رضا بهلوي (1925 ـ 1941)

سنتناول فيما يلي نماذج عدة للمصالح الأمريكية التي أضيرت إبان الأزمة الدبلوماسية بين البلدين، وكيف تعامل المسؤولون الأمريكيون معها تدعيما لدورهم المستقبلي في إيران. فقد لجأت الحكومة الإيرانية إلى وقف بعض النشاطات المتعلقة بمصالح الأمريكيين في إيران والتي كانت قائمة بالفعل قبل انقطاع العلاقات، منها منع وصول البريد الأمريكي لأصحابه سواء على المستوى الرسمي كالسفارة الأمريكية وقنصليتها، أو على مستوى المؤسسات والأفراد، وطرد هيئة التبشير الأمريكية التي كانت فاعلة بين الأكراد الإيرانيين ومصادرة أملاكها، بالإضافة إلى المعوقات المستمرة التي وضعتها إيران أمام بحث مشروع معاهدة تسليم المجرمين بين البلدين. وسنتناول في البداية ما تعرض له مشروع قانون العقوبات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من مماطلة وتسويف طوال أربعة أعوام، فشلت خلالها المباحثات في التصديق على المعاهدة من البلدين، برغم حرص الولايات المتحدة الأمريكية على عقدها مع الحكومة الإيرانية على غرار المعاهدات التي سبق أن عقدتها مع كثير من دول العالم.

بدأت الخطوات الأمريكية المبكرة لعرض مشروع معاهدة تسليم المجرمين على الجانب الإيراني قبل توتر العلاقات بين البلدين في عام 1934، وتم بالفعل عرض المشروع على وزارة العدل الإيرانية بغرض دراسته وتقديم مقترحاتها بشأنه، وطلبت الإدارة الأمريكية من الجانب الإيراني توضيح وجهة نظرها بشأن مفهوم الجريمة السياسية، وكذا الجرائم المالية والمدنية

المتنوعة، ووسائل استبيان أدلة الاتهام الدامغة التي يمكن على أساسها تطبيق العقوبات المناسبة، مع تحديد نوع ومقدار العقوبات. ذلك أن الإدارة الأمريكية كانت تعلم مسبقا أن هناك بعض السلوكيات التي لا يعاقب عليها القانون الإيراني، كتعدد الزوجات بعكس القانون الأمريكي، بالإضافة إلى وجود بعض الجرائم التي تتعرض لعقاب أقل صرامة في إيران عن الولايات المتحدة كجريمة تجارة المخدرات[142].

والحقيقة التي لا يمكن إغفالها أن المباحثات الخاصة بمشروع معاهدة تسليم المجرمين بين الدولتين امتدت طوال عامين دون جدوى، فلم تقطع فيها إيران برأي، ولم تحدد مطالبها بوضوح، رغم ما أبدته الإدارة الأمريكية من صبر طويل، واستعداد مستمر لتعديل البنود المعترض عليها من قبل إيران. ولعل العقبة الرئيسية التي تعثرت عندها المفاوضات دارت حول تعريف الجريمة السياسية، فعلى الرغم من تعريفها بوضوح في القانون الأمريكي، فقد كانت عكس ذلك تماما في إيران، في ظل حاكم فرد، يعتبر كل من خالفه الرأي عدوا يستحق أقصى أنواع العقوبة. كما أن آخر مراحل التفاوض تزامنت وقضية توقيف السفير الإيراني، وما تبعه من قطع للعلاقات الدبلوماسية، وانتهت على أثره المباحثات حول قضية ترحيل الرعايا الخارجين على القانون، ولم تعقد الاتفاقية حتى عام 1945 مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

أزمة البريد الأمريكي

كان من جراء سوء العلاقات الأمريكية الإيرانية، أن منعت إدارة البريد الإيرانية وصول بريد الدرجة الثانية الأمريكي لأصحابه ويقصد به الصحف والمجلات على اختلاف مشاربها علمية أو أدبية، وحتى فنية، وكذلك الخطابات الخاصة بالأمريكيين المقيمين في إيران كلها. وعليه فقد أبرق ميريام إلى حكومته في واشنطن ليحيطها علما بأنه قضى ثلاثة أسابيع حاول خلالها استطلاع الأمر من مسؤولي البريد في طهران دون جدوى، لأن المسؤولين الإيرانيين يخفون الأسباب الحقيقية لهذا التصرف. كما أن الكم الكبير من المطبوعات المحظورة داخل إدارة البريد تخص الأمريكيين وحدهم، نظرا لاستمرار الصحافة الأمريكية في نشر مقالات استفزازية

عن أسباب انسحاب الممثلين الدبلوماسيين الإيرانيين من الولايات المتحدة[143].

كما أعرب القائم بالأعمال عن ضيقه الشديد لاستمرار الحظر على المطبوعات التي شملت حتى المجالات الفنية وتلك المطبوعات ذات الطابع العلمي البحت، مثل «الحولية الطبية الأمريكية» والمجلات العلمية التي لا تحوي قطعاً أي انتقادات للشاه وبلده ولكن إدارة البريد الإيرانية منعت تداولها، وشملها الحظر بدورها لعدم توافر عناصر بشرية ذات كفاءة علمية داخل إدارة البريد الإيرانية. كما أن لجنة المراقبة على المطبوعات الأجنبية قد منعت أخيرا وصول بريد الدرجة الثانية لكل الجاليات الأجنبية[144].

وفي إطار التحركات الأمريكية القانونية لرفع الحظر على بريد الدرجة الثانية في طهران، أرسل السيد ريموند هير Raymond Hare من قسم شؤون الشرق الأدنى في واشنطن مذكرة قانونية إلى القائم بالأعمال في طهران يوضح له أن حظر نوعيات معينة من مراسلات الدرجة الثانية أمر شائع بالفعل، وذكر العديد من السوابق بالنسبة لكل من كندا، الهند، اليابان، تشيكوسلوفاكيا وأستراليا، لكن الحظر فيها تركز على كتاب ما، أو كتيب أو طبعة أو طبعات خاصة من إحدى الدوريات، أو جميع الأعداد لدوريات بعينها، على أساس يتصل بقضايا أخلاقية أو سياسية، ولم يذكر حالات سابقة تم فيها الحظر الشامل على جميع المطبوعات القادمة من الولايات المتحدة كما حدث في إيران.

كما أشار ريموند هير إلى نقطة قانونية أخرى فهمها من ويبر مسؤول المراسلات الدولية توضح إطار قانونية الخطوة الإيرانية، وأشار إلى المادة (46) من القسم الأول تحت «حرف دال» والتي تفسر الموقف الإيراني من القضية، والتي تنص على «أن المواد التي يحظر دخولها أو تداولها في بلد ما ينبغي ألا تقبلها من البداية هيئة الاتصال بالبريد، أما إن حدث وتم تصديرها أو نقلها، يصبح من حق الدولة المعنية إخضاعها للقوانين واللوائح الخاصة بها، والمبررة لذلك الحظر»[145].

ونتيجة للتحركات الأمريكية المكثفة في جميع الاتجاهات فقد أفرجت إدارة البريد الإيراني عن عدد لا يستهان به من الطرود والمجلات والكتب والمواد الإعلانية الخاصة بالمشتركين الأمريكيين. كما أنها سمحت بتسليم عدد من المجلات التي تخطر خريجي الجامعات بموعد الاحتفال السنوي

للخريجين، والجرائد ذات الطابع العام والتي تم فحصها ومراجعتها بعناية. لكن القنصلية الأمريكية في طهران ظلت تتلقى احتجاجات مستمرة على باقي المطبوعات، ولعل أشد الاحتجاجات ما كان يرد من الإرساليات التبشيرية التي تقطن المناطق النائية من إيران والتي كانت تجهل ما يجري في العاصمة طهران وكانت تتهم القنصلية بالتقصير وعدم الوعي بخطورة حجب دوريات الإرساليات عن الوصول إليها وكيف أنها تعوق نشاطها[146].

الحقيقة أن شاه إيران رضا بهلوي كان قد ضاق ذرعا بصحافة العالم ككل. إذ لم تكف الصحافة الفرنسية والإنجليزية والسويدية والألمانية وكذا المصرية والعراقية عن توجيه انتقادات كثيرة لسياسته، مما جعله يقاطع تلك الصحف تماما ويمنع تداولها في إيران. على أن الاستفزازات الأكثر عمقا كانت من الصحافة الأمريكية، لهذا ففي الوقت الذي سمح فيه برفع الحظر عن مراسلات تلك الدول بعد شهر ونصف فقط من حجبها، استمر حجب مراسلات الدرجة الثانية الأمريكية لمدة تربو على عشرة الأشهر. كذلك سمح للسفارات الأوروبية بتلقي مطبوعاتها في حين منع تسليم مراسلات السفارة الأمريكية وحدها حتى تلك التي كانت تصل عبر بريطانيا من خلال مندوب الصحافة الأمريكية في لندن. وقد شعر القائم بالأعمال الأمريكي بأن هناك تفرقة في المعاملة بين الأوروبيين والأمريكيين وأن الهيبة الأمريكية وصلت إلى الحضيض في طهران[147].

هذا الوضع الشائك أثار غضب العاملين في المفوضية الأمريكية، نظرا لأن الصحافة الفرنسية والإنجليزية على وجه الخصوص قد هاجمت الشاه بعنف بالغ في كتاب صدر في لندن تحت عنوان «البراءة والتدبير المتعمد» Innocence and Design والذي شمل نقدا بالغا لجميع الأوضاع الإيرانية. وأدرك ميريام أن من واجبه الاستفسار من السلطات الإيرانية عن أسباب موقفها المتشدد من الصحافة الأمريكية[148].

وعلى الفور توجه القائم بالأعمال (ميريام) إلى السيد «مسعود أنصاري» رئيس الدائرة الثالثة للخارجية الإيرانية في 16 مارس 1937، وفي أثناء محادثاته معه أفهمه أنه يتحدث معه نيابة عن صحافة الدول التي تبيح حرية الكلمة لا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وأنه يتعجب من الموقف الإيراني، نظرا لأن المقالات التي هاجمت إيران في صحافة الولايات

المتحدة مقارنة بما ورد في الصحافة الفرنسية والإنجليزية تعتبر أقل بكثير فلماذا التفرقة في المعاملة؟! كما أن طلاب الجامعة الأمريكية في طهران قد تأخرت دراستهم عاما كاملا لعدم وصول الكتب والمقررات الخاصة بدراستهم والتي سيؤدون فيها اختباراتهم، لحجب وصول المراسلات الأمريكية، والتي تحتوي ضمن ما تحتوي على المناهج الدراسية[149]. وأضاف أن بداخل المراسلات المحجوبة عن القنصلية الأمريكية «الإقرار الضريبي» السنوي الذي يتحتم على كل أمريكي مقيم في الخارج ملؤه وإعادته إلى مصلحة الضرائب الأمريكية وإلا تعرض لطائلة القانون الأمريكي، مهما كانت أسباب بعده عن الوطن. فطمأنه الأنصاري بأنه قد كتب بالفعل تقريرا وافيا لوزير الخارجية الإيرانية ووعده بإخطاره بالنتيجة بمجرد ورود الرد إليه من وزيره[150].

مما سبق يتضح أن الخارجية الأمريكية ظلت تستخدم النمط الدقيق نفسه في حل مشاكلها المدنية بعيدا عن الأطر الدبلوماسية الرسمية، وإن بقيت جميع خيوط الإدارة في يد الجهاز الدبلوماسي الأمريكي في طهران حتى في أصعب الفترات، عشية قطع العلاقات الرسمية بين الدولتين. إذ حرص القائم بالأعمال الأمريكي على الاتصال بالمسؤولين الإيرانيين بصفته الشخصية، شارحا لهم خطورة حجب المطبوعات غير السياسية والكتب العلمية والخطابات والحوالات المالية على دوام الصداقة بين الدولتين، حتى أقنع العديد منهم تدريجيا بالإفراج عنها. كما كان على اتصال مستمر بالمستشارين القانونيين الأمريكيين من أجل الإحاطة بنصوص المعاهدات الدولية في هذا الشأن، والإلمام بحقوق وواجبات المواطنين الأمريكيين في طهران حتى أفرجوا عن المطبوعات المحجوزة. كما ظهرت دون مراء أهمية التنسيق الدبلوماسي الأمريكي البريطاني حيث نجح السفير البريطاني في إقناع شاه إيران بالإفراج عن المراسلات الأمريكية في أثناء وجوده المستمر معه إبان عقد ميثاق سعد أباد 1937 قبل الحرب العالمية الثانية وإعلان التحالف الرسمي في ظل الحلفاء.

مصير الإرساليات اللوثرية التبشيرية

من الأشياء المريبة حقا في السياسة التبشيرية الأمريكية، أن يتم عقد

اتفاق مع حكومات كل من إيران والعراق وتركيا في أدنبرة عام 1910 ينص صراحة على حق الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في القيام بالتبشير للديانة المسيحية بين شعب الأكراد المسلمين في الأقطار الإسلامية الثلاث... وقد جددت الحكومة الإيرانية في عهد الشاه رضا بهلوي الاتفاق سنة 1928 وكان قصد الشاه الإيراني تحقيق أهداف عدة منها:

أولا: التخلص من الكثافة السكانية الكردية التي تقطن آذربايجان بإيران منذ مئات السنين، والتي كثيرا ما عاونت تركيا السنية ضد إيران للتخلص من الظلم الواقع عليهم.

ثانيا: كسر شوكتهم بتحويل الكثير منهم إلى المسيحية، بعد أن تغير موقف الحكومة التركية عن تأييدهم بعد ثورة كمال أتاتورك في الربع الأول من القرن العشرين.

ثالثا: تذويب الهوية الكردية في القومية الإيرانية لإحكام السيطرة عليهم والحيلولة دون التئام شمل القومية الكردية مع نظائرها في العراق وتركيا وسوريا.

وكانت اتفاقية أدنبرة المذكورة عام 1910 قد أعطت المؤسسات التبشيرية الأمريكية الحق في أن تختار المقر الرئيسي لمركز التبشير في أي من عواصم البلاد الإسلامية الثلاث (تركيا ـ إيران ـ العراق)، كما منحتها الحق في استبدال عاصمة من تلك العواصم الثلاث بأخرى عند اضطرارها لذلك. لهذا فقد استمر التبشير حتى صدور قرار رضا بهلوي بإغلاق الإرساليات التبشيرية في مدينة مها باد، التي كانت تعرف فيما سبق باسم (صاج بولاق)، بولاية آذربايجان في مارس سنة 1936، حيث قامت بتأسيس المدارس التبشيرية، وبعض المؤسسات العلاجية، بالإضافة إلى عملها الأصلي في نشر الديانة المسيحية.

لهذا أخطر القائم بالأعمال في إيران (ميريام) في مارس 1936 إدارة بلاده بأن أمر الرحيل قد صدر من حاكم ولاية آذربايجان للمؤسسات التبشيرية في ولايته. وبرغم أنه قابل نائب وزير الخارجية الإيرانية وطلب منه التريث في تنفيذ القرار حتى تتم إجراءات التحقيق وإتمام التحريات التي تثبت إدانة الإرساليات من عدمها، فإن الخارجية الإيرانية استمرت في اتهامها للإرساليات بتأليب القوى الاجتماعية المتضررة في إقليم

آذربايجان، وهم الأكراد حول منطقة الحدود، وأن الخارجية الإيرانية تخشى أن ينتقل نشاط الإرساليات السياسي المعادي من آذربايجان إلى مناطق أخرى في إيران، ولهذا أمهلتهم خمسة عشر يوما فقط حتى يرحل رجال التبشير من الإقليم الإيراني.

أما عن ملابسات قرار ترحيل البعثة التبشيرية الأمريكية فيرجع بالدرجة الأولى لما نشرته جريدة «النيويورك ديلي ميرور» عن أحوال الإرساليات التبشيرية اللوثرية في إيران. وبالتالي فالاحتمال الأكبر هو أن موقف الحكومة الإيرانية المعادي للمؤسسة اعتُبر رد فعل لتلك المقالة العنيفة ضد إيران. كما أن تعيين أحد كبار رجال الدين الشيعة آية الله سامعي في منصب وزير للخارجية الإيرانية أكد اتجاه الحكومة المؤيد للقرار، خصوصا أن آية الله سامعي بالإضافة إلى صلته الخاصة بالشاه كان قد شغل منصب سفير بلاده في بغداد، وسمع الكثير قبيل وصوله إلى عاصمة وطنه عن نشاط البعثة اللوثرية المعادي للإيرانيين هناك.

حاول ميريام أن يؤجل المهلة الممنوحة للإرساليات اللوثرية ستة أشهر حتى يتسنى لها جمع أمتعتها ونقل متعلقاتها، فرفضت الحكومة الإيرانية ذلك وأرادت أن يتم الرحيل فورا، على أن تصلهم المتعلقات فيما بعد. ورجح ذلك فكرة تبني الحكومة الإيرانية سياسة جديدة تهدف إلى التخلص من جميع البعثات التبشيرية، خصوصا بعد أن صرحت الخارجية الإيرانية بأن الإرساليات الأمريكية كانت تحت المراقبة الكاملة من قبل سلطات آذربايجان على مدى خمسة أشهر كاملة قبل صدور قرار الإغلاق[151].

أما الخارجية الأمريكية فقد ضربت عرض الحائط بالمبررات الإيرانية المنطقية التي تتسق ومصالح الشعب الإيراني المسلم، وألزمت القائم بأعمالها التأكد من عدم وجود أدلة دامغة تدين النشاط التبشيري حتى يتسنى لها الضغط على الحكومة الإيرانية لحماية منشآت وأموال الإرساليات الدينية. مما يعني إلمام الجهاز الدبلوماسي بالنشاط المريب لجهاز التبشير الأمريكي في آذربايجان. وطلبت الرسالة من القائم بالأعمال اتخاذ عدة خطوات، منها:

أولا: التأكد من عدم وجود دليل واضح يدين أفراد الإرساليات اللوثرية. وكذا عدم تورط أي منهم في نشاط يخل بالشروط المنصوص عليها في إذن

التصريح لهم بالقيام بمهمتهم طبقا لاتفاقية 14 مايو سنة 1928. تلك الاتفاقية التي حددت وسائل وأساليب نشاط الإرساليات في إيران[152]. وفي حالة التأكد من عدم تورطهم في أي نشاط سياسي ضد الحكومة الإيرانية ينبغي الإلحاح على ضرورة سحب أمر الطرد الصادر من الحكومة الإيرانية، مع الاعتراف بالحقوق المنصوص عليها قبل الإرساليات طبقا للاتفاقية.

ثانيا: عند وجود أدلة دامغة من السلطات الإيرانية ضد الإرساليات، فينبغي عدم المطالبة بوقف قرار الطرد، وإنما السعي وبصفة «ودية» لدى الحكومة الإيرانية كي تعامل أفراد الإرسالية بشيء من الاعتبار عند تنفيذ قرار الطرد.

ثالثا: في حالة التأكد من كون الطرد واقعا لا محالة فإنه يُستحسن مطالبة السلطات الإيرانية ببيان مفصل عن المخالفات الموجهة للإرساليات.

أما فيما يخص المنقولات المملوكة للإرساليات فيجب العودة إلى تعليمات الإدارة تحت رقم (596) للسفارة بتاريخ أول ديسمبر 1927، والتي لن تخلو من توضيحات حول حق ملكية العقارات الخاصة بالإرساليات. وفي حالة التأكد من ملكية الإرساليات الأمريكية لتلك العقارات والمنقولات فمن حق السفارة مساندة أصحاب تلك العقارات في بيع ممتلكاتهم بسعر مناسب[153].

كما التقى ميريام بالمشرف على الإرساليات اللوثرية صاحب القداسة هنري مولر Henry Mullr الذي أفاد بأنه وطبقا للمؤتمر الدولي لنشاط الإرساليات المنعقد في أدنبرة في عام 1910، فإن التبشير الإنجيلي بين الأكراد يقع على عاتق الكنيسة اللوثرية. وعليه فإن الإرساليات الشرقية اللوثرية مكلفة بالتبشير بين الأكراد كشعب... في كل من العراق وإيران وتركيا حيث يقطن الأكراد. كما أن بقاء الإرساليات التبشيرية الشرقية في واحد من البلدان الثلاث بدلا من البلدين الآخرين يمكن أن يحدث نتيجة لأسباب أملتها الضرورة. وحيث إن مركز الإرساليات ينطلق في نشاطه من داخل أرض كردية تقع في إيران فليس هناك ما يمنع أن ينتقل مركز الإرسالية إلى مناطق الأكراد في العراق، لأن موقف الحكومة التركية تجاه الإرساليات التبشيرية في ربع القرن الأخير كان متشددا مما جعلهم لا يفكرون مرحليا في أمر أكراد تركيا. كما أوضح السيد مولر أن القرار الأخير سواء المتعلق بمنطقة التبشير الجديدة أو بخطوات تنفيذ قرار الرحيل

يرجع إلى الإدارة العامة للإرساليات في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

لهذا نصحه ميريام بالتوقف في العراق أثناء رحلة سفره لأمريكا ومقابلة السفير الأمريكي في بغداد لكي يطلع على الموقف السياسي هناك... ولكي يطلع على نصوص اتفاقية أدنبرة المتعلقة بأكراد العراق، ودراسة جميع العوامل التي قد تؤثر على نشاط الإرساليات في مناطق الأكراد بالعراق. وذلك لتصور ميريام بأن السلطات الإيرانية كانت تعلم إمكان امتداد نشاط اللوثريين عبر الحدود الإيرانية - العراقية. كما أن إيران متيقظة لحقيقة أن القومية الكردية وإن كانت تبدو في الوقت الراهن غير ذات بال فإنها قد تستيقظ وتطل برأسها في أي من البلدان الثلاثة المعنية حيثما وجد الأكراد. ولهذا فإن الحكومة الإيرانية تبذل ما في وسعها كي لا ينفجر موقف الغضب على أرضها.

كما أن الأمر يبدو غاية في الصعوبة بسبب الطبيعة الجغرافية المتداخلة للحدود الإيرانية والعراقية والتركية. فبالرغم من أن الحدود قد أعيد ترسيمها على الطبيعة في عام 1914 على أيدي المفاوضين الإيرانيين والأتراك وبمعونة محكمين من البريطانيين والروس، فإن مولر الذي جاب كل ربوع إيران أفاد بأن من غير المستطاع أن تحدد أين بالضبط تنتهي سلطة بلد من البلدان الثلاثة وأين تبدأ سلطة البلد الآخر[154].

كما أشار إلى مناهضة الحكومة الإيرانية الشيعية للقومية الكردية السنية لا في داخل أراضيها فحسب، بل في كل من العراق وتركيا بغرض تشتيت شمل الأكراد والحيلولة الكاملة دون اتصال أي من هذه العناصر بنظيره في البلدان الأخرى. تلك السياسة التي بدأت منذ عهد الدولة الصفوية، وعلى يد حاكمها القوي الشاه عباس الكبير سنة 1587، الذي قام بنقل أكثر من خمس عشرة ألف أسرة من أكراد آذربايجان في أقصى الغرب إلى منطقة خراسان في أقصى الشمال الشرقي لإيران، كي يكونوا وقودا لمعاركه مع الأوزبك السنة - آنذاك - في شمال خراسان وما وراء النهر.

وبالتالي فالحكومة الإيرانية كانت تشك في نشاط ذي طبيعة سياسية من جانب الإرساليات التبشيرية اللوثرية يحرّض ويحيي القومية الكردية. وكانت لا ترحب باستمرار النشاط الإنجيلي المكثف لهذه الإرساليات في

أراضيها. كما كانت تسعى حثيثا لقطع سبل الاتصال بين أكراد إيران وأكراد كل من العراق وتركيا، بغرض إذابة الهوية الكردية، وتأكيد هويتهم الإيرانية حتى يندمج الأكراد في المجتمع الإيراني. ولهذا فإن النشاط التبشيري يدعم من جديد بل ويعمق الخلافات بين الإيرانيين والأكراد، ونشاط الإرساليات على الأقل كان سيمهد المناخ لنمو القومية الكردية.

والحقيقة أن مولر كان يدرك البعد الإيراني السياسي للشاه وحكومته ويفهم الدواعي التي تحرك السلطات الإيرانية لترحيل الإرساليات من آذربايجان، حيث إن هناك خلافا جوهريا بين جهد الإرساليات وسياسة الحكومة الإيرانية. وبالطبع فإن الأخيرة هي صاحبة الكلمة النهائية في استئصال شأفة من يناهض غاياتها السياسية. خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار إعجاب السيد مولر بالأكراد، وكان يراهم شعبا شديد الذكاء، وبه بساطة ولكنه شديد المراس يتعرض لسياسة قهر مقيتة على يد الحكومات الإيرانية المتعاقبة. واستمر الأكراد يقاومون على مدى طويل صنوف التشريد والإهمال. كما أن آلافا منهم بمن فيهم النساء قتلوا بالنيران عمدا بفعل السياسة الإيرانية القاسية، كما تعرض لها الأكراد أيضا في تركيا ومن قبل حكومتها[155]. أما أكراد العراق فإن الحكومة العراقية وإن كانت تقبض بيد من حديد على أمور الأكراد في دخل أراضيها، فإنها لم تهملهم كشعب، وسعت إلى ترقية أحوالهم المعيشية بقدر المستطاع ولهذا السبب هاجر العديد من أكراد إيران إلى العراق[156]. وفي النهاية حضر إلى طهران مساعد رئيس المبشرين الأمريكيين للتفاوض حول أسعار بيع عقارات الإرساليات للحكومة الإيرانية، نظرا لعدم قدرة السفارة أو القنصلية على القيام بدور الوكيل للإرساليات في موضوع بيع عقاراتهم للحكومة الإيرانية.

يتضح من ذلك كيف أدارت الخارجية الأمريكية مصالح الإرساليات اللوثرية، وإن كانت قضية خاصة، بدبلوماسية جيدة، أدت في النهاية إلى تحقيق مطالب الإرساليات ودون أن تبدو الخارجية الأمريكية وكأنها مقحمة مباشرة في القضية. حيث وافقت الحكومة الإيرانية على شراء كل العقارات في النهاية وبأسعار مناسبة، كما دفعت تعويضات لجميع العاملين في سلك التبشير الأمريكي وطبقا للقواعد التي فصلتها السفارة والقنصلية في طهران، والتي قدمتها لرجال التبشير في مها باد في نهاية عام 1939

ليسترشدوا بها، وإن لم يحصلوا على الأموال المستحقة لهم إلا في عام 1942. وكما توقعت الحكومة الإيرانية فقد استيقظت القومية الكردية في أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب تردي أوضاعهم الاجتماعية، وتحريض الاتحاد السوفييتي.

مصادرة المؤسسات التعليمية الأمريكية في إيران

لم تتوقف الأزمات الأمريكية الإيرانية عند ذلك الحد، فبعد الأزمة الدبلوماسية التي امتدت ثلاثة أعوام منعت الحكومة الإيرانية فيها وصول بريد الدرجة الثانية للأمريكيين ثم إصدارها قرارا بإغلاق الإرساليات اللوثرية التبشيرية في آذربايجان برغم وجود اتفاقية قديمة تمنح هذه الإرساليات حق النشاط وسط الأكراد، وما أعقب ذلك من مماطلة الحكومة الإيرانية في أمر توقيع اتفاقية توحيد قانون العقوبات بين البلدين، أصدرت قرارا آخر بنزع ملكية المدارس الأمريكية في إيران وتأميمها بعد خدمات طويلة استمرت طوال قرن من الزمان. والإجراءات الإيرانية في مجموعها تعد دليلا على رغبة الشاه في إدارة شؤون بلاده بعيدا عن الممارسة الأمريكية الرامية إلى زيادة نفوذها داخل إيران.

وقد فوجئ المسؤولون في الجامعة الأمريكية بطهران بقرار من وزير التعليم الإيراني يأمر بالاستيلاء على المؤسسات التعليمية الأمريكية ـ سواء تلك الكائنة في العاصمة طهران أو المؤسسات الكائنة في الأقاليم، حيث شمل القرار كليتين ومدرستين ثانويتين (نظام داخلي) ومدرستين في رشت وتبريز ومدرستين في همدان ـ في غضون أسبوعين، أي قبل بداية الفصل الدراسي الأول في الخريف. كما وعدت الحكومة الإيرانية بدفع تعويضات لتلك المؤسسات. وأعلنت عن رغبتها في الاحتفاظ ببعض الموظفين الأمريكيين المهمين في مناصبهم[157].

فطلب القائم بالأعمال الأمريكي في طهران (إنجرت) من حكومته برقيا ضرورة إخطار مجلس إدارة المدارس البرسبيتارية Presbyterian ـ وهي هيئة دينية تبشيرية وتعليمية أهلية ـ بهذه المعلومات الجديدة ليعرضوا من جانبهم التصرف المناسب تجاه تلك المشكلة المفاجئة، خصوصا أن قرار الشاه ومجلس وزرائه ينطبق على مدارس أجنبية أخرى، وأنه قرار نهائي لا رجعة فيه. كما

طلب من وزير الخارجية الإيرانية الحفاظ على حقوق أصحاب المدارس الأمريكية والعاملين فيها[158]. وأوضح للمسؤول الإيراني أن المهلة المقترحة قليلة جدا، ولا تسمح بتصفية مؤسسات تعليمية ظلت تخدم إيران لمدة مائة عام، وأن الموقف سيترك انطباعا سيئا لدى الشعب الأمريكي، وتنبأ بأن مصير المستشفيات الأمريكية، وكذا مدارس الإرساليات التبشيرية كلها أصبح معلقا. خصوصا أن المدرسة الفرنسية في طهران قد لقيت المصير نفسه الذي لقيته المدارس الأمريكية، في حين أن المدارس الإنجليزية لم تتلق أي إنذارات نظرا لوقوعها في جنوب إيران[159].

وبعد مضي أسبوع واحد شمل قرار نزع ملكية المدارس الأمريكية جميع المدارس البريسبيتارية في إيران. وقد قامت الإدارة الأمريكية بإخطار مجلس إدارة المدارس البريسبيتارية بالولايات المتحدة بالأمر الإيراني، نظرا لأن هذه المؤسسات جميعها مؤسسات خاصة وليست حكومية، ومن ثم لابد أن ينطلق القرار من داخلها. وعندما أرادت إدارة الجامعة الأمريكية في طهران الاطلاع على قرار وزارة التعليم الإيرانية الرسمي بنزع ملكية الجامعة من أجل عرضه على الإدارة التعليمية في نيويورك رفض طلبها وأبلغوا أن مندوبي وزارة التعليم الإيرانية ينتظرون رد الجامعة النهائي بالإخلاء في غضون أسبوع[160].

والواقع أن نزع ملكية المؤسسات التعليمية الأمريكية لم يحدث نتيجة لخلاف بين أي من تلك المؤسسات والسلطات الإيرانية، بل على العكس تماما فإن المؤسسات التعليمية كانت شديدة الحرص على تحقيق مصالح الجانب الإيراني في الظاهر على الأقل. لهذا اعتبرت القرارات الإيرانية في مجملها غير معقولة واستفزازية، وكان أشد ردود الأفعال غضبا ما صدر من قبل المثقفين الإيرانيين المتغربين، حيث ظلت السفارة الأمريكية تتلقى اعتراضات عديدة من الإجراءات الإيرانية دون جدوى[161].

ثم تلقى إنجرت برقية من الإدارة الأمريكية تبلغه فيها موقف جماعة البريسبيتارية من أمر نزع ملكية مدارسها، حيث فوضت الجماعة رجلها في طهران صاحب النيافة هوجو مولر Hugo Muller ـ وهو شخص آخر غير هنري مولر مسؤول الإرساليات اللوثرية ـ من أجل استكمال الإجراءات الخاصة بالمدارس التابعة لها مع الحكومة الإيرانية، وأنه سيسلم رده على

الحكومة الإيرانية للمفوضية الأمريكية بطهران، وبالتنسيق مع القائم بالأعمال شخصيا من أجل التوصل لصيغة تضمن جميع حقوقهم.

وأمام إصرار الحكومة الإيرانية على متابعة العملية التعليمية لمواطنيها على أرضها بعيدا عن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بدأ إنجرت في تحريض المفوضيات الأجنبية في طهران وعلى رأسها المفوضية الإنجليزية ونظيرتها الفرنسية لاتخاذ موقف موحد تجاه المشكلة، ثم أرسل إلى حكومته نص المداولات التي لم يُفصح عن محتوياتها، برغم أن وزير الخارجية الإيرانية أخطر القائم بالأعمال الأمريكي أن هدف حكومته من وراء التأميم توفير القدرة للإيرانيين على الاضطلاع بمسؤولية التعليم، وأن الاستيلاء على المؤسسات التعليمية لا ينبغي أن يفهم على أنه إجراء عدائي ضدهم وإنما هو إجراء إداري لتوحيد النظام التعليمي برمته في البلاد[162].

وبالرغم من موافقة الشاه على جميع المطالب الأمريكية، ومنحه مهلة عام دراسي كامل للمؤسسات الأمريكية حتى تسلم مبانيها لوزارة التعليم الإيراني، فقد قدمت الإدارة الأمريكية احتجاجا للقائم بالأعمال الإيراني في واشنطن - رقم (36) بتاريخ 18 أغسطس 1939 - أشارت فيه إلى أن جميع الإيرانيين يدركون تماما دور المؤسسات التعليمية الأمريكية التي خدمت إيران على مدى مائة عام كاملة بمفهوم متطور لم تكن تعرفه إيران من قبل ولم تكن تحلم به أيضا. وكان من ثمرة جهودها تخريج العديد من القيادات الإيرانية البارزة على الساحة السياسية والإدارية في المجتمع الإيراني، كما يرجع الفضل للمؤسسات الأمريكية في تأسيس الجهاز التعليمي الحديث لأول مرة على أرض إيران، وعلى النمط نفسه الذي انتهجه الشاه رضا بهلوي بعد توليه السلطة، ومن ثم فمن الأصوب للإيرانيين أن يتركوا انطباعا جيدا لدى هؤلاء القوم بدلا من إثارة غضبهم[163].

كما بذلت الإدارة الأمريكية جهدا كبيرا في إقناع جماعة البريسبيتاريين بضرورة إرسال مندوبين عنهم إلى طهران للتفاوض بشأن الأوضاع المالية لمؤسساتهم التعليمية، لكن الجماعة تحفظت على طلب الخارجية الأمريكية وفضلت التشاور مع إدارة المؤسسات التبشيرية في إيران مباشرة. ورأت أن رجالها سواء في طهران أو في همدان قادرون وحدهم على تسوية الموقف، لأنه ليس من تقاليد الجماعة إدخال عناصر خارجية عنهم في تسوية

الأمور التي يستطيعون وحدهم حلها[164].

وبعد بضعة أيام وصلت إلى مسامع إنجرت إشاعة من مصدرين مختلفين، مؤداها أن الحكومة الإيرانية قد اتخذت موقفها المباغت ضد المؤسسات الأمريكية نتيجة لدسيسة سوفييتية Soviet Intrigue، لأن روسيا التي لم يسمح لها بافتتاح أي مدارس في إيران، قد طلبت من الحكومة الإيرانية إعطاءها الحق نفسه، فرأت الحكومة الإيرانية بدلا من أن تخاطر بفتح المجال أمام روسيا لنشر مبادئها الشيوعية أن تصفي جميع المدارس الأجنبية عندها، حتى لا تترك أمام الروس حجة. وقد رأى الأمريكيون أن الحكومة الإيرانية كانت أكثر بصيرة إذ يبدو أنها توجست خيفة من نشاط روسي جديد في إيران يسعى إلى جرها في فلك الشيوعية كغيرها[165].

وفي أكتوبر 1939 أرسلت الإدارة الأمريكية للحكومة الإيرانية مذكرة تخطرها بموعد وصول الدكتور دودز J.A. Dodds برفقة الدكتور وليم جيمس هاتشنز Hutchins الرئيس الفخري لجامعة بيريا Beria، بغرض التفاوض حول خطوات نقل ملكية المؤسسات التعليمية لوزارة التعليم الإيراني. وطلبت منها تسهيل مهمة المبعوث طبقا لمبادئ القانون الدولي المتعلق بدفع التعويضات المناسبة بمجرد تسلمها الممتلكات المذكورة، موضحة في المقام نفسه أن الإدارة الأمريكية ستراقب عن كثب جميع الخطوات، للتأكد من ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم التعويضية العادلة في موعد لاحق لم يحدد وقتها[166].

وبمجرد وصول الوفد الأمريكي المكون من دودز وهاتشنز ويرافقهما رئيس الإرسالية في طهران السيد آلن Allen أخذهم إنجرت لوزير الخارجية الإيراني، حيث تم تشكيل لجنة للتفاوض مع الإرساليين من أجل تقييم الممتلكات. وتطلع الجانب الإيراني إلى أن تهب الإرساليات بعض ممتلكاتها لإيران لكن إنجرت رفض مبدأ الهبات نهائيا، موضحا أن المفاوضين الأمريكيين ما قدموا من أمريكا إلا بهدف البيع فقط وليس الإهداء، إذ إن ما سوف تدفعه إيران من تعويضات سيرصد لعمل إرسالي مماثل في مجالات أخرى. كما أكد المفاوضون الإرساليون المعنى ذاته[167].

الخلاصة أنه برغم يقين الجهاز الدبلوماسي الأمريكي في إيران بأن قضية تأميم المؤسسات التعليمية تدخل في نطاق عمل وزارة التعليم الإيرانية،

بالتعاون والتنسيق مع أصحاب تلك المؤسسات الأمريكيين بعيدا عن الخارجية الأمريكية، وأنه يعد منافيا للأعراف والتقاليد الدبلوماسية، فإن الخوف من تساهل رجال الدين الأمريكيين أمام الأطماع الإيرانية جعلهم يمدون المفاوضين برأي المستشارين القانونيين بشأن أثمان المنقولات وأسلوب تسليمها للإيرانيين، مما يؤكد إشراف الجهاز الدبلوماسي عليهم.

كما كشف الجهاز الدبلوماسي الأمريكي في طهران النقاب عن دور المؤامرة الروسية، التي دفعت الحكومة الإيرانية إلى تأميم المؤسسات التعليمية الأمريكية، بعد عمل استمر طوال قرن كامل، خوفا من استمرار ضغط الاتحاد السوفييتي من أجل الحصول على حق إنشاء مؤسسات تعليمية في إيران، أسوة بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، متناسين حق الإيرانيين في الإشراف الكامل على تعليم أبنائهم.

انتهت مشكلة تأميم المدارس الأمريكية بعد أن حددت إيران موعد المفاوضات وأسعار بيع المنقولات والتعويضات الخاصة بالأمريكيين في 19 يوليو سنة 1940، بتسوية حققت مصالح المواطنين الأمريكيين، وبرعاية الجهاز الدبلوماسي في طهران، وقد تم الاتفاق على دفع مليون ومائتي ألف دولار تدفع على أقساط ثلاثة تنتهي في عام، بحيث يتم دفع القسط الأخير في نهاية يوليو 1941.

5 الصراع الدولي حول إيران ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢

العلاقات الإيرانية ـ الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية:

على الرغم من إقحام إيران قسرا في الحرب العالمية الثانية، فإن تطور الأوضاع السياسية على الساحة العالمية، وظهور شخصية هتلر والفلسفة الألمانية العسكرية الساعية إلى الشرق يُعد محورا أساسيا، نظرا لأن الهجمات الألمانية على القارة الأوروبية، ثم تبني سياسة ألمانية توسعية في آسيا حتى القوقاز وإيران، كل هذا مثل دافعا جوهريا لدخول الحلفاء أرض إيران، وتقسيمها بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي، في أثناء المعارك الدامية، مما أخل بحيادها وأوقعها في تناقضات داخلية وخارجية رسمت بطريقة مأساوية تاريخها في تلك الحقبة.

إن شخصية هتلر وطموحات ألمانيا الاستعمارية لم تُخلق من فراغ، بل إن أصولها التاريخية ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما تطلع بسمارك إلى بناء إمبراطورية ألمانية على غرار الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، ونتيجة

لإخفاقه في تحقيق ذلك، فقد ظل حلم التوسع الألماني في بقية أفريقيا وآسيا حلم الأجيال الألمانية المتعاقبة على التوالي بعد الحرب العالمية الأولى. ولقد تصورت الدول المنتصرة إمكان حصر الحلم، ووأده بمجرد تقديم المساعدات المالية لإعادة بناء اقتصاد ألمانيا بصورة تدريجية، والتي كان للاستثمارات الأمريكية السبق فيها.

لكن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 واضطرارها لسحب جميع أرصدتها الاستثمارية من غرب أوروبا وألمانيا تحديدا قد أحيت الأمل من جديد، عندما تعالت صيحات المصلحين الاقتصاديين الألمان وكذا الفنيين العسكريين هناك بالدعوة لإعادة بناء الصرح الاقتصادي، والكيان العسكري بالاعتماد على النفس، وبعيدا عن التسويات الأوروبية الظالمة، ومحاولة الثأر منها أيضا. وكان من المستحيل تحقيق ذلك في ظل قيود معاهدة فرساي المعوقة لنشاط الألمان، لهذا ركزت دعوة المصلحين على دعم الاستعداد الذاتي والتصدي لردود أفعال الدول المؤيدة لتلك التسويات. وعلى رأس القائمة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الحليف الرئسي لهما.

وفي ظل مناخ الصحوة الألمانية لإعادة بناء الدولة أقوى مما كانت، ظهر هتلر وتدرج في مناصبه القيادية حتى أضحى مستشارا لبلاده، ووضع على عاتقه تحقيق الحلم الألماني المستحيل، وفق نظرية «المجال الحيوي لألمانيا». وبدأ بفرض التجنيد الإجباري عام 1935، ثم دعم المصانع الحربية بفروعها المختلفة، وشيد القوة الجوية الحديثة، والمدرعات الثقيلة... إلخ، ثم أفصح عن مشروعاته المستقبلية عند لقائه قيادات الجيش الألماني في سبتمبر 1937، حيث قال: «على ألمانيا أن تؤمن مجالها الحيوي في أوروبا الشرقية أي في بولندا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، وأشار إلى أن احتلال هذه البلدان ينطوي على حرب رئيسية، وإبادة الشعوب التي تعيش بين أرجائها، وعلى ألمانيا أن تصفي حسابها مع عدوتيها اللدودتين بريطانيا وفرنسا اللتين لا يمكن أن تقبلا قيام دولة ألمانيا هائلة العظمة في أوروبا»، وعليه فلابد أن تشن ألمانيا الحرب في أول فرصة ممكنة للقضاء على عدوتيها المعروفتين، قبل أن تستعدا للقتال، والسعي لامتداد السيادة الألمانية حتى إيران والقوقاز[168].

وقبل التوجه الألماني لاحتلال بولندا المتاخمة للاتحاد السوفييتي أرسل هتلر وزير خارجية بلاده إلى موسكو ليهدئ من روع حكومتها، لكنها كانت محاولة من جانبه لتأمين جبهته المتاخمة للسوفييت أثناء غزوه لغرب أوروبا مرحليا، نظرا لأن الاتحاد السوفييتي ظل العدو الحقيقي لألمانيا النازية طوال الوقت، وهناك تم عقد «ميثاق عدم الاعتداء» بين الحكومتين السوفييتية والألمانية في 23 أغسطس سنة 1939، وألحقت به عدة معاهدات تجارية تسمح بمرور التجارة الألمانية عبر أراضيها وأوروبا الجنوبية والشرقية، في حالة تعرض ألمانيا لحصار بحري من قبل بريطانيا وفرنسا، كما أطلع القواد السوفييت على مشروع غزو بولندا وتقسيم أراضيها بين الدولتين الألمانية والسوفييتية[169].

ومن ثم تجرأت الحكومة السوفييتية على احتلال فنلنده إحدى دول البلطيق في نوفمبر سنة 1939، التي لم تكن تبعد عن المجمع الصناعي الضخم في لننجراد بأكثر من عشرين ميلا، وكان الشعب الفنلندي أكثر ميلا للألمان الذين ساعدوهم على الاستقلال من السوفييت بعد الثورة البلشفية. وبعد انتصار القوات السوفييتية على فنلندة بدأت مفاوضات الصلح في 12 مارس سنة 1940، بحيث توج نجاح السوفييت بالحصول على برزخ كاريلبا القريب من لننجراد الذي اعتبرته الحكومة السوفييتية إجراء احتياطيا ضد حليفها المشكوك في صدق نواياه (ألمانيا)[170].

وأصبح على هتلر مواجهة الكبار (بريطانيا وفرنسا)، فبادر بإطلاق قواته عبر الحدود الفرنسية عند الطرف الشمالي من خط ماجينو قبل استكمال بنائه في 13 مايو سنة 1940، ثم عبر نهر الميز ثم نهر الأيسن بعد يومين، كما أخذت الطائرات الألمانية تقصف القوات الفرنسية المتراجعة، وعندها أبرق رئيس وزراء فرنسا دلادييه إلى تشرشل يُخطره بالموقف قائلا: لقد خسرنا المعركة.

وعندما بدأ الهجوم الألماني على القناة الإنجليزية بغرض قطع إمدادات الحلفاء في بلجيكا، أعلن تشرشل من الإذاعة البريطانية في 17 يونيو سنة 1940 عزمه على مواصلة النضال حتى النصر، ورفض محاولات الصلح الألمانية، كما قرر أن يستولي على الأسطول الفرنسي حتى لا يقع فريسة في أيدي الألمان أو أن يتم إغراقه، ولما رفض القائد الفرنسي الانصياع

لمطالب الأسطول الانجليزي تصادم الأسطولان في معركة مأساوية راح ضحيتها العديد من سفن البحرية الفرنسية، وأزهقت أرواح الكثير من جنود بحارته.

وبالرغم من ميثاق عدم الاعتداء فإن هتلر لم يغفر للسوفييت فعلتهم في فنلنده وأدرك تباين الأهداف بين الدولتين، ومن ثم قرر غزو حليفته ونقض معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بينهما، ووجه مقاتلاته إلى الاتحاد السوفييتي في 22 يونيو سنة 1941 واحتل جزءا كبيرا من أراضيه، واكتشف تدني مستوى الاستعدادات القتالية السوفييتية، مما اضطر الاتحاد السوفييتي لإعلان الحرب على المحور، وطلب الانضمام للحلفاء، ومن ثم جمع العداء الشديد للمحور أشتات الحلفاء. وتجمعت الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي ترسم خطوط دفاعاتها المستقبلية ضد العدو الزاحف إلى قلب آسيا في صيف سنة 1941.

ولم تستطع الولايات المتحدة نصيرة الحلفاء إغفال عدوان هتلر على خمس عشرة دولة أوروبية وإخلاله بقوانين التوازن الدولي، التي فرضتها تسويات المنتصرين في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكان لزاما عليها، وفي نطاق الحلفاء، إيجاد صيغة مناسبة لردع الطموحات الألمانية المتنامية وحصار التوسع الألماني الرامي إلى احتلال القوقاز وإيران. ومن ثم أقحمت إيران عنوة داخل اللعبة الدولية رغم حيادها المعلن.

وجاءت رغبة هتلر في التوسع حتى إيران والقوقاز، لتضع مبررا ظاهرا لبريطانيا والاتحاد السوفييتي كي يؤكدا مصالحهما السابقة واللاحقة في إيران، ولتتلاحم مع ضرورات حماية المنطقة من السقوط في أيدي القوات الألمانية المطلوب ردعها، وتطويق نشاطها في آسيا خوفا على منابع الطاقة المحركة لآليات الحرب ضد المحور. واستغلت الولايات المتحدة الفرصة لترسم خطوط استراتيجيتها المستقبلية في المنطقة ومحورها إيران على وجه الخصوص، كضرورة في حد ذاتها وكموقع أساسي في دفاعات الحلفاء ضد المحور مرحليا، بعد نجاح هتلر في غزو الاتحاد السوفييتي ليصبح قاب قوسين أو أدنى من إيران.

وفي واقع الحال لم تختلف سياسة الولايات المتحدة في إيران عن غيرها من أقطاب الحلفاء. لكن الحكومة الإيرانية لم تفهم ذلك، واعتقدت

أن الولايات المتحدة نموذج فتي للسياسة الأخلاقية والطهارة الدولية التي تجلت في تضامنها مع معاهدة حياد إيران سنة 1939، لهذا اعتبرها رجال السياسة في إيران منقذا لهم من غلواء المطالب السوفييتية تارة والبريطانية تارة أخرى. وكان لزاما على الولايات المتحدة أن تكون متسقة مع أقوالها وتنفذ شعاراتها البراقة، آخذة في الاعتبار أن الشاه الإيراني وحكومته لن يستوعبوا مطلقا الأبعاد الاستراتيجية لسياستها أو تخطيطها بوصفها وريثا منفردا للإمبراطوريات التقليدية البريطانية والفرنسية والسوفييتية. وقد دعم الشاه سياسة الولايات المتحدة، وكان يعتمد تماما على دور الولايات المتحدة في حماية حياد بلاده بالإضافة إلى موقف الولايات المتحدة من هتلر على وجه الخصوص والذي تبلور في عدة نقاط:

أولا: أن النازية كنظام وسياسة ستؤدي إلى وأد الديمقراطية داخل الشعوب الأوروبية التي نجحت النازية في السيطرة عليها.

ثانيا: أن هدف هتلر من التوجه إلى آسيا يعني ببساطة الاستحواذ على كل مصادر البترول حتى إيران، والعراق وسوريا والخليج العربي ككل والقضاء على مصادر الطاقة بالنسبة للحلفاء.

ثالثا: أن تبني هتلر لسياسة التفوق العرقي الألماني سيخلق انتفاضات عرقية مماثلة داخل الشعوب الإسلامية والعربية أو سيشجعها على الأقل، مما يهدد ركائز الحلفاء الاقتصادية في تلك الأقطار.

رابعا: أن الولايات المتحدة ذاتها تتكون من أجناس وأعراق مختلفة، نجحت بعد عناء طويل في دمجها في إطار دولة موحدة كبرى، وإن ظلت تعاني من بعض المنغصات الخاصة بالعرق واللون كمشكلة الزنوج، ونجاح هتلر سيشعلها أكثر. لكل ما سبق كان موقف الولايات المتحدة من إيران قد اتخذ اتجاهين مختلفين:

الاتجاه الأول: يرمي إلى تحديث إيران وتطويرها بصورة لا تضر بسياسة الحلفاء وإنما تدعم نفوذها المستقبلي في المنطقة.

والاتجاه الثاني: يرمي إلى عدم ترك الدولة الإيرانية لقمة سائغة في أفواه القوى البريطانية والسوفييتية الهادفتين إلى ابتزاز إيران، بدعوى حمايتها من المحور، وحماية مصادر النفط في المنطقة الآسيوية.

لهذا افترضت أن الوجود الأمريكي بمنزلة حلقة الوصل المنظمة بين

الحلفاء والشعب الإيراني. فالشكوك الأمريكية في الأهداف السوفييتية والإنجليزية في الدولة الإيرانية ظلت قائمة تدق ناقوس الخطر لارتباطها بسوابق أعمال الدولتين مع الشعب الإيراني. كما أن وجود الدولتين التاريخي قد سبق أزمة الطموح النازي، حيث استمر طوال القرن التاسع عشر وخلال حكم رضا بهلوي في القرن العشرين.

ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تزيح الستار عن تلك المخاوف أمام الحكومة الإيرانية، واكتفت بالمعلومات شديدة الدقة التي كانت تصلها من خلال رجالها المنتشرين في الدولة الإيرانية، سواء بصورة رسمية عبر السفارة والقنصلية، أو بصورة غير رسمية من خلال رجالها العاملين في حقول التبشير والتعليم والتنقيب عن الآثار ورجال المخابرات. ولقد استفادت الإدارة الأمريكية من ازدواجية الحركة في إيران، بحيث بدت الدولة القادرة على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع المسؤولين الإيرانيين، لدرجة كانت تمكنها من وضع القرار المناسب للحلفاء على لسان مسؤوليها، وأن تحد من أطماع البريطانيين والسوفييت في إيران في الوقت نفسه كما سيلي تفصيله.

لاحظنا فيما سبق كيف أن الألمان كانوا يحظون بترحيب من قبل الشاه رضا بهلوي مؤسس الأسرة البهلوية الذي كان شديد الإعجاب بشخصية هتلر الفردية وطموحاته التوسعية، فكلاهما قد تربى في أحضان المؤسسة العسكرية، ومارس السلطة الفردية الاستبدادية على شعبه، كما جمع بينهما العداء المشترك لبريطانيا والاتحاد السوفييتي. ولما كانت الولايات المتحدة حريصة على تثبيت دعائم وجودها في آسيا عامة وإيران خاصة لصد النفوذ الشيوعي من جهة ولكي ترث الإمبراطوريات التقليدية من جهة أخرى، فقد ظلت تراقب عن كثب الأوضاع السياسية على أرضها.

لهذا أرسل القائم بأعمال الخارجية الأمريكية في واشنطن برقية عاجلة إلى سفير الولايات المتحدة في طهران يبلغه بأن معلومات أكيدة قد وصلته من مصدر موثوق به (المخابرات المركزية الأمريكية)، تفيد أن طاقما من العاملين الألمان قد تم غرسه بالفعل في قلب المفوضية الألمانية في طهران، وأن الطاقم المذكور (غالبا من الطابور الخامس) قد تم توزيع عناصر إضافية له في فروع شركات الأعمال الألمانية المنتشرة في ربوع إيران، وأن عليه متابعة الأمر بحرص شديد وتدقيق كامل[171].

فأرسل السفير للإدارة الأمريكية يخبرها أن المفوضية الأمريكية وكذا البريطانية لم تنجحا بعد في حصر قواعد «الطابور الخامس الألماني» لأن المنظمة ضخمة بالفعل ومنتشرة في مواقع استراتيجية عديدة. ويُقال إن بإمكانهم في بضع ساعات إعداد خمسمائة من الرجال الأشداء والمسلحين جيدا ليتمركزوا في شوارع طهران، وإنه من الجائز وجود هيكل عام للعاملين الألمان بالفعل في قلب المفوضية الألمانية، وإن كان من الأرجح أن تكون المنظمة موجودة ضمن النظام الروتيني للطابور الخامس النازي، الذي يملك عملاء وفروعا في معظم الشركات الألمانية المنتشرة في ربوع الدولة الإيرانية، والتي تزايد نشاطها باطراد منذ اشتعال الحرب الألمانية ـ السوفييتية، خصوصا بين الروس البيض والعناصر الساخطة (الأكراد والأرمن) في الشمال الإيراني.

وأكد السفير أن رجال الشرطة الإيرانيين يعلمون تماما بنشاطات الطابور الخامس، لهذا وضعت الشرطة الإيرانية هؤلاء العاملين تحت المراقبة لمتابعة تحركاتهم، لكن نشاط الشرطة الإيرانية يتسم بالبعد عن التخطيط السليم، ويتصف بالضعف الشديد في مواجهة المنظمة المؤسسة أصلا لكي تنتشر في البلد بسرعة عندما تنجح القوات الألمانية في دخول القوقاز[172].

كما أن رجلي الصاعقة الألمانيين (جاموتا وماير) اللذين يعملان في الظاهر في شركة شنكرز للنقل Shenkrs Transport Company يرأسان منظمة لجماعة نازية لها فروع في كل أنحاء الدولة الإيرانية، ولديها رجال ذوو كفاءة ومكانة مرموقة مزروعون في أماكن استراتيجية وحساسة بالدولة، وأن لديهم تعليمات بالتحرك حين تدق ساعة العمل لمساعدة القوات الألمانية القادمة إلى إيران.

لكن السفير التركي، وكذلك بعض المراقبين الذين يتميزون بأن مصادر أخبارهم موثوق بها، رأوا أن هناك مغالاة في تقدير حجم منظمة الطابور الخامس الألماني وفي تقدير قوتها طبقا للدعاية الألمانية المبالغ فيها. ولقد حدد رئيس الوزراء الإيراني علي منصور عدد الألمان الموجودين بالفعل في إيران بسبعمائة فقط. وذكر أن عدد البريطانيين يبلغ ما بين ألفين وثلاثة آلاف، وأن عدد الجنسيات الأخرى ما بين ألف ومائتين وألف وخمسمائة، وأن الكثير من هؤلاء العاملين في الحكومة الإيرانية من الشرفاء، وأن

البعض الآخر من الألمان يعملون في وظائف بارزة في الشركات الألمانية المختلفة، وربما كان هناك عدد قليل من السياح الألمان. وأكد الوزير الإيراني في النهاية استمرار مراقبة الشرطة الإيرانية اليقظة لتحركات الألمان داخل البلاد، ومتابعة فحص المعينين الجدد من الألمان فحصا جيدا، وأن لدى الشرطة أوامر محددة بأن أي فرد متورط في أي نشاط غير قانوني من الألمان سيتم ترحيله على الفور(173).

وعلى الرغم من تضارب تقارير السفارات الأجنبية في طهران حول عدد الألمان الموجودين في إيران، وبرغم عدم الاتفاق على أن الألمان يشكلون طابورا خامسا في إيران، فإن كل التكهنات اتفقت على نشاط الجاسوسية الألمانية في إيران وإن لم يستطع البعض الحسم القاطع بأن جانبا منهم أو كلهم يعملون لمصلحة الطابور الخامس. في النهاية، فقد اتفق السفير السوفييتي في لندن (هايسنكي) ووزير الخارجية البريطانية (أنتوني أيدن) على تقديم احتجاج سريع للحكومة الإيرانية للتخلص من الألمان الموجودين في إيران، والذين يتراوح عددهم بين خمسة آلاف وعشرة آلاف من العملاء الألمان. ولقد فضل إيدن تقديم الاحتجاج المشترك إلى حكومة طهران وإن لم يحصل على أي تعهد قاطع من الإيرانيين بطرد الألمان المخربين من بلادهم(174).

ثم سعت بريطانيا والاتحاد السوفييتي لاسترضاء تركيا نتيجة للإنذار الأنجلوسوفييتي ضد إيران بتقديم بيان سري موحد للأتراك يؤكد عدم رغبتهما في احتلال إيران، ولكنهما لن يقبلا وجود الألمان على أراضيها، ويتعهدان بمساندة تركيا ضد أي عدوان أوروبي. وتم تسليم البيان الموحد للسفير الأمريكي في لندن(175).

وفي الوقت الذي تركزت فيه جهود الإدارة الأمريكية في معرفة الأعداد الصحيحة للعملاء الألمان في إيران بمقارنة جميع البيانات الصادرة سواء من لندن أو موسكو أو طهران - لاستبيان مصداقية الدعاوى البريطانية السوفييتية القائلة إن الحل الوحيد لحماية خطوط دفاعهم ضد المحور في إيران يستلزم الاحتلال الفوري لأراضيها، نظرا لمراوغة الشاه في تنفيذ مطالبهم بطرد جميع الألمان، وكذا رغبته الدفينة في الاستمرار في مغازلة المحور، لعدم ثقته التاريخية في البريطانيين والسوفييت على حد سواء - إذ

بالقوات البريطانية تعبر الضوء الأحمر وتتقدم حتى الخطوط الأمامية لحدود إيران، وقد أخطر السفير البريطاني صنوه الأمريكي بهذه الإجراءات الرادعة، وادعى في المقام نفسه معرفة وزير الخارجية الإيراني لكل التحركات العسكرية البريطانية[116].

اعترف السفير الأمريكي بصعوبة اكتشاف النشاط النازي لدرجة أن رجل المخابرات البريطاني الذي كان يتعاون مع السفارة الأمريكية لم ينجح شخصيا أو عن طريق رجاله في الوصول إلى الهيكل الداخلي لمنظمة الطابور الخامس في إيران، لكنه أخطر واشنطن بآخر المعلومات التي توافرت لديه والتي تقدر عدد الألمان بما بين ألفين وألفين وخمسمائة بعائلاتهم، منهم ألف رب أسرة، وحوالي سبعمائة يعملون في الحكومة ليس بينهم سياح على وجه الإطلاق، وأن السواد الأعظم منهم أصحاب وظائف مشروعة، على الرغم من أن البعض يقوم بالدعاية والعمل مع المنظمة النازية تحت ستار العمل في وظائف الشركات التجارية الألمانية. أما الدعاية فيتولاها إيلرز Eilers وهو عالم آثار عاش طويلا في إيران وشارك في إصدار كتيب دعاية لألمانيا تم توزيعه في الشرق الأدنى. كما احتل الألمان مواقع استراتيجية سواء في الإذاعة أو السكك الحديدية، علاوة على انتشارهم في أرجاء الدولة ممثلين لشركات تجارية مثل شانكرز ونيروستال وغيرهما، وأن تجمعات العملاء النازيين تتمركز في ناد نازي في طهران يطلق عليه اسم البيت البني وBrown House، وكان النادي يتولى تجنيد العسكريين وتعليم الرماية وفنون الحرب الخاطفة، لكن الحكومة الإيرانية منعت هذا النشاط بالتحديد، ويقال كذلك إن المنظمة تملك لائحة صارمة التنفيذ وكل فرد منهم قد تم تدريبه بفاعلية كبيرة سواء على التخريب أو استقبال القوات العسكرية الألمانية. وأن هناك خبير إذاعة أمريكي الجنسية، يقوم بإعداد محطة إرسال حكومية في إيران، أكد أنه مقتنع تماما بأن الألمان قد قاموا بإعداد محطة إرسال ألمانية باللغة الفارسية، داخل المحطة الحكومية الإيرانية وبمعدات خاصة، وأنهم يتلقون الأوامر من خلالها لتنفيذ عمليات صادرة من برلين وموجهة ضد إذاعات الحلفاء في كل المنطقة، وقد أحيط السفير البريطاني علما بذلك، والغريب أنه كان يجهله تماما.

كما أضاف دريفوس في تقريره الخطير أنه في مقابل الدعاية الألمانية

ازدادت الدعاية البريطانية الموجهة ضد إيران، والتي كان يتولاها أفراد عاديون مع صحافيين، وأصبحت في أوج نشاطها وقد تميزت بنشر أخبار محرفة وكاذبة، مثال ذلك: «أنه نقلا عن دلهي وصل قطار محمل بالألمان إلى إيران»، و«عن إذاعة القاهرة أن هناك انقلابا في الجيش الإيراني وهكذا». ولقد ساعد الصحافيون في نجاح الحملة البريطانية بتصديق أي أنباء ترد عن بريطانيا، إذ قال ممثل وكالة الأنباء الأمريكية Associated Press إن معظم الأنباء التي ينشرها الصحافيون في أنقرة واردة مباشرة من المفوضية البريطانية، وأن الجانب الإيراني لا يعلم أي شيء عن ذلك مطلقا.

وبناء على التحركات المتشعبة والمكثفة للقائم بالأعمال الأمريكي وإدراكه الكامل لخطورة الطابور الخامس، فقد ذكر في تقريره أنه مقتنع تماما بأن البريطانيين والسوفييت سيتخذونه حجة وذريعة لاحتلال إيران، مهما كان رد إيران على الطلبات المقدمة لهم سواء من روسيا أو بريطانيا بوصفه ضرورة عسكرية لازمة لهم في تلك المرحلة الحرجة من الصراع الدولي. كما أضاف أنه موافق ومؤيد تماما للموقف البريطاني، لاعتقاده بأن الاحتلال البريطاني لمصلحة القضية المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا.

وبعد تأكيد السفير البريطاني لدريفوس أن غزو إيران سيتم في غضون أيام قليلة مهما كان محتوى الرد الإيراني، وأن الجماهير الإيرانية لديها إحساس عميق بالسخط على بريطانيا، وعلى تردد الشاه في الانضمام لألمانيا في العلن، لأنهم يعتبرون أن بقاء المساعدات الألمانية للشعب الإيراني قد تسهم في خلق توازن داخلي بين الأمة الإيرانية والأطماع الأنجلوسوفييتية، وأنها ستقف في وجه الاضطرابات المدنية الناجمة عن التحرشات السوفييتية في المناطق التي يقطنها الأرمن والأكراد سواء في جورجيا أو آذربايجان، ولهذا يتوقعون نشوب حرب قريبة في إيران. وبناء على ذلك طلب السفير الأمريكي توفير السلامة والأمن للمواطنين الأمريكيين في طهران في غضون أربع وعشرين ساعة[177].

بالرغم من الإنذارات البريطانية والسوفييتية المتكررة لإيران، والمتخذة من طرد الألمان والطابور الخامس ذريعة ضد الحكومة الإيرانية، تبرر احتلالهما لأراضيها، فقد ظل الشاه الإيراني والمسؤولون في حكومته على اقتناع غير منطقي باستحالة تحقيق ذلك، بل والغريب أيضا أنه طلب

الحماية السياسية لبلاده من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قائد التخطيط لتجمع الحلفاء وراسم الاستراتيجية العسكرية لهم، كما ظل يردد شعارات الاستماتة في الدفاع عن أرضه، وهو لا يملك التسليح المناسب الذي يؤهله فعليا للتصدي لحماية بلاده.

الاحتلال البريطاني والسوفييتي لإيران

اتضح فيما سبق تنافس القوى المتصارعة حول إيران. فهتلر ومن ورائه المحور كانوا يهدفون إلى الوصول إلى القوقاز وإيران للسيطرة على منابع البترول المتوافرة في عبادان بإيران، وكذا بترول الموصل بالعراق، وحقول النفط الخليجية لدواعي الحرب الطويلة مع الحلفاء، وقطع خطوط إمداد بريطانيا بالبترول من البلاد الآسيوية حتى تنهزم، فهزيمتها تحقق الحلم الألماني القديم في الوصول إلى الشرق، بعد أن ظلت بريطانيا وفرنسا عقبة في وجه التوسع الألماني الباحث عن ثروات الشرق. وإذا كانت الإدارة الأمريكية وجهازها الدبلوماسي في طهران قد نجحا في رصد تحركات النشاط النازي فيها، وإبلاغ الحلفاء به، فإنهما. وبالحماس نفسه وضعا أيدي المسؤولين الإيرانيين على مراكز الألمان في الإذاعة والصحافة والمؤسسات الصناعية وأجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية، وكان للسفير الأمريكي السبق في حصر أعداد الألمان داخل مؤسساتها، حيث قدرهم بحوالي ثلاثة آلاف ألماني وعائلاتهم، كما أشار إلى تفوقهم البالغ في مجالات التخطيط والتنظيم وسرعة الحركة والتجمع في أقل وقت ممكن، وأوضح أنهم مجهزون لمقابلة هتلر لحظة وصوله أرض إيران.

غير أن دخول القوات البريطانية والسوفييتية أرض إيران أثار حفيظة الأتراك وحرك سواكن غضبهم، لا على القوات السوفييتية التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من أراضيهم فقط، ولكن لأن قوات الاحتلال أثبتت عدم جدوى «إعلان الأطلنطي» أو زعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي اكتفت بمراقبة الموقف الدولي دون تدخل حاسم لمصلحة المشاركين فيه ومن أعضائه تركيا، وتركت بريطانيا تعبث بمصير الدولة المسالمة، وأثارت العالم الإسلامي الذي فوجئ باقتحام القوات البريطانية والسوفييتية أرض إيران. وألقت الطائرات البريطانية منشورات بالفارسية على المدن الإيرانية

تبرر دوافع احتلالها في الوقت الذي استمرت فيه الدعاية الأمريكية تركز على أن الاحتلال البريطاني تم بغرض وقف الزحف الألماني المرتقب على إيران[178].

وقد نقل السفير الأمريكي لحكومته أسرار اللقاء الذي تم بين الشاه رضا بهلوي والمبعوثين البريطاني والسوفييتي صبيحة يوم الاحتلال حرفيا من خلال السفير البريطاني، كما أكدته المخابرات الأمريكية المدسوسة في بلاط الشاه، حيث تظاهر الشاه برباطة الجأش وتساءل في البداية عن سبب مهاجمة بلاده من الشمال والجنوب، كما تساءل عن البواخر الثماني التي تم الاستيلاء عليها في أثناء عبورها الخليج وهي مملوكة لإيران، بالرغم من استبعاده معظم الألمان الموجودين في إيران واحتفاظه بأعداد قليلة من الفنيين الضروريين للعمل في المصانع، وأنه بالمقابل يطلب وقف جميع العمليات العسكرية العدوانية على بلاده، لكن السفير البريطاني اتهم سفراء الشاه بأنهم لم يخطروه بالأطماع الألمانية. وعليه فلم يكن لدى الشاه المعلومات الواضحة والصريحة عن خطورة الألمان وأهدافهم الرامية لاحتلال منابع البترول سواء المستغلة من قبل بريطانيا في عبادان أو المستغلة من السوفييت في باكو وباطوم، أو تلك الواقعة في منطقة الخليج العربي بكامله.

وانتهى الموقف الدرامي والمباحثات الشكلية بين الشاه والسفيرين البريطاني والسوفييتي بدخول القوات العسكرية البريطانية أرض إيران في 20 أغسطس 1941، حيث بدأت بقصف جوي من ست طائرات كانت محلقة فوق العاصمة طهران وكانت تطلب من السكان الإذعان لأوامرها. ولم تحدث مقاومة تذكر سواء من المواطنين أو القوات العسكرية الإيرانية، وإن تدفق سيل من المدنيين البريطانيين للاحتماء بالسفارة البريطانية، بعكس الحال بالنسبة للمدنيين الأمريكيين الذي فضلوا البقاء في منازلهم رغم استعدادات السفارة الأمريكية لاستقبالهم[179].

وفي مذكرة تفصيلية عن رد فعل الإدارة الأمريكية تجاه برقية الاستجارة والاستنجاد التي أرسلها الشاه الإيراني للرئيس الأمريكي، يطلب فيها إخراج الدولتين من بلاده؛ فإن المسؤولين الأمريكيين جميعهم شعروا بأنهم ممسكون «بقطعة حديد ساخنة لدرجة التوهج» ـ على حد تعبيرهم ـ لكنهم وبعد

مناقشات مطولة استبانوا اتجاهين متناقضين تماما[180]:

الاتجاه الأول: وكان على رأس المنادين به موري شخصيا وقد رأى أنه من الحكمة إقناع البريطانيين بالتباحث مع الإيرانيين لتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك، لأنه من الأفضل أن يحاط البريطانيون بشعب صديق متعاون، بدلا من أن يواجهوا بمعارضة عنيدة وتخريب وربما حرب عصابات من الإيرانيين.

الاتجاه الآخر: ينحصر في إكراه الإيرانيين على الخضوع للحلفاء. وفي النهاية تم الاتفاق على الكتابة للحكومة الإيرانية مقترحين عقد اتفاقية دفاع مشترك مع بريطانيا وبوساطة أمريكية، وإخطار الحكومة البريطانية بمطالب الحكومة الإيرانية. وإبلاغ الحكومة البريطانية بأن الغزو البريطاني السوفييتي ضايق الرأي العام وأثار الكثير من الجدل والنقاش في الولايات المتحدة، وأنها تناشد البريطانيين توضيح موقفهم من بعض القضايا الناتجة عن احتلال إيران لتستند عليها عند مخاطبتها الرأي العام العالمي حتى لا تفقد مصداقيتها.

كما أرسل القائم بالأعمال الأمريكي في ألمانيا (موريس) للإدارة الأمريكية يخطرها بمظاهر السخط الشديد الذي ظهر سواء في الصحف أو الإذاعة في برلين نتيجة للهجوم على إيران، وأن معظم دول أوروبا وتركيا تشاطر برلين سخطها وحنقها الشديد بعد إعلان برلين أن دوافع الدولتين المهاجمتين تتلخص في إقامة مواصلات عبر إيران. كما أن الجريدة الألمانية Dienst Des Deutschlands شبه الرسمية علقت على عواقب الغزو بالنسبة لألمانيا، موضحة أن العلاقات الدبلوماسية بين طهران وبرلين مازالت قائمة، وأن ألمانيا ستساعد إيران في مقاومة الاحتلال، وأنكرت الصحيفة استدعاء الحكومة الألمانية لسفيرها فرانزفون بابن Franz Von paben من تركيا، أو أنها أصدرت إليه تعليمات باتخاذ خطوات خاصة في أنقرة لمساعدة الإيرانيين[181].

وقد داومت الإذاعة الألمانية الموجهة بالفارسية على تحريض الشعب الإيراني على مقاومة الاحتلال الأنجلوسوفييتي، وظلت الحكومة الألمانية متمسكة بالعلاقات الدبلوماسية مع إيران تطلعا لأي بارقة أمل تسمح بدخولهم، وكانت تلوح للحكومة الإيرانية بإمكانية إرسال قوات ألمانية

تساعدها في طرد الاحتلال الأنجلوسوفييتي. كما تحدثت الصحف الإيطالية عن كذب الشعارات الأمريكية وتضليلها للشعب الإيراني وشككت في مصداقية مبادئ حلف الأطلنطي.

كما أخبر السفير الأمريكي في إيطاليا (فيليبس) حكومته بقول الصحافة الإيطالية إن الحكومة البريطانية ترمي إلى احتلال حقول النفط الإيرانية، وإنها حريصة على جعل القوقاز جبهة بريطانية سوفييتية. ووصف مراسل ستامبا Stampa في البلقان الدبلوماسيين الأمريكيين بالعملاء، وبأنهم يساندون المناورات السوفييتية البريطانية في أنقرة، كما يساندون الهجوم على إيران. وأضاف أن عددا كبيرا من الكتاب ينعتون التحرك البريطاني السوفييتي بأنه تطبيق صريح لإعلان الأطلنطي Atlantic Declaration وبأنه أول عمل له سمة «المشاركة المتناقضة بين روزفلت وستالين». كما نعتوا البلاغات الأمريكية الموجهة لإيران بأنها أعلنت للاستهلاك المحلي، وأشارت الصحافة الإيطالية إلى الاحتلال على أنه الحقيقة الواضحة لمفهوم حرية الشعوب وسيادتها لدى الأنجلوساكسون[182].

وكانت برقية سفير الولايات المتحدة في لندن (وينانت) إلى وزير الخارجية الأمريكية شديدة الغرابة، حيث أشار السفير إلى علم شاه إيران المسبق بشأن العملية الكلية وأنها قد تمت بترتيب مسبق معه وبعلمه وبموافقته الكاملة.

“The entire business had been pre - arranged with the shah‘ Knowledge and consent“

كما أشار وينانت إلى امتنان المستر إيدن وزير الخارجية البريطانية حيث قدم الشكر للإدارة الأمريكية على بياناتها الصحفية المؤيدة لبريطانيا، وتأكيده أن العمليات العسكرية في إيران قد تمت بنجاح ومن دون خسائر تذكر، وإعلانه الموافقة على طلب الشاه رضا بهلوي بالدخول في مباحثات مع قوى الاحتلال قبل تطور المقاومة من جانب المواطنين الإيرانيين. كذلك سخر إيدن من تلويح الشاه بالمقاومة وأعلن أنها قيلت بغرض تهدئة خواطر الإيرانيين فقط[183].

من الملاحظ أن هذه الوثيقة كانت تحوي «كلمات منزوعة» يشتم منها رائحة الدور المزدوج للشاه الإيراني رضا بهلوي. إذ في الوقت الذي ملأ

الدنيا بالاحتجاج على الاحتلال البريطاني السوفييتي لبلاده وطلب مساندة الولايات المتحدة لطرد المحتلين،نجده يتعاون سرا ويتفق مع البريطانيين على كل الخطوات الخاصة بعملية الاحتلال. وقد أكد المعنى نفسه السفير الأمريكي في طهران (دريفوس) حيث وصف القصف السوفييتي للمدن الإيرانية المكشوفة كقزوين بأنه عمل على زيادة الخوف والعصبية بين الإيرانيين، وإحساسهم بعدم قدرة الشاه على الوصول إلى تسوية سلمية مع أصدقائه المزعومين البريطانيين، وبأنه كان متواطئا مع الاحتلال الأنجلو سوفييتي، بعد أن ازدادت حدة النقص في الطعام والوقود وتم إغلاق البنك الإمبريالي (Imperial Bank) بسبب انتشار بعض الشائعات الخاصة بالمساعدات الألمانية العسكرية القادمة لإيران، ثم عاد وفتح أبوابه وواصل تعامله مع الجمهور بعد التأكد من عدم صحة الشائعات.

نتيجة لكثافة الضغوط على طهران، لم يعد شاه إيران أو وزراؤه قادرين على اتخاذ القرار المناسب لتهدئة المواطنين، ويبدو أنه تصور خطأ أن تغيير الوزارة القائمة بأعباء الحكم قد يرضي الاحتلال لكونها عاصرت الغزو الأجنبي ورفضت تدخل الاحتلال في شؤون إيران الداخلية، كما أنها تقاعست عن ترحيل الألمان. وبناء على رغبة رئيس الوزراء في مساندة الشاه قدمت الوزارة استقالتها في 27 من أغسطس، وقد أدت استقالة الوزارة إلى مزيد من التوتر في الشارع الإيراني، خاصة في العاصمة طهران، واكتفت الصحافة ومجلات الحائط بالتركيز على الإجراءات الوقائية اللازمة عند وقوع أي غارة جوية على العاصمة، كما أوردت الإعلانات بيانات كاملة عن المستشفيات المستعدة لاستقبال الحالات المصابة ووسائل الاتصال بها ولم تحرض السكان على المقاومة.

كان هدف الإدارة الأمركية من وراء مباحثاتها الدبلوماسية مع الجانب الإيراني الإحاطة الكاملة بوجهات النظر المتباينة، سواء الإنجليزية أو السوفييتية أو الإيرانية لكونها المسؤول المالي والممول الأساسي لنفقات الحلفاء العسكرية والاقتصادية ضد المحور. كما أرادت أن تفي بتعهداتها للحكومة الإيرانية بحماية استقلالها، وتوظيف موقعها الاستراتيجي لخدمة الحلفاء مرحليا ولها مستقبليا، وإبعادها وعن اقتناع عن (المحور) كلية ومن دون أن تبدو قوة ضغط مباشرة عليها.

لهذا قدمت بيانا للدول المعرضة للغزو النازي أذاعه رئيس قسم شؤون أوروبا أثرتون بالتعاون مع مستشار السفارة البريطانية جونسون وكذا السفير السوفييتي في واشنطن كونستنتين أمانسكي أوضحوا فيه أن النشاط العسكري الذي تولته الحكومتان في إيران كان ضروريا للوقوف أمام تهديدات هتلر للدول الأوروبية والآسيوية، وأن وجودهما على أرض إيران وجود مؤقت وأنهما سينسحبان بمجرد التوصل لصيغة عسكرية معقولة مع إيران قائمة على التعاون مع الحلفاء[184].

كما تقدم وزير الخارجية الأمريكية بخطوة مماثلة لإرضاء العالم الإسلامي بغرض خلق ردود أفعال متفهمة ومتعاطفة لدى الشعوب الإسلامية تجاه الحلفاء، بعد أن صرح إيدن في 27 أغسطس1941 بأن السبب الحقيقي من وراء مراوغة الشاه وحكومته في التعاون مع الحلفاء بصورة أكثر فعالية يرجع لاقتناع الشاه بأن النصر النهائي سيكون حليف هتلر والمحور، وأن تأييد الشاه الخفي سيقابل بمكافأة سخية تدعم اقتصاد بلاده وتساند مقاومته لقوات الاحتلال. ولهذا أدار ظهره لجميع التصريحات البريطانية القائلة إن وجودهم مؤقت لحماية عرشه وشعبه من العدوان الألماني المتطلع لمنابع البترول الإيرانية في عبادان[185].

كما وزعت السفارة السوفييتية في لندن النص الإنجليزي الكامل لمذكرة مولوتوف التي سلمها في 25 أغسطس للسفير الإيراني في موسكو، ولقد أكدت المذكرة المعاني نفسها ونوهت بالانسحاب الفوري للقوات السوفييتية بمجرد زوال الخطر القادم من النشاطات الألمانية في إيران[186].

وبناء على وساطة الإدارة الأمريكية أرسلت الحكومتان البريطانية والسوفييتية إلى الحكومة الإيرانية بيانات كاملة عن المناطق التي ستستقر بها قواتهما المسلحة، حيث أشار البيان الروسي إلى انسحابهم من الحدود الإيرانية الشمالية إلى أشنوييه Ushnuiyeh ثم الاتجاه الشرقي عبر مياندواب وقزوين ومن الشمال الشرقي إلى خرم أباد على بحر قزوين، وشرقا إلى باب الصرف ومن الجنوب إلى سمنان ومن الشمال الشرقي، وشمالا حتى الحدود السوفييتية.

وانسحب البريطانيون إلى الغرب والجنوب من خانقين شمال كرمانشاه في الاتجاه الجنوبي الشرقي عبر خرم أباد ولرستان، حتى

ميدان نفت(*)، وكج ساران من الجنوب الغربي إلى بندر ديلم على الخليج. وطلبت الدولتان من الحكومة الإيرانية كل التسهيلات الممكنة لنقل المعدات الحربية والذخيرة إليها، وتعهدتا للمرة الثانية بالاستمرار في دفع عوائد النفط للحكومة الإيرانية، خصوصا أن آبار النفط الإيرانية - البريطانية كانت خاضعة بالفعل للمناطق المحتلة بقوات بريطانية[187].

ومن أجل إغراء الشاه وحكومته بقبول استراتيجية الحلفاء، أطلع الرئيس الأمريكي رضا بهلوي على حجم المساعدات الأمريكية الاقتصادية الموجهة منهم للدول المتضررة من الحرب مع هتلر، وأن إيران قد وضعت على رأس قائمة الدول التي ستحصل على المساعدات الأمريكية المتنوعة. لكن الشاه اشترط المحافظة على حق المواطنين الإيرانيين في إدارة جميع مرافق الدولة، وعلى أن تقوم الشرطة الإيرانية بواجباتها وحدها، وعلى ألا تدفع الحكومة الإيرانية أي مصروفات لقوات الاحتلال، وحض على منع احتكاك قوات الاحتلال بالشعب الإيراني. وطلب شراء الحلفاء البضائع التي كان الألمان يشترونها، كما طلب استرداد الأسلحة والذخيرة الإيرانية التي وقعت في أيدي الحلفاء، وأن يدفعوا تعويضات عن الأرواح والممتلكات الإيرانية منذ توقف الإيرانيون عن المقاومة. وركز الإيرانيون على مخاوفهم من الأطماع السوفييتية التي قد تمتد لاحتلال طهران نفسها[188].

أما عن مصير الألمان في العاصمة الإيرانية، فقد طلب السفير الألماني في طهران إروين ايتل تدخل السفير الأمريكي من أجل ضمان خروج أكثر من تسعمائة ألماني لجأوا إلى المفوضية الألمانية بأمان، وعلى أن يعاملوا معاملة إنسانية حتى يرحلوا عن البلاد بسلام، وأنه يخشى العنف الروسي أكثر من القسوة البريطانية. فوعده دريفوس بأن يناقش الأمر مع البريطانيين والسوفييت وأكد له حرص الحكومة الأمريكية على أن يعامل الألمان معاملة طيبة ومطابقة للعرف الدولي[189].

ونتيجة للضغوط الدولية على إيران فقدت الحكومة الإيرانية هيبتها أمام الرأي العام الإيراني، وأصبح الشاه يفكر في الهروب سرا رغم إعلانه حالة الطوارئ ومنع التجوال في المساء، وسيطرت عليه وعلى حكومته

(*) نفت: ميدان يقع غرب طهران العاصمة، ويبعد عن مدينة «قم» ثمانية كيلومترات. وقد اتخذته القوات البريطانية مركزا رئيسيا لحماية العاصمة الإيرانية.

إمكانية احتلال الحلفاء للعاصمة طهران. خصوصا بعد أن تلقى مذكرتين من الحكومتين المذكورتين في سبتمبر سنة 1941 تطلبان فيها ترحيل بقية رعايا المحور من الإيطاليين والبلغاريين والمجريين والرومانيين علاوة على الألمان. وكانت المذكرتان تطلبان ترحيل المطلوبين إلى الأهواز تمهيدا لترحيلهم إلى الهند حيث يتم فرزهم بواسطة القوات البريطانية، علاوة على مطالبة السوفييت بتسليم أفراد معينين من جنسيات المحور لشدة خطورتهم على تحركات القوات السوفييتية في المناطق المحتلة نتيجة لتعاونهم مع الطابور الخامس[190].

وانتهت جميع المناورات الإيرانية بتطبيق استراتيجية الحلفاء عنوة، وانتهى بذلك التردد الإيراني بالقوة العسكرية وأجبرت إيران على التخلي عن سياسة مغازلة المحور بالاحتلال شبه الكامل للدولة الإيرانية حيث استقرت القوات السوفييتية نهائيا في الشمال لتحمي حقول بترول باكو وباطوم، وسيطرت القوات البريطانية على بقية الدولة بما فيها حقول النفط البريطانية في عبادان، وأصبحت إيران منضمة رسميا للحلفاء ضد المحور في سبتمبر 1941.

تحويل إيران قاعدةً لتزويد الحلفاء بالطائرات

قرر هتلر غزو الاتحاد السوفييتي في 22 يونيو 1941 بعد نجاحه في عقد الميثاق الثلاثي مع كل من اليابان وإيطاليا في سبتمبر 1940، ونجحت الجيوش الألمانية في الأسابيع الأولى في تهديد موسكو، واضطر الاتحاد السوفييتي للانضمام إلى الحلفاء، ومن ثم أضيفت أعباء عسكرية جديدة على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح لزاما عليها تزويد بريطانيا والاتحاد السوفييتي بالمقاتلات والطائرات، لهذا بحثت عن قاعدة لتمويل الدولتين باحتياجاتهما من أقرب منطقة، ووقع الاختيار على ثلاث دول يتوافر فيها الموقع المناسب والظروف المواتية لإقامة القاعدة المطلوبة، وهي العراق وإيران وباكستان.

ولكن تم اختيار إيران في النهاية، واتفق الجانبان البريطاني والأمريكي على إقامة خط سكة حديد بإيران في أكتوبر سنة 1941 لتسهيل عملية نقل المعونات العسكرية الأمريكية للاتحاد السوفييتي، ولهذا أخطرت الولايات

المتحدة سفارتها في لندن بتعيين الجنرال ويلرR.A. Wheeler وهو مهندس ضابط ذو ماض عريض، ليكون رئيسا للبعثة العسكرية الأمريكية المكلفة تنفيذ المهمة في إيران وبإرشاد خبراء أمريكيين في بناء وتشييد السكك الحديدية[١٩١].

ثم بدأت وزارة الحرب الأمريكية تدرس الوسائل الممكنة لتوفير المساعدات الأمريكية للسوفييت وبريطانيا، بإشراف وزير الحربية الأمريكية سمسون Simson شخصيا. وقد تراءى له أن خير وسيلة يمكن بها إرسال طائرات ومعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوفييتي تتمثل في نقلها بالبواخر العملاقة حتى ميناء البصرة ثم بالطائرات حتى الاتحاد السوفييتي في بداية المشروع. بشرط أن تقوم الحكومتان البريطانية والعراقية بإقامة مركز تجميع للطائرات تحت الرقابة العسكرية الأمريكية، على أن تتخذ من مركز القيادة الأمريكية في الشعيبة مركزا لتجميع الطائرات لوجود مطار تسيطر عليه القوات البريطانية هناك وبشرط أن تكون العملية أمريكية خالصة تماما.

واتفق الجانبان الأمريكي والسوفييتي على ضرورة الحصول على موافقة البريطانيين على وضع المطار مع توفير مساحة مجاورة له تستخدم حظيرة للطائرات، وبالطبع ممرات للهبوط تحت إشراف الإدارة الأمريكية المباشرة والكاملة، على أن توفر السلطات البريطانية أماكن للإدارة وكذا أماكن لبناء المساكن والتسهيلات الأخرى، بحيث يكون مجهزا تماما لإعداد مائتي طائرة على الأقل في الشهر، وأن تتولى اثنتا عشرة باخرة على الأكثر إمداد مركز التجميع بكل احتياجاته الشهرية بحيث تكون حمولة كل واحدة عشرة آلاف طن، ومهمة الأسطول المذكور نقل الاحتياجات العسكرية من البواخر إلى ميناء البصرة العراقي ثم بالطائرات حتى الاتحاد السوفييتي.

كما اقترح الوزير الأمريكي إرسال خمسة وثلاثين ضابطا أمريكيا وخمسين مجندا، وثمانمائة من الفنيين، مع توفير ما لا يقل عن 665 ألف جالون من الوقود، و15 ألف جالون من الزيت، بحيث يكون من ضمن مسؤوليات القوات البريطانية توفير الحماية الكاملة من الأعداء لأماكن التسليم والمطارات وإعداد ممرات لا يقل طولها عن خمسة آلاف قدم في الشعيبة، وكذلك الشيء نفسه في طهران. أما الحكومة السوفييتية فكان عليها إعداد الوقود الكافي من الجازولين والزيت للطائرات عند نقطة

التسليم، علاوة على توفير أماكن الهبوط وتسهيلات العمل. ونظرا لأهمية إتمام المشروع الملح فكان من المطلوب تعاون جميع الأطراف المعنية مع إدارة الطيران الأمريكية المكلفة إنجاز المشروع المهم للحلفاء. ولتأكيد حرص الولايات المتحدة على أن يكون المشروع المذكور عملية أمريكية بحتة، طلب وزير الخارجية الأمريكية من سفير بلاده في لندن (وينانت) شرح أهمية المشروع للحلفاء مع الحصول على موافقة السلطات البريطانية المبدئية عليه، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه كل من الهند والعراق وإيران وإقناعهم بالموافقة على إتمامه[192]. بشرط أن يفهم الجميع أن من الضروري لفعالية المشروع أن يكون عملية أمريكية بحتة:

This Government Considers it essential for reasons of efficiency that this Project be undertaken as a purely American operation(193).

ولقد وافقت الحكومة البريطانية مبدئيا على المشروع الأمريكي ولكنها اعترضت على اختيار البصرة نقطة لتجميع الطائرات الموجهة لمساعدة القوات السوفييتية بدعوى أن إمكانيات الميناء محدودة ولا تتناسب مع كثافة العمل المتوقعة وتزايد الحركة المرتقبة بالموقع، وفضلت في البداية ميناء كراتشي بالهند[*1] حيث توجد إمكانيات أكبر بالميناء، وسهولة إضافة الإصلاحات اللازمة لزيادة فعاليته حتى يلبي كل متطلبات الشرق الأدنى. واقترحت وقتها موقعين بديلين هما خسرو أباد وهي تبعد عن ميناء عبادان خمسة عشر ميلا، وأم القصر وهي تقع على الضفة الجنوبية للخليج. وكانت الحكومة البريطانية تفضل موقع خسروأباد لسهولة الطرق المؤدية إليه، ولعمق مينائه علاوة على وجود الكهرباء وتوافر مياه الشرب. وبعد أن فحصت قوات الطيران البريطانية وبعثة الجنرال ويلر الموقعين على الطبيعة ودرست جميع إمكانياتهما، اقترحت أن تسلم الولايات المتحدة القاذفات الموجهة لاستخدام القوات السوفييتية في البصرة مؤقتا، بدلا من أرجانيل Archangel حتى يتم الاتفاق النهائي حول اختيار المطار المناسب[194].

استبعد المسؤول في وزارة الحرب البريطانية السيد لاو LAW المقترحات السابقة حول ميناء كراتشي نهائيا واقترح عدم إطلاع الحكومة الهندية على فحوى المشروع الأمريكي، وفضل ميناء البصرة نظرا لأن المعاهدة

(*) كانت كراتشي ميناء هنديا قبل استقلال الهند وانفصال باكستان عام 1948.

البريطانية العراقية التي وقعت في 30 يونيو 1930 بين الدولتين كانت تمنح بريطانيا حق استخدام البصرة طبقا للبند الرابع من الاتفاقية، الذي ينص على أنه: «في حالة الحرب يقدم العراق التسهيلات والمعونة الممكنة بما فيها استخدام السكك الحديدية، والأنهار، والموانئ والمطارات ووسائل الاتصال للقوات البريطانية».

وعليه رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري إخطار الحكومة العراقية إذا وقع اختيار الولايات المتحدة على البصرة أو أم القصر نهائيا. خصوصا أن المعاهدة المذكورة تتيح تنفيذ حتى المشروعات طويلة الأجل، ومنها على سبيل المثال قاعدة التجميع الأمريكية البحتة، لأنه في تلك الحالة ستتصرف بريطانيا وكأنها تؤجر الموقع من الباطن للأمريكيين، لأنه موقع تنتفع به انجلترا بالفعل بناء على الاتفاقية الموقعة بين الدولتين العراقية والبريطانية.

كما اقترح المستر لاو أنه في حالة اختيار الولايات المتحدة لميناء خسرو أباد بإيران ـ وكانت المعاهدة الإيرانية البريطانية الجديدة تمنح بريطانيا هذه الصلاحيات ـ فيمكن تطبيق الأسلوب نفسه المتفق عليه بين بريطانيا والعراق ليطبق مع إيران. لأن الوضع هناك سيكون موازيا تماما للوضع في العراق، أما إذا فشلت ملاحق المعاهدة البريطانية في تغطية المشروع وتشييده ستعتبر بريطانيا أنه ليس هناك ضرورة لإخطار الحكومة الإيرانية، وبكل بساطة ستقوم السلطات البريطانية بتقديم كل معونة للولايات المتحدة كي تقيم القاعدة الأمريكية معتمدة على أن المنطقة خاضعة عسكريا لبريطانيا نتيجة لظروف الحرب القائمة.

وبالرغم من وصول جميع المقترحات للخارجية الأمريكية فإن وزير الحرب الأمريكي وصله تقرير مغاير من الجنرال ويلر Whealer، وهو خبير أمريكي كبير في سلاح الطيران، يفيد أنه قد تمت بالفعل موافقة القائد العام للجيش، وكذا موافقة حكومة الهند البريطانية، وقائد الطيران البريطاني بالعراق على إنشاء قاعدة الطيران الأمريكية الخالصة لتجميع الطائرات في عبادان بإيران وأن القاعدة ستسلم مائتي طائرة شهريا للقوات السوفييتية. وقد بدأت القوات البريطانية بالفعل بإعداد المنشآت اللازمة في عبادان بإيران في30 ديسمبر 1941، وكان موعد تسليم أول سرب من

الطائرات المتجهة إلى الاتحاد السوفييتي في أول يناير 1942 . كما أشارت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه إلى أن الأوامر قد صدرت بالفعل للسفير الأمريكي في إيران بألا يبلغ الحكومة الإيرانية إلا بعد التنسيق الأمريكي الكامل مع الجانب البريطاني[195] .

وأشار إلى التعليمات التي صدرت لسفير الولايات المتحدة في كويبشيف (بعد انتقال الحكومة السوفييتية من موسكو إلى كويبشيف، وكذا السفارة الأمريكية نتيجة لتقدم قوات الغزو الألماني نحو موسكو) بدراسة الخطط المتفق عليها مع الحكومة السوفييتية حول القاعدة ومكان التسليم، خاصة أن الجنرال ويلر قد أجرى مباحثات مع السلطات العسكرية السوفييتية في إيران لمناقشة جميع التفصيلات المتعلقة بالمشروع الأمريكي وخطوات تنفيذه، حيث تقرر أن ترسل الطائرات الأمريكية بحرا إلى الخليج للتجميع، ثم تطير إلى الاتحاد السوفييتي، على أن تكون عبادان المكان الأنسب لإقامة مصنع التجميع وتعهدت القوات البريطانية بإنشاء المباني اللازمة في طهران[196] .

وانتهت الترتيبات إلى أن تكون قزوين هي نقطة التسليم للاتحاد السوفييتي بعد إتمام تركيب الطائرات بطهران، وتعهدت إدارة الحرب الأمريكية بتوفير العمالة الأمريكية الكاملة لحل جميع المشاكل الفنية، بحيث تكون القوات السوفييتية مسؤولة تماما عن توفير وسائل الدفاع المناسبة، وكذا تجهيز حظيرة واسعة للطائرات، والمباني الضرورية لتسهيل العمل وإقامة العاملين الأمريكيين، مع توفير مخازن ملائمة لتوريد البنزين والزيت اللازمين للتشغيل[197] .

وأخيرا وصلت إلى دريفوس المعلومات النهائية حول «العملية الأمريكية البحتة»، حيث تم الاتفاق المبدئي بين كل من الحكومة البريطانية والجنرال ويلر والمسؤولين البريطانيين في الهند والشرق الأدنى بالعراق، من أجل إقامة مصنع لتركيب الطائرات التي تأتي على أجزاء بالبحر إلى عبادان، ثم يتم تركيبها في طهران كي تسلم لقزوين، ومنها إلى الحكومة السوفييتية. وأن المشروع سيكون تحت الرقابة والقيادة العسكرية الأمريكية، بشرط أن تنتهي جميع المراحل في 15 يناير 1942.

وانتهت الترتيبات السياسية بتصريح الخارجية البريطانية بأن المعاهدة

الإنجليزية ـ الإيرانية سارية المفعول ونصوصها تغطي احتياجات العملية الأمريكية البحتة، بحيث يبدأ العمل الفوري في عبادان على أساس أن الحكومة البريطانية ستؤجر لأمريكا من الباطن جزءا من منطقة وافقت عليها الحكومة الإيرانية بناء على المعاهدة السالفة الذكر. لهذا سيُطلع السفير البريطاني الحكومة الإيرانية من باب المجاملة، أما في حالة فشل المعاهدة الإيرانية البريطانية في تكييف الوضع البريطاني، فإنهم لن يجدوا ضرورة في إبلاغ الحكومة الإيرانية التي ستكون ملزمة في كل الأحوال بتقديم المساعدات الضرورية لبناء القاعدة الأمريكية من حيث هي خاضعة للاحتلال البريطاني، والتزم دريفوس بعدم إطلاع الحكومة الإيرانية على أي معلومات إلا بعد التصريح له رسميا وبعد قيام الحكومة البريطانية بإخطار الإيرانيين رسميا[198].

يتضح جليا من تسلسل الحوار الحميم بين الحلفاء ومحركهم الكبير الولايات المتحدة كيف دخلت الولايات المتحدة عمليا في الحرب لمؤازرة الحلفاء، وعندما أصبحت مساندتها ضرورة ملحة. ولكن لم تنس الولايات المتحدة مطلقا مصالحها الحالية والمستقبلية في إيران، التي ألزمتها مرحليا مد يد العون الكامل لنصرة الديموقراطية ضد الفاشية والنازية. أما إيران التي سقطت في قبضة الحلفاء، حيث القوات البريطانية جنوبا والشيوعية شمالا، فما كان أمامها سوى الخضوع والإذعان لأوامر الحلفاء.

6 عزل رضا بهلوي وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية

سلبيات الاحتلال وعزل رضا بهلوي من السلطة

بالرغم من دخول الاتحاد السوفييتي عصبة الحلفاء في يونيو 1941 فإن الريبة ظلت قائمة بين الأقطاب الثلاثة الكبار، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى. ويبدو أن الخلافات الأيديولوجية وضعت عراقيل دائمة، وصعبت من إمكانات التعاون الكامل بينهم. كما أن توجهات السوفييت في الشمال الإيراني وضعت بقية الحلفاء في موقف محير ومزدوج فقد ضمنت دول الحلفاء ولو بصورة شكلية وحدة أراضي إيران، في الوقت الذي شكلت فيه التحركات السوفييتية في آذربايجان شبهة انفصال الإقليم عن جسم الدولة، وسعت إلى نشر الشيوعية بين الأرمن والأكراد، وأثارتهم ضد الحكومة المركزية في طهران.

كما أن السوفييت لم يلتزموا بمسؤولياتهم تجاه تطوير وصيانة وسائل المواصلات في المنطقة

المذكورة وربطها ببقية الأقاليم الإيرانية من مطارات وطرق وسكك حديدية بالإضافة إلى البريد والبرق، فعطلت بذلك حركة البريطانيين والإيرانيين على حد سواء، ومارست الضغوط المستمرة على الحكومة الإيرانية للتدخل في أعمال البرلمان تارة، وعزل الوزراء تارة أخرى، بالإضافة إلى استيلائها على جميع الموارد الاقتصادية والمؤن المتوافرة في الإقليم ، مما أدى لأزمة اقتصادية أثرت على الحكومة الإيرانية والحلفاء.

كذلك شكل التحرك السوفييتي في إيران صعوبة بالغة في وجه القوات البريطانية، كما سببت مواقف الحكومة الإيرانية وعقلية رضا بهلوي عقبة أخرى، في الوقت الذي أرادت فيه بريطانيا التفرغ لمقاومة النشاط النازي داخل إيران وخارجها ، وكان للشعب الإيراني مبرراته لكراهية بريطانيا وفقدان الثقة في وعودها بعد تجارب استنزافه اقتصاديا وعسكريا طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لقد اعتبرت بريطانيا أن إيران قاعدة أمنية ضرورية في حروبها ضد المحور، لأنها أقرب دولة لمركز القيادة العسكرية البريطانية في الهند، وبها أهم مصادر الطاقة لمعدات الحرب في عبادان ومنها يمكن الانطلاق سريعا عبر الخليج العربي والبحر الأحمر لتطويق المحور في آسيا، لهذا تصدت للشاه وحكومته لعدم مناصرتهم لأهدافها ضد المحور.

لكل ما سبق بدأ التفكير العملي في إزاحة الشاه رضا بهلوي عن عرش إيران بدعوى انفراده بالسلطة والقرار دون الوزراء، وعدم تعاونه مع الحلفاء بطرد عناصر المحور المختلفة من بلاده، من الجنسيات اليابانية والإيطالية، ثم البلغاريين والمجريين، متعمدين إغفال الاتفاقيات المعقودة بين تلك الدول والحكومة الإيرانية، وفرضوا عليه وزراء بعينهم رأوا أنهم غير متعاطفين مع المحور، كما عمدت القوات المحتلة إلى إفقاد الشاه هيبته أمام الإيرانيين والأجانب على حد سواء، باستمرار قذف المدن الكبرى رغم توقف المقاومة الإيرانية العسكرية.وتم إجبار رضا بهلوي على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا في 19 سبتمبر 1941، حيث ترك طهران واستقر لفترة في أصفهان لتصفية ممتلكاته بها قبل مغادرة وطنه نهائيا، ثم رحل إلى جزيرة موريشيوس على بارجة بريطانية ثم نفي إلى جوها نسبرج في جنوب أفريقيا حتى وفاته عام 1944 (199).

والحقيقة أن الاتفاق على خلع رضا بهلوى لم يؤيده السوفييت والبريطانيون وحدهم وإنما دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك بكثير، إذ طلب سفير الولايات المتحدة في طهران دريفوس من حكومته في 15 أغسطس 1941 وفي تقريرين منفصلين ـ تحت الرقمين[*] (92 و99) ـ القيام بعمل فعال من أجل تغيير رأس الدولة الإيرانية إما بعمل انقلاب أو نقل رضا بهلوي بطائرة أمريكية لمكان بعيد عن البلاد تؤمن فيه سلامته. وكانت إشارته واضحة بأن الأمر منوط بالمخابرات الأمريكية القادرة على فعل ذلك. وكان السفير الأمريكي يريد أن يكون لحكومته السبق في خلع الشاه رضا بهلوي بعد أن وصلت إليه معلومات تفيد بتقدم أحد وزراء الشاه المقربين ونسيبه إبراهيم جافام، بطلب إلى السفارة البريطانية كي توافق على لجوء الشاه إليها خوفا من وقوعه رهينة في أيدي القوات السوفييتية، التي ركزت القذف بالقنابل جوا على المدن الرئيسية في إيران ومنها مدينة قزوين القريبة من طهران، برغم توقف المقاومة الإيرانية المسلحة عن القتال [200].

وفي الأيام السابقة لخلع رضا بهلوي ساءت الأحوال الداخلية في إيران حتى أصبحت قلة المؤن الضرورية وندرتها شيئا مألوفا، واتسمت الإدارات الحكومية بعدم الانضباط واللامبالاة، أما الوزراء فقد أصبحوا غير قادرين على إدارة وزاراتهم في ظل قرارات الشاه رضا بهلوي المفاجئة والمتغيرة في آن واحد قبل خلعه، أما عن علاقات عمل الخارجية الإيرانية بسفراء الدول المحتلة فقد شابها الكثير من المراوغة وعدم الثقة، حيث رفض رضا بهلوي في معظم الأحيان استقبالهم في قصره أو تبادل وجهات النظر معهم فيما يدور على الساحتين الأوروبية والإيرانية، ورفض مطالب القوتين المحتلتين بترحيل رعايا المحور، على الرغم من قلة السلاح الدفاعي وعدم قدرة المقاتل الإيراني على درء خطرهما. كذلك رفضه المتكرر للمشورة الأمريكية، وهي تعد جميعا من الأسباب المباشرة للإطاحة بعرشه. ولعل الصفحات السابقة قد ألقت الضوء على مشاركة الإدارة الأمريكية غير المباشرة بالتضامن مع بريطانيا والاتحاد السوفييتي في التمهيد لخلعه وتنصيب ابنه محمد رضا على عرش إيران.

(*) ملحوظة: التقارير المذكورة أرقام (92, 99) غير منشورة وجاءت إشارات عنها في هذه الوثيقة.

بعد إرغام رضا بهلوي على التخلي عن عرش الطاووس لابنه، سعى البريطانيون إلى توطيد علاقاتهم المباشرة بالقبائل الإيرانية، فأعادوا تسليح قبائل اللور والأكراد والأرمن والتركمان وغيرها من القبائل الإيرانية، رغم أن رضا بهلوي قد أمضى عشرين عاما يناضل ضدهم حتى نجح في نزع سلاح تلك القبائل التي خلخلت الاستقرار السياسي والاجتماعي، نتيجة لمؤامراتهم المستمرة وحروبهم الطاحنة والمنافسات المستمرة بينهم، بالإضافة إلى ممارستهم عمليات السلب والنهب في المدن الإيرانية، لأنهم كانوا متحصنين بالمسافات الشاسعة بين الأقاليم، كما استغل رجال القبائل بعد المسافات في قطع الطرق والحصول على إتاوات من المسافرين والقوافل، وكان أسلوب الشاه المخلوع في كسر شوكتهم نزع سلاحهم إجباريا، واستقبال زعماء القبائل في العاصمة طهران ووضعهم تحت المراقبة اللصيقة منه شخصيا، وتحديد إقامتهم في أحياء راقية من المدينة غارقين في لهوهم.

ولم يقتصر عدوان القبائل على المواطنين بل تعداهم إلى الأجانب لدرجة أن قبائل اللور اختطفت في عام 1936 ثلاثة من الضباط الأمريكيين العاملين بالقنصلية الأمريكية، وأخفوهم في الجبال، ولكن الشاه رضا بهلوي نجح بمعجزة في تخليصهم من أيدي رجال قبائل اللور، وسحب السلاح من زعماء القبيلة، وأجبرهم على احترام سيادة القانون[201]

قام السفيران البريطاني والروسي في طهران، وبناء على تعليمات حكومتيهما، بإجباره على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا في 19 سبتمبر سنة 1941. وقد أبلغت الحكومة الإيرانية بذلك رسميا في اليوم نفسه، واضطر البرلمان الإيراني للإقرار بهذا التنازل، كما وافق على مراجعة جميع قوانين المصادرة الخاصة بممتلكات بعض المواطنين الإيرانيين المغضوب عليهم من رضا بهلوي، والتي اشتملت على مساحات من الأراضي وعدد من العقارات كان الشاه قد صادرها لمصلحته، وتعهد المجلس البرلماني بردها لأصحابها.

كما اضطر الشاه الجديد محمد رضا أن يصدر مرسوما بالعفو العام عن المسجونين السياسيين من الإيرانيين والأجانب، وأن يعزل وزير الحربية السابق أحمد ناجيف من منصبه نظرا لمقاومته القوات البريطانية والسوفييتية في إيران. ولم ينس الشاه الجديد محمد رضا بهلوي أن يقابل

سفير الولايات المتحدة في طهران ويتعهد أمامه بتطبيق الدستور، وتبني سياسة ديموقراطية من أجل رفاهية شعبه، وأعرب عن ثقته في انتصار الحلفاء على المحور، وتمنى أن يكون حليفا للولايات المتحدة لدورها المتميز في بناء السلام العالمي، وأظهر رغبته الأكيدة في عقد اتفاقية تعاون مع الدولتين المحتلتين شريطة أن يتخلى الاتحاد السوفييتي عن بث المبادئ الشيوعية في المناطق التي يعسكر فيها[202].

أما على الصعيد الدبلوماسي في طهران فقد بادر السفير البريطاني بأخذ تعهد من محمد رضا بمنع تعامل الحكومة الإيرانية مع السفارة اليابانية لأنه يعد تعاونا غير مباشر مع المحور، كما اقترح السفير السوفييتي إعادة انتخاب أعضاء المجلس البرلماني وزيادة أعضاء الحكومة الإيرانية الجديدة. ولقد أشار وزير الخارجية البريطانية إيدن إلى أن الشاه الجديد قد قدم ضمانات عديدة لحكومته، منها الحفاظ على تطبيق الدستور الإيراني، كما تعهد بإعادة الأراضي التي استولى عليها والده إلى الشعب، وتبنى الإصلاحات التي كانت تراها الحكومة البريطانية ضرورية.

وبناء على التحمس البريطاني للشاه الجديد محمد رضا واعتراف الحكومة السوفييتية به أيضا، فقد اعترفت الولايات المتحدة بالشاه الجديد في سرية كاملة. كما أوصت سفيريها في طهران وموسكو بتحري حقيقة التحركات السوفييتية في الأراضي الإيرانية، نظرا لاعتقاد الإدارة الأمريكية من خلال التقارير المتوافرة لديها بوجود تمييز في معاملة السوفييت للأرمن، وأن موسكو تبنت سياسة قائمة على التفرقة في المعاملة بين مواطني دولة واحدة[203].

وبرز تدهور أوضاع الشمال الإيراني الاقتصادية بصورة أكثر بشاعة، إذ حرمت القوات السوفييتية الحكومة الإيرانية من الحصول على الموارد المالية المقررة عن استغلال بترول «باكو وباطوم» الواقعة في تلك المناطق، كما رفضت وصول المؤن والمواد الغذائية الاعتيادية إلى العاصمة واستولت عليها. ثم أوقفت عمليات الصيانة الضرورية للمنشآت كالبريد والسكك الحديدية وإصلاح الطرق الرئيسية الموصلة إلى العاصمة الإيرانية، ناهيك عن تشجيع الأرمن المسيحيين على الانفصال عن الدولة الإيرانية وحثهم على ا لتحالف الكونفدرالي مع الدولة السوفييتية. وقد تضررت القوات البريطانية مباشرة

من تعطيل عمليات الصيانة وقلة المؤن[204].

وترتب على إهمال القوات السوفييتية للمرافق الإيرانية العامة، وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها، أن اعترضت القوات البريطانية شحنة من الجوت كانت في طريقها للاتحاد السوفييتي، وقام الجنود السوفييت بدورهم بمصادرة شحنة جازولين إنجليزية كانت تحمله قافلة شحن إيرانية في الشمال، وأغلقت المصانع الإيرانية أبوابها بالفعل نتيجة لعدم توافر المواد الخام اللازمة لتشغيلها، حتى أن الكثير من رجال الأعمال الإيرانيين اضطروا لتجميد أنشطتهم في تلك المناطق.

وأدت المعوقات السوفييتية إلى كساد الحركة التجارية في شمال إيران نتيجة لعدم تشغيل وصيانة العسكريين السوفييت للسكك الحديدية أو تنشيط الحركة التجارية. حتى خطوط التلغراف الأربعة في تبريز التي كانت تعمل بكفاءة عالية اكتفوا بتشغيل خطين منها فقط، وأهملوا الخطين الآخرين. وفقد التنسيق حتى بين المدنيين السوفييت أنفسهم ونظرائهم العسكريين.

وترتب على تردي الأوضاع فتح السجون والاستيلاء على المنازل والمحاصيل وانتشار عمليات السلب والنهب دون تمييز على أيدي لصوص من الأرمن والأكراد. وقد حرص السفير الأمريكي في طهران على التأكد من صحة المعلومات التي وردت إليه، ولهذا التقى برئيس البرسبيتاريين الأمريكي العائد من تبريز (الدكتور كوشرين) الذي أكد المعلومات نفسها، ولكن بصورة أكثر اعتدالا، وربط توقيت تلك الحوادث مع بداية خروج طلائع الألمان وظهور فلول الإيرانيين الهاربين، وأكد على استمرار السوفييت في التآمر السياسي وتفضيلهم الأرمن على بقية المواطنين في الوقت الذي استمرت فيه القوات السوفييتية في بث دعاياتها الشيوعية المكثفة من خلال جريدة «فكر الشعب»، وهي جريدة سوفييتية تصدر باللغة الفارسية. ولقد أوردت الجريدة في عددها الصادر في 20 سبتمبر 1941 بيانا عن ارتفاع الأسعار في إيران، وتساءلت الجريدة في دهاء: متى يكف الشعب عن قبول حياة الفقر ويبدأ من جديد الحياة التي يعيشها البشر؟ وطبعت الجريدة صورة كاريكاتورية للشاه محمد رضا، وانتقدت حكومة محمد علي فروغي رئيس الوزراء السابق [205]. وأخذت كذلك تلفت النظر إلى الرفاهية

التي تعيشها الولايات المتحدة، وكانت تهدف إلى تحريض الشعب الإيراني على حكومته، وكذا ضد الولايات المتحدة لتستمر المنافسة على أشدها بين السوفييت والأمريكيين رغم التحالف الاضطراري ضد العدو المشترك المحور.

وفضلا عن ذلك فقد تزايد تدهور الأمن في الريف الإيراني، خصوصا بين قبائل الأكراد وقبائل اللور الذين حصلوا على الأسلحة التي اضطرت لتركها القوات الإيرانية عند توقفها عن المقاومة. وكانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن أهم مميزات الشاه المخلوع رضا بهلوي قد تجلت في قدرته الكاملة على إخضاع القبائل وكسر شوكتهم. وقد حرضت الإيرانيين لمساعدة قوات الاحتلال البريطانية على إخضاع تلك القبائل، نظرا لعدم قدرة الإيرانيين وحدهم على ترويضهم. كما خافت بريطانيا من استمرار الأنشطة غير المشروعة للقوات السوفييتية في شمال إيران، واستمرار تحريضهم للأرمن. وقد أخطر إيدن سفير الاتحاد السوفييتي في بريطانيا إيفان ميسكي Misky بخطورة ممارساتهم وآثارها السيئة على الحلفاء هناك[206]. كما أبرق إلى السير استانفورد كريسبي في موسكو، يوضح موقف الحكومة البريطانية من المناورات السوفييتية في آذربايجان بين الأقلية الأرمنية، لتشجيع انفصالها عن إيران وانضمام إقليم آذربايجان في وحدة فيدرالية مع الاتحاد السوفييتي باعتبارها مناورات مرفوضة تماما. لأن نجاح الحركة الانفصالية سيشجع على مزيد من حركات الانفصال، بعد أن سلحت السلطات العسكرية السوفييتية عددا من الأرمن غير النظاميين في آذربايجان ليعملوا حراسا للنظام الشيوعي هناك، ثم سحبت أسلحتهم بعد ذلك نتيجة للضغوط الإنجليزية الرافضة تسليح الأرمن، ونتيجة لنشاطهم الهدام فقد عقد اجتماع من الأرمن في أول سبتمبر بمدينة تبريز وكان معظم الحاضرين ينادون باستقلال آذربايجان واتحادها فيدراليا مع الاتحاد السوفييتي[207].

كذلك رفضت الحكومة الأمريكية الضغوط السوفييتية على البرلمان الإيرا ني من أجل إجراء انتخابات جديدة بغرض منح الحكم الذاتي لإقليم آذربايجان متناسية تماما الضمانات التي قدمتها للحلفاء والعالم الإسلامي وللحكومة الإيرانية في 25 أغسطس 1941[208]. أما الحكومة السوفييتية

فقد نفت بشدة كل الاتهامات التي وجهتها لها الخارجية البريطانية ونظيرتها الأمريكية حول مناوراتهم بين الأرمن في آذربايجان وتشجيعهم لحركات الانفصال هناك. وادعوا أنها دعايات ألمانية ليس لها أساس من الصحة على الإطلاق. كما ادعى وزير الخارجية السوفييتي أندريه يانوريفتش فيشنسكي أن السلطات السوفييتية في المناطق المحتلة منشغلة تماما بالحفاظ على القانون والنظام. كما أبدى تفهمه لوجهة النظر البريطانية والأمريكية حول تأثير الحركة الانفصالية في العلاقات السياسية الخاصة بالحلفاء وتركيا[209].

ونتيجة للثقة المفقودة في القوات البريطانية والسوفييتية أعرب وزير الخارجية الإيرانية للسفير الأمريكي في طهران عن حاجة بلاده إلى معونات مالية وخبراء في الصحة والحكم المحلي وعدد آخر من المستشارين، ووفود للمهمات العسكرية والاقتصادية العاجلة، لتعويض بلاده عما دمرته قوات الاحتلال هناك، وأشار إلى أن الحكومة الإيرانية ستقدم هذه المطالب رسميا بعد انعقاد جلسات البرلمان الإيراني في 21 نوفمبر موعد تشكيل الوزارة الجديدة بعد إقالة حكومة محمد علي فروغي.

ولقد نصح دريفوس حكومته بالموافقة على مطالب الإيرانيين المتواضعة وحتى لا تضيع الفرصة المتاحة لتقوية مركزها في إيران مذكرا إياها بالغزو الألماني المرتقب، وعندها ستضطر الحكومة الإيرانية إلى رفض المساعدات الألمانية والوقوف في وجه المستشارين الألمان بفضل استمرار التعاون الأمريكي معها. كما أشار إلى أهمية توفير المساعدات الممكنة لهم، نظرا لأثرها الفعال في تأمين المصالح الأمريكية الحالية والمستقبلية، حتى في حالة نجاح الغزو الألماني لأراضيها، لأنها ستسهل دون شك مباحثات السلام المتوقعة بعد انتهاء الحرب، وستبرهن على وقوف الإدارة الأمريكية مع الإيرانيين في الأوقات العصيبة. خصوصا وقد زادت فجوة الخلاف بين القوى الثلاث في إيران لدرجة جعلت إيدن يستدعي سفيره في طهران ويطلب منه تفسيرا واضحا لتكرار حوادث الاغتيال على أيدي السوفييت للعناصر الأجنبية في إيران[210].

نتيجة لكثرة الاضطرابات وصعوبة تعاون الحلفاء في طهران رغم استمرار الحرب على الساحة الأوروبية، فقد بدأت المباحثات الثلاثية بغرض

عقد معاهدة تحالف بينهم وبين إيران. وقد وافقت الحكومة الإيرانية والشاه الإيراني الجديد مبدئيا على الاتفاقية، ولكن وزير الخارجية الإيرانية أعلن عن رغبة بلاده في انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها، لكون انضمامها سيرفع من قيمة الاتفاقية في أعين الإيرانيين، بالإضافة إلى شعور الإيرانيين الثابت بأن الأمريكيين يمتلكون تأثيرا كبيرا في قوى الاحتلال، مما يدعم مركز إيران في أعين الحلفاء، ولم ترفض الإدارة الأمريكية اقتراح الوزير الإيراني للخارجية بانضمام الولايات المتحدة للتحالف الثلاثي بعد دراستها[211].

ومن أجل ترغيب الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول ضمن المعاهدة المزمع عقدها، أعرب وزير الخارجية الإيرانية عن رغبة حكومته في الدخول في ميثاق الأطلنطي الذي تم التوقيع عليه من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل في 14 أغسطس 1941، وأعلن أن الشاه بصدد عرض رغبته الرسمية في الانضمام إلى الرئيس روزفلت بمجرد حصول الحكومة الإيرانية على موافقة الولايات المتحدة على الانضمام للمعاهدة الثلاثية[212].

كذلك أعربت الصحف البريطانية عن رغبتها في مشاركة الولايات المتحدة في المعاهدة المرتقبة، وأيد إيدن شخصيا ذلك في رسالته لسفير الولايات المتحدة في لندن وينانت، كما شجع السفير الأمريكي حكومته على الانضمام للتحالف الثلاثي بدعوى أن المشاركة الأمريكية ستحل العديد من مشاكل الحلفاء[231].

ومن لندن أرسل وينانت الصياغة النهائية للاتفاقية الثلاثية التي تم التصديق عليها في (15 ديسمبر 1941) من الحكومات الثلاث (إيران وبريطانيا والاتحاد السوفييتي)، ثم أشار إلى البنود التي أرادت إيران إضافتها نتيجة لضغوط البرلمان الإيراني وكذا رئيس الوزراء محمد علي فروغي. لكن الحكومة البريطانية كانت شديدة الدهاء حيث عدلت من بعض الألفاظ واحتفظت بجوهر بنودها المتفقة تماما مع مصالحها، بغض النظر عن أي صعوبات قد تواجه إيران مرحليا أو مستقبلا[214]

وبالرغم من عدم إزاحة الستار عن كل بنود المعاهدة فإن الإدارة الأمريكية ظلت تتابع عن كثب المباحثات والتعديلات الخاصة بالمعاهدة الثلاثية قبل

البت في أمر انضمامها، وقد انزعج وزير الخارجية الأمريكية بشدة عندما وصلته نصوص المادة الرابعة التي تحدد الطرق والأساليب التي تمكن الحكومة الإيرانية من استرداد كل المباني التي أقامتها قوات الحلفاء في إيران، كما تحدد أيضا التعويضات المالية للإيرانيين مقابل التسهيلات الممنوحة لقوات الحلفاء على أراضيها، وأصر على رغبة الإدارة الأمريكية في توضيح رأيها في بنودها قبل التصديق النهائي عليها من الدول الثلاث المذكورة، خوفا من ضياع حقوق المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية الموجودة بالفعل في إيران ورغبة في توفير ضمانات من جانب الحكومات البريطانية والسوفييتية والإيرانية لحماية الملكيات الأمريكية وتحديدا مركز تجميع الطائرات، نظرا لأن سريان المعاهدة قد حدد في 29 يناير 1942[215].

في خضم انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين مصالحها بعد الحرب في المنطقة، كان الشاه الإيراني الجديد محمد رضا بهلوي قد استوعب تماما درس إكراه والده على التنازل عن عرش الطاووس بقرار صادر من لندن وبتأييد من موسكو، لهذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية الوجه الوحيد الذي ارتبطت به أحلامه المستقبلية. وقد كرر الإعلان عن تقدير حكومته لمبادئ حلف الأطلنطي ورغبته في الاستفادة منه، ومساواته بدول العالم الأخرى التي وقعت على تحالف مع بريطانيا والاتحاد السوفييتي، وأكد على دورها في حماية استقلال وأمن بلاده[216].

وقد بادر روزفلت بالكتابة إلى الشاه محمد رضا بهلوي وأخبره بأنه بعد اطلاعه بالفعل على الاتفاقية الثلاثية تأكد أن نصوصها قائمة على احترام استقلال ووحدة إيران. كما أعرب عن يقينه بأن توقيع الشاه على المعاهدة سيدفع عجلة الأمن والأمان لبلاده مما ينعكس على شعبه بالازدهار والتقدم[217].

ثم عرض سفير الولايات المتحدة في طهران على وزارة الداخلية الإيرانية رغبة الحكومة الأمريكية في الحصول على ضمانات كافية تحمي الممتلكات الأمريكية ومصالحها في إيران، كما أكد السفير البريطاني للحكومة الإيرانية على أهمية اشتراك الولايات المتحدة في رسم الخطوط العريضة للبند الرابع من الاتفاقية الثلاثية، والمتضمنة وسائل وأساليب الدول الثلاث في تقديم التعويضات المالية والعينية لإيران[218].

كذلك طمأن البريطانيون الجانب الأمريكي على أن المادة الثالثة من المعاهدة تؤكد ضرورة استشارة الولايات المتحدة في كل النقاط التي قد تمس مصالحها في إيران، وأن الحكومة البريطانية لن تتخذ أي إجراءت تخص المعدات الأمريكية التابعة لمؤسسة الإعارة والتأجير للتموين إلا بعد أخذ موافقة الحكومة الأمريكية. كما أبلغ سفير الولايات المتحدة في موسكو ثيرستون Thurston إدارة بلاده أن الخارجية السوفييتية أشارت إلى حق الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية في مناقشة موضوع نقل ملكية المباني والمنشآت الأخرى التي أقامها الحلفاء في إيران، وأنها تفضل عقد معاهدة خاصة بها.

كما اشترطت الحكومة السوفييتية عدم بيع معدات مؤسسة الإعارة والتأجير للتموين التي استعارتها منهم لإيران إلا بعد موافقتها الرسمية. وقد أخطر ممثل الاتحاد السوفييتي فوق العادة في واشنطن الرئيس روزفلت بهذا رسميا في 7 نوفمبر 1941، كما وافقت الحكومة الإيرانية على جميع الترتيبات المذكورة[219].

ولأن الحكومة الإيرانية كانت شديدة التوجس من النوايا السوفييتية أو الوعود البريطانية في إيران أثناء وبعد نهاية الحرب، لهذا شاركت في معاهدة التحالف المبنية على أسس إعلان الأطلنطي بغرض حماية استقلالها وسيادة أراضيها بعد الحرب وبتعضيد أمريكي. وبناء عليه أجرى السفير الإيراني في واشنطن مباحثات مع موري الذي أصبح مستشارا للعلاقات السياسية عن الشرق الأدنى في حكومة روزفلت منذ 13 مارس 1942، ولانج الذي شغل منصب رئيس دائرة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية، طلب فيها مساندة الولايات المتحدة لبلاده بعد أن أصبحت عضوا في حلف الأطلنطي. وقد أوضح الوزير الإيراني أن مواطنيه جميعا لا يثقون في الوعود البريطانية، كما أنهم لايملكون القوة العسكرية التي تمكنهم من وقف الأطماع السوفييتية. وتمنى أن تظل الإدارة الأمريكية وثيقة الاتصال بالقوات السوفييتية ونظيرتها البريطانية لكي تحمي إيران حكومة وشعبا من الدولتين[220].

يتضح مما سبق أن الإدارة الأمريكية لم تكن يوما عنصرا شرفيا في تكتل الحلفاء، بل كانت عضوا فعالا، وممارسا قديرا لتأكيد مصالحها

بالتضامن مع مصالح الحلفاء مرحليا، فتابعت بدقة نشاط القوات البريطانية في الجنوب، كما رصدت بعناية تحركات السوفييت في الشمال الإيراني. واعتمدت على رجالها العاملين بصورة رسمية في السفارة والقنصلية بطهران، وفرع القنصلية في تبريز ورجالها غير الرسميين المتخفين تحت رداء التبشير والتنقيب عن الآثار في تبريز لتستقي المعلومات الأكيدة منهم جميعا، برغم استمرار تدفق المعلومات من البريطانيين والسوفييت. وكان التدخل الأمريكي رادعا لوقف النشاط الشيوعي مؤقتا في آذربايجان سواء بين الأرمن أو الأكراد على حد سواء.

كما نجحت بريطانيا في استخدام الإدارة الأمريكية ورجالها في إيران كحلقة وصل ضرورية ومهمة لإقناع الإيرانيين بما تعجز عن تنفيذه مباشرة معهم، نتيجة للثقة المفقودة في توجهات الإيرانيين ناحية البريطانيين والعكس بالعكس. ولعل ترحيب بريطانيا بانضمام الولايات المتحدة إلى التحالف الثلاثي كان تتويجا للتعاون القائم، وكانت مشاركتها في التحالف تدعيما لوجودها في إيران أثناء وبعد نهاية الحرب كميراث يصعب التفريط فيه.

الاضطرابات العرقية في آذربايجان

بالرغم من يقين الولايات المتحدة من سوء معاملة البريطانيين للإيرانيين، فإنها قامت بدور حمامة السلام بينهما لحماية مصالح الحلفاء بغرض إحراز النصر على النازية مرحليا، تلك السياسة التي ظلت تجيد قواعدها ببراعة، بالإضافة إلى شكوكها في السياسة السوفييتية، الرامية إلى «بلشفة» إيران والسيطرة عليها بمجرد انتهاء الحرب، نظرا لمتاخمة حدودها الجغرافية لتلك البلاد. ولعل إثارة الفتنة العرقية سواء بين الأرمن أو بين الأكراد ضد الحكومة الإيرانية، كانت إحدى الوسائل التكتيكية لدى السوفييت، وكان نشر المبادئ الشيوعية بإثارة الحقد الطبقي بين الشعب الإيراني في البقاع النائية أحد الأسس الجوهرية المكملة لهذه الاستيراتيجية.

وتحقيقا لآليات السياسة الأمريكية أنشأت الولايات المتحدة قنصلية صغيرة في مدينة تبريز في داخل الأراضي الإيرانية المحتلة بالقوات السوفييتية في آذربايجان... وكان من أوائل التقارير التي وصلتها من هناك تقرير قنصل الولايات المتحدة في تبريز كانيهولم Kuniholm الذي أكد على

تدهور الموقف في رضائية[*1]، حيث قامت القبائل الكردية بمهاجمة ثمانمائة من رجال الشرطة الريفية الإيرانية خارج المدينة، ودعوا لعقد معاهدة استقلال ذاتي معهم باعتبارهم طائفة شبه مستقلة، وهددوا بإلغاء مراكز شرطة الريف الإيرانية.

وكان من رأي القنصل الأمريكي في تبريز رفض مطالب الأكراد والعمل على استمرار عمل الشرطة الإيرانية للقيام بواجباتها الأمنية لحماية السكان من عمليات السلب والنهب المستمرة على أيدي الأكراد بعد توقف القوات السوفييتية عن حماية أرواح وممتلكات الإيرانيين في قرى إقليم آذربايجان، ولم تحاول كبح تمرد الأكراد وصد محاولاتهم التي ترمي إلى إثارة الرعب بين السكان. كما أفاد بأن العديد من المدن الإيرانية قد حاصرها الأكراد. لهذا قدم رئيس الوزراء الإيراني مذكرة للسفير السوفييتي يلومهم على رفضهم السماح للقوات المسلحة الإيرانية بالدخول إلى تلك المناطق، والسيطرة على الاضطرابات، مما أدى إلى تدهور الأمن في جميع المدن. كما أن شاه إيران محمد رضا بهلوي قد اتصل بالقنصل الأمريكي في تبريز شخصيا وأوضح له جوانب الموقف تفصيليا، وأضاف بمرارة شديدة أن البريطانيين والسوفييت يعاملون إيران بطريقة منفرة لكونها دولة صغيرة وضعيفة، ولا يمارسون المنهج نفسه مع الأتراك. كذلك أعرب الشاه الإيراني عن أمله في أن تتدخل الولايات المتحدة لمنع السوفييت من الاستمرار في عرقلة القوات الإيرانية عن أداء واجباتها الأمنية.

ولقد حاول كاينهولم مناقشة القضية مع السفير السوفييتي الذي أوضح أن حجم الشرطة الإيرانية لايكفي لفرض الأمن والنظام في رضائية، ولكن القنصل الأمريكي كان يرى عكس ذلك تماما. كما أنه لاحظ أن الصحافة الإيرانية المحلية لا تستطيع الإشارة بطريقة مباشرة إلى الاضطرابات الكردية التي يحركها السوفييت خوفا من التدخل السوفييتي في شؤون الصحافة المحلية، وتكتفي الصحافة الإيرانية بالتلميح إلى وجود اضطرابات داخل الإقليم من دون ذكر أي تفاصيل عنه.

وقد امتدت الاضطرابات الكردية إلى المناطق الواقعة تحت الاحتلال البريطاني في منطقة كردستان الوسطى، حيث وقعت صدامات عنيفة بين

(*1) اسمها حاليا «أرومية».

القوات الإيرانية والأكراد بقيادة هامر أشيد وقتل فيها العديد من أفراد القوات الإيرانية، ونجحت القوات الكردية في السيطرة على بعض القطاعات التابعة لكردستان نظرا لانخفاض الروح المعنوية لدى القوات المسلحة الإيرانية، ولقلة الأسلحة اللازمة لمقاومة تمرد الأكراد لديهم، ولهذا قدم البريطانيون عددا من الاقتراحات للقضاء على الاضطرابات وقد أيدتها الحكومة الإيرانية وتم بالفعل تشكيل لجنة لدراسة شؤون القبائل والبحث عن حل ملائم لها[221].

وأمام تعنت القوات السوفييتية بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال برقية لكل من مولوتوف قوميسير الجمهوريات السوفييتية، وإيدن وزير الخارجية البريطانية تطلب فيهما إصدار الأوامر للقوات السوفييتية المحتلة بالتعاون مع القوات المسلحة الإيرانية في فرض النظام وحفظ الأمن في رضائية، حيث عارضت القوات السوفييتية وصول إمدادات عسكرية إيرانية لوقف الاضطرابات في آذربايجان، بدعوى أن وجود القوات الإيرانية يتنافى مع روح اتفاقية التحالف المعقودة بين الطرفين. وبالرغم من يقين الحكومة الإيرانية من مهاجمة الأكراد المنشقين ورجال العصابات المسلحين للقرى المحيطة بمدينة رضائية، وفرار الفلاحين من حقولهم وهجرة السكان المسالمين بيوتهم إلى مدينة رضائية ذاتها التي انتشرت فيها المجاعة، فقد طلبت من الحكومة الأمريكية سرعة التدخل وبذل مساعيها الحميدة وصولا إلى نتيجة مثمرة [222].

ورغم كثافة الجهود الإيرانية فقد استمرت الاضطرابات الكردية في آذربايجان كما بقي حصارهم للمدن مما أجبر القنصل العام السوفييتي، وكذا قائد الجيش الأحمر، وبعض المسؤولين الإيرانيين للاجتماع بقواد الأكراد في قرية عسكر أباد بالقرب من رضائية، وألح القنصل العام السوفييتي على ضرورة فك الحصار عن المدن المحاصرة والعودة لأراضيهم، وقد قدم الأكراد عددا من المطالب ووعد القنصل السوفييتي بمناقشتها مع الحكومة الإيرانية [223].

كما أكد سفير الولايات المتحدة في أنقرة استينهارد لوزير الخارجية الأمريكية أن السفير الإيراني في كويبشيف Kuibyshiv بروسيا، قد اتصل بستالين في موسكو، وناقش معه أمر رفض القوات السوفييتية السماح

للقوات الإيرانية بالدخول إلى آذربايجان لكبح جماح الأكراد الثائرين. فأرجع السفير السوفييتي في أنقرة سبب الرفض إلى خوف السوفييت من مطالبة الحكومة التركية بالسماح لقواتها أيضا بالدخول إلى مناطق الأكراد على الحدود الإيرانية التركية، بالنظر لإمكان امتداد نشاط الأكراد للمناطق المتاخمة، لهذا لم تحرك القوات السوفييتية ساكنا برغم أن قواتها تربو على العشرين ألفا ومعها وحدات ميكانيكية، ولم توقف نشاط ثلاثة آلاف من الأكراد المتمردين، وادعت الحكومة الإيرانية أن القوات السوفييتية كانت تمد يد العون للأكراد الثائرين حتى يتمادوا في تمردهم، كما أنها رفضت السماح مرات عديدة للقوات المسلحة الإيرانية بالدخول لتلك المناطق وإخماد العصيان في مهده، بل إنها عارضت مباحثات الحكومة الإيرانية مع الثوار الأكراد. وقد تأكدت شكوك الحكومة الإيرانية في النوايا السوفييتية التي تحول بينهم وبين اتخاذ الإجراءات الفعالة ضد عناصر التمرد ودعاة الفرقة من الأكراد [224]

وأمام استمرار الرفض السوفييتي أعرب شاه إيران محمد رضا بهلوي عن أمله في مساندة الولايات المتحدة للموقف الإيراني بكل وسيلة. لأن الاضطرابات قد زادت وغطت شمال كردستان ، كما أن الحكومة السوفييتية تعلم كما تعلم نظيرتها الأمريكية أن الدعاية النازية بدأت بالفعل تستغل التمرد الكردي لمصلحتها، فهي تدعي أن القوات السوفييتيه هي المحرك المباشر للثورة الكردية حتى يتسنى لها احتلال هذا الجزء من إيران، وأن دعايتها موجهة أيضا إلى تركيا والعراق لوجود الأكراد بين مواطني الدولتين، وأن استمرار الدعاية النازية سيكون له أسوأ الأثر في تأسيس الأمم المتحدة[*2]. كما أن صحافة المحور قد أذاعت أن الثائر العراقي رشيد عالي الكيلاني أرسل قوات عراقية مسلحة كي تنضم إلى قوات الأكراد المتمردين في إيران. وبالرغم من بعد الخبر عن الصحة، فإنه يقدم للعدو فرصة قد يستغلها في محاولة عرقلة طريق مواصلات إيران الذي يمد الاتحاد السوفييتي بالتموين في معاركه ضد المحور، لهذا فواجب الاتحاد

(*2) بعد الهجوم على بيرل هاربر وقع ممثلو ست وعشرين دولة إثر اجتماع في البيت الأبيض إعلاناً يدعو لإنشاء الأمم المتحدة، وتضمن الإعلان االتزاماً ن الدول الموقعة بتوجيه جميع إمكاناتها لهزيمة المحور، غير أن إناء الأمم المتحدة لم يتم رسمياً إلا في أبريل 1945.

السوفييتي السماح للقوات الإيرانية بوضع حد للفوضى، وإعادة السيطرة القانونية على تلك المناطق[225].

ونتيجة للتحرك الأمريكي وافق مولوتوف على أن تتعاون السلطات العسكرية السوفييتية مع القوات الإيرانية لإعادة النظام في منطقة رضائية مسرح أحداث التمرد، وسافر وزير الحربية الإيراني أمان الله باهنباني وبعض المسؤولين الإيرانيين إلى آذربايجان لمناقشة الخطوات العملية لردع الأكراد مع السلطات السوفييتية هناك[226].

وبعد ثلاثة أيام نجح السوفييت والإيرانيون في وقف عمليات النهب التي كان يمارسها الأكراد، وتم إعداد إحدى وعشرين نقطة شرطة، في كل نقطة عشرون من الضباط والجنود السوفييت يعاونهم ما بين ثلاثة وأربعة من رجال شرطة الريف الإيرانيين، كما وافقت القوات السوفييتية على دخول فيلق إيراني لينتشر ما بين طهران ورضائية لحفظ الأمن. وأصرت الحكومة الإيرانية على التمسك بسلطتها كاملة، ولم توافق على تقديم أي تنازلات إلى القبائل الكردية، نظرا لقيامها بنقل ما تم نهبه من إيران إلى أكراد العراق، ولم ترده إلى المواطنين الإيرانيين. كما وافقت السلطات السوفييتية بعد ذلك على دخول خمسمائة من رجال القوات المسلحة الإيرانية لحماية رضائية طبقا للاتفاق السابق، وسعت السلطات الإيرانية لدخول آلاف آخرين من القوات الإيرانية لزيادة فعالية القوات الموجودة هناك دون جدوى[227].

والغريب أن القوات السوفييتية بدأت في تخفيف أعداد قواتها في آذربايجان كما رفضت نهائيا نزع سلاح الأكراد بصورة رسمية بدعوى أن نزع سلاح الأكراد يمكن أن يتم بأسلوب تدريجي رغبة في استخدامهم ورقة للضغط ضد الحكومة الإيرانية إن رفضت الإذعان لمشورتهم. ولكنها اضطرت في النهاية إلى أن تطلب من الحكومة الإيرانية إرسال فرقة من جنود القوات المسلحة الإيرانية إلى تبريز لتأمين المدينة من سطو الأكراد عليها[228].

بدأت الأزمة في الانفراج نتيجة للضغط الأمريكي المثمر وبدأت العلاقات السوفييتية ـ الإيرانية في التحسن المطرد، حيث استقبل ستالين رئيس الجمهوريات السوفييتية السفير الإيراني في موسكو للتدليل على استمرار

الصداقة بين الطرفين، كما استمرت السلطات السوفييتية في إيران في حث الحكومة الإيرانية على سرعة إرسال جنودها إلى تبريز. وقد أشار وزير الخارجية الإيرانية علي سهيلي بدوره إلى تحسن العلاقات بين الشعبين نظرا لتغير موقف السوفييت من الإيرانيين وتوقفهم عن مساعدة الأكراد. كما أشار السفير السوفييتي في طهران بدوره إلى أن المشاكل التي ضايقت الطرفين وجدت طريقا للحل التدريجي.

ومن الغريب أن تتدهور العلاقات البريطانية - الإيرانية في الوقت الذي بدأت تتحسن فيه العلاقات مع القوات السوفييتية، ولعل استمرار التدخل في شؤون إيران الداخلية، واستمرار ضغط البريطانيين الدائم على الحكومة الإيرانية لطرد عناصر المحور كانا من الأسباب الجوهرية التي عكرت صفو العلاقة بين الدولتين، بالإضافة إلى إكراه البريطانيين للإيرانيين على بيع محاصيل الحبوب والبطاطس وباقي منتجاتهم الزراعية الضرورية للقوات البريطانية، رغم احتياج الاستهلاك الإيراني المحلي لتلك البضائع حتى أن وزير الخارجية الإيرانية قد صرح بأن البريطانيين ينهبون الإيرانيين [229].

تصفية أنصار المحور في إيران

من المعروف أن المعاهدة التي عقدها الحلفاء (بريطانيا والاتحاد السوفييتي) مع إيران في يناير 1942 نصت على قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية مع المحور، وقد لاحظنا في الفصول السابقة كيف أجبر الحلفاء المسؤولين الإيرانيين على طرد الألمان والبلغاريين والإيطاليين وآخرين من أنصار النازية. واستمرارا لتلك السياسة المعادية للمحور والمقيدة لتعاملات إيران الدولية طلب السفير البريطاني في طهران بولارد من الحكومة الإيرانية طرد أعضاء السفارة اليابانية من طهران [230]. كما أصرت الإدارة الأمريكية على مناقشة القضية مباشرة مع رئيس الوزراء الإيراني على وجه الخصوص، لشرح جميع الأبعاد الغائبة عن مخيلة المسؤول الإيراني ولإخطاره بأن بقاء السفارة اليابانية في طهران لا يمثل خطورة حقيقية بالنسبة للولايات المتحدة والحلفاء فحسب، بل إن وجودها يشكل خطورة مباشرة على أمن إيران نفسها لأن الطابور الخامس المكون من المسؤولين اليابانيين، كان وراء كل الدول التي احتلتها اليابان في القارة الأسيوية، لهذا فإن طرد اليابانيين

يمثل مصلحة مباشرة لحماية إيران ذاتها قبل أي اعتبار آخر[231].

وجاء ضغط الولايات المتحدة لطرد اليابانيين مثمرا وفعالا، إذ استخدمت الأزمة الاقتصادية وما تقدمه من الموارد الغذائية لمعونة الشعب الإيراني ورقة ضغط رابحة أربكت الحكومة الإيرانية التي كانت في حالة اقتصادية لاتحسد عليها، حيث استغل البريطانيون جميع الموارد الداخلية والمنتجات الغذائية لتغطية احتياجات جيوش الحلفاء بالدرجة الأولى، مما أخل بهيبة الحكومة الإيرانية في نظر رعاياها. ولم يكن هناك بد من الارتماء في أحضان الأمريكيين، الذين لم تظهر مراميهم البعيدة بوضوح سواء في السياسة العالمية أو على الساحة الإيرانية إبان الحرب. ونتيجة لحجم الضغط المحسوب من الولايات المتحدة استجابت الوزارة الإيرانية مرغمة لفكرة طرد السفارة اليابانية. ولكن رئيس الوزراء أراد انتهاز الفرصة لمصلحة حكومته وشعبه، فأشار على السفير الأمريكي أن تعلن الحكومة الأمريكية زيادة المعونة المخصصة لإيران عن طريق مؤسسة الإعارة والتأجير، لإغراء أعضاء المجلس (البرلمان) المتعاطف مع اليابان بتنفيذ قرار الطرد[232].

واستمر الحلفاء في موقفهم الضاغط على طهران بعد رفض أعضاء المجلس الموافقة على طرد السفارة اليابانية في جلسة سرية عقدت خصيصا لهذه المهمة. حيث ساد أعضاء المجلس شعور بالغضب الكامل من جراء التدخلات السافرة في شؤونهم الداخلية، نظرا لاستيلاء القوات السوفييتة على الماشية في الأقاليم المحتلة بقواتهم ، ولامتناع البريطانيين عن إرسال المواد الغذائية الضرورية للشعب الإيراني، حيث قاموا بتصدير القمح الإيراني إلى العراق مما شكل عجزا محليا واضحا في الخبز[233].

وبرغم كل وسائل الضغط الأمريكية فقد كان لدى الإيرانيين مبررات كافية لتعليق أمانيهم على المساندة الأمريكية. لذلك اعتبر التهديد الأمريكي بقطع المعونات الفنية والاقتصادية بمنزلة ضربة للوزارة الإيرانية الجديدة التي شكلت على إثر استقالة وزارة فروغي، والتي فشلت في إقناع المجلس بطرد التمثيل الدبلوماسي الياباني من طهران، والتي عجزت أيضا عن إمداد الشعب بضرورياته من الغذاء، كما تأخرت في إخماد ثورة الأكراد في رضائية وتبريز برغم بقاء التعزيزات الإيرانية العسكرية في المنطقة. لهذا كان شاغل الوزارة الإيرانية الجديدة تحقيق ما عجزت عنه الوزارة

السابقة، خصوصا ما يتعلق بقضية الغذاء والعلاج[234].

ونتيجة لإصرار الحلفاء انعقد المجلس البرلماني الإيراني وقرر ترحيل السفير والقنصل اليابانيين من طهران، ثم دارت مناقشات مطولة للتوفيق بين رغبة اليابانيين في الرحيل عبر تركيا في طريقهم إلى اليابان ورفْض البريطانيين رحيل اليابانيين إلى تركيا، وإصرارهم على أن يتم ترحيلهم مباشرة إلى اليابان عن طريق الاتحاد السوفييتي، خوفا من زيادة نشاطهم في تركيا إحدى دول حلف الأطلنطي.

وأخيرا أرادت الإدارة الأمريكية مكافأة الحكومة الإيرانية بتلبية مطالبها الملحة بشأن المعونات الاقتصادية والفنية من خلال مؤسسة ليند ـ ليز إيد، (وهي فرع من الإعارة والتأجير للتموين) في أسرع وقت ممكن، وقام نائب الخارجية الأمريكية والاس شخصيا بتبشير السفير الإيراني في واشنطن بأمر الموافقة على التموين، لكنه أشار إلى ضرورة تحجيم المطلوب لأن المؤسسة المذكورة تمتلك ميزانية مالية محددة لايمكن زيادتها، ولا يمكنها تغطية جميع احتياجات إيران حتى تتخطى أزمتها الاقتصادية. وتعهد والاس بمساعدة إيران في شراء بقية احتياجاتها من الولايات المتحدة، بتقديم بعض التسهيلات في سداد أثمان البضائع الناقصة[235].

كذلك تعهدت الإدارة الأمريكية بتعيين مسؤول من أهل الكفاية والقدرة لتولي إعادة تنظيم جهاز الشرطة الإيرانية، ورجال الأمن هناك. وكذا إرسال اثنين من الخبراء الزراعيين ليساعدا في محاربة الآفات الزراعية التي كانت تهاجم المحاصيل الإيرانية، تعيين مسؤول يتولى إدارة أركان حرب الجيش الإيراني، علاوة على إمكان إرسال خبراء يتولون إدارة الشؤون المالية وتوزيع المواد الغذائية. بعد أن قدمت الحكومة الإيرانية طلبا رسميا يوضح حاجتها إلى مستشارين ماليين لتنظيم إداراتها المالية المتخبطة. وعليه فمن خلال الخبراء تكون الولايات المتحدة قد رسخت قدميها بثبات في الإدارة الداخلية للدولة الإيرانية[236].

كما كشفت الإدارة الأمريكية لسفير إيران في واشنطن عن برنامجها المتميز تجاه المعونات المقدمة لإيران طبقا لقانون الإعارة والتأجير، ثم التزمت الإدارة الأمريكية بالسعي لربط إيران بالبرنامج البريطاني الخاص بمعونات الشرق الأوسط، الذي اتخذت بريطانيا من القاهرة مقرا له حتى

يشمل الشعب الإيراني أيضا[237].

ولتنفيذ المساعدات طلبت الإدارة الأمريكية من سفيرها في طهران تقارير مفصلة عن كل ما تتبعه بريطانيا من إجراءات لمساعدة إيران اقتصاديا، وكذا المعلومات المرتبطة بالمنظمة البريطانية وعلاقتها بمركز إمداد الشرق الأوسط بالقاهرة وما يرد لإيران عن طريقها، سواء ما يتعلق بواردات القمح أو المواد التموينية الأخرى المتعلقة بالاستهلاك المحلي الإيراني، ومدى تغطيته لجميع الاحتياجات من عدمه.

خصوصا أن رئيس الوزراء الإيراني كان يتمنى وصول المعونات الأمريكية إلى بلاده حتى يتسنى له كتم الأصوات المعادية له داخل المجلس الحريص على رؤية المعونات رأي العين بعد أن سئم الوعود البريطانية، وبعد أن أضحت مغادرة اليابانيين لإيران حقيقة واقعة، حيث توصل الطرفان الإيراني والياباني إلى قرار نهائي حول رحيل رجال السلك الدبلوماسي والقنصلي الياباني إلى بلادهم عبر الاتحاد السوفييتي[238].

والآن نحاول متابعة الأزمات التي أثارها البريطانيون في إيران بدءا بالإطاحة بالشاه رضا بهلوي والتدخل في شؤون الحكم الإيراني، ثم عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها تجاه الشعب الإيراني بإمداده باحتياجاته الضرورية من زاد وعتاد، برغم استغلالها لمنتجاته الزراعية في سد احتياجات جيوشها المحتلة وسعيها لتزويد قواتها المسلحة في العراق بالقمح الإيراني... الخ. لنتابع مشكلة محلية أخرى تخص القبض على المواطنين الإيرانيين المشتبه في تعاونهم مع المحور، وكذا مواطنين آخرين من جنسيات متنوعة لاتهامهم بالتهمة نفسها، وما تبع ذلك من إجراءات أدت إلى مناهضتها حق الحكومة الإيرانية في محاكمة المشتبه بهم أمام محاكمها، أو حتى تحديد أنواع التهم وقرائن الإدانة ضدهم. حيث أصرت القوات البريطانية المحتلة على تسليم جميع المشتبه فيهم، وضمنهم الإيرانيون، لمحاكمتهم أمام قضاتها العسكريين، مما سبب أزمة وزارية جديدة أطاحت بوزارة علي سهيلي وكادت أن تطيح بوزارة أحمد قوام السلطنة الجديدة في أول يوم تسلمت فيه مهامها الوزارية، إثر نشوب خلاف كبير في وجهات النظر بين رئيس الوزراء الجديد والسفير البريطاني في طهران بولارد في شأن القبض على بعض الأشخاص الذين اعتبرهم البريطانيون متورطين في نشاطات مع الألمان. إذ وافق رئيس

الوزراء على القبض على أربعين شخصا قدمت السلطات البريطانية كشفا بأسمائهم، لكنه أصر على أن يصله قرار الاتهام محررا قبل مضي أربع وعشرين ساعة طبقا للقانون الإيرا ني، في الوقت الذي أراد البريطانيون أن تسلمهم السلطات الإيرانية من دون شروط مسبقة ودون أن تأخذ أقوالهم أو تحقق معهم. ثم اشتدت الأزمة بعد تصريح السفير البريطاني بعدم قدرته على التعامل مع وزارة أحمد قوام السلطنة الجديدة، التي بذل المسؤول الإيراني مجهودات مضنية في تشكيلها من وزراء يتمتعون بنفوذ واسع وشعبية كبيرة في إيران.

وبالرغم من إدانة السفير الأمريكي للممارسات البريطانية المثيرة للرأي العام الإيراني، فقد اتهم الحكومة الجديدة بالتراخي في أمر القبض على الأشخاص المتهمين بالتعاون مع المحور سواء كانوا مواطنين أو أجانب في 9 فبراير 1942، مما شجع الحكومة البريطانية، فاتهمت الحكومة الإيرانية بالتواطؤ وأهانت رئيس الوزراء وحثته على التصرف كرجل دولة مسؤول، بعد حادثة انتحار سيدة ألمانية في أحد سجون طهران قبل أن تأخذ السلطات المعنية أقوالها، وقبل أن تستجوبها، الأمر الذي حجب الكثير من المعلومات المفيدة كانت ستلقي الضوء على نشاطات الطابور الخامس بالعاصمة. ولقد أيد السفير السوفييتي في طهران وجهة النظر البريطانية والأمريكية بشأن الإجراءات غير الجادة التي انتهجتها وزارة أحمد قوام السلطنة ضد عملاء المحور في الداخل[239].

والحقيقة أن التدخل البريطاني في شؤون الحكومة الإيرانية قد أثار حفيظة الوزراء وأحرج موقفهم أمام المواطنين، ولقد لمس السفير الأمريكي بدوره حجم التخبط، وأراد أن يستخدم وسائله الخاصة في البحث والتقصي وصولا إلى حقيقة الأوضاع الداخلية لتحديد مسؤولية كل طرف فيها، بغية توفير المناخ المناسب لنجاح الحلفاء في معاركهم المصيرية. وليس هذا جديدا على المخابرات الأمريكية، إذ مارست الدور نفسه مع الاتحاد السوفييتي أحد حلفائها عند اشتداد أزمته مع الحكومة الإيرانية بخصوص الأرمن والأكراد. وقد نجحت المفوضية الأمريكية في جمع خيوط النشاط البريطاني ضد عملاء المحور في داخل إيران ورد فعل الإيرانيين المسؤولين تجاه النشاط البريطاني العنيف.

فقد طلبت السفارة البريطانية في مارس 1942 إلقاء القبض على ستة أشخاص من موظفي الحكومة الإيرانية ومن التجار لاعتقادها بأنهم يتعاونون مع المحور، وطلبت نفيهم إلى كرمان Kerman. ولكن أحد المشتبه فيهم قد تمكن من الهرب، فطلبت القوات البريطانية نقل الباقين إلى كرمانشاه لانتشار القوات البريطانية القادرة على مراقبتهم هناك، وبالرغم من مرور ستة أشهر على الحادث لم تبلغ الحكومة الإيرانية بمكان المحتجزين الفعلي. وادعت السفارة البريطانية أن المقبوض عليهم اعترفوا بوجود شركاء لهم، وبالتالي طلبت إلقاء القبض على خمسة وأربعين شخصا آخرين، ثم عادت وطلبت في يوليو 1942 القبض على ثمانية عشر شخصا آخرين مشتبه فيهم، وطلبت تسليمهم للقوات البريطانية لإجراء التحقيقات معهم وسجنهم بمعرفتها أيضا.

لكن الحكومة الإيرانية اعترضت على سجن المواطنين الإيرانيين المتهمين مالم تتوافر أدلة على اتهامهم، واقترحت نقل المشتبه فيهم إلى منطقة آراك Arak على أن يتم استجوابهم أمام المسؤولين الإيرانيين والبريطانيين. على أن السفير البريطاني تمسك بحق قوات الاحتلال في مساءلة ومحاكمة الإيرانيين المتهمين وحدها، واضطرت الحكومة الإيرانية لتقديم احتجاج رسمي للسفير البريطاني يتضمن مطالبها ومنها:

أولا: يتم تسليم المشتبه فيهم إلى الحاكم العسكري بالمكان المحتجزين فيه، ويمكن نقلهم إلى سجن آخر تحت الحراسة العسكرية المشتركة.

ثانيا: يشترك البريطانيون في حراستهم وفي استجوابهم أيضا.

ثالثا: يطلق سراح من تثبت براءته في الحال وبعد استجوابه مباشرة.

رابعا: يبقى المذنبون الذين تثبت إدانتهم بالفعل وبالقرائن في السجن، وتحت حراسة إيرانية وبريطانية مشتركة ويمنع اتصالهم بالخارج [240].

رفضت السفارة والقوات البريطانية مقترحات الحكومة الإيرانية. وتقدم السفير الإيراني في واشنطن للإدارة الأمريكية راجيا مساندة الحكومة الإيرانية في موقفها الرامي إلى استمرار التعاون مع البريطانيين، والحفاظ على تطبيق القانون الإيراني في معاقبة كل من له نشاطات معادية للمصالح البريطانية، بشرط توافر الدليل الدامغ لإدانتهم. كما أوضح أن إصرار بريطانيا على تجاهل الرأي العام الإيراني سيؤدي إلى تزايد الكراهية لها،

ويضعف هيبة الحكومة الإيرانية أمام البرلمان الإيراني. وقد وعد رئيس شؤون الشرق الأدنى (ألنج) بمساندة الموقف الإيراني ونظيره البريطاني لتحقيق التعاون المنشود، خصوصا أن المعلومات المتوافرة لديه ومن مصادره لاتتعارض مع المعلومات الواردة من السفير الإيراني [241].

على أن الخلافات بين الإيرانيين والبريطانيين تزايدت باطراد لإصرار الأخيرين على القبض على كل الإيرانيين المشتبه فيهم، ومحاكمتهم أمام رجالها وتحت مراقبة قواتها المحتلة. وقد تصاعدت الخلافات إلى درجة اضطرت معها وزارة الخارجية البريطانية لإجراء مباحثات في هذا الصدد مع سفير إيران في لندن وبمعاونة مسؤولي الخارجية البريطانية، في الوقت الذي شنت فيه الصحافة الإيرانية حملة نقد شديدة على قوات الاحتلال البريطانية، وأصبح الرأي العام يعيش في غليان مستمر، وظل الإيرانيون يتهمون البريطانيين بالتمادي في سوء التصرف، كما لم يقتنعوا بمبررات القبض عليهم دون سند قانوني، نظرا لأن الإجراءات التي اتبعها البريطانيون كانت منافية لروح معاهدة التحالف كما أنها بعيدة عن الديموقراطية التي يتشدقون بها، وأصبح الإيرانيون غير آمنين على أنفسهم في ديارهم، وقد صدرت الصحف الإيرانية افتتاحياتها بحق المحاكم الإيرانية وحدها في إلقاء القبض على المشتبه فيهم، ومحاكمتهم وفقا لأدلة الاتهام المتوافرة لديها إن وجدت.

ولقد رأت الإدارة الأمريكية بعد مراقبتها للموقف أن البريطانيين يلحقون بتصرفاتهم الضرر بقضية الحلفاء ككل، وأن ربط الولايات المتحدة ببريطانيا في تلك الأحداث أمر يسيء إليها أيما إساءة. كذلك ناشدت افتتاحية جريدة «اطلاعات» الإيرانية المسائية السفارة الأمريكية بأن تتولى أمر الفصل بين الدولتين، الإيرانية والبريطانية لإحقاق الحق وتثبيت العدل، وألا تتعاطف مع بريطانيا ظالمة أو مظلومة. لهذا وجد السفير الأمريكي أن استمرار مساندته للبريطانيين في انتهاكهم للقانون الإيراني، وإثارتهم للرأي العام أمر وخيم العواقب، وأنه يظهر الولايات المتحدة وكأنها تتصرف بطريقة مناقضة لشعاراتها المنادية بحق الشعوب المضطهدة في تقرير مصيرها في أبسط أمورها الداخلية[242].

وبالرغم من إحاطة الإدارة الأمريكية الكاملة بالضغوط الواقعة على

الحكومة الإيرانية فإنها لم تقم بدور يذكر في الحد من ممارساتها السافرة، على الرغم من أن سفيرها في طهران قد أطلعها المرة تلو الأخرى بتردي العلاقات نتيجة لاستمرار الممارسات البريطانية العشوائية ضد الحكومة الإيرانية، لدرجة اضطرار رئيس الوزراء للضغط على أعضاء المجلس في جلسة سرية للموافقة على ترحيل المتهمين المشتبه فيهم إلى منطقة الاحتلال البريطاني سلطان أباد. وقد تعهد رئيس الوزراء أمام المجلس بمتابعة الأمر بنفسه مع السلطات البريطانية، واضطر أعضاء المجلس للموافقة على اقتراحه المخل بقوانينهم والمضيع لهيبة حكومتهم أمام الرأي العام المحلي[243].

وفي النهاية اقتنع السفير البريطاني في واشنطن هاليفاكس بوجهة النظر الأمريكية، وأيد بشدة فكرة إرسال خبير أمريكي مسؤول للإشراف على شرطة المدينة في إيران، ولمساعدة الضباط الأمريكيين الثلاثة الذين سافروا في وقت سابق للإشراف على شرطة الريف، دعما للجهود المبذولة لمتابعة نشاطات السلطات الإيرانية في مجال مكافحة عملاء المحور، والقبض عليهم من دون تدخل سواء من قبل السوفييت أو البريطانيين.

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد حسمت مرحليا الخلاف الذي نشب بين الدولتين تأكيدا لسياستها ضد المحور، وضد أي محاولة تقلل من فاعلية دور الحلفاء في أي دولة من الدول الواقعة تحت نفوذهم مهما كانت القضية عادلة كما هو شأن إيران.

7 الأوضاع الداخلية في عهد محمد رضا شاه

(1941-1977)

مصدق والحركة الوطنية

إذا كان تولي محمد رضا شاه العرش قد عاصر فترة الاحتلال الأنجلو سوفييتي لإيران أثناء الحرب العالمية الثانية، فإن الصيغة التي اعتلى بها العرش بعد خلع والده رسخت في وجدانه كراهية عميقة لدولتي الاحتلال، وجعلته يبحث عن سند دولي جديد يساعده في تحقيق طموحه لوضع بصمات لعهده تتخطى انجازات أبيه، بعد اقتناعه بأن الحنكة السياسية والخبرة الإدارية يتوجهما الاعتماد على قوة عسكرية تؤمن للحاكم السيطرة الكاملة على شؤون دولته داخليا وخارجيا.

كما أدرك أهمية وجود جيش قوي يحمي عرش الطاووس من الانتفاضات العرقية التي ما فتأت تخرج عليه من حين لآخر كما كان الحال في عهد أبيه، نظرا لأن إيران تتكون من أعراق عدة. فالفرس، وهم السكان الأصليون الذين ينحدرون من أصول هندوأوروبية ويشكلون نصف سكانها، ويعتبرون أنفسهم الحماة الحقيقيين لإيران

الحضارة والتاريخ، بالإضافة إلى إثني عشر مليون كردي يقطنون آذربايجان، ومذهبهم السنة، ويداخلهم دائما إحساس بأن الحكومة تهدد بقاءهم كعرق ولغة مختلفة، مما جعلهم يتمردون باستمرار على السلطة المركزية في طهران.

وهناك فضلا عن ذلك أربعمائة عشيرة من البدو والرحل المقيمين في المناطق النائية من إيران، وغالبيتهم مسلمون. كما يوجد مليون من البلوش القاطنين شمال شرق إيران بالإضافة إلى سبعمائة ألف من قبائل اللور ومليون من البختياريين وهم يعيشون شمال ووسط جبال زاجروس، ومذهبهم شيعي. وكذا مليون وربع تركماني يسكنون الشط الشرقي لبحر قزوين، وهم سنة ويتكلمون التركية، وسبعمائة ألف من قبائل قشقائيا المتحدثين باللغة التركية. بالإضافة إلى وصول نصف مليون عربي يتمركزون في شمال شرق خورستان، ويشكل المازندرانيون والكيلانيون نصف مليون مواطن يسكنون ساحل بحر قزوين، أضف إلى كل هذا الكرنفال العرقي أقلية من اليهود والبهائيين والزرادشت والسريانيين والمسيحيين والأرمن. ومعظم الأقليات عانت من تجاهل الحكومة البهلوية لمطالبهم وإهمال المجتمع الإيراني لثقافتهم. كما أن الأعراق ما عدا الفرس قد سببوا متاعب عديدة للحكومة البهلوية بسبب فرضها اللغة والثقافة الفارسية عليهم.

للأسباب السابق ذكرها وضع محمد رضا نصب عينه الأهمية القصوى لبناء جيش قوي يساعده على فرض تماسك الدولة ووحدة الأمة. بالإضافة إلى أهمية المؤسسة العسكرية التقليدية في حماية العرش واستقلال البلاد من الطامعين.

كانت الفترة الواقعة بين عامين 1941 و1945 فترة مهادنة ظاهرية بين الشاه محمد رضا وقوى الاحتلال من جهة، وبينه وعناصر الحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال من جهة أخرى. لكن حقيقة الحال أثبتت أنه كان للشاه سبب مضمر يبغي من ورائه احتواء المد الشعبي والظهور بمظهر المؤازر للحركة النضالية ضد الاستعمار. وفضلا عن صغر سنه - حيث تولى العرش وعمره واحد وعشرون عاما - وعدم تمرسه في العمل السياسي، وما عرف عن شخصه من خجل شديد، وكبرياء وريبة في المحيطين به والعاملين داخل بلاطه، لذا كان الحذر والتأمل والتأني أبرز خصاله في

تلك المرحلة.

لكن كان لقرار العفو العام عن المسجونين السياسيين الذي أصدره محمد رضا، في بداية توليه السلطة في عام 1941، أثر بالغ في تكوين حزب توده الذي أسسه إثنان وخمسون من المفرج عنهم. حيث أضحى أحد أكبر الأحزاب السياسية في إيران طوال الأربعينيات وما بعدها. واكتسب أقطاب الحزب والمؤسسون البارزون فيه القدرة والخبرة على التعامل مع البوليس الإيراني أثناء الاعتقال. كما تنبهوا تماما لموقف رجل الشارع المناهض للمبادئ الشيوعية المتناقضة مع الإسلام[244]. لهذا حرصت زعامات حزب توده على إخفاء توجهها الشيوعي لفترة غير قليلة، واكتسبت بوعيها المرسوم عناصر نشطة من أعضاء النقابات العمالية، وصغار موظفي الدولة، والطلاب، والبورجوازية الصغيرة ورجال الفكر والنخبة المثقفة، حتى خرج برنامج الحزب متسقا مع مطالب شرائح عريضة من فقراء الشعب، ومتفقا مع مبادئ الدستور الإيراني وكذا إصلاحات الثورة الدستورية (1906 ـ 1911).

وعلى الرغم من أن ثمانية من ممثلي البرلمان الإيراني كانوا ينتمون سياسيا لحزب توده، وجغرافيا لآذربايجان فإن الشعب لم يكتشف علاقة الأعضاء الوطيدة بالقيادات الشيوعية الفكرية في الاتحاد السوفييتي، إلا بعد انفصال الإقليم سياسيا عن إيران لمدة أربع سنوات، وبعد أن نجحت الدولة في استعادة آذربايجان عام 1946. وقتها استكانت عناصر الحزب النشطة واضطرت قياداته للانزواء والاستعاضة عن العمل الظاهر بالعمل السري تحت الأرض، حتى تفجرت محاولة اغتيال محمد رضا عام 1949 بجامعة طهران، وتوجيه الحكومة الاتهام لحزب توده فكان إغلاق الحزب رسميا، والتنكيل بعناصره على يد الساواك تارة وبالمحاكمة العسكرية تارة أخرى.

وأثناء محاولة الحكومة استعادة آذربايجان الخصبة الغنية طلب الشاه من الولايات المتحدة وحدها مساعدته في إخراج القوات السوفييتية التي كانت مرابطة بالإقليم لحماية الحركة الشيوعية الانفصالية بآذربايجان ورغبة من ستالين في الاحتفاظ بحصة سخية من بترول إيران، فكانت استجابة الولايات المتحدة فورية وتعهدت بحماية عرش الطاووس مقابل تسخير إيران في صراعها الأيديولوجي ضد الاتحاد السوفييتي. ولمدة

أربعة عقود وحتى قيام الثورة الدينية ظل التعاون العضوي وتبادل المصالح قائما بين الأسد الإيراني والكونكورد الأمريكي.

بدأت جذور الثورة الإسلامية تنبت تدريجيا منذ عام 1949 عندما فكر محمد رضا بهلوي في إنشاء دولة أوتوقراطية تحت حكمه الفردي المباشر، تقوم أعمدتها الأولى على سحق المعارضة بكل أجنحتها سواء الأرستقراطية أو البرجوازية أو الدينية... بحيث يصبح المجتمع كله خاضعا لإدارته المباشرة، خصوصا وأن ذكريات الماضي القريب ومنذ توليته في عام 1941 قد أشعرته بكراهية شديدة للبرلمان، الذي كان يملك صلاحيات تفوق صلاحياته، منها حق البرلمان في اختيار الوزراء، وحق الموافقة على إنشاء الأحزاب بما فيها حزب توده الشيوعي، وكذلك الاتحادات المهنية، والجمعيات الفئوية والنقابات، في الوقت الذي يشرف فيه محمد رضا على شؤون الدولة العامة والجيش والساواك فقط.

وكان للولايات المتحدة دور أساسي في تشجيع الشاه على الانفراد بالسلطة رغم أنها كانت وراء عزل والده رضا بهلوي بحجة استبداده واستيلائه على موارد الدولة الزراعية والصناعية، وأصبحت الفرصة مواتية للشاه عندما تعرض لمحاولة اغتيال في 4 فبراير 1949 في الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة طهران، رغم أنه لم يسمح وقتها إلا لحفنة معدودة ومختارة بدقة من الطلبة والصحافيين بحضور الاحتفال. وكان ضمن الحضور حسين فخر آرا مندوب صحيفة راية الإسلام لصاحبها الدكتور وحيد شيرازي، وعند وصول الشاه وكبار رجال الدولة ووزير التعليم محمد صديقي ومدير الجامعة الدكتور ساس إلى حرم الجامعة وأثناء مصافحة الشاه لكبار مستقبليه تقدم الصحافيون لالتقاط الصور ومن بينهم الصحافي حسين فخرا آرا وكان يخفي مسدسا في آلة التصوير التي اقترب بها تجاه الشاه ثم وجه ثلاث رصاصات دفعة واحدة على صدر الشاه لم تصبه ثم أطلق الرابعة فأصابت يده وكتفه.

ولم يتحرك الحرس الخاص بالإمبراطور حتى انتهى الصحافي من مهمته ثم قتلوه رميا بالرصاص. وقد غضب الشاه من قتل الجاني لرغبته في معرفة الدوافع الحقيقية من وراء المحاولة[245]. ومن ثم اتهم الشاه ورجال البلاط حزب توده الشيوعي بتدبير محاولة الاغتيال وصمموا على

اقتلاع جذوره من إيران.

وبالرغم من أن الشاب المتهم بمحاولة الاغتيال لم يكن ينتمي في الواقع إلى أي مؤسسة سياسية منظمة(*)، فإن الشاه استغل الحادثة في قمع المعارضة، وأعلن الأحكام العرفية في البلاد، كما منع الصحف من نشر أي نقد موجه للأسرة الحاكمة، ثم ألغى حزب توده رسميا، كما ألقى القبض على العديد من السياسيين الإيرانيين. وكان من ضمن المقبوض عليهم الدكتور محمد مصدق. وكون على الفور جمعية تأسيسية جديدة، كانت باكورة أعمالها منح الشاه الحق في حل البرلمان بإجماع الأصوات، كما نجح الشاه في تأسيس مجلس للنواب يُعين نصفه من أعوانه المقربين، ووافق المجلس المذكور على حق الشاه في استرداد جميع الإقطاعيات والأراضي التي سبق وصادرها والده من الشعب، والتي أكره محمد رضا على إعادتها لأصحابها تحت إلحاح الحلفاء أثناء الاحتلال عام 1941. كما أصدر قرارا بتحويل محاولة القتل إلى محاولة انقلاب ضد العرش تستوجب الشنق، للرد على المعارضة الإيرانية(246).

لكن القرارات الملكية الجديدة قوبلت بمعارضة شديدة من قبل الإيرانيين وخصوصا مجموعة مصدق ومن انضم إليه من التجار والأعيان وعلماء الدين برئاسة آية الله كاشاني، وكذا جماعات من الوطنيين الليبراليين، ومن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الذين كونوا الجبهة الوطنية التي بدأت أعمالها بالمطالبة بإجراء انتخابات حرة، وبحرية الصحافة، وإنهاء الأحكام العرفية، وبتنفيذ القانون طبقا للدستور، وكانت أهم مطالبهم تأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية.

مع مطلع عام 1950 لقيت الجبهة الوطنية تأييدا كبيرا من مختلف طبقات الشعب الإيراني سواء من الطلبة أو المدرسين أو رجال الفكر أو المهنيين، ومن طلائع الطبقة المتوسطة التقليدية وصغار التجار وأصحاب الورش والعمال ورجال العلم. وبذلك تكون قد ضمت إلى صفوفها شرائح عديدة من المجتمع الإيراني وأصبحت المنبر الأساسي المعبر عن أهدافهم، كما نظمت الجبهة الوطنية مظاهرات شعبية ضخمة جابت شوارع طهران،

(*) كان ينتمي إلى حركة فدائيان إسلام بقيادة نواب صفوي المتأثر بالأفغاني والمتعاون مع الحركة الدينية النشطة بزعامة آية االله الكاشاني آنذاك (المحرر).

وأقلقت الشاه كثيرا، خصوصا بعد إضرابات عمال الزيت بتحريض رجال حزب توده. واضطر الشاه لتعيين مصدق رئيسا للوزراء في مايو 1951، وكان هدف الشاه من وراء تعيينه استغلاله في تحقيق أغراضه واستخدامه ليكون صمام أمان لامتصاص غضب الجماهير الملتفة حوله، بعد أن عمت الفوضى جميع أرجاء القطر، وأصبحت تهدد المجتمع ككل على حد تعبير رجال البلاط الملكي في تصريحاتهم لجريدة شفق الإيرانية الصادرة في 2 مايو 1950.

والحقيقة أن مصدق أراد الاستعانة بالحزب الشيوعي لاكتساب الجماهير المنضوية تحت لوائه، ولم يكن هدفه من وراء ذلك إحلال السوفييت محل البريطانيين في احتكار البترول الإيراني كما توهم أعضاء توده أو كما تصور الأمريكيون. ولقد ازدادت مخاوف السياسيين الأمريكيين من نفوذ مصدق الذي ازداد بعد التأميم، كما أكد تلك المخاوف كبار رجال الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم جون فوستر دالاس وشقيقه الن دالاس اللذان كانا يعملان في المخابرات المركزية الأمريكية. وعليه أنذرت الإدارة الأمريكية رئيس الوزراء الإيراني بتجميد معوناتها لإيران، إذا لم يقدم مصدق التسويات البترولية المعقولة، والمتضمنة حماية مصالحهم أمام النفوذ الشيوعي المتنامي بفعل تعاونه مع الحزب الشيوعي الإيراني، ولم يستجب مصدق لذلك بل كثف من تعاونه مع حزب توده ليضمن تأييد السوفييت، وأفرج عن المسجونين السياسيين، وسمح لجريدة مردم الناطقة بلسان الحزب الشيوعي بالصدور من جديد، كما حاول التأثير على مجريات المحاكمات ضد الشيوعيين لتبرئة ساحتهم[247]، ورفض أن يتصرف كصمام أمان للشاه كما توهم وبدأ في توجيه اتهاماته لرجال البلاط بأنهم يتدخلون في شؤون الدولة السياسية.

وبدأت الإدارة الأمريكية في اتخاذ موقف إيجابي تجاه مصدق وقد سبقتها الحكومة البريطانية في هذا الشأن لأنها كانت المتضررة الأولى من تأميم النفط الإيراني، وبدأت الحملات الأمريكية والبريطانية الإعلامية تصوب أسهمها لمصدق، فقالت التايمز «إن التوتر الداخلي في إيران لا يمكن مواجهته إلا بتوجيه الاتهام لبريطانيا كبش الفداء»[248].

وتطورت الأمور بسرعة حيث نجح مصدق أثناء صراعه مع الشاه على

السلطة أن يضع القوات المسلحة الإيرانية تحت سيطرة الوزارة الإيرانية التي كان يرأسها في يوليو سنة 1952، ومثّل ذلك هزيمة فعلية لسلطة الشاه على الجيش الذي يعد القوة الرادعة لمعارضيه، والذي ساند العرش البهلوي ببقائه تحت سيطرة أبيه رضا بهلوي حتى أرغم على التنازل عنه لابنه في عام 1941، وامتدت السلطة تحت إمرة محمد رضا المباشرة حتى لحظة صدور قرار مصدق الذي أراد استخدام الجيش سلاحا مشهرا في وجه الشاه لا يستطيع هو ورجال بلاطه الوقوف في وجهه أو التصدي له.

وعليه بدأ مصدق في توجيه الدولة الوجهة التي رضيها بعد أن ضمن ولاء الجيش، فأعاد جميع الأراضي المصادرة لأملاك الدولة، واستقطع نسبة كبيرة من ميزانية البلاط الشاهنشاهي وضمها إلى ميزانية وزارة الصحة، ومنع اتصال الشاه برجال السلك الدبلوماسي في طهران، وزاد من عدد حرس الشاه ليكونوا رقباء على تصرفاته، كما استقطع 15٪ من ميزانية الجيش لمصلحة خزانة الدولة وزاد عدد فرق المشاة، وقام بتطهير القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه فأبعد 130 من كبار قواده، وأسس لجانا للتحقيق في الفساد المنتشر بين رجال المؤسسة العسكرية التي اختيرت عناصرها من أبناء رجال البرلمان، وانتهى به المطاف إلى إجبار الشاه والأسر الحاكمة على مغادرة إيران إلى إيطاليا أوائل 1953[(249)].

نتيجة للأخطار التي أحاطت بالضباط المفصولين من الجيش والذين اعتقدوا أن الجيش والشاه لا يفترقان، كونوا لجنة سرية لحماية الأمة من تيار المنادين بالجمهورية، وبدأت جماعة من الضباط المفصولين الاتصال بالزعماء الدينيين وبالمخابرات الأمريكية، وكذا المخابرات البريطانية منذ بدأت حملة رئيس الوزراء لتطهير الجيش في يونيو 1951، وطلبوا بإلحاح من الولايات المتحدة تمويل إنقلاب عسكري للإطاحة بمصدق ونظامه. والحقيقة أن المخابرات البريطانية والأمريكية كانت لديهما أسباب عديدة للإطاحة به، أهمها الحفاظ على مصالحهما البترولية والأمنية في الخليج وإيران. ومن ثم كانت دعوة الضباط الإيرانيين المفصولين بمنزلة إشارة شرعية لهما من أجل التحرك لاسترجاع سلطة الشاه وهي المدخل الطبيعي لحماية مصالحهم.

وبينما انشغل رجال الجيش الإيراني والعملاء الأجانب في تدبير

محاولتهم للإطاحة بمصدق، بدأت الخلافات الأيديولوجية تتفجر داخل الجبهة الوطنية، حيث تبلورت الخلافات على الساحة الإيرانية حول النقاط الأساسية التالية:

أولا: تأميم الشركات الكبرى خصوصا شركات النقل والتليفون.

ثانيا: منح المرأة حق الانتخاب.

ثالثا: وضع خطة للإصلاح الزراعي.

رابعا: مصادرة المشروبات الكحولية أو منع بيعها.

خامسا: تعيين المفكرين الليبراليين المناهضين لرجال الدين وسلطاتهم في وزارتي العدل والتعليم.

سادسا: تدبير تحالف ضمني مع حزب توده الشيوعي.

نتيجة للخلافات التي لم يتم حسمها توالت الاتهامات على مصدق بأنه معاد للإسلام والشريعة وبأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية، ومن ثم انسحب من الجبهة الوطنية أهم شخصية دينية فاعلة فيها آية الله كاشاني وبصحبته مؤيدوه الدينيون[250].

ونتيجة لانقسام الجبهة الوطنية وفقدانها أهم عناصرها من رجال الدين النشطين، بالإضافة إلى تمويل المخابرات المركزية الأمريكية للمحرضين، استطاع ضباط الجيش الساخطون توجيه ضربتهم في أوائل أغسطس سنة 1953، حيث نجحوا في احتلال مقار الوزارات وألقوا القبض على الوزراء. واستعانت عناصر الانقلاب بقوة مكونة من 37 دبابة يقودها أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية ونسفت مسكن رئيس الوزراء، كما قام المأجورون من العامة بالدخول إلى قلب العاصمة طهران، ثم قامت الصحف العالمية والغربية بالتقاط الصور المعبرة عن المظاهرات لكي تظهر للشاه أنها أنقذته من مصدق عن طريق ثورة شعبية جماهيرية[251].

وبالطبع عاد الشاه منتصرا إلى العاصمة ولديه رغبة أكثر من ذي قبل في إقامة ديكتاتورية معتمدة على جهاز مخابرات إيراني جيد ومدعمة بقوة بوليسية متفوقة، ونجح في تشييد جهاز الساواك[*1]، أي المخابرات الإيرانية، بالاستعانة بخبرة ضباط المخابرات المركزية الأمريكية، وكذا خبرة

(*1) «ساواك»: اعتصار لعبارة منظمة الأمن والمعلومات للبلاد (المحرر.

الموساد الإسرائيلي، بالإضافة إلى قدرته العظيمة على بناء مؤسسة عسكرية جيدة في الفترة الواقعة من 1953 إلى 1972. وزادت ميزانية القوات المسلحة من 60 مليون دولار إلى اثنين بليون دولار تقريبا، كما زادت مرة أخرى من عام 1972 حتى 1976، ووصلت إلى سبعة عشر بليون دولار تقريبا بعد حرب اكتوبر وزيادة أسعار النفط عالميا، نظرا لأن ميزانية القوات المسلحة لم تكن تدرج ضمن ميزانية الدولة أو يتم الإفصاح عنها مطلقا، وعليه أصبحت الركيزة الأولى لمساندة عرش الطاووس، كما أصبح محمد رضا أهم مشتر للأسلحة الأمريكية والأوروبية على حد سواء.

هكذا وبفضل القوات المسلحة الإيرانية الضخمة، والشرطة السرية اليقظة أصبح محمد رضا قادرا على كبح جماح المعارضة وتمزيق المنظمات المناوئة لسلطاته، منذ عودته للحكم عام 1953. فبدأ بحل الجبهة الوطنية، وألقى القبض على معظم زعمائها وعلى رأسهم مصدق، كما أعدم وزير الخارجية حسين فاطمي، وحكم بالسجن على مصدق لمدة ثلاث سنوات ثم أفرج عنه في عام 1956، ووضعه تحت المراقبة حتى وفاته عام 1966. كما تحمل حزب توده وزر المرحلة المصدقية كلها، فتم القبض على خمسة آلاف عضو من أعضائه، وأعدم أربعون عضوا من بينهم، وحكم بالسجن المؤبد على مائتين، وفقد الحزب كل جذوره النشطة في الجمعيات المهنية أو داخل النقابات المهنية أو في لجان الأرياف.

وبالطبع ملأت الفراغ السياسي في جميع القطاعات المذكورة جماعات العلماء الدينية بكل أنواعها وأشكالها، حيث اعتبرت وجودها بمنزلة عودة للشرعية الدينية الموءودة على يد الشيوعيين، واستماتت في الحفاظ على نفوذها، خصوصا أن الجبهة الوطنية قد اعتراها الضعف بدورها وفقدت القيادة الرشيدة التي كانت توجهها في غياب الهدف القومي الذي حمل لواءه مصدق، والذي تمثل في تأميم البترول الإيراني وتقليص نفوذ الأسرة الحاكمة. وبناء على ضعف الجبهة الوطنية ظهرت جماعة مهنية من أحشائها في عام 1961 تنادى بإدخال الإصطلاحات الاجتماعية، وبإعطاء الدين الاهتمام الكافي وأطلقوا على أنفسهم حركة تحرير إيران بقيادة كل من آية الله محمود طلقاني، ومهدي بازرجان وكان الأول من كبار رجال الدين، في حين كان الثاني مشتغلا بالهندسة، كما كان من ضمن قيادات الجبهة الوطنية

قبل حلها، وكان طلقاني من المعتنقين للمبادئ الاشتراكية(*2)، ولهذا أيد بقوة إصلاحات مصدق وظل على اتصال به حتى وفاته، رغم تكوينه لحركة تحرير إيران المذكورة.

وكانت جماعة تحرير إيران تعتقد أنه بالإمكان بناء أيديولوجية جديدة تجمع في عناصرها أهل الدين والفكر، ولقد تحقق جزء من الفكرة بانضمام المفكر على شريعتي(*3) أحد المفكرين النشطين وأحد المشاركين في حملة تأميم البترول المشار إليها، وكان قد أتم دراسته في جامعة السوربون، وأعاد تفسير الإسلام تفسيرا راديكاليا حديثا، وكان يروج لأفكاره بقوله «إن الإسلام عقيدة ثورية فعالة، وأن من واجب المؤمن مقاومة الإعوجاج القائم في إيران، والممثل في الإمبرالية الأمريكية»، كما دعا لمقاومة الحكم الفردي للشاه، ومقاومة الرأسمالية التي تستغل الفلاحين والعمال عن طريق كبار الملاك ورجال الصناعة، وشجع على مقاومة الشيوعية الماركسية التي تعادي الدين وتحرمه، وندد كذلك بسلطة الكهنوت، وكان يدعو لخلق مجتمع مثالي ينبذ الطبقية(252).

وقد استمر الشاه في سياسته القمعية حتى عام 1963 عندما أعلن عن الثورة البيضاء حيث هدد كبار الملاك الزراعيين بنزع ملكياتهم، كما أنذر رجال الدين بسحب الأراضي التي بحوزتهم، ومنح المرأة حق الانتخاب، ولكن إصلاحات الشاه قوبلت بمعارضة مكثفة من رجال الدين، وبدأت المعارضة تشمل الطلاب وشباب رجال الدين، والعاملين في المهن التجارية والجمعيات الاجتماعية، بفضل دعاية رجال الدين ضده في كل قطاع من تلك القطاعات الكبيرة.

وكان على رأس الغاضبين آية الله الخميني الذي كان من أشد المعجبين بآية الله كاشاني في تلك المرحلة (1963) والذي اتهم الشاه بمعارضة الدستور والشريعة، كما اتهمه بأنه باع إيران للأمريكيين. وكانت المناسبة الأولى التي ظهر فيها اسم الخميني أثناء احتفالات محرم في ذكرى مقتل الإمام الحسين بن علي الإمام الثالث لدى الطائفة الشيعية، حيث ندد الخميني بالشاه

(*2)كان آية الله محمود طالقاني من المستنيرين الذين يركزون على العدالة الاجتماعية للإسلام، ولم يكن معتنقا للمباديء الاشتراكية (المحرر).

(*3) لمزيد من المعلومات حول أفكار الدكتور علي شريعتي، راجع العودة إلى الذات ترجمة الدكتور إبراهيم شتا - الزهراء للإعلام العربي القاهرة 1993.

وحرض الجماهير على التظاهر والإضراب ضده، وبالفعل أضربت الأسواق وانقلبت مواكب محرم إلى مهاجمات جماهيرية ضد نظام الحكم والشاه، ومات في المظاهرات حوالي ألفين من المتظاهرين، ولم تتمكن سلطات الأمن الحكومية لحظتها من الوصول إلى الخميني، ولكنها كانت تجربة عملية له تم فيها اختبار أفكاره وتأثيره على الجماهير، تلك الوسيلة التي استخدمها بطريقة أفضل من 1977 حتى 1979[253].

ورغم أن الشاه نجح في قمع المظاهرات بعيدا عن قوات الجيش، ولم يقع في الشرك الذي نصب له، فإنه توجه بنداء إلى الزعماء الدينيين ليلتزموا الهدوء والاعتدال، كما وعد الطبقة الوسطى بعدم نزع ملكيتها، أو المساس بأراضي الأوقاف. وأعلن عن عزوفه الكامل عن التدخل في الشؤون التجارية، وترك للتجار مطلق الحرية في تجارتهم، وتوج انتصاره بنجاح البوليس الإيراني في القبض على الخميني وتم نفيه إلى العراق بعد مرور عدة أشهر من الحادثة[*4]، ثم عادت الحياة اليومية تدريجيا إلى حالتها الطبيعية نتيجة لمهادنة الشاه المرحلية.

وبالرغم من نجاح الشاه في الحفاظ على عرشه فإن رجال الدين وأهل الفكر بدأوا في البحث عن وسيلة أخرى للإطاحة بعرشه، واضعين في الحسبان ما يمتلكه من قدرة بوليسية قمعية، واختاروا لتحقيق ذلك حرب العصابات منذ مطلع 1970. وظهرت أسماء لجمعيتين ثوريتين أولاهما فدائي خلق الماركسية التي أسسها الشباب من غير رجال الدين المعارضين لسياسة عدم استخدام العنف التي ينتجها حزب توده والجبهة الوطنية، والثانية جماعة مجاهدي خلق وكان يقودها مجموعة من أهل الثقة الذين تعلموا على يد مفكر الاجتماع علي شريعتي.

وبرغم وفاة المفكر علي شريعتي في عام 1977 فإنه يعتبر المفكر والمنظر الأول للثورة الخومينية، نظرا لأن كتبه ومؤلفاته انتشرت في إيران على مدى سبعة أعوام، سواء بين أبناء الطبقة المتوسطة الساخطة من الطلاب وخريجي المعاهد العليا وشباب المفكرين، أو بين رجال الدين المستنيرين، وطالعتها الطبقة المثقفة الإيرانية بصورة إجمالية، بالإضافة إلى محاضراته

(*4)تم نفيه إلى تركيا لكنه اختار بعد ذلك هو شخصيا النجف الأشرف بالعراق منفى اختياريا له (المحرر).

الأسبوعية لسنوات ثلاث في أرجاء طهران.

ولكن الجماعتين الثوريتين المذكورتين تصادمتا مرارا مع الشاه، وتعرضتا للتنكيل على يد قواته البوليسية، وفقدتا أكثر من مائتين وأربعين عضوا من رجالها المدربين جيدا، وفضلتا الانزواء في النهاية حتى جاءت مرحلة الثورة الخمينية لتكونا الضمير الحي للثورة الإيرانية الجديدة[254].

الضغوط الخارجية على الشاه

كان للأمريكيين مبررات عديدة في استعادة الشاه لناصية الحكم، ولكنهم تعجلوا تحقيق ذلك بعد أن تبين لهم أن المخابرات البريطانية قد وضعت خطة محكمة للإطاحة بمصدق من أجل إعادة سيطرتها السابقة على النفط الإيراني، وكان تشرشل وإيدن قد اتفقا نهائيا على ذلك، وتسربت المخططات البريطانية للأمريكيين من خلال حديث جرى بين ممثل المخابرات البريطانية السير جون كرافون وممثل المخابرات الأمريكية كيرميت روزفلت في لندن، حيث اتضح للأمريكيين أن المخابرات البريطانية ستقوم بالعمل وحدها، بعد أن تأكدت من إحكام السيطرة على البلاط الشاهنشاهي من خلال جوردن سومرست مدير المخابرات البريطانية في إيران.

وبناء على ما تقدم وجد الأمريكيون أن قيام بريطانيا وحدها بالعمل في إيران سيحول دون تحقيق طموحاتهم المستقبلية، ولهذا أسندت مهمة التخلص من مصدق بسرعة لكرميت روزفلت، ولتنفيذ المهمة وضعت مليون دولار أمريكي تحت تصرفه للإنفاق منها على إثارة الشارع الإيراني، وتجنيد العملاء ضد مصدق. وقد ذكر المسؤول الأمريكي بعد ذلك «أن الأمر كان ميسرا وسهلا»، وأنه لم ينفق أكثر من نصف المبلغ على العملية التي رمزوا لها باسم عملية «أجاكسي» وفرضوا إعادة الشاه للسلطة عنوة عام 1953[255].

نجح الأمريكيون في خلع مصدق وإعادة الشاه من روما إلى إيران، كما تم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي لرئاسة الوزارة، وأسندت إليه مهمة وقف تأميم البترول الإيراني، وإعادة توزيع الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني، خصوصا وأن زاهدي عرف بكراهيته الشديدة للبريطانيين منذ مرحلة الاحتلال في الأربعينيات، تلك المرحلة التي تعرض فيها للسجن

بتهمة التخابر مع ألمانيا ضد الحلفاء، وقد نفته وقتها القوات البريطانية إلى فلسطين حتى انتهت الحرب في عام 1945. وبناء على تاريخه المناوئ للإنجليز فقد اطمأن الأمريكيون لاختيار زاهدي وضمنوا أن عهد الانفراد البريطاني بالبترول الإيراني قد انتهى.

وأعيد تنظيم الشركة البريطانية الإيرانية المؤممة بطريقة أصبحت بعدها بريطانيا ضمن مجموعة من المحتكرين للبترول الإيراني، وأطلق على الكارتل «الكونسرتيوم» وضم ثماني شركات عالمية على النحو التالي:

1. الشركات الأمريكية وتملك 40٪ من مجموع الحصص.
2. الشركات البريطانية وتملك 40٪ من مجموع الحصص.
3. الشركات الهولندية وتملك 14٪ من مجموع الحصص.
4. الشركات الفرنسية وتملك 6٪ من مجموع الحصص.

واكتشفت بريطانيا أنها فقدت 60٪ مما كانت تملكه من بترول إيران، أما الولايات المتحدة فقد كسبت 40٪ من لا شيء. كما تم الاتفاق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عاما، يصبح بعدها من حق الشاه تأميم المؤسسات البترولية[256]، كما تعهد الشاه بتوجيه الموارد المالية لتحديث بلاده وتطويرها اجتماعيا واقتصاديا كما حدث بعد ذلك فيما عرف بالثورة البيضاء.

وبناء على الاتفاق البترولي السابق قام ذكره محمد رضا في 31 يوليو 1973 بإلغاء اتفاق الكونسرتيم ومن ثم إنهاء سيطرة الشركات الثمانية المكونة للكارتل على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين، وأعاد لإيران سيطرتها على مصادر ثورتها القومية، وأتاح للدولة إيرادات أوفر مكنتها من تقوية وبناء مشروعاتها الاقتصادية، ونجحت إيران في شراء 40٪ من أسهم شركة كروب الألمانية لصناعة الحديد والصلب، كما وقعت في عام 1976 أضخم اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني عبر الاتحاد السوفييتي للنمسا وألمانيا الاتحادية وفرنسا، كذلك عقدت اتفاقا مع فرنسا تقوم بموجبه فرنسا بإنشاء محطات كهربائية نووية ومصنع لإنتاج الغازات السائلة، وخط أنابيب يمتد من إيران حتى أوروبا لنقل الغاز، وبناء مترو طهران. بالإضافة إلى موافقة الشاه على إنشاء صندوق من أعضاء الأوبك ومن اثنتي عشرة دولة أوروبية صناعية لتقديم القروض للدول النامية، بفائدة لا تزيد عن 2٪

لمدة خمسة وعشرين عاما[257].

وكانت جميع الخطط الإيرانية الطموحة ضربة موجهة للأمريكيين وإعلانا من قبل الشاه بنهاية شهر العسل الذي امتد منذ إعادته لعرش الطاووس عام 1953 وحتى إلغاء الاتفاق الدولي، وبدأت الحملات الصحفية والإذاعية العدائية تتبادل الاتهامات مع أمريكا، حيث ظلت أهم نقاط الخلاف تدور حول صلاحيات الشاه باعتباره شرطي الخليج، وهي الفكرة التي أطلقها ريتشارد نيكسون بعد هزيمة فيتنام - التي لطخت سمعة الولايات المتحدة الأمريكية - لحماية المصالح الأمريكية في آسيا. وكانت الفكرة تقوم على أساس تفويض الولايات المتحدة لبعض من الدول الحليفة في العالم الثالث للقيام بمهمة الدفاع عن مصالحها في المنطقة، الأمر الذي يغنيها عن إرسال قواتها خارج حدودها للدفاع عن مصالحها في الأقاليم الواقعة في آسيا. وكانت إيران من أبرز الدول المرشحة للقيام بهذا الدور، خصوصا وأنها تملك الجزء الكبير من الطاقة البترولية المصدرة لها، بالإضافة إلى موقعها الحاكم في آسيا.

اعتقد الشاه أن بإمكانه الحصول على بعض الامتيازات والحقوق مقابل قيامه بدور شرطي الخليج، ومن أبرزها تنمية عائدات بلاده من البترول، وفتح مخازن السلاح الأمريكي المتطور للجيش الإيراني، وإطلاق يده في شؤون المنطقة دون عوائق أو قيود من قبل من رشحوه للمهمة. ولكن الولايات المتحدة رأت عكس ذلك تماما، فمهمة الشرطي أن ينفذ فقط مطالب من كلفوه بالمراقبة من دون التمتع بحرية الحركة التي كان يطمع فيها الشاه، وبدأت الحملات الصحفية والإذاعية تتبادل الاتهامات بينهما والتبرير لمواقف كل منهما.

أما على الساحة الإيرانية الداخلية فقد بدأت الخلافات تتزايد بين الشاه والعديد من قوى المجتمع الإيراني، إذ تسببت الضغوط الاقتصادية رغم زيادة عائدات البترول في رفع الأسعار، وتعرضت الطبقة الوسطى لانخفاض في مستوى معيشتها، كما زادت نفقات الحكومة بصورة أدت إلى زيادة التضخم، وبدأت حملات التفتيش على الأسواق لمحاربة ارتفاع الأسعار، ومقاومة الأرباح غير المشروعة، كما خفضت الحكومة من أرباح العاملين في المشروعات الاقتصادية الكبرى، وأوقفت عملية تنفيذ المزيد من

المشروعات الجديدة، وبالتالي بدأت الطبقة العمالية في التمرد، وانضمت للطبقة الوسطى المثقلة بالأسعار العالية وبتضييق فرص الربح.

وبعد إعلان الشاه إقامة حزب سياسي وحيد في الدولة أطلق عليه حزب «رستاخيز» (1975) تحت دعوى حشد كل طاقات الشعب، من التجار والعمال ورجال الدين للانضمام للحزب الوحيد حتى يعملوا جميعا على تطوير الدولة، ضاربا عرض الحائط بكل دعاويه السابقة التي قدمها للجماهير، والتي كانت قائمة على ترك الحرية لكل فئة دينية أو جماعة سياسية للعمل بحرية دون تدخل من قبل الدولة. وتصور الشعب الإيراني أن قرار الشاه الجديد بمنزلة إعلان الحرب ضد فئات المجتمع، وعم الغضب الشعبي أرجاء الدولة، حيث ذكر أحد المراسلين الأجانب أن أحد كبار التجار أشار إلى أن نظام الحزب الواحد سوف يهدم الدعائم التجارية وعلى رأسها البازارات أهم المؤسسات التجارية الإيرانية على الإطلاق، والتي تضم كبار رجال الاقتصاد والتجارة من الرأسمالية الإيرانية.

كما أن الحكومة البريطانية، نتيجة لإلغاء اتفاقية الكونسرتيوم من قبل الشاه وما ترتب عليه من فقدان مكانتها الساسية في إيران، اندفعت في عدائها تشن حملة ضد الشاه، ومن ضمنها الكتاب الذي أعادت نشره مطابعها عن النخبة في إيران[*5] وقد سبق أن نشره الكاتب مارفن زونيس الأستاذ بجامعة شيكاغو في الولايات المتحدة، حيث ألقى فيه الضوء على حجم المؤسسة الدينية الإيرانية، وعلى الخميني على وجه الخصوص مما أعطى الضوء الأخضر للتنظيم الديني كي يسرع بالتدخل في إيران لإنقاذ اقتصادها من الدمار. كما أتاحت هيئة الإذاعة البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخميني، بإذاعة بياناته للشعب الإيراني باللغة الفارسية من محطتها الموجهة من لندن إلى إيران أثناء وجوده في المنفى، مما أوحى لرجال الدين الإيرانيين بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه. كما أرسلت العديد من مراسلي الصحف ومندوبي الإذاعة البريطانية إلى إيران طوال عام 1978، حتى وصل بعضهم إلى القرى الإيرانية لاستطلاع رأي الجماهير الثائرة على الشاه من الأوضاع الداخلية، وكانت تنقل تعليقاتهم على مقولات الخميني الموجهة للشعب، بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السري

(*5)تعرضنا للكتاب المذكور في توضيح دور بريطانيا ضد الشاه.

البريطاني في الدولة الإيرانية بغرض تحطيم عرش الطاووس، انتقاما منه لإلغائه اتفاقه مع الكونسرتيوم.

ثم جاءت الضربة العالمية الموجهة ضد الشاه من كارتر نفسه، حيث ذكر في حملته الانتخابية أن الولايات المتحدة تساعد الشعوب التي يكون فيها القانون منتهكا حتى تغير من ممارساتها اللاإنسانية، كما أعلنت مؤسسة حقوق الإنسان الدولية أن الشاه قد ملأ السجون بالمعارضة السياسية وأنه يعذبهم[258]، وطالبته بتحسين أوضاع السجون وتقليل وسائل التعذيب، ونددت بالمحاكم العسكرية التي تحاكم المنشقين السياسيين، وشجعت المؤسسة المذكورة، وكذا الإدارة الأمريكية، المعارضة الإيرانية السياسية، كي تعبر عن آرائها وأن يعلو صوتها بعد سنوات من الصمت الاضطراري لرموزها في داخل إيران.

وعلى الفور بدأت المعارضة السياسية بكل أجنحتها تؤسس منظمات مستقلة، لدرجة أن بازرجان أعلن أن الضغوط الأجنبية على الشاه هي التي أتاحت لهم الفرصة كي يتنفسوا من جديد[259]. وبدأت من ثم مراحل الثورة الإيرانية تأخذ مجراها.

بالإضافة إلى عداء الشاه للاتحاد السوفييتي، فلم ينس أنهم اقتطعوا آذربايجان من الدولة الإيرانية لمدة أربع سنوات من عام 1942 ـ 1946، وأنهم دعموا حزب توده الشيوعي الإيراني الذي كان وراء أحداث انقلاب مصدق 1951، كما أنهم كانوا وراء أحداث تبريز عام 1978، حيث أعلن الشاه بعد عودته من زيارة إقليم خراسان أن إيران مطالبة بأن تقدم نفطها بخصم خمسين في المائة للاتحاد السوفييتي، وأن هذا لن يحدث مادام هو على رأس الدولة الإيرانية[260]. وكان الشاه يهدف من وراء ذلك إلى تخويف الإيرانيين من استمرار الأطماع السوفييتية في ثروات إيران منذ الاحتلال، حتى لحظة إلقاء البيان المذكور.

الخلاصة أن القوى الخارجية جميعها قد اتفقت ضمنيا على التخلص من محمد رضا كل حسب مصالحه المرئية واللامرئية، فالولايات المتحدة التي كان لها الفضل في إعادته للعرش كانت طامحة إلى السيطرة الدائمة على بترول بلاده، كما كانت تهدف من وراء ترشيحه لدور شرطي الخليج تحقيق أطماعها بعيدا عن أهدافه الفردية التي تدور حول السيطرة على

دول الخليج. لهذا شجعت مؤسسة حقوق الإنسان العالمية على التنديد بأسلوب تعامله مع المعارضة السياسية الداخلية، بغية إساءة سمعته الدولية لتبرير تشجيعها لرموز الثورة الإيرانية القادمة، بعد حصول المؤسسة المذكورة على كثير من بيانات إدانته من خلال الطلبة الإيرانيين بالعواصم الأوروبية والأمريكية، حيث أشاروا فيها إلى الساواك ووسائله البشعة في التنكيل بالمعارضة الإيرانية في الداخل، والتصفية الجسدية للرموز الوطنية المعارضة للشاه بالخارج، وقد نشرت موقف الطلبة الإيرانيين بالخارج مجلة النيويورك تايمز في عددها الصادر في 7 نوفمبر 1979.

كما لا يفوتنا التنويه إلى أسباب ريادة الحكومة البريطانية عمليا للحملات المعادية للشاه، نظرا لفقدانها مكانتها السياسية وسيطرتها السابقة على البترول الإيراني بعد إلغائه اتفاق الكونسرتيوم المعروف، بالإضافة إلى ضيق الاتحاد السوفييتي الناجم عن منع حزب توده من العمل وسط الأكراد والأرمن، الساعين للحصول على الحكم الذاتي، الذي كان يدعمه الاتحاد السوفييتي للوثوب على إيران من جديد. ناهيك عن دور فرنسا بعد ذلك والذي برز بوضوح إبان وجود آية الله الخميني في باريس وتسليطها الأضواء عليه سواء في الصحافة أو التليفزيون.

المعارضة الداخلية للشاه (1975 ـ 1977)

كان من رأي الرئيس الأمريكي نيكسون أن النظرية الشيوعية التي كانت موضع جاذبية في العالم الثالث قد فقدت مصداقيتها بعد تطبيقها، لأنها فشلت في تحقيق الازدهار والسلام في كل البلاد التي طبقت فيها، حيث ركدت معدلات التنمية الاقتصادية في سجن الشيوعية بينما ازدادت بشدة في الدول الطليقة. ولهذا حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية باعتبارها الأداة الأساسية للتغيير الجذري، لأن الرؤية الثورية التي يقدمها الأصوليون في أنحاء العالم الإسلامي، كانت جذابة شأنها شأن الشيوعية ولكنها مدمرة على المدى البعيد. نظرا لأن الشيوعية تضرب على أوتار احتياجات الإنسان المادية، في الوقت الذي تضرب فيه الأصولية الإسلامية على أوتار الاحتياجات الروحية، كما أن الأيديولوجية الشيوعية تعد الشعوب الفقيرة بالتحديث السريع، بينما تعتبر الأيديولوجية الثورية الإسلامية رد فعل ضد

التحديث ذاته أملا في الآخرة.

إن الشيوعية تدير ساعة التاريخ للأمام والأصولية الإسلامية تعيدها إلى الخلف، ودليل نيكسون على ذلك أن الثوريين الإسلاميين يدينون الإلحاد الشيوعي والعلمانية المادية للغرب الرأسمالي في آن واحد.

والإيرانيون الثوريون يهددون مصالح الغرب في الخليج الفارسي وفي مناطق أخرى، وبصفة عامة فإن الشيوعيين والإسلاميين أعداء أيديولوجيون لأمريكا، ولكنهم يتبنون هدفا واحدا، هو الاستيلاء على السلطة بأي وسيلة ممكنة لفرض ديكتاتورية قائمة على مبادئهم - التي وصفها بأنها لا تطاق - وكلاهما لا يحقق حياة اجتماعية أفضل لشعوب العالم الثالث، رغم أنهم سيسودون العالم ما لم يتحرك الغرب لمواجهة الأبعاد الاقتصادية والروحية للصراع الدائر في إيران، نظرا لأن الأصولية الإسلامية إيمان وعقيدة كالشيوعية تماما[261].

كما زعم أن سبب الثورة الإيرانية يرجع إلى فساد الشاه وقمع الشرطة، أما الادعاء بفقر الإيرانيين فإنه أسطورة لأن حياة الشعب الإيراني في عصره كانت أفضل من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل، وقد أكد له الشاه المعنى نفسه عندما قال لنيكسون في عام 1979 أثناء لقائهما في المكسيك، «إنه أرسل عشرات الألوف من الطلبة إلى العديد من الجامعات في الولايات المتحدة وحدها ليعودوا وينضموا للثورة ضده، حتى المرأة التي حررها من التخلف انضمت بدورها للثورة التي أعادتهن إلى المنازل».

كما أن الشباب قد ساند الثورة لأنهم كانوا يبحثون عن شيء يؤمنون به غير المادية والإلحاد. وأن الخميني في الحقيقة قدم لهم ثورة من الأفكار التي يتعذر تطبيقها عمليا. ولكنهم يقدرونه ويجلونه، رغم عدم اقتناع الخميني بالديمقراطية، لكنه اندفع ومن ورائه الأصوليون لملء الفراغ الذي تركه الشيوعيون وكذا الرأسماليون الذين يدعمون نفوذهم ضد الثوريين الإسلاميين[262].

وعلى الرغم من أن وجهة نظر الرئيس نيكسون تحمل جانبا من الصواب فإن الجانب الآخر للحقيقة التي أغفلها عن عمد تتمثل في عنصرين أساسيين، العنصر الأول يرتكز على أخطاء الشاه ومساوئ النظام، تلك

المساوئ التي أدت إلى استجابة الشارع الإيراني بسرعة لنداءات الخميني وانحصر العنصر الثاني في إذكاء المبادئ الدينية التي يؤمن بها أنصار الشيعة الجعفرية الاثنا عشرية، والمتمثلة في ولاية الفقيه تلك العقيدة المختزنة في الضمير الإيراني كما سنتناولها لاحقا.

في الصفحات السابقة ناقشنا بداية تدهور العلاقات بين محمد رضا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، كما تعرضنا لبداية الأزمة التي نشبت بين الشاه ومعارضيه سواء من رجال الدين أو التجار نتيجة لتمسكه الحاد بالثورة البيضاء، تلك الثورة الإصلاحية التي أدت إلى تعليم المرأة وتقليل نفوذ رجال الدين، ومقاومة ارتفاع الأسعار في البازارات الإيرانية، بالإضافة إلى المعارضة السياسية الناجمة عن إلغاء التعددية الحزبية وفرض نظام الحزب الواحد رستاخيز، مما شجع ظهور المعارضة المسلحة التي تمثلت في فدائي خلق الماركسية ومجاهدي خلق.

لكن مع مطلع عام 1977 بدأت مرحلة جديدة من التخطيط لقلب نظام حكم الشاه، حيث خرجت مظاهرة منظمة لأول مرة بعد صلاة الجمعة من مسجد شاه عبدالعظيم جنوب طهران، تردد الشعارات المعادية للنظام وكانت تهتف بسقوط الإمبراطور، وإن تفرق جمع المظاهرة بعد أن تصدت لها قوات الأمن. كما قامت مظاهرة مشابهة من داخل جامعة طهران إلى خارجها، وشرع المتظاهرون في تحطيم البنوك والمؤسسات التجارية حتى منشآت الجامعة ذاتها، وحملوا لافتات معادية للشاه ونظامه. لكن الشاه والحكومة الإيرانية اعتقدوا أن خروج المظاهرتين دليل قاطع على ضعف المعارضة المسلحة التي تقودها المنظمتان الثوريتان المذكورتان، وأنها دليل على ضعف منطق المعارضة وفساد حجتها، خصوصا بعد إعلانه العفو عن بعض المسجونين السياسيين.

رغم أن الجماعات المسلحة في الحقيقة كانت قد أعلنت عن نفسها بطريقة فاعلة أثرت في الشارع الإيراني وأيقظت انتباهه، بعد الانفجارات الكبيرة التي عبرت عن قوتها والتي لفتت أنظار الإعلام العالمي لأبعاد المعارضة الإيرانية لأنها في الواقع عبأت قطاعات عديدة في الأمة ضد الشاه وحكمه، كما تجسدت بصورة عملية أثناء زيارته والشهبانو للولايات المتحدة في المدة الواقعة بين 15 - 17 نوفمبر سنة 1977، تلك الزيارة التي

سعت لتحقيقها الشهبانو بغرض إزالة الجفوة التي كانت قائمة بين الشاه والإدارة الأمريكية منذ تولي كارتر رئاسة الدولة، حيث اجتمعت الشهبانو بالعديد من الشخصيات الأمريكية وعلى رأسها كارتر وقرينته في محاولة من جانبها لتقريب وجهات نظر الرئيسين دون فائدة.

ولكن الزيارة أثبتت عدم ثقة كل طرف بالآخر، فقد حشدت المخابرات الأمريكية المعارضة الإيرانية الممثلة في الإيرانيين المقيمين في أمريكا، وخاصة تنظيم التروتسكيين الإيرانيين وأعدتهم لاستقبال الشاه على أرضها، كما أن الشاه أرسل رئيس الساواك نعمة الله نصيري لإتمام الإجراءات الأمنية المرتبطة بالزيارة، حيث نجح في إعدادها بدقة التنسيق مع سفير طهران في واشنطن أدشير زاهدي، كما وفق مدير الساواك في جمع تسعة آلاف إيراني من أنصار حزب رستاخيز وصحبهم إلى واشنطن بالإضافة إلى قيامهما (السفير الإيراني ورئيس الساواك) بالتنسيق مع أربع عشرة منظمة تعمل في الولايات المتحدة لحشد أتباعها أمام البيت الأبيض تأييدا للشاه. ومن ثم تلاقت وجها بوجه العناصر المؤيدة بالعناصر المناوئة أمام البيت الأبيض.

وأثناء الزيارة الرسمية كانت الحجارة تنهال من المعارضة الإيرانية على أنصار الإمبراطور، واشتبكت الفئتان بعنف، مما اضطر حراس البيت الأبيض لإلقاء القنابل المسيلة للدموع لفض المظاهرتين المؤيدة والمعارضة على حد سواء، دون تعقيب يُذكر من قبل الشاه أو كارتر[263].

ومما يؤكد مشاركة المخابرات الأمريكية وسط الحشد الغاضب من المعارضة الإيرانية أنه لا يتفق مع بروتوكول استقبال رؤساء الدول، بالإضافة لما تم نشره - في 13 نوفمبر سنة 1977 - قبل الزيارة بيومين في الصحف الأمريكية، ممثلا في عريضة كتبتها المعارضة الإيرانية، ووقع عليها ستة وخمسون شخصية بارزة من زعماء الجبهة الوطنية وآخرون من اليسار الإيراني. وقد صيغت مطالبهم في عشرة بنود من بينها المطالبة بحكم دستوري، وحل التنظيمات السياسية والدستورية القائمة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفقراء، وإزالة العوائق والحواجز الاجتماعية بين طبقات الإيرانيين.

وكان هدف الإدارة الأمريكية من وراء ذلك التلميح بإمكانية خلع الشاه

من عرش الطاووس مستندين على المعارضة الشعبية في الداخل والخارج، وبالرغم من فهم الشاه لحقيقة الهدف الأمريكي، فإنه وجه الدفة لشحن الشعب الإيراني ضد ما أسماه بالهجمة الاستعمارية ضد إيران، ولم يحاول حل المشاكل السياسية والاقتصادية القائمة في بلاده. ومن أجل تحقيق غايته عقد اجتماعا طارئا لحزب رستاخيز في 4 يناير 1978 في الاستاد الرياضي بالعاصمة، وندد أمين الحزب وكبار الشخصيات بالقوى الاستعمارية، ووعد الشاه في اللقاء نفسه باتخاذ القرارات الصحيحة من خلال المؤسسات التنفيذية، وطلب من الشعب إطلاع الحزب الوحيد على نشاطات مؤسسات الدولة، وألقى الضوء على إنجازات عهده، كما أكدت قرارات الحزب على احترام النظام الإمبراطوري، وعلى استمرار العمل بدستور 1906 وتدعيم مبادئ الثورة البيضاء لعام 1963.

ثم أصدر الشاه مرسوما بتعيين الشهبانو رئيسة شرفية لجامعة طهران الكبيرة بغرض إعادة الجامعة لحظيرة النظام، بتوفير جميع الوسائل العلمية والإمكانيات المالية لخدمة الجامعة وكلياتها الجديدة، بالإضافة إلى استكمال الأقسام والتخصصات المختلفة، لاجتذاب الطلاب والتقليل من عدد الراغبين في استكمال دراستهم بالخارج حتى لا يتخذوا أدوات للمعارضة ضد الشاه في الدول المستضيفة، وفي الوقت نفسه وضعت قيود جديدة على استخراج جوازات السفر وإصدار تأشيرات جديدة للطلاب الراغبين في السفر لأوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

كما وجهت وسائل الإعلام الإيرانية تحذيرا لدول الغرب الأوروبي وأمريكا بأن استمرار تحريضهم للمعارضة سيؤثر في مصالحهم في إيران، لأن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه للشيوعيين لركوب الموجة، كما حدث إبان أزمة (مصدق) خصوصا أن لهم عملاء داخل الجيش ومؤسسات الدولة الإيرانية على حد سواء[264].

ثم كتب وزير الإعلام الإيراني داريوش همايون مقالا باسم مستعار لجريدة «إطلاعات» في فبراير سنة 1978 تضمن هجوما شديدا على آية الله الخميني الذي كان يعيش منفيا بالعراق منذ الستينيات، وندد بأفكاره وشكك في وطنيته ونسبه كإيراني مدعيا أنه ينحدر من أصل هندي، وزعم أن آية الله الخميني كان يكتب في شبابه أشعارا في الغزل ويذيلها بتوقيع

مستعار هو (هندي)، بالإضافة إلى ما أذيع بعد الثورة الإيرانية من أن التعليمات الحكومية قد عممت على الوعاظ وخطباء المساجد واللجان الحزبية لحزب الشاه رستاخيز للقيام بحملة منسقة للتقليل من قدر الخميني والتشكيك فيه، رغم أن الرجل كان متواريا في مدينة النجف بالعراق، ولم يكن له عندئذ نشاط يذكر في الشارع الإيراني، وإن ظل على اتصال برجال الدين الإيرانيين سرا.

ولكن الوثائق الإيرانية الخاصة بالساواك التي أذيعت بعد الثورة أثبتت أن همايون كان على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية منذ أن كان عضوا في مؤسسة فرانكلين الأمريكية للنشر، التي أسست وأصدرت الصحيفة الإيرانية «آيندكَان» وبمعونات إسرائيلية عام 1967، كما أن الساواك كان ممثلا في الجريدة من خلال أحد الصحافيين البارزين (عزمون) فضلا عن أن الساواك تكونت ونشأت أصلا بمساعدة خبراء من الموساد الإسرائيلية والمخابرات الأمريكية[265].

ونتيجة للمقالة المذكورة في إطلاعات والاجتماع الاستثنائي لحزب الراستاخيز قامت مظاهرة كبيرة من رجال الدين في قم في 7 يناير سنة 1978 منتهزين فرصة حلول ذكرى قوانين الإصلاح الزراعي، وقوانين تطوير المرأة ذريعة للتظاهر، وقد دمروا كل ما وصلت إليه أيديهم، وتصادموا مع الشرطة الإيرانية، وتساقط الجرحى والقتلى من الجانبين. في الوقت الذي كانت تتدفق فيه آلاف من أشرطة الكاسيت تحمل صوت الخميني وتحريضه على التمرد والعصيان بينما المراقبون في ذهول من هجمة انتشاره، لأنهم لم يسمعوا من قبل أن الرجل دأب على الإعراب عن وجهة نظره، سواء في الحكم أو في القضايا المطروحة على الساحة الإيرانية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو عسكرية أو حتى بترولية وبهذا الشكل الجديد وبالمنظور العصري الملحوظ، حيث كانت آراؤه السابقة لا تخرج عن نطاق الوعظ الديني العام والنقد المبهم للفساد. وكان من قبيل المفاجأة ذلك الحوار المطول، الذي نشرته صحيفة لوموند الفرنسية في 6 مايو 1978، مع الخميني، والتي تحدث فيه باعتباره زعيما مصلحا ورئيس دولة متوقعا.

وقد تعرض الحوار المعد بجودة فائقة لكل نواحي الحياة تقريبا، بدءا من نظام الحكم الديكتاتوري والصحافة المكممة، والأحزاب المقيدة،

والانتخابات المزيفة إلى الدستور المنتهك والبرلمان الشكلي، والثروة الزراعية المنهوبة، والثروة البترولية الموجهة لتكديس السلاح، كما تطرق الحوار للشيوعية وإسرائيل والقوى الكبرى والعرب.

وكأن الحديث قد أعد خصيصا ليحل آية الله محل الشاه، ولينفض الغبار عن رجل عاش في زوايا النسيان ليتعرف عليه العالم بأسره. خصوصا أن الرجل لم يطرأ على باله أن يقيم دولة الأئمة في القرن العشرين، بل إن كتاباته عن الحكومة الإسلامية كانت غامضة ولا تنم عن أي نوع من التفكير العصري لشكل الدولة أو أسلوب الحكم فيها. ومما يدعم دور فرنسا تجاه الشاه ما كتبه السفير الفرنسي في طهران قبل ثمانية أشهر من رحيل الشاه عن بلاده إذ قال: «إن الشاه قد انتهى وأن صفحته قد طويت نهائيا»، بالإضافة إلى ترحيب فرنسا بالخميني ضيفا على أرضها، والحرية التي كان يتعامل بها مع أنصاره[266].

كما قامت مظاهرات عنيفة في أحد مساجد مدينة تبريز في 23 فبراير سنة 1978 نتيجة لتحريض أحد رجال الدين أثناء الصلاة، وقد خرج المتظاهرون والتحموا بالمصلين من المساجد الأخرى، وتصادموا مع رجال الأمن، واتسع نطاق العنف حتى شمل المباني الحكومية ومقر حزب رستاخيز وعددا من الوزارات الأخرى وعددا من البنوك. وأهم نتائج الحدث تمثلت في خروج فصائل من الجيش الإيراني لفض المظاهرات ووقف العدوان على منشآت الدولة، بعد أن عجزت قوات الأمن عن إيقافها، لدرجة الاضطرار لفرض حصار جوي وبري على المدينة حتى لا يمتد العنف منها لمناطق أخرى.

وعلى أثر الحادث أوفد الشاه لجنة من كبار المسؤولين في الدولة لتقصي الحقائق ومعاينة الخسائر ومباشرة التحقيق مع المتهمين بتدبيره. واجتمعت اللجنة برجال الدين وكبار التجار ورجال القضاء لتحديد أوجه القصور والإهمال، وأمر الشاه بمعاقبة كل من تسبب في الحادث، كما أحيل قائدا بوليس آذربايجان الشرقية إلى لجنة تحقيق خماسية من القضاة العسكريين، ثم فصل محافظ آذربايجان من عمله. وقد تجلت أهمية الحدث في تعاطف رجال الجيش مع الشعب الغاضب من سوء الأوضاع وتردي الأحوال، حتى قامت الثورة الإسلامية 1979 ونجحت في التخلص من الإمبراطور وأنصاره،

حيث تأثر الضباط بالعديد من المفاهيم الفقهية التي اختلف حولها مراجع الشيعة وكبار رجال الدين في طهران، وبالتالي خسرت الحكومة من وراء ذلك أحد أعمدتها الأساسية الممثلة في الجيش الذي كان أحد وسائل ردع الشاه للمعارضة.

وبالطبع تحمس حزب توده الشيوعي وكثف من نشاطه الدعائي ضد الشاه في إقليم آذربايجان الذي يعد من أهم معاقل الشيوعية منذ الاحتلال السوفييتي له أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1941، وازداد نشاط فصائله وتنظيماته في المحافظة المذكورة، حيث وزعت المنشورات التي احتوت إلى جانب التحريض المباشر على توجيه الشكر لأعضائه الذين نجحوا في توصيل رسائل الحزب للعامة من الإيرانيين، كما أنها مثلت رد فعل مباشر للاتهامات التي وجهتها الدولة ومؤسساتها ضد الاتحاد السوفييتي كالعادة.

لكن أحداث تبريز نبهت المسؤولين الإيرانيين الموالين للشاه إلى ضرورة البحث عن حلول للمشاكل المعلقة والتي تمس الحياة اليومية للمواطن الإيراني. ومن ثم فقد بدأت وسائل الإعلام تجري نوعا من النقد الذاتي لمؤسسات الدولة، ولنشاطات الحزب الحاكم بغرض امتصاص الغضب الشعبي الذي شمل طهران وقم وتبريز. وأشارت بيانات الجناح التقدمي في الحزب الحاكم إلى نواحي القصور في قانون الأحوال الشخصية، كما انتقدت الصحافة الإيرانية كبار موظفي الدولة الذين تفرغوا لمصالحهم الشخصية على حساب مجموع الإيرانيين، وذلك بعد أن امتنع الطلبة عن حضور المحاضرات في جامعة طهران، واحتج الأساتذة والعاملون بها على وقف المرتبات، واعتداء الطلبة على بعض المسؤولين في إدارة الجامعة المعروفين بميولهم للنظام الحاكم[267].

وعلى إثر الاضطرابات في كل من تبريز وجامعة طهران عقد رئيس الوزراء جمشيد آموزكَار مؤتمرا كبيرا في تبريز يوم 9 أبريل سنة 1978 برئاسة أمين الحزب الحاكم لمناقشة سياسة إيران الداخلية، وموقف الجماهير من الحركة الإصلاحية ـ الثورة البيضاء ـ والحكومة، كما عقد الشاه مؤتمرا صحافيا لمندوبي الصحافة والإعلام الإيرانيين فقط، رد فيه على انتقادات المعارضة واعترف بوجود قصور في بعض المؤسسات الحكومية، وأعلن عن عزمه إجراء تغييرات جوهرية داخل قيادات الحزب

الوحيد في إيران. وأثناء الاجتماع تساءل رئيس تحرير صحيفة كيهان أمير طاهري وصديقه رئيس الوزراء المخلوع من الشاه عباس هويدا عن مبررات عدم الاعتراف بالوضع القانوني للمعارضة الواضحة في المجتمع، وعن السر في حجب حقها في التعبير عن رأيها بطريقة علنية بعيدا عن المنشورات التي توزع بطريقة سرية. وكان (طاهري) يقصد الجبهة الوطنية التي أسسها مصدق والتي حظر الشاه نشاطها بعد عودته من روما. كذلك أشار طاهري إلى نشاط الماركسيين المستمر رغم أنهم كانوا مؤيدين لانفصال آذربايجان عن إيران فيما بين عامي 1942 و1946، ولكن الشاه تمسك بموقفه وبعدم الاعتراف بالمعارضة سواء المعتدلة - الجبهة الوطنية - أو المتشددة - رجال الدين - ووصفهم بالقتلة والخارجين عن النظام، وكان موقف الشاه الرافض بمنزلة الضوء الأخضر للمعارضة كي تتحد جميعها ضده في ساعة الصفر، متناسية الخلافات الجوهرية القائمة بين فصائلها، بدءا من الشيوعيين فالليبراليين والمتشددين من رجال الدين.

كما أن مدير الساواك الجنرال ناصر مقدم قدم النصح للشاه بعد الحادثين المذكورين بأن يسمح بحرية تكوين الأحزاب، والعمل على إجراء انتخابات حرة، وتطهير جهاز الساواك نفسه وبعض أجهزة الدولة من الفساد، ولكنه رفض أيضا تلك النصائح. وكان من نتائج رفض الشاه المستمر للحرية السياسية أن تقدم أحد المفكرين المعتدلين (علي شريعتي) للقول إن القوى الوطنية كلها أصبحت تنادى بإسقاط الإمبراطور الذي لم يعد من الممكن التعاون معه. رغم أن شريعتي كان من ضمن العناصر المهادنة للشاه طوال الستينيات والسبعينيات، لكن تعنت الشاه أمام أبسط المطالب الحيوية لرجل الشارع دفعه للانضمام للمعارضة، ومن ثم فقد الشاه شريحة من رجال الدين والمثقفين المعتدلين كانت بالأمس مهادنة له.

ودفع البازار للمشاركة في المعارضة الإيرانية لأن الأسواق التجارية (البازار) بمنزلة القلب من البلدة من كل المدن الإيرانية، وبداخله جماعات من التجار وأصحاب المهن الذين يشكلون طبقة رأسمالية تعد القوة الثالثة في إيران بعد مؤسسات رجال الدين، والبلاط الملكي. وفي البازار تظهر سلطة رجال الدين بتأثيرهم العميق في عامة الناس وتدعيم التجار لنفوذهم، وخصوصا أن البازار قد ساهم بدور فعال في توصيل الدكتور مصدق بطل

تأميم النفط لمركز السلطة والصدارة، كما أن البازار رغم استفادته الوقتية من الثورة البيضاء التي قام بها الشاه تدريجيا، فقد جزءا كبيرا من غنائمه بالتضخم الناجم عن قلة الشراء، فضلا عن أن البازار يعد المركز الرئيسي للأرباح المالية وبداخله يتحرك الدولار صعودا وهبوطا، ومن البازار تخرج المناقصات التجارية المعبرة عن مطالب الشعب فيهرع الوكلاء والسماسرة والوسطاء من أنحاء العالم لتلبية احتياجاتهم، فجاءت الثورة البيضاء لتصيب البازار بالركود[268].

لقد كان للبازار دوره الفاعل في الحياة السياسية لإيران ومؤسساته المستقلة التي لم تفلح سلطة في احتوائها أو تذويبها، وكانت تضم 250 ألف صاحب محل حتى منتصف السبعينيات، وتسيطر على نحو ثلثي تجارة التجزئة، كما كان للتجار الإيرانيين تنظيم يمثلهم في اتحادات الطوائف التجارية والحرفية، مما دعم سلطة التجار الكبار، وظلوا يمارسون نفوذا قويا على مساعديهم ومستخدميهم في الورش، وكذا الباعة المتجولين والسماسرة سواء في المدن أو في الريف.

كما لا يمكن إغفال العلاقة الوثيقة التي ربطت بين التجار والمؤسسة الدينية بصفة عامة، باعتبار أن التجار الكبار والصغار يمثلون مصدر التمويل الرئيسي للمؤسسة الدينية من خلال زكاة الخمس ولهذا حرص رجال المؤسسة الدينية على استمرار تعضيد ومؤازرة التجار، لأنه من الثابت تاريخيا أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يثور الفقهاء، وأن التجار كانوا يعتصمون بالمساجد إذا أرادوا إعلان احتجاجهم في مواجهة السلطة، ولأن استقلال المؤسسة الدينية كان ولا يزال مرتكزا على استقلالها المالي، وهو ما يكفله التجار، فقد توثقت الصلة على مر التاريخ بين العلماء والبازار وأدرك كل طرف أن مصالحه أكيدة في استمرار تلك العلاقة وترسيخها، وكان من الطبيعي أن يقف البازار مؤيدا للمؤسسة الدينية في معاركها ضد الشاه قبل وأثناء الثورة، وبخاصة منذ إعلان حزب الحكومة الأوحد رستاخيز عام 1975، الذي استهدف بسط يد الدولة لأول مرة على الأسواق والمؤسسات الدينية، بعد فشل الحكومة في مواجهة حالة التضخم التي حدثت نتيجة لحركة التسليح والتصنيع الضخمة التي قام بها الشاه إثر ارتفاع أسعار النفط على إثر حرب 1973، والتي ازدادت قوتها بين عامي 1975 و1977. تلك

السيطرة التي أدت إلى سجن ثمانية آلاف تاجر من أصحاب المحال التجارية، كما أدت إلى نفي ثلاثة وعشرين ألفا من مواطنيهم في المدن، لدرجة أن أحد التجار قد شكا لمراسل جريدة لوموند الفرنسية بقوله «إن الثورة البيضاء تحولت إلى ثورة حمراء»[269].

الخلاصة أن البازار ألقى بثقله في كفة المؤسسة الدينية فكان أحد العوامل المؤدية إلى تقوية معسكر الثورة، وزلزلة النظام الملكي، ثم نجاح الثورة، وإن اختلف الموقف بعد تسلم الثوريين للسلطة ومحاولتهم تلقيص نفوذ التجار، مما أدى إلى وقوع الصدام بين الفرقتين، وإن تداركت الثورة خطأها وشجعت التجارة الخارجية لتزيد من فرص التأييد للنظام الجديد بعد وفاة الخميني.

8 الثورة الدينية

(1977-1979)

تصاعد الأحداث الداخلية والخارجية

أثار انفجار الثورة الإيرانية بطريقة مفاجئة العديد من التساؤلات في العالم عامة والعالم الإسلامي خاصة، نظرا لما صاحب الثورة الإيرانية من ضجه إعلامية ضخمت من قدرتها، وأضفت هالة من التقديس والقدرة التنظيمية الفائقة على قياداتها والقائمين عليها، وأفرغتها تماما من مضمونها الفكري والاجتماعي، لدرجة أن بعض المحللين اعتبرها من ملامح العمل السياسي في العالم الثالث، الذي يعج بالمتناقضات فلا يجد أمامه سوى الثورة أو الانقلاب محاولا بذلك حل مشاكله العميقة بأساليب مرتجلة قليلة الفاعلية قصيرة المدى وأن العالم الثالث ـ من وجهة نظرهم ـ لا يلجأ لاستخدام الأساليب العلمية أو الحكم الدستوري لابتكار حل جذري لمشاكله ، وإنما يعتبر الانقلاب بمنزلة التكتيك والحل الإيجابي لقضاياه المزمنة في آن واحد.

كما أن الإعلام الغربي والإسلا مي قد نوه بدوره للهمس الدائر بين رموز الثورة الإيرانية حول وسائل ومنهاج تصدير الثورة للعالم الإسلامي، كما نقل

خلافا مسموعا حول توقيت وتكتيك ممارسته، مما أثار حفيظة الدول الإسلامية السنية المجاورة واقعيا والمتاخمة جغرافيا. وعلى رأس الدول التي توجست خيفة من توجهات الثورة الإيرانية تركيا وأفغانستان والباكستان والعراق ودول الخليج. بل إن الهجوم العراقي المباغت على إيران في عام 1980 يعد، بالإضافة إلى أسبابه التاريخية والسياسية والحدودية، من مظاهر القلق المتحفز من محاولة الثورة الإيرانية الشيعية تصدير منهاجها إلى الشعب العراقي، خصوصا أن ثلثي العراق المتاخم لإيران يعتنق المذهب الشيعي.

مجمل القول أن إشكالية تقييم الثورة الدينية، ونجاحها السريع قد أثارا تضاربا في تقييم المحللين السياسيين لحجمها، ومدى تفاعل الشعب الإيراني معها متناسين ـ عن جهل أو عن عمد ـ العوامل والجذور الحقيقية التي ساعدت على نجاحها، بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية التي مهدت الطريق أمام قياداتها ليتربعوا على مقعد السلطة السياسية، قابضين بين راحاتهم على السلطتين: النفوذ الديني والسيطرة السياسية. كما تصور الباحثون أن هيمنة الثورة الإيرانية ورموزها على مقاليد الحكم والزعامة الدينية معا، قد جاءت نتيجة لتكاتف وتلاحم عناصر المؤسسة الدينية بكل درجاتهم مع زعامة الثورة، بل إن البعض قد أفاض في وصف حجم التلاحم القائم بين رجال الدين والفقهاء الشيعة في جميع أرجاء إيران، مع أن واقع الحال قد كشف عن وجود تباين واضح وخلاف جوهري بين أعضاء المؤسسة الدينية في إيران من جهة، وأعضاء المؤسسة ورموز الثورة الدينية من جهة أخرى. لهذا سألقي الضوء على الثورة الدينية ومجمل التيارات السياسية الدينية التي ظهرت منذ باكورة الثورة، ومع الساعات الأولى من اجتياحها الكاسح لمؤسسات الدولة المدنية، سواء في أثناء التعامل مع الجماهير ، أو في أثناء وضع أسس الحكم الديني الذي انتهجته الثورة ذاتها. بمعنى آخر أن التحالف الذي بدا على السطح بين رموز الثورة كان مؤقتا، لأنه كان متفقا على الخطوات الرئيسية الموجهة ضد الفساد والحكم الإمبراطوري بصفة عامة، وأن جذور الخلاف قد فرضت نفسها عمليا بعد التخلص من الأسرة البهلوية، وإدارة دفة الحكم في إيران مع مطلع عام 1979. كما أن جذور الخلاف قد امتدت وتبلورت أبعادها قبل وفاة مفجر الثورة وزعيمها

الروحي والسياسي آية الله الخميني عام 1989، وهي المرحلة التي توقفت عندها الدراسة.

لهذا تناولت نقاطا أساسية بدأت بعرض الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران قبل الثورة وفي عهد محمد رضا شاه، لتقديم خلفية للصراع الذي دار بعد ذلك منذ نجاح الشاه في استعادة عرشه بعد ثورة مصدق المعروفة ، كما أشرت إلى الضغوط التي تعرض لها الشاه من قبل القوة التي أعادته لعرش الطاووس، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الضغوط القادمة من بريطانيا وهي الدولة صاحبة النفوذ الدائم في إيران طوال تاريخها الممتد عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى الضغوط المستمرة من الاتحاد السوفييتي جارها الطامع في ثروتها البترولية دائما. كما تناولت في إيجاز المعارضة السياسية والدينية لحكم الشاه منذ حركة الإصلاح التي قادها في الستينيات والسبعينيات والتي عرفت بالثورة البيضاء، تلك الثورة التي دخلها البازار بكل ما يحمله من ثقل اقتصادي في تاريخ الدولة حتى يومنا هذا.

كما عرضت لمراحل الثورة الإيرانية داخليا وخارجيا بدءا من المخابرات الغربية، والمخابرات الإيرانية المعروفة بالساواك ذاتها، وانتهاء بجموع الشعب الإيراني وزعاماته السياسية والدينية شديدة الاختلاف والتباين. تلك المراحل التي امتدت عامين كاملين حتى وصول آية الله الخميني بالطائرة من باريس إلى طهران في عام 1979 لتولي كرسي الإمامة الدينية والزعامة السياسية في آن واحد. وتطلبت الدراسة نظرة فاحصة لمفهوم ولاية الفقيه، تلك الولاية التي تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ إيران الحديث، ثم مدى التلاقي والخلاف حول حدود الولاية من الوجهة الدينية والسياسية، ومدى صلاحية الإمام لقيادة الدولة سياسيا، لتطرح بدورها تباينا حادا بين مراجع الدين هناك، خصوصا أنه طرح تساؤلا مهما حول دور الزعامات السياسية التقليدية التي مارست العمل السياسي بصفة مستمرة، بالإضافة إلى دور القيادات الإدارية المدربة وعلاقة رجال الدين بمؤسسات الدولة المدنية جميعها.

كما تطرقت لمجمل التيارات الدينية في الثورة الإيرانية، التي ظهرت بين عناصرها خلافات سياسية، ودينية واجتماعية شديدة الحدة، وكذا

التباين بين رموزها في الشارع الإيراني . والحقيقة أن الخلافات التي برزت بين التيارات الدينية المتباينة، لم تقتصر على الجانب الفكري والنظري فحسب، بل تعدته إلى وسائل وتفاعلات الممارسة العملية وسط الجماهير الإيرانية، لأن الثورة استعانت بأجهزة الدولة المدنية وأجهزة الثورة المستحدثة أيضا .

كما عرضت لمراحل تثبيت قدمي الثورة برموزها في السلطة السياسية والدينية، وشكل الصراعات وحجمها ووسائلها طوال عامين كاملين من 1979 وحتى 1981، إلى أن نجحت في فرض الصبغة الدينية على نظام الحكم وأدواته، وما صاحب فترة الصراع من تصفية للمعارضة بأجنحتها المختلفة، وانتهاء بمرحلة حكم الفقهاء رسميا للدولة وحتى وفاة الخميني عام 1989، تلك المرحلة التي امتدت عشرة أعوام، لم تنجح الثورة خلالها في تطبيق شعاراتها، كما ظهر التباين بين النظرية والتطبيق، بالإضافة إلى الصعوبات العديدة التي واجهت الفقهاء في السلطة السياسية كقضية الرهائن والحرب مع العراق وانعكاساتها على العالم العربي ... الخ.

اتضح من العرض السابق أن نظام الحزب الواحد قد أغضب المعارضة بكل فصائلها، كما أن الثورة البيضاء وما نجم عنها من رقابة الحكومة على الأسواق قد أثارا حفيظة تجار البازار وأعضاء المؤسسة الدينية. وكان التضخم الناتج عن زيادة حركة التصنيع قد أصاب الطبقة الوسطى في مقتل نتيجة لزيادة الأسعار، ولم يشعر رجل الشارع بميزة أسعار البترول في أعقاب حرب 1973، لأنها جميعا قد وجهت لتدعيم المؤسسة العسكرية بالسلاح الذي لم تفلح عناصرها في استيعابه، وشعرت الجماهير بأنها مكرهة على تحقيق أحلام الشاه وحده، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الأمريكية والبريطانية. فبريطانيا كارهة للشاه الذي ألغى الكونسورتيوم، وأمريكا تتهمه بتجاهل حقوق الإنسان والسوفييت يتهمونه باضطهاد الأكراد .

على أن الضغوط الداخلية أثبتت أنها في مجملها أخطر مما كان متوقعا، فبمجرد أن تغاضى الشاه عن المراقبة الكاملة للجماهير تدفقت الأحاسيس المكبوتة طوال ربع قرن، وهددت بجرف كل ما يعترض طريقها وبدأت الثورة بإضراب المحامين والقضاة والكتاب وطلاب الجامعات في نهاية عام 1977 احتجاجا على حبس الحريات، مطالبين بتنفيذ القوانين

الدستورية الصادرة في عام 1906 حتى 1911، وتصاعدت الثورة بشكل ملحوظ أوائل عام 1978 حين قامت تظاهرات عارمة في شوارع طهران بقيادة رجال الدين والتجار تطالب بعودة الخميني، وبإلغاء رقابة الدولة على الأسعار وتطالب المسؤولين برفع يد الدولة عن النقابات، وأن تسمح بعقد المؤتمرات السياسية.

ثم تصاعدت حركة الإضراب لتشمل موظفي الدولة والعاملين في البنوك والمدرسين ورجال الجمارك ورجال الصناعة والفنيين في المصانع وعمال مصانع البترول والنسيج وعمال البناء. وشل الإضراب الأوضاع العامة في الدولة. لكن الغريب في الأمر أن تلك التظاهرات الأخيرة لم تطالب بإعادة المنح السنوية للعمال والموظفين، أو تطالب بحل مشكلة البطالة أو تعترض على زيادة الأسعار والتضخم، بل كانت تطالب بعودة الخميني وإلغاء الأحكام العرفية، كما كانت تطالب بمعاقبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين في التظاهرات السابقة التي شملت معظم شهور عام 1978.

وتجرأ المتظاهرون وطالبوا بخلع الشاه، وقال أحد عمال تكرير البترول لمراسل أمريكي «إننا لن نصدر البترول إلا بعد أن نصدر الشاه شخصيا». وقد ضمت التظاهرات عشرة آلاف متظاهر من مختلف فئات الشعب الإيراني، ثم عمت الاضطرابات العديد من المدن الإيرانية، ونادى المتظاهرون الذين بلغ عددهم مليوني مواطن بإقامة جمهورية إسلامية [(270)].

وبالرغم من كراهية الإدارة الأميركية للشاه فقد كانت حريصة على بقائه مؤقتا في السلطة، حتى يتوافر البديل المناسب حرصا من جانبها على مصالحها البترولية في المنطقة. لكن ضخامة الأزمة الإيرانية واستمرارها أربكا الإدارة الأمريكية. إذ انقسم صناع القرار فيها إلى قسمين: القسم الأول يمثل الصقور ويرأسه الدكتور زبيجنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski مستشار الأمن القومي، والذي كان يشجع الشاه على مزيد من العنف والقسوة حتى يتمكن من سحق المعارضة، بدعوى أن سقوط الشاه فجأة سيؤدي إلى خسارة فادحة لمصالح الولايات المتحدة في الخليج، وفريق آخر يمثل الحمائم وعلى رأسه سفير الولايات المتحدة في طهران وليام سوليفان William H.Sullivan الذي رأى «أن الشاه لاينبغي له استعمال القوة مع المعارضة لسببين:

السبب الأول: أن المعارضة الإيرانية شديدة الانتشار وأنها شملت جميع أرجاء الدولة وأصبح من الصعب سحقها. والسبب الثاني: أن الجيش لم يعد يهتم بأمر البلاط وأنه لن يتدخل لإنقاذه بعد قرار المجلس الأعلى للضباط بالتزام الحياد في يناير 1979 ». واقترح سوليفان أن يمد الشاه يده للمعارضة الداخلية المعتدلة حتى يستطيع جذبها لجانبه وإبعادها عن القيادات المناوئة له، كما اقترح أن يمد الشاه يد الصداقة للخميني وكان الرئيس كارتر من المؤيدين لرأي الحمائم خوفا من تكرار ما حدث في شيلي[271].

أما على صعيد المخابرات الأمريكية فقد أدركت منذ زمن بعيد أن نهاية الشاه باتت قريبة ، وبالتالي كانت تتابع بدقة تحركات الخميني وتنشر الصحف الأمريكية تصريحاته وصوره في أعمدتها الرئيسية بجوار بيانات المعارضة الإيرانية في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى نشاط رجال المخابرات المركزية المنتشرين في ربوع إيران الذين كانوا يجمعون البيانات ويستطلعون رأي الشعب الإيراني حول تصريحات الخميني، وفي محاضراته الصوتية التي كان يروج لها رجال الدين في أرجاء الدولة الإيرانية.

في ذلك الوقت لازمت الشاه حالة من القلق الشديد والارتياب من جراء تصريحات الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران. وعندما طلب من السلطات الأمريكية في واشنطن مرارا أن توضح موقفها، كانت ردودها غامضة خالية من التحديد، منها على سبيل المثال «أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهداتها». وعندما بدأت الأحوال تتدهور بصورة أكثر حدة منذ يوليو 1978 قام سوليفان سفير الولايات المتحدة في طهران، وكذا السفير البريطاني هناك، بزيارة ودية للشاه ليؤكدا من جديد دعم بلديهما لعرشه دون توضيح لوسائل الدعم المزعوم أو خطواته العملية.

وبالرغم من التعهدات الأمريكية والبريطانية الدبلوماسية فقد صدر تصريح رسمي من وزارة الخارجية الأمريكية في 7 ديسمبر 1978، تعلن فيه «أن الولايات المتحدة لاتنوي التدخل في شؤون إيران بأي شكل من الأشكال»[272]. مما أزعج الشاه بشدة وجعله يؤكد في مذكراته على التضليل الذي تعرض له من قبل الأمريكيين والبريطانيين على حد سواء، كما أشار إلى المقابلة التي جرت بينه وبين ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في

إيران التي لم يطمئن فيها على نفسه أو عرشه. كذلك فوجئ الشاه بوجود الجنرال هاوزر في إيران في الخامس من يناير 1979، وقد بقي بها حتى 8 فبراير أي بعد رحيل الشاه من طهران نهائيا.

وقد انحصرت مهمة هاوزر نائب القائد العام لقوات حلف الأطلنطي في أوروبا في منع الجيش من القيام بانقلاب لإنقاذ العرش، لكي يظل الجيش الإيراني جاهزا أمام الأمريكيين عند الحاجة إليه. وقد أوضح هاوزر للعسكريين الإيرانيين بجلاء أن الولايات المتحدة لن تساند انقلابهم، برغم تيقن السفارة الأمريكية من عدم ولاء الجيش للشاه أو لحكومة بختيار الأخيرة قبل الثورة. وكان هدف الإدارة الأمريكية منصبا على إبعاد القوات المسلحة عن التحرك نهائيا.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد ساندت هيئة الإذاعة البريطانية الخميني بشدة وكانت تبث الدعوة لقلب نظام حكم الشاه بصورة مباشرة، بالإضافة إلى إذاعة بياناته وخطبه ومحاضراته لتحريض الشعب ضد محمد رضا[(273)].

وبرغم أن الشاه، وبناء على نصيحة كارتر، كان قد أصدر قرارا بالعفو عن العديد من المسجونين السياسيين، فإن المفرج عنهم من السياسيين انضموا للمعارضة ولم يساندوا الشاه ، ولم يقللوا من غلواء غضبهم عليه. كما أنه حاول إرضاء المعارضة الدينية بتشكيل وزارة مصالحة وطنية رأسها شريف إمامي وهو سليل أسرة دينية عريقة في إيران، وقد أعلن أنه سيستعين بعلماء الدين في إدارة شؤون الدولة، كما حاول تدعيم قواعد التفاهم بين مختلف الطبقات وأعلن تقديره للقيم الدينية وتراثها الروحي، ولكن محاولات رئيس الوزراء ذهبت بالبقية الباقية من مكانة الشاه، لأنه لم يتصد لنفوذ العائلة المالكة وابتزازها لمؤسسات الدولة. وكان من نتيجة ضعفه أمام العائلة المالكة أن آيه الله شريعة مداري هدد في حديثه مع «باكستان تايمز» أنه إذا لم تهتم الحكومة بمطالب رجال الدين فإنه سيدعو الشعب للإضراب العام.

كما أن رئيس الوزراء وقع في خطأ جسيم عندما أعلن حل حزب رستاخيز الوحيد في إيران، مما أكره عناصره للانضمام لأحزابهم القديمة وخسر الشاه تجمعا من الأمة الإيرانية كان مواليا له، وتدفقت القيادات السياسية على مجلس الوزراء تطلب تشكيل أحزاب جديدة، ولم ينتظر المطالبون بتشكيل أحزاب جديدة قرار الحكومة، وإنما بدأت التظاهرات تجوب

العاصمة بقيادة رجال الدين، خاصة بعد رفض الخميني جميع محاولات رئيس الوزراء للمصالحة معه، أثناء وجوده في باريس، أو من خلال أتباعه في إيران. بل لقد أشاد الخميني من منفاه بموقف الجيش الذي لم يتعرض للمتظاهرين، واضطر رئيس الوزراء إلى إعلان رفضه قيام تظاهرات من دون إذن مسبق من الحكومة، ولكن الشعب لم يستجب لأوامر رئيس الوزراء، وعمت التظاهرات اثنتي عشرة مدينة إيرانية، مما أجبره على إعلان الأحكام العرفية لمدة ستة أشهر.

وكانت أخطر التظاهرات التي قامت بعد ذلك على الإطلاق هي التي تجمعت يوم 8 سبتمبر 1978 - يوم الجمعة الأسود - أمام البرلمان، تلك التظاهرة التي نادى منظموها بسقوط الشاه وحكومته، فاضطر الجيش للتدخل وتفريق المتظاهرين، وتحولت ساحة البرلمان إلى ساحة للشهداء، وأصبح المشهد الدامي بمنزلة النهاية الفعلية لسلطة الشاه ونظامه السياسي في الدولة.

أما المعارضة، التي حصلت على إذن بتشكيل أحزاب جديدة أو إحياء أحزابها القديمة، فقد أصبحت أكثر نضجا وطالبت بإلغاء الساواك، وحل البرلمان الإمبراطوري بمجلسيه. ودعت لإجراء انتخابات حرة تحت إشراف رجال الدين أنفسهم، كما دعت لإلغاء المحاكم العسكرية وإبطال أحكامها الصادرة ضد السياسيين، ودعت لاحترام حرية الصحافة وحرية عقد الاجتماعات، وسعت لتشكيل حكومة جديدة من العناصر الوطنية المشهود لها بالنزاهة، وطرد موظفي الدولة المنتمين إلى أديان غير معترف بها رسميا في الدولة، وعودة المنفيين السياسيين في الداخل والخارج، كما دعوا لقطع علاقة إيران بإسرائيل وتقليل شراء السلاح من أمريكا، وطرد الخبراء الأمريكيين، كما هددت بالانسحاب من حلف الأطلنطي، والانضمام لدول عدم الانحياز، وتأميم صناعة النفط.

كانت التيارات السياسية جميعها تطالب بدك النظام الملكي واقتلاعه من الجذور معتمدة على سياسة كشف فضائح الأسرة المالكة بالوثائق والمستندات. فاكتسبت المعارضة الجديدة حجية شديدة أمام رجل الشارع، وانضم إليها العديد من المنتفعين وجمع الخانعين تحت ستار حزب رستاخيز الحكومي، خصوصا أن الخميني قد أذاع أنه لن يتعامل مع الحكومة أو

النظام القائم مطلقا، وكان تصريحه بمنزلة توجيه مباشر لرجال الدين بالتحرك بصورة أكثر إيجابية، وبطريقة سريعة، لهذا دعا رجال الدين لضرورة إقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة من عناصر لم تتعامل مع السلطة منذ سقوط مصدق عام 1953. فاضطرت الحكومة لترويج إشاعة للوقيعة بين رجال الدين، مفادها أن خلافا في الرأي قد نشأ بين رجلي الدين الكبيرين الخميني وشريعة مداري، وأن الثاني يعد رمزا للاعتدال والتعقل، أما الخميني فإنه مصر على شن حرب مسلحة لإنهاك الحكومة وإرغامها على التسليم لأوامر المعارضة، المتمثلة في أن تُستبدل بحكم الشاه حكومة إسلامية تحكم بالقرآن، وكأن الحكومة قد أعلنت اعترافها بمطالب رجال الدين والخميني ولو بطريقة غير مباشرة.

وزاد الأمر سوءاً محاصرة قوات الأمن العراقية لمنزل الخميني في مدينة النجف بناء على طلب الشاه، حيث كان يعيش في المنفى خمسة عشر عاما، نتيجة لرفض الخميني الكف عن نشاطه المعادي للشاه، وإصراره على استقبال مراسلي الصحف الأجنبية والإدلاء بالتصريحات لهم، وكذلك إصدار التعليمات لأتباعه بالتظاهر في إيران. فاضطر الشاه إلى أن يطلب من الحكومة العراقية محاصرة الخميني وتخييره بين الكف عن نشاطه المعادي للشاه وبين مغادرة العراق. ولقد رفض الخميني الانصياع سواء لرغبة بغداد أو طهران، ورحل إلى الكويت التي رفضت حكومتها استقباله، فاضطر للتوجه إلى فرنسا التي أرادت استثمار ضيافتها له بعد خروج الشاه. وقد نجح تخطيطها، كما اتضح بعد الثورة، خصوصا أن سفير فرنسا في طهران كان قد أرسل لحكومته في مايو 1978 تقريرا يؤكد فيه أن أيام الشاه في السلطة باتت معدودة.

كما أجرى مراسل صحيفة لوموند بعدها بأيام أول حديث سياسي أدلى به الخميني للصحافة العالمية والغربية بصفة خاصة، وكانت الجريدة تبرز الخميني للعالم بوصفه زعيما جديدا لإيران، وضمن الخميني قبل الثورة تأييد فرنسا له[274].

وأمام التطورات الخطيرة اضطر الشاه للاعتراف الضمني بالثورة وألقى خطابا في ديسمبر 1978، ناشد فيه رجال الدين إرشاد أبناء الشعب لأهمية احترام النظام والحفاظ على وحدة الأمة. كما تعهد بتجنب أخطاء الماضي،

وتعهد بإقامة حكومة وطنية يرأسها غلام رضا أزهاري وهو رجل لم يعمل في السياسة من قبل، كما كان يحظى بثقة الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت باكورة أعمال أزهاري إلقاء القبض على قائد جهاز الساواك، ورئيس الديوان الإمبراطوري ومحافظ فارس ووزير التجارة، ووزير الطاقة وكذا وزير الزراعة لاتهامهم باستغلال النفوذ وتشجيع الفساد في مؤسسات الدولة.

وقد بلغ عدد الشخصيات السياسية المقبوض عليها ثلاثمائة سياسي اتهموا جميعا بالرشوة، ووضعت أموالهم تحت سيطرة الدولة، محاولة من جانب رئيس الوزراء لتبرئة ساحة الشاه من مسؤولية فساد الدولة واستغلال قوت الشعب الإيراني دون جدوى.

لكن أزهاري أخطأ عندما ألقى القبض على أحد زعماء الجبهة الوطنية كريم سنجابي في الوقت الذي كان فيه الشاه يحاول إقامه حوار ديموقراطي مع المعارضة.

وقد برر رئيس الوزراء موقفه بدعوى أن سنجابي كان قد رتب مع الخميني أوراق المرحلة القادمة، بحيث يصبح سنجابي زعيما للمعارضة العلمانية، بعد القيام باستفتاء شعبي على الملكية في إيران وعلى شخص الشاه نفسه، وأن الاتفاق تم بين الرجلين على إقامة حكومة إسلامية ديموقراطية جناحاها الخميني وسنجابي. وكان مصدر معلوماته الولايات المتحدة وفرنسا، وهما الدولتان المعاديتان للشاه ونظامه والساعيتان بتؤدة لإعادة الخميني ليقوم على رأس الدولة.

وفي أول يناير 1979 أقال الشاه حكومة أزهاري وكلف شهبور بختيار تشكيل الوزارة الجديدة، وبعد أسبوع من توليها مسؤولية الحكم أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن الشاه سيغادر طهران في إجازة قصيرة ولم يحدد موعد عودته، وبالفعل خرج الشاه من إيران إلى أسوان بمصر في 16 يناير 1979 [(275)] ، وهرب بختيار من طهران إلى باريس، وكان هروبه بتدبير وموافقة الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي كارتر أيضا. وتشكل مجلس وصاية على العرش برئاسة أحد السياسيين القدامى ومحافظ خراسان السابق جلال الدين طهراني، لكن الخميني أعلن، وهو في باريس، أن مجلس الوصاية ومجلس الوزراء الجديدين غير شرعيين، وأنه قادم لبلده لاستخلاص

حقوق الشعب من أيدي الظالمين. وكان إعلان الخميني قد ورد بعد أن تأكد من أن هاوزر قد أسكت الجيش ومنعه من القيام بانقلاب يعيد السلطة الكاملة لمحمد رضا، وأنه سيغادر طهران في 8 فبراير، وبعد تأكده من أن رجال الدين قد جمعوا الشعب لاستقباله أيضا [276].

وفي أول فبراير 1979 وصل آية الله الخميني إلى طهران على متن طائرة فرنسية، وعقد مؤتمرا صحافيا في الخامس من فبراير 1979 في مقر إقامته بمدرسة علوي بطهران، حدد فيه برنامجه السياسي على الوجه التالي:

1ـ أن الرأى العام والشعب قد اعترفوا به زعيما للبلاد.

2ـ أنه عين حكومة مؤقتة لإجراء الاستفتاء.

3ـ أن معارضة الحكومة التي عينها تعد معارضة لحكم الله.

وبدأ الخميني بتنفيذ سياسته طبقا للنقاط المذكورة في مؤتمره الصحافي، ثم أعلن تكليف مهدي بازرجان رئاسة الوزارة المؤقتة في 5 فبراير1979، كما كلفه إجراء استفتاء للرأي العام حول تغيير النظام السياسي للبلاد من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية، وتشكيل مجلس تأسيسي من ممثلي الشعب بغرض المصادقة على الدستور الجديد، وكذلك انتخاب مجلس نواب الشعب وفقا للقانون الأساسي الجديد [277].

في التاسع من فبراير 1979، وكما سبقت الإشارة، كانت رئاسة الأركان العامة وقيادة القوات المسلحة قد أعلنت أنها ستبقى على الحياد في الصراع الدائر على السلطة بين بختيار ورئيس الوزارة المؤقتة بازرجان، وعليه سلمت طهران وبقية المدن الإيرانية إلى الجماهير الثائرة وإلى الخميني ونظامه. وشكلت اللجان الثورية لمحاكمة أعداء الثورة في جميع أحياء طهران وغيرها من مدن إيران، وأصبح بأيدي الشباب عديمي الخبرة أحدث الأسلحة. وبدأت المحاكم تعقد في كل مكان لتحكم بالإعدام رميا بالرصاص على قيادات الجيش الموالية للإمبراطور، وجميع الرموز السياسية التي عرفت بالتعاون معه أو العمل تحت قيادته أو في ظل نظامه، حيث كانت سلطة مجلس قيادة الثورة(*) بقيادة آية الله الخميني فوق كل السلطات بما فيها مجلس الوزراء، وحلت الدولة الدينية محل الدولة العلمانية، وانتهى عصر

(*) كان رئيسه هو آية الله محمد حسين بهشتي (الناشر).

بهلوي نهائيا.

وعلى الفور اعترف الاتحاد السوفييتي بالخميني زعيم الثورة الإيرانية وبالنظام الجديد، كما أعلن كارتر تأييده لحكومة بازرجان. وعليه أعلن الخوميني في خطابه الذي ألقاه بمدينة قم أول مارس 1979 أنه أصدر تعليماته بمصادرة أموال وممتلكات الأسرة البهلوية ومن كان يدور في فلكها، وتخصيص أموالهم للمستضعفين (الفقراء) من أجل بناء مساكن لإيوائهم، وأعلن مجانية استهلاك الكهرباء والماء والمواصلات لذوي الدخل المحدود، كما طرحت بعض الرموز الوسطى في القيادة فكرة تشكيل وزارة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمكافحة الفساد، وإصلاح الصحافة والإذاعة ودور السينما لصبغها بالصبغة الإسلامية.

جاءت دعوة الخميني لإقامة حكومة إسلامية في وقت كانت فيه أوضاع الشيعة في إيران قد استقرت من الناحية التنظيمية، كما كانت المؤسسات الدينية تعيش فراغا سياسيا كبيرا نتيجة لسياسة ا لقمع التي اتبعها الشاه. وبات الإيرانيون يشعرون بأن دينهم قد أصبح في خطر بعد نزوع الشاه لإحياء العصبية الفارسية والتقاليد المجوسية، وبعد أن ألغى التقويم الهجري وتزايد نفوذ البهائيين واليهود في الدولة. في الوقت الذي كانت فيه محاضرات الخميني الصوتية تتضمن الدعوة لنهاية عصر الانتظار السلبي، والانتقال لعصر الانتظار الإيجابي، الذي يتطلب إقامة حكومة إسلامية في ظل ولاية ا لفقيه.

وكانت بيانات الخميني الرسمية في طهران شهري فبراير ومارس، وممارسته الفعلية للسلطات الزمنية تعد إعلانا رسميا لزعامة الفقيه السياسية والروحية في آن واحد، ولأول مرة في تاريخ إيران. لهذا أضحى من الضروري تبيان مختلف التيارات الدينية في الثورة الإيرانية وأهم المسائل الدينية عند الشيعة.

من المعروف أن الإمامة عند الإيرانيين تعد من أركان المذهب الشيعي، بل إنها أهم مايميز الشيعة الإمامية عن غيرها من فرق الشيعة الأخرى، خصوصا أن الإمامية تعتقد أن الله سبحانه وتعالى لايخلي الأرض من «حجة على العباد، من نبي أو وصي ظاهر مشهور أو غائب مستور». كما يعتقدون أن الله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن ينص على الإمام علي

وينصبه علما على الناس ، وأن الإمامة استمرت بالنص حتى الإمام الثاني عشر «المهدي المنتظر». وطوال مرحلة الانتظار الطويلة للإمام المنتظر، تلك المرحلة التي امتدت قرونا عديدة لم يكن أمام الشيعة سوى الفقهاء ليحتموا بهم للقيام بدور الدولة المدنية(*١)، خصوصا أن الفقيه عند الشيعة لايقتصر دوره على الإرشاد الديني والروحي، بل يتجاوزه إلى دور المتلقي للزكاة والخمس. وعليه أصبح الفقيه وثيق الصلة بالحالة الاقتصادية للمجتمع، كما توطدت صلة الفقيه بالتجار ورجال المال، فهم المصدر الأول للزكاة والخمس وما يتم وهبه من الأوقاف والتكايا.

كما أن اقتصار تلقي الزكاة والخمس على الفقهاء قد منحهم استقلالا اقتصاديا كاملا عن الحكومة ومكنهم من إقامة مؤسسة دينية بعيدة عن يد الدولة وضدها في كثير من الأحوال. ونتج عن الاستقلال الاقتصادي استقلال سياسي للفقهاء أيضا. وقد كان من العسير على الدولة متابعة أو مصادرة تلك الأموال لأنها حصيلة تصرف فردي في الأغلب الأعم، كما أن الدولة الصفوية والقاجارية والبهلوية كانت دولا مدنية ظالمة، حملت اسم الشيعة لكنها حكمتهم بصورة لم تكن لها صلة بالتشيع الحقيقي، كما رأى رجال الدين الشيعة بعد ذلك[278].

وقد اعتمدت تعاليم الشيعة على ما يعرف بـ «التقية»، أي إخفاء أسرار الموقف السياسي للطائفة ضد الأنظمة الحاكمة، ولهذا تميزت تنظيمات الفرق الشيعية بالسرية وحرص الشديد، برغم أنها كانت المذهب الرسمي للدولة خوفا من الاضطهاد أو التشرد على يد الشاه بعد أن أخذ في إحياء التقاليد المجوسية وشجع المذاهب الدينية الأخرى كاليهودية والبهائية والزرادشتية على ممارسة شعائرها في العلن. وعليه ظل دور فقهاء الشيعة يعادل دور ضباط الاتصال بين أتباع المذهب الشيعي.

كما اعتمد المذهب الشيعي على «التقليد» الواجب على الأتباع، بحيث يبطل عمل الفرد إذا صدر من غير تقليد لأحد الفقهاء المعروفين، الأحياء أو حتى الأموات. وقد أكد مبدأ «التقليد» على دور المرجعية الفقهية أي الرجوع لأحد الفقهاء المعترف بهم كمراجع دينية.

(*١) لم يكن الشيعة قبل الخميني معنيين بالدولة ونظام الحكم، بل بالجانب السلبي أي مخالفة نظام الحكم وليس بناء الدولة (الناشر).

وبناء على تلك الأسس الجوهرية في المذهب الشيعي كان للمرجع الديني مكانة عالية وسلطان واسع على أتباعه ومريديه. والمرجع يتعلم في «الحوزة العلمية»، والحوزة هي النواة الأساسية في مدارس الشيعة، وهي أشبه ما تكون بالحلقة الدراسية بالأزهر وإن تميزت عن الأزهر في ترتيب الدرجات الفقهية لخريجها[*2]. ففي البداية يكون طالب العلم أي دارس، وينتهي من دراسته بحصوله على الدرجة العلمية «مجتهد» التي يمنحها له أحد المراجع: وإذا أجيز الاجتهاد يلقب بحجة الإسلام، وعندما يمارس عملية الاجتهاد داخل حلقات الدرس ويؤسس قاعدة شعبية في الحوزة يلقب بآية الله. وتعد الحوزة مؤسسة تعليمية ودينية في آن واحد، بالإضافة إلى استقلالها الاقتصادي السابقة الإشارة إليه.

وقد اختلف الفقهاء الكبار حول حدود ولاية الفقيه، وهل تشمل الحكم وإقامة الدولة أم لا؟ حيث وقف معظم الأئمة ضد فكرة إقامة الدولة، على اعتبار أنها مسؤولية الإمام الغائب، أي الإمام الثاني عشر المنتظر. وأيد معظمهم قصر حدود ممارساتهم الدينية بحيث تتراوح بين ولاية الفتوى والقضاء، وإقامة الشعائر ومباشرة الأوقاف، ومطابقة القوانين السارية بالشريعة الإسلامية. وأعلن بعض فقهاء الشيعة تأييدهم لزعامة الخميني السياسية واختلافهم الشديد حول زعامته الفقهية، نظرا لأن الخميني قد نادى بالولاية المطلقة للفقيه وبإقامة دولة إسلامية تحت قيادته السياسية وإمامته الفقهية، وأكدوا أن الولاية المطلقة مقصورة على الإمام الغائب، وأنه على عاتقه وحده تقع مسؤولية إقامة الدولة.

من هذه الزاوية اشتد الخلاف بين الفقهاء الكبار، وبخاصة من حملوا ألقاب المراجع، أي أصحاب المدارس الدينية الكبرى والمكلفون بالدعوة بعد أن منحوا حق ممارسة الاجتهاد، من أمثال شريعة مداري ومنتظري والخميني ورافسنجاني، ومن السادة أي المنتسبين لرجال الدين وليسوا من أبناء الحوزة العلمية في قم مثل بني صدر، وابن آيه الله الخميني (أحمد)،

(*2) ليس هناك مراتب منتظمة وثابتة ومتدرجة، بل هي مجموعة أعراف متفق عليها لتسمية الطلاب والعلماء فيما بينهم، أما المراتب العرفية غير الحدية لا بالزمان ولا بالتصنيف العلمي فهي مختلفة من محيط إلى آخر وفي الأغلب الأعم هكذا: الفاضل، ثقة الإسلام، حجة الإسلام، حجة الإسلام والمسلمين، آية الله، آية الله العظمى. و«المرجع»، و«العظمى» يحتاج إلى شهرة واسعة بين صفوف العلماء (الناشر).

وصهره جعفر إشراقي [279].

إن مراجع قم من الفقهاء لم يكن يخطر على بالهم أن ينجح آية الله الخميني في تفجير الثورة وقيادة الدولة في آن واحد، وعليه نشأت حساسية شخصية وعلمية بينه وبين المراجع الآخرين، وخصوصا أن ولاية الخميني السياسية تؤدي إلى صيغة المرجع الأوحد كما ستؤدي إلى سيادته المرجعية عليهم، وتكونت تبعا لذلك جماعة الحجتية[*3] أي المنادين بأن الإمام الغائب هو حجة الزمان. وبمعنى آخر أن وضع الخميني الفريد قد أدى لظهور تيار كان أنصاره ضد الاشتغال بالسياسة وكانوا معنيين بأمر الدعوة فقط.

وقد ضاق الخميني ذرعا بأنصار تيار الإمام المنتظر وترك قم وعاش في شمال طهران[*4]. وكان على رأس المعارضين آية الله شريعة مداري الذي اتهم بالتآمر على الإمام، كما اتهم بالتخابر مع السفارة الأمريكية في طهران. وبرغم الخلاف الفقهي بينهما فإن نجاح الثورة في البداية قد جذب الكثير من الفقهاء، ومن بينهم المعارضون لمبدأ ولاية الفقيه لأنها ستتيح لهم فرصة أكبر للعمل في المجال السياسي، وما يتبعه من مكانة مرموقة في المجتمع، لهذا لم يجاهروا برفض ولاية الخميني الفقهية عند قيام الثورة [280].

كانت باكورة المعارضين سرا لولاية الخميني الفقهية تيار الإمام المنتظر، لكنهم حصروا خلافاتهم معه داخل الاجتماعات المغلقة لكبار رجال الدين فقط، وحالوا دون وصولها حتى لرجال الدين الصغار، لكي لا تنفصم عرى التحالف أمام أعداء الثورة الدينية. لكن التطبيق العملي لمنهاج الثورة في إدارة الحكم والسياسة أفرز على الساحة الإيرانية ست مجموعات دينية متميزة، وكان لكل مجموعة مصالحها الخاصة وأساسها الاجتماعي المحدد، وأيديولوجيتها ورؤاها المستقلة التي تبلورت بصورة أوضح بعد نجاح الثورة شعبيا، وبعد أن تقلد رجالها جميع شؤون الدولة السياسية والدينية. وهذه

(*3) هذه الجماعة كانت موجودة، ولم تتكون. وهي ليست منادية بأن الإمام هو حجة الزمان، بل نادت بأنه لا قيام لأحد قبل قيام الحجة، وأي قيام قبله باطل وضلال. وهي معروفة بنظرتها المخالفة لقيام الثورة والتي تدعو إلى انتظار الحجة، أي ظهور المهدي (الناشر).

(*4) ذهب إلى مدينة طهران للعلاج من مرض القلب، وليس للسبب الذي أوردته المؤلفة (الناشر).

الجماعات هي:

أولا: الثوريون الراديكاليون

كان آية الله الخميني على رأس هذه الجماعة، وكانت تضم أعدادا غفيرة من تلاميذه السابقين، الذين تحركوا بصورة فاعلة بعد أن هدأت الثورة فسعوا لإعداد شبكة من المؤيدين بين صغار التجار ومن الملالي - رجال الدين - البسطاء وعمال الورش الصغيرة. وتولت الشبكة مسؤولية نشر المعلومات، وتوزيع خطب الخميني المطبوعة، كما تولوا مسؤولية قيادة التظاهرات وتوزيع المواد الغذائية على المحتاجين، ثم كونت الجماعة في أثناء ذروة الثورة لجانا من الشباب المسلح لتعقب المعارضين[281].

وكان لهذه المجموعة ثلاثة أهداف رئيسية: استمرار التظاهرات والاضطرابات حتى ينهار النظام القائم الذي كانت رموزه ممثلة في وزارة بختيار ومجلس الوصاية على عرش الطاووس قبل تنازل الشاه مضطرا عن السلطة، نظرا لأن الخوميني لم يؤمن مطلقا بمبدأ الحلول الوسطى. وتمثل الهدف الثاني في تعبئة وحشد الجماهير العريضة من الطبقة المتوسطة، وقد برز دورهم في انتقاد جميع الإصلاحات التي قام بها الشاه، كما اتهموا النظام البهلوي بالفساد وتزييف الانتخابات ومحاباة الاستعمار الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تبديد الثروة القومية. وأشادوا بدور المرأة التي شاركت في التظاهرات وشجعوها على المشاركة في الانتخابات في ظل الجمهورية الإسلامية.

أما الهدف الثالث الذي احتفظت به الجماعة في ضميرها فكان استبدال حكم الشاه بجمهورية إسلامية تعتمد في إدارة شؤونها السياسية والاجتماعية على طائفة العلماء ورجال الدين، وتحويل المحاكم المدنية إلى محاكم شرعية تنتشر في كل مكان لتنفيذ العقوبات الصارمة على المذنبين اجتماعيا، سواء في جرائم تعاطي المخدرات أو الدعارة أو القتل طبقا لنصوص الشرع، بعد أن أصبح رجال الدين والأئمة يتمتعون بسلطات تفوق سلطات نواب الشعب المنتخبين ، والإشراف على جميع شؤون الدولة السياسية والاقتصادية.

ولما كان الهدف الرئيسي للقضاء ينحصر في إقامة مجتمع يسوده العدل وتطبق فيه القوانين السليمة، فقد أصبح الفقهاء وحدهم هم القادرين على

تحمل مسؤولية الحكم لأنهم يحكمون بأمر الله ، ومن ثم ائتمن الأئمة على تطبيق تعاليم الرسول، وكلف الفقهاء بإدارة شؤون الإيرانيين بعد إعلان الخميني أن رجال الفقه قادرون على إدارة الدولة بعد نجاحهم في هدم مؤسسات الظلم والقهر، وأن جميع ما يحتاجون إليه من قوانين تتعلق بإدارة الدولة موجود في الإسلام[283] .

وبعد أربعة شهور من نجاح الثورة أعلن عدد من القيادات برئاسة آية الله بهشتي وآية الله باهنر، وحجة الإسلام خامنئي، وحجة الإسلام رفسنجاني تكوين الحزب الجمهوري الإسلامي. وكان هدفهم من وراء ذلك الاستمرار في تجنيد الشعب وخصوصا جماعة المستضعفين، وتدعيم الجمهورية الدينية طبقا لتعاليم وأفكار الخميني[284]، برغم أن الحزب المذكور لم يكن له جذور حقيقية في المجتمع الإيراني، وإنما جمع بين جوانبه رجال الدين المناهضين لعهد الشاه وعشرات من المدنيين والمثقفين السياسيين.

ثانيا: المتدينون المعتدلون

كان على رأس هذه الجماعة آية الله شريعة مداري، رجل الدين القيادي في قم قبل وصول الخميني. وكان للجماعة أنصار عديدون من التجار الأثرياء وعلماء الدين في آذربايجان موطن شريعة مداري. وكان مداري يعتقد بأن هناك تضاربا واضحا بين سلطة الفقيه المطلقة وبين رئيس الجمهورية الذي يفرض السيادة الوطنية للدولة، ومن ثم كان يرى أن يحتفظ الفقهاء والعلماء الكبار بدورهم في إرشاد وهداية الناس، وألا يتدخلوا في إدارة الأمور المدنية إلا عند الضرورة كحالة عدم وجود حكومة[285] .

وكان يتفق معه في تقييد سلطة الفقهاء آية الله كلبايكاني أحد العلماء الستة الكبار في إيران، وآية الله شهاب الدين مرعشي نجفي وكانت تلك المجموعة تنادي لابهدم الملكية البهلوية وإنما بتحويلها إلى ملكية دستورية طبقا لدستور عام 1906 والتعديلات التي أدخلت عليه حتى 1911، وكانت تؤيد الملكية قبل الثورة بصفة إجمالية[*5] . ولكن بعد الثورة ونجاحها

(*5) لم تكن تؤيد الملكية بل كانت تتبع مبدأ «التقية»، وعندما جاء الإمام ورفع التقية عمليا سقطت نظريا، والتحقت غالبية كبار العلماء به حتى إن اختلفوا معه نظريا (الناشر).

كانت تنادي بنظام سياسي متعدد الأحزاب، يستطيع كل حزب المشاركة في صنع القرار عن طريق الانتخابات الحرة. وأن لنواب الشعب وحدهم دون العلماء حق إدارة الدولة، وعلى رجال الدين عدم التدخل إلا عندما تنتهك الشريعة الإسلامية فقط بالإضافة إلى دورهم المعلوم فيما يتعلق بالعقيدة الشيعية الإسلامية.

وكان كثير من رجال الدين الشيعة يؤيدون مداري في الخفاء خوفا من بطش أنصار الخميني الذي أعلن أن الواجب الأساسي والأسمى للعلماء يتجلى في مراقبة الدولة، مستخدمين أجهزتها التنفيذية لتطبيق الشرع حتى تكون هناك دولة إسلامية حقيقية. وما أن كون الخميني وتلاميذه الحزب الجمهوري الإسلامي حتى أعلن أنصار شريعة مداري تأسيس حزب الشعب الإسلامي الجمهوري واستمر الصراع بينهما[286]، ولكن لم يتخذوا مطلقا موقفا مناهضا للثورة.

ثالثا: المتدينون الليبراليون

كان على رأس هذه الجماعة مهدي بازرجان رئيس وزراء الحكومة المؤقتة عند وصول الخميني، وكانت الجماعة قد تألفت بعد استقالة بازرجان من الوزارة التي شغلها لمدة تسعة أشهر، قضاها في شقاق مستمر مع رجال الدين وعلى رأسهم الخميني ذاته. وقد صرح في أثناء توليه الوزارة في حديث تليفزيوني أجري معه في مارس 1979 بأن إيران سائرة نحو الخراب، وأن الخميني يتخذ قراراته دون علم أحد، وأنه احتج على تلك التصرفات التي تسيء إلى سمعة الثورة في العالم، خصوصا أن المؤسسات التي ساندت الثورة الإيرانية بدأت تنتقد المحاكمات السرية التي كانت تعقدها الثورة وطريقة معاملة السجناء دون جدوى. وقد ندد بازرجان بتجاوزات اللجان الثورية التي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها[287].

دعم الجماعة وأيدها جيل المسنين من المهنيين والفنيين وموظفي الحكومة فقد كان للمسنين من الخبرة والحنكة السياسية ما يجعلهم يرتابون في توجهات رجال الدين المتشددة ، كما أنهم فقدوا الثقة في قدرة رجال الدين على إدارة الدولة ومؤسساتها. وكانوا خائفين من إحلال الثيوقراطية محل الملكية، وتصوروا أنه كان بإمكانهم إنقاذ الشاه تدريجيا وتحويل الدولة إلى

جمهورية ديموقراطية، من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة المختلفة عسكرية ومدنية، وكذا مكاسب مرحلة الثورة البيضاء التي قادها الشاه في الستينيات. ومن ثم فقد نادى الليبراليون بالجمهورية الإسلامية الديموقراطية البعيدة عن التعصب، والمتضمنة القومية الإيرانية بأعراقها المختلفة ودياناتها المتباينة، وكانوا مهتمين بتحديث الدولة، ولم يتبنوا فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلى خارج حدودها المعلومة. ولكنهم كانوا يتوجسون خيفة من تزايد قوة العراق العسكرية قبل اشتعال الحرب الحدودية بينهما.

وعليه ظل أنصار هذه الجماعة ينادون بإقامة علاقات ودية مع الغرب الأوروبي ككل، وبتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها في تصدير السلاح لإيران، وطالبوا بإلغاء صفقات الأسلحة باهظة التكاليف وتحويل مصادرها المالية لتطوير المجتمع الإيراني، وظلوا على خلاف ظاهر مع الخميني وأتباعه، وكذا اللجان الثورية التي باتت تهدد استمرار مؤسسات الدولة في أداء واجبها، نظرا لما كانت تكيله من اتهامات متنوعة، كالرشوة والفساد ومناصرة النظام البهلوي السابق[288].

رابعا: الإصلاحيون

تكونت هذه الجماعة من المجاهدين المشتركين في حرب العصابات، وكذا بعض أتباع الدكتور علي شريعتي الذي نشأ في أسرة من رجال الدين وتلقى تعليمه في فرنسا التي شهدت معاهدها بتميزه في علم الاجتماع، وكان على اتصال بجبهة التحرير الجزائرية قبل الاستقلال، والتقى مفكري فرنسا البارزين أمثال فرانز فانون وسارتر، وترجم شريعتي لفانون كتابه «المعذبون في الأرض». وبعد عودة شريعتي لإيران قام بالتدريس في أحد معاهدها الإسلامية المعروف بحسينية الإرشاد، وهو المعهد الذي هاجم فيه مرارا تعصب رجال الدين الشيعة ضد السنة، واعتقل عدة مرات لتبنيه أفكارا تقدمية تناهض التعصب بكل أشكاله. ومات قبل الثورة 1978.

كما كان المفكر الفرنسي مشيل لولون من المعجبين بفكر شريعتي[289] وقال عنه:« إنه يتصف بموضوعية وبنزاهة يقل نظيرهما فيما يكتبه الغربيون». وأعتقد أنه أكثر المفكرين الإيرانيين تأثيرا في الثورة الإيرانية بغير منازع. وكان شريعتي يركز فكرة الإصلاح على كيفية بناء الدولة

الإسلامية، وإعادة بناء المجتمع الإسلامي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، كما كان يركز على بناء الذات للفرد المسلم بالإيمان المستنير والتصوف الممزوج بالبحث والمعرفة، واهتم شريعتي بجوهر المساواة، كما كان يؤيد فكرة الدولة الإسلامية البعيدة عن سيطرة رجال الدين، وأطلق عليهم وصف الكهنوت. وأعلن أن الإسلام لا يعرف الطبقات وأنه لا يوجد في الحقيقة خلاف جوهري بين المذاهب الإسلامية المعروفة (السنة والشيعة إجمالا). واتخذت جماعة الفرقان من مبادئه شعارا لها، حيث اتهمت الجماعة بقتل رجال الدين الكبار من أنصار الخميني[290].

ولقد التف حول شريعتي العديد من رجال الفكر والشباب الدارسين وطلاب المعاهد العليا. كانت جماعة شريعتي ترفض الإمبريالية والرأسمالية التقليدية وطغيان رجال الدين. كما كانت جماعة ثورية بالمعنى الكامل ترمي للقضاء على الملكية البهلوية والقيام بثورة اجتماعية شاملة ضد البناء الطبقي للمجتمع، وطالبوا بإعادة توزيع الثورة الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج، ونقل السلطة للعمال والفلاحين حتى يتحول المجتمع الإيراني إلى مجتمع بلا طبقات. وتعرضت الجماعة للاضطهاد من قبل الجماعات الدينية الأخرى ورجال الخميني.

خامسا: الوطنيون التقليديون

تعد الجبهة الوطنية من أقدم الأحزاب السياسية في إيران وكان دورها بارزا إبان ثورة مصدق في الخمسينيات. وكانت تنادي بالتخلص من الأسرة المالكة البهلوية، كما نادت بالمبادئ الوطنية التي شهدتها مرحلة مصدق، وفي مقدمتها تأميم صناعة النفط الإيراني. كما كانوا ينادون بتطوير الدستور، مع الاحتفاظ بالمكاسب التراثية للشعب الإيراني. وأيدوا النظام الجمهوري الذي يشمل جميع الأحزاب السياسية باعتبارها تراثا سياسيا واجتماعيا لايمكن تجاهله بما تملكه من خبرة في التعامل مع رجل الشارع الإيراني ومشاكله.

وقد جمعت بين صنوفها الكثير من جيل المسنين الذين عاشوا عهد مصدق وكانوا ينادون باستمرار العلاقات التجارية والعسكرية مع الولايات المتحدة، مع تقليل تلك الروابط قدر الإمكان، وإحلال بقية الغرب الأوروبي،

وعلى رأسه فرنسا محلها. ولم يرددوا الشعارات الدينية مطلقا، لاعتقادهم بأنها ستزيد من مكاسب رجال الدين على حساب بقية المجتمع، وكانوا يرون أن أي مسلم مثقف بمقدوره تفسير الفقه الإسلامي، ومن ثم دعوا لجمع شمل العناصر السياسية القادرة على إحداث تطوير اقتصادي وسياسي لأبناء الأمة الإيرانية بكل أعراقها [292].

سادسا: اليسار الإيراني

مجموعة اليساريين بأجنحتهم المختلفة، وعلى رأسها حزب توده الشيوعي وجماعات الفدائيين، «فدائي خلق» و«مجاهدي خلق». وقد رفعت راية العلمانية وفصل الدين عن السياسة تماما. لهذا كثر نشاطها بين الأقليات الإيرانية ومنها الأكراد والتركمان والمسيحيون وبعض اليهود، وكانت تهدف للقيام بثورة اجتماعية شاملة ضد الملكية والرأسمالية الغربية، وتنادي بقطع صلات إيران بكل دول الغرب، ما عدا الاتحاد السوفييتي قبل انهياره عام1991.

لهذا نادت بتأميم الصناعات الثقيلة في الدولة وعلى رأسها النفط، وطالبت بمصادرة أموال الأثرياء في البازارات الإيرانية، وكذا أموال الرأسمالية الإيرانية، وطالبت بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين القائمين على زراعتها، وبتقليل تسليح الجيش باعتباره رمزا من رموز الملكية البهلوية.

ونادى اليسار الإيراني بإ قامة مجالس استشارية من العمال والفلاحين والجنود، وإقامة مجالس بلدية في القرى والنجوع وبخاصة في مناطق الأكراد والتركمان، ودعوا لإقامة جمهورية شعبية لايكون لرجال الدين أي سلطات في إدارتها[293]، حتى تذوب القوميات الإيرانية في بوتقة واحدة داخل إطار الدولة الجديدة.

نستخلص مما سبق أن المفهوم الذي شاع وانتشر إثر نجاح الخميني من أن زعامته للشعب كانت بلا منازع، والادعاء بأن جميع رجال الدين قد أيدوا ريادته الدينية والسياسية لم يكن صحيحا، لأن المعارضة لولاية الفقهاء من داخل رجال الدين أنفسهم كانت أكبر مما تصوره الباحثون، ناهيك عن المعارضين لمبدأ ولاية الفقيه من الجماهير الإيرانية المثقفة. ولا أدل على

ذلك من وجود ستة تيارات متباينة داخل التجمع الديني وحده، برغم أن المواطنين رحبوا بالثورة لاحبا في رجال الدين أو ثقة في قدرتهم على إدارة الدولة، بقدر ما كان ترحيبا بالقوة التي استطاعت التخلص من مفاسد الأسرة البهلوية. كما أن تجربة نجاح الخميني في حد ذاتها أثبتت أن نجاحه جاء نتيجة لغياب الزعامة السياسية المناظرة له، بعد أن لوث سمعة السياسيين الإيرانيين تعاونهم مع الشاه المخلوع. وكان غضب الجماهير على الأسرة المالكة الإيرانية قد انسحب بدوره على كل رموزها السياسية التي ارتبطت بوجودها، بالإضافة إلى تشوق الجماهير لأسماء ورموز سياسية نظيفة، ولو من الوجهة النظرية كما حدث مع الفقيه المنتصر.

ولا يفوتنا الإشارة إلى دور المخابرات الغربية الظاهر منها والخفي، حيث تجلى دور المخابرات المركزية الأمريكية بصورة لم تنكرها أوراقها أو الأوراق الإيرانية ذاتها، في الوقت الذي كان نائب قائد حلف الأطلنطي في أوروبا هويزر يمشط الأرض الإيرانية ويعدها لاستقبال الخميني قبل رحيل الشاه نفسه ومن دون علمه قطعا. كما ظهر مليا وبالوثائق لقاءاته المتعددة والتي استمرت شهرا كاملا مع قيادات الجيش الإيراني للحيلولة دون إقامة حكومة عسكرية، أو محاولة العسكريين إعادة الإمبراطور الذي قررت الإدارة الأمريكية التخلص منه، بعد أن أصبح يخطط لفرض نفوذه على المنطقة مستغلا كونه شرطي الخليج طبقا للتكليف الأمريكي السابق له، بالإضافة إلى دور المخابرات البريطانية الضالع في قلب نظام حكم الشاه والذي بدأ منذ إلغاء اتفاق الكونسورتيوم الخاص بالنفط، وتعاون الشاه المتشعب مع الخبراء الأمريكيين.

كما ظهر تعاون واتفاق السفيرين البريطاني والأمريكي على صيغة واحدة قائمة على تعمية وتضليل الإمبراطور حتى اللحظات الأخيرة لمغادرته طهران. ومن الجدير بالملاحظة أن الإذاعة البريطانية الموجهة باللغة الفارسية كانت من أكثر أجهزة الإعلام نشاطا في توصيل صوت الخميني للشعب في جميع أنحاء إيران، محملا بتعاليمه ومحاضراته وتوجيهاته لرجال الدين خاصة وللشعب الإيراني عامة. كما لا يمكن إغفال دور فرنسا الذي رسم بحذق حتى يكون لها نصيب الأسد في تقسيم الغنائم بعد رحيل الشاه،

وهي الدولة التي أوت الخميني بعد رفض العراق والكويت استضافته، ومنحته حق الإقامة. وكيف كانت أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة مهيأة لاستقبال كل ما يقوله، وترويج ما يعلنه بالصوت والصورة، كما أضفت اللمسات الأخيرة على مراسم استقباله داخل فرنسا وعند رحيله إلى طهران مزينا بلقب زعيم الثورة الإيرانية، ورجل فرنسا المستقبلي في إيران؛ برغم أنه لم يحقق لهم ما كانوا يحلمون به بعد استقرار أوضاع الثوار.

وبالرغم من أن جميع الظروف الداخلية والعالمية قد هيأت للخميني فرصة زعامة الثورة التي اشتعلت قبل وصوله بعامين، وبالرغم من وجود خلافات أساسية بينه وبين جناح لا يستهان به من رجال الدين حول حدود ولاية الفقيه السياسية، بالإضافة إلى مثقفي وسياسيي إيران السابقين، فإن جناحه الراديكالي قد تفوق على نظرائه من التيارات الدينية الأخرى لأسباب عدة أهمها:

أولا: أن الشاه كان قد نجح نجاحا ملموسا في القضاء على الأحزاب السياسية الإيرانية ولو بطريقة رسمية، كما أغلق الجمعيات المهنية والنقابات العمالية وصهرها في بوتقة الحزب الواحد المعروف بـ «رستاخيز»، ولكنه في الوقت نفسه أهمل تماما قوة رجال الدين سواء من خلال ذاكرته الواعية أو خوفا من خلق جناح كبير للمعارضة لا يمكن التصادم معه آنذاك، ومن ثم تركهم داخل أروقة المساجد يشحنون طلابهم بما يريدونه داخل حلقات الدرس سواء في الحوزة العلمية أو خارجها، كما تركهم يدعمون أواصر صلاتهم بالبازارات المنتشرة في جميع أرجاء الدولة.

ثانيا: لجوء الشاه للقوة العسكرية في إخماد التظاهرات التي بدأت مع مطلع عام 1977؛ وازدادت فيما عرف بمذبحة الجمعة السوداء (8 سبتمبر 1978)، فأجج دون أن يدري الميول الثورية، واستخدام العنف المضاد، مما هيأ للخميني فرصة نادرة ليعلن مبدأه الأساسي الرافض للحلول الوسط والداعي لردع العدوان بأشد منه تحت مظلة الجهاد الإسلامي، حتى أن تصدي الشاه المبالغ فيه للمعارضة قد أفقده جناحا من المعارضة المعتدلة، مثل الجبهة الوطنية، وبعض رجال الدين المشاهير من أمثال آية الله شريعة مداري، وغيرهم، مما دفعهم للالتحام بالخميني ورجاله، رغم التباين الفكري القائم بينهم، وجمعهم على صيغة واحدة تستهدف الإطاحة

بالإمبراطور.

ثالثا: في ظل المناخ الصاخب لم تستطع المجموعات الوطنية التقليدية التي كانت تضم أهل الفكر العلماني ومثقفي إيران أن تعمل وسط جماهير المدينة، وكان رجال الدين يطلقون عليهم ألقاب «ذوو ربطات العنق» أو «موظفو الحكومة الموالون للشاه»، كما كانوا ينعتونهم بأنهم أهل التقليد الأعمى للغرب، وبأن الليبراليين بصفة إجمالية معادون للإسلام، تجب مقاومتهم، ومن ثم لم يجدوا المناخ الصالح لنشر مبادئهم الموضوعية، فاحتكر رجال الدين جميع المنابر للعدوان عليهم ووصمهم بالمتحالفين مع الغرب الذي أعاد الشاه وقضى على ثورة مصدق.

رابعا: أن الخميني استغل فترة الاغتراب في المنفى لرسم أيديولوجية بسيطة وملائمة لطبقات الشعب الإيراني الفقيرة، مما سلح رجال الدين الإيرانيين بموضوعات شديدة القبول من رجل الشارع، في الوقت الذي انشغل فيه رجال الدين الأثرياء بعلاقاتهم المتشعبة بالبازارات مما أبعدهم عن المستضعفين. ولهذا لم تجد مطالبتهم بالديمواقراطية والليبرالية آذانا صاغية لدى الفقراء، بينما نادى أنصار الخميني بإعادة توزيع الثروات، ونقل السلطة من الأثرياء للفقراء، والقضاء على الفساد المستشري في كل مكان، وتسهيل تقديم قروض لصغار المزارعين، وإمداد القرى بالتيار الكهربائي، وضمان تقديم القروض بفوائد ضئيلة، علاوة على بناء المدارس والعيادات الطبية والطرق وتوفير المسكن المناسب للمستضعفين (الفقراء)، فاكتسبوا من وراء ذلك شعبية تضاءلت أمامها شعبية التيارات الأخرى.

خامسا: بالإضافة إلى صفات الخميني المعروفة والتي تمثلت في الذكاء والوقار والقدرة على جذب المستمعين بحديثه الخلاب، فإن طريقة معيشته المتقشفة التي تشبه حياة المتصوفة في عصور الإسلام الأولى قد جمعت حوله المستضعفين، وكانت انتقاداته لحياة الرغد والبحبوحة التي يعيشها الأثرياء ومحترفو السياسية شديدة القبول والإقناع لديهم. وكان الخميني نموذجا للحدة والثبات على المبدأ ورفض كل أنواع الرشوة والمحسوبية لدرجة قوله إنه سيحكم على أولاده بالقصاص لو ارتكب أحدهم ما يخالف الشرع، كما تميز بالديناميكية الشديدة والقدرة على انتهاز الفرصة المناسبة، فسدد ضرباته كالمطرقة على مفاسد النظام الحاكم، ولقبته الجماهير

بالإمام وهو لقب لم يحصل عليه في التاريخ الشيعي إلا اثنا عشر إماما فقط، لذلك أضفت صفاته القيادية عليه الزعامة المطلوبة التي أنجحت الثورة في مراحلها الأولى وحتى وفاته عام 1989.

٩ توطيد الحكومة الدينية

1979-1989

حكومة بازرجان المؤقتة

في فبراير 1979، أي بعد أسبوعين من رحيل الشاه، عاد الخميني منتصرا على وجه السرعة لطهران، وطلب من مهدي بازرجان تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، أعلنت أسماء أعضائها في 12 فبراير. واعتبر تشكيل الوزارة الجديدة في ظل وجود الخميني وبرعايته نهاية للعهد السابق، وإقالة فعلية لحكومة بختيار آخر وزراء الشاه. وكان غالبية أعضاء الوزارة المؤقتة من الليبراليين التقليديين من أعضاء الجبهة الوطنية عريقة النضال، كما كانت تعد ائتلافا جمع الكثير من الرموز السياسية الموجودة على الساحة الإيرانية. وبادر بازرجان بتعيين كبار الضباط المناوئين للشاه في رئاسة المراكز العسكرية العليا للحفاظ على سلامة الجيش وقت الحاجة إليه. كما أن اختيار بازرجان لرئاسة وزارة الائتلاف كان بغرض طمأنة البيروقراطيين على أنهم سيبقون في مناصبهم لإدارة شؤون الدولة، خوفا من توقف دولاب العمل اليومي، بالإضافة إلى حرص الخميني على عدم كشف جميع أوراقه دفعة واحدة، فلم يجاهر بإعلان العداء المباشر

للغرب الذي سانده أو للولايات المتحدة التي مهدت أمامه السبيل لتولي السلطة[294].

وبالرغم من سياسة الاعتدال التي انتهجها بازرجان ورفاقه فإنهم لم يتمتعوا بالسلطة المطلقة في إدارة الدولة، لأن الخميني عمل على وجود سلطتين متوازيتين منذ اللحظة الأولى، سلطة رسمية تمثل واجهة مقبولة للنظام أمام العالم وهي الوزارة، وسلطة فعلية تباشر شؤون الدولة مكونة من اللجان الثورية المحلية، ومحاكم الثورة واللجنة المركزية لرجال الدين، والمجلس الثوري، ومجلس الخبراء الذي أسندت إليه مهمة إعداد الدستور. أما الوزارات والوكالات المركزية للإعلام، والإدارات التابعة لمناطق الريف والجيش وشرطة الريف وشرطة المدن فكانت كلها من الوجهة الرسمية تابعة لرئاسة الوزارة، ولكنها فعليا تحت سلطة اللجان الثورية المحلية في كل مكان. لهذا شعر بازرجان والعاملون في الدولة بأنهم معرضون للاتهام بمعاداة الثورة والإسلام في كل لحظة إن بادروا بالاعتراض على التدخل في شؤون الدولة، كما كانوا على وعي كامل بأن أي تصادم مسلح بينهم وبين رجال الدين سيكون نصيبهم فيه الغرم وضياع أرواحهم، لأن الشعب الإيراني نظر إلى الثوريين على أنهم أبطال شعبيون، واعتبر الإيرانيون المؤسسات الحكومية بمنزلة المعاقل التي ساندت الشاه ونظام حكمه، ولهذا عاش الموظفون في تهديد دائم من توجيه تهمة الرشوة لهم والفساد المالي بالدولة. وبالتالي أصيبت مؤسسات الدولة بالشلل الكامل، وعدم القدرة على إنجاز أعمالها دون إذن مسبق، وموافقة صريحة من اللجان الثورية المحلية على كل خطواتها[295].

وكان سعي الخميني حثيثا لتدعيم وتقوية المؤسسة الدينية منذ وصوله إلى طهران، وخاصة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، عامدا إلى تدعيم ثنائية السلطة. ولهذا عين لجنة مركزية في طهران تشرف على «اللجان الثورية» المحلية وتوجه قياداتها، بالإضافة إلى «محاكم الثورة» التي شُكلت في كل مدينة لمحاكمة أنصار العهد الملكي، ومعاقبة المعارضين للجمهورية الإسلامية، وأنشأ مؤسسة للممتلكات المصادرة سواء من الأسرة البهلوية أو الأثرياء الذين تضخمت ثرواتهم في عهد الشاه، وكون لجانا هندسية لبناء الطرق والكباري والجسور والقنوات والمنازل والمدارس والعيادات الطبية، لكسب

الشعبية التي تدعم زعامته وتعجيل سرعة الوصول والاتصال بين المدن المترامية الأطراف. ولكن أهم إنجازاته السياسية تمثلت في تعيين أئمة الشيعة في المدن الرئيسية لإلقاء خطب الجمعة تحديدا، لأن خطبة الجمعة في إيران تتناول القضايا السياسية جنبا إلى جنب القضايا الدينية، ولكي يراقبوا في الوقت نفسه أعمال محافظي الأقاليم. ثم أنشأ مجلس قيادة الثورة الذي كانت مهمته الأساسية الإشراف على الحكومة المؤقتة نفسها، بالإضافة إلى الإشراف على القيادات العسكرية واللجان المركزية.

وبالرغم من أن رئيس الوزراء بازرجان كان ضمن أعضاء المجلس هو وبعض وزرائه فإن غالبية أعضائه كانوا من رجال الدين، ولم تمض شهور قليلة على توليه الوزارة حتى جهر بالشكوى من تسلط المجلس الثوري والخميني، وكان يردد مقولته الشهيرة: «لقد أعطوني سكينا بلا نصل بينما وضع النصل في أيدي الآخرين»[296].

ونتيجة لذلك تنامت قوة رجال الدين وسلطتهم على حساب سلطة الوزراء، وطفت المشاكل الكامنة على السطح، لتبرهن على عجز الوزارة المؤقتة في إدارة الدولة ومؤسساتها فزادت البطالة وزادت نسبة التضخم، وكثرت الهجرة من الريف إلى العاصمة، حتى زاد تعداد طهران من أربعة ملايين ونصف إلى ستة ملايين في العام الأول للثورة[297].

وفضلا عن هذا فإن الشعارات البراقة الرامية لإعادة توزيع الثروة والأراضي ومصادرة الشقق الخالية من السكان، ومحاربة الاستغلال وتأميم الشركات الكبرى، لم تنفذ بطريقة سليمة، وكان الغرض من ترديدها بث الطمأنينة في نفوس الطبقة الوسطى، ولهذا ازدادت حدة الخلافات العرقية بين الإيرانيين والأقليات من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش الذين لم يشاركوا في مكاسب الثورة. وقد كلفت اللجان الثورية مسؤولية حل منازعاتهم، فازدادت تباعا سلطات رجال الدين، بالرغم من عدم توافر الخبرة القانونية لدى الكثير منهم، بالإضافة إلى وقف إصدار الصحف الموالية لبازرجان والتي كانت تناقش سلبيات سلطة رجال الدين، على إثر موت آية الله محمود طالقاني أحد رجال الدين المعتدلين الذين ساندوا بازرجان في وزارته، والذي كان يعارض تنامي سلطات رجال الدين ويعارض تدخلهم في الشؤون السياسية[298].

وتبلور الصراع الجوهري بين الخميني وبازرجان حول مفهوم الجمهورية، حيث تمسك بازرجان بأن يكون الاقتراع الشعبي على الجمهورية الديموقراطية أو الجمهورية الإسلامية، ولكن الخميني حسم الموقف بقوله إن الديموقراطية لفظ مستعار من الغرب الكافر، وأنه سيطلب الاقتراع الشعبي على الجمهورية الإسلامية فقط، بالإضافة إلى إصرار الخميني على تعيين رجال الدين في وسائل الإعلام المختلفة، الإذاعة والتلفزيون والصحافة، بعكس رأي بازرجان الذي أعلن صراحة أن الكفاءة الفنية تعتبر المعيار الوحيد للاختيار في الوظائف العلمية، ولكن الخميني كان يهدف من وراء تدخله إلى تخليص وسائل الإعلام من البرامج الغربية واحتكارها لترسيخ مبادئه[299].

وباختراق رجال الدين الإعلام والقضاء والجيش والشرطة والمؤسسات الحكومية المختلفة لم يصبح أمام بازرجان مجال للمنافسة مع رجال الدين، بعد أن اكتملت سيطرتهم على جميع مؤسسات الدولة بصورة شاملة، بالإضافة إلى تأمين وحماية تلك المؤسسات من العودة للحياة المدنية السابقة. فقد أشرفت اللجنة الثورية المركزية، والمجلس الثوري، واللجان الثورية المحلية، والمحاكم الثورية، على جميع المكاسب التي استحوذ عليها رجال الدين كبارهم وصغارهم على حد سواء، وأصبح شيئا مألوفا أن ترى في مؤسسات الدولة العمائم المميزة للمراتب الدينية لرجال الدين، بدلا من الزي الغربي المعروف لتصبغ الدولة شكلا وموضوعا بالصبغة الدينية[300].

وتمحور الخلاف النهائي بين الخميني وبازرجان حول ثلاث قضايا رئيسية وهي:

أولا: النظام القضائي

كان هدف بازرجان الإبقاء على البنيان القضائي الحديث الذي وضع منذ عام 1930، بينما كان الراديكاليون الدينيون يرغبون في أن يستبدل بأساس القضائي كله نظام القضاء الشرعي القائم على حكم الشريعة، والذي أوكلت إليه جميع قضايا الأحوال الشخصية. وأمر الخميني بتدريب المحلفين على أمور الشريعة، وأصدر قانون حماية الأسرة الذي قيد فرص الطلاق، وعين رجال الدين في المحاكم المدنية. وخسر بازرجان ومؤيدوه

قضيتهم القائمة على احترام الهيكل القانوني، وتأمين موظفي الدولة ورجال القانون في ظل المحاكم المدنية.

وعلى إثر صدور النظام القضائي الجديد تم تنفيذ أحكام القصاص على ثلاثمائة من تجار المخدرات وخمسين من مرتكبي الجرائم الجنسية، وأحكام بالقتل على أكثر من مائة وسبعين ضابطا من الجيش، وأكثر من ثلاثين من كبار موظفي الدولة[301].

ثانيا: السياسة الخارجية

كان الخلاف الجوهري هو الذي نشأ حول علاقة إيران بالولايات المتحدة، حيث اعتقد رئيس الوزراء أنه لابد من الإبقاء على العلاقات الخارجية التي كانت قائمة قبل الثورة ضمانا لاستمرار تدفق قطع الغيار اللازمة للجيش والصناعة، بهدف إعادة تسليح القوات المسلحة خوفا من هجوم العراق أو أي دولة معادية للثورة. لكن الخميني أخذ يذكر الجماهير بانقلاب الجيش عام 1953 ضد مصدق، ذلك الانقلاب الذي كشف عن وجه الولايات المتحدة الموالي للشاه. كما ظهر التباين الحاد بين الرجلين حول تصدير الثورة للخارج. وكان بازرجان يرى أنها مرحلة يصعب تنفيذها وقتيا، لأنه ظل مقتنعا بما حدث في فرنسا وما تكبدته من خسائر في أثناء قيامها بتصدير الثورة الفرنسية وحروبها الفاشلة في أوروبا[302].

ثالثا: دستور الجمهورية الإسلامية

عند إعداد الدستور الجديد للثورة اجتمع بازرجان بـ «بشريعة مداري» وأعضاء الجبهة الوطنية، واتفقوا على أن تقسم السلطات طبقا للنظم الدستورية المألوفة، بحيث تتولى السلطة التنفيذية عمل الوزارات، وتتولى السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان مسؤولية الدستور لكونها منتخبة من الجماهير، وهي مصدر السيادة، ثم السلطة القضائية وتتولاها وزارة العدل مع مجلس قضائي مستقل عن السلطتين، وافترضوا أن تقدم اقتراحاتهم المذكورة للجمعية التأسيسية الموسعة لدراستها، وهي مكونة من ثلاثة وسبعين خبيرا قانونيا، كما أنها جمعية منتخبة وتتمتع بشعبية عريضة. لكن الخميني أصر على أن تضع الدستور لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا، ثمانية من

رجال الدين والباقي من رجال القانون، ثم تعرض على الجمعية التأسيسية التي أصبح غالبية أعضائها من رجال الدين وأطلق عليها «مجلس الخبراء»[*]، لإقرار قوانين الدستور.

كما أصر الخميني على أن يتم الاقتراع داخل المساجد[*1] وتحت إشراف رؤساء اللجان الثورية، وأن تظل رئاسة الدولة تحت ولاية الفقيه الخميني في غياب المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، على أن تنتقل منه إلى فقيه آخر. وفي حالة تعذر العثور على فقيه تنتقل إلى لجنة من خمسة فقهاء، وقد منح الدستور الجديد الفقيه سلطات مطلقة[*2]، منها سلطة تعيين قائد القوات المسلحة، وحق إعلان الحرب وعقد السلم، وحق إلغاء انتخابات الرئاسة، كما منحه الدستور الجديد حق إقالة رئيس الجمهورية بعد الحصول على موافقة البرلمان، وأصبح للفقيه أو لجنة الفقهاء الحق في إقالة رئيس الجمهورية والحق في تعيين ستة محامين من رجال الدين في «مجلس للوصاية»[*3] يتكون من اثني عشر فردا، ومهمته تنحصر في التأكد من مطابقة القوانين الصادرة من البرلمان للشرع والدستور. ونجح الخميني في تطبيق جميع تعاليمه التي نادى بها في المنفى، وأعد الدستور وقانون الانتخاب بالصيغة التي حددها رغم اعتراضات المفكرين والمثقفين وجناح من رجال الدين المعتدلين.

وإبان اشتداد أزمة إعداد الدستور ومعارضة «مجلس الخبراء» للحكومة المؤقتة برئاسة بازرجان، سافر بازرجان لحضور احتفالات مرور ربع قرن على الثورة الجزائرية، حيث التقى بالدكتور بريجنيسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي، وسجلت عدسات التليفزيون اللقاء الذي حدث، دون إذن مسبق من الخميني فاتهمه رجال الدين بالتآمر مع الولايات المتحدة الشيطان

(*) المقصود هنا «مجلس صيانة الدستور» وليس مجلس الخبراء، ويتألف مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضوا منهم ستة من الفقهاء الحقوقيين وظيفتهم التحقق من تشريعات البرلمان حتى لا تكون مخالفة للإسلام أو الدستور (الناشر).

(*1)الانتخابات في المساجد والمدارس، لأنها أماكن عامة فقط لا غير (المحرر).

(*2) ولاية الفقيه المطلقة جاءت في وقت متأخر في أثناء تعديل الدستور، ولم تكن مسودة الدستور تتضمن فكرة ولاية الفقيه وإنما أضيفت فيما بعد باقتراح من مدنيين (الناشر).

(*3) ليس هناك مجلس بهذا الاسم وإنما تقصد المؤلفة «مجلس صيانة الدستور» كما أسلفنا (الناشر).

الأكبر. كما نشأت «أزمة الرهائن» عندما توجه الشاه للعلاج في نيويورك، واحتل الطلاب الإيرانيون السفارة الأمريكية، واشتدت الأزمة لتزامنها مع وجود الشاه في نيويورك وسفر رئيس الوزراء للجزائر، ومن ثم تحولت المشكلة إلى أزمة دولية استمرت عاما كاملا، فغطت مشكلة الرهائن على الخلاف الداخلي القائم حول الدستور، فاستغل رجال الدين الوضع الشائك لوزارة بازرجان في فرض قرارهم بشأن الدستور، في الوقت الذي فشل فيه بازرجان في إقناع الطلبة بالعدول عن موقفهم تجاه الرهائن، بالإضافة إلى غضب الشعب من لقائه بمستشار الأمن القومي الأمريكي، عدو الثورة في رأيهم[303]، مما دفع بازرجان لتقديم استقالته أمام تمسك اللجان الثورية المؤيدة للطلاب بموقفها، ومعارضة مجلس الخبراء، وغضب الجماهير من مباحثاته مع الأمريكيين. وفشلت الحكومة المؤقتة في الحفاظ على التآلف المدني والديني الذي كان موجودا في الوزارة فاستقالت، في أكتوبر سنة 1979، لتفتح الباب على مصراعيه لسلطة الفقهاء المطلقة.

حكم الفقهاء حتى وفاة الخميني 1980 ـ 1989

حكومة بني صدر

عندما اتخذت المؤسسة الدينية الثورية من العداء لأمريكا مبررا للانقضاض على السلطة وإدارة الدولة بطريقة منفردة، وسعت قبل احتجاز الرهائن للانتقام من أمريكا التي رفضت إعادة الشاه لعلاجه في إيران ثم محاكمته داخلها، تلك الوسيلة التي اعتبرها الخميني ضرورية لتغطية الأوضاع المتردية في الداخل، وشغل الرأي العام بقضية قومية حتى يجتمع شملهم الذي تفرق أمام المشاكل الاقتصادية من جديد. وتحت غطاء أزمة الرهائن أخذت جماعة الفقهاء والحزب الجمهوري الإسلامي تتسلم السلطة المطلقة من الحكومة المؤقتة لمجلس الثورة، وعينت مستشارين من رجال الدين في الإدارات الحكومية الرئيسية، تمهيدا لفرض سيادتهم وسلطتهم الدينية على مؤسسات الدولة الإيرانية.

كا أنها عينت حجة الإسلام موسوي خوئيني تلميذ الخميني المقرب قائدا روحيا للطلاب الذين احتجزوا الرهائن، وشن الخميني والطلاب حربا دعائية على ما أسماهم أصدقاء أمريكا من الليبراليين، كما نشروا

وثائق دبلوماسية أمريكية حصلوا عليها من سفارتها هناك تدين بازرجان، وتدعي أنه كان على اتصال دائم بالإدارة الأمريكية وسفارتها في طهران.

كما تم تعيين آية الله محمد حسين بهشتي رئيسا لمحاكم الثورة، وقد عين بدوره مندوبين من رجاله لرئاسة محاكم الثورة في الأقاليم، وكان بهشتي قد ترأس لفترة المركز الثقافي الإيراني والمسجد التابع له في هامبورج، وكان يجيد الإنجليزية والألمانية، كما كان من أنصار تصدير الثورة، وقد أدان بدوره رجال بازرجان واتهمهم بالتجسس لحساب أمريكا[304].

وبالرغم من نجاح الثوار في تجميع الجماهير للموافقة على الدستور فإن الدستور المقدم لم يلق التأييد الكامل من قبل الأكراد والبلوش والتركمان[*4]، بعد أن حدد الدستور أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام والمذهب الأساسي هو المذهب الشيعي، بالإضافة إلى انتقادات حزب الشعب الجمهوري بزعامة شريعة مداري الذي عارض بشدة ولاية الفقيه وندد بها، وبازدواجية السلطة في الحكومة الجديدة، مما استدعى تأجيل الانتخابات على منصب رئاسة الجمهورية الإسلامية، وتضاعفت أعداد حراس الثورة من رجال اللجان الثورية في تبريز وغيرها من مدن آذربايجان، كما وجهت الاتهامات لشريعة مداري وحزبه وتم تحديد إقامته في منزله في النهاية، بعد اتهامه باستثمار أمواله في مشروعات يديرها أفراد من العائلة المالكة المخلوعة، حتى يفقد جماهيريته بين الإيرانيين.

وبالرغم من نشاط الحرس الثوري في كل مكان، لم يحصل مرشح حاكم خوزستان الأميرال أحمد مدني منافس بني صدر الأول إلا على عشرين في المائة من مجموع الأصوات المنتخبة، بعد أن اتهمه معتقلو الرهائن الأمريكيين بالاتصال بالأمريكيين، أيضا. كما أن الخميني نفسه لم يؤيد مرشح رجال الدين من الحزب الجمهوري الإسلامي حسن حبيبي الذي كان وزيرا للعدل في حكومة بازرجان، وحصل بني صدر على خمسة وسبعين في المائة من أصوات الناخبين في يناير سنة 1980 وتولى على الفور مهام رئيس الجمهورية[305][*5].

(*4) حظي الاستفتاء بموافقة 98٪ من الشعب الإيراني (المحرر).

(*5) الدستور كان يعطي صلاحيات محدودة للرئيس أنذاك، وتغير الأمر بعد تعديل الدستور (المحرر).

الحقيقة أن الخميني لم يعتمد في أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية على رجال حزبه، بعد أن بدأت شعبيتهم في التضاؤل نتيجة لممارستهم العشوائية واستبدادهم بالمواطنين أملا في احتكار السلطة، كما جاهر بذلك بني صدر مرشح الحزب المذكور في أثناء دعايته الانتخابية. كما يعزى نجاح بني صدر في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين للتعقيدات التي وضعت ضمن قانون الانتخاب الجديد الذي كان يتم على مرحلتين، وبالتالي أغلقت الأبواب أمام الأحزاب الصغيرة والأقليات الدينية، وجاءت سياسة اللجنة المركزية الثورية الداعية لتأجيل الانتخابات في مناطق الاضطرابات في كردستان وبلوخستان لتقضي على جزء كبير من المعارضة لولاية الفقيه الخميني، ومرشح الحزب الجمهوري المنافس لبني صدر، ونتج عن ذلك كله ضياع الفرصة من أيدي أعضاء حزب الشعب الجمهوري بقيادة شريعة مداري، كما فقدت الأحزاب اليسارية بزعامة «توده» وجميع أجنحتها كل فرص النجاح لاتهامها بمعاداة الإسلام والتحالف مع الاتحاد السوفييتي[306].

وجاءت انتخابات البرلمان الإسلامي الجديد في مارس 1980، وقد قرر أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي أن يكون حضورهم أكيدا وسلطاتهم دون منازع، وقد اكتسح مرشحوهم معظم الدوائر، كما حصل رجال الدين على ثمانين مقعدا من مجموع مائتين وسبعين مقعدا من مجموع مقاعد المجلس، ولم يحرز أنصار بني صدر في البرلمان إلا على عشرين مقعدا، وقد قاطع الأكراد البالغ عددهم ثلاثة ملايين انتخابات البرلمان، وكذا اليسار بأجنحته؛ حزب توده ومنظمات مجاهدي خلق وفدائي خلق، حيث مثلهم في البرلمان عشرة مقاعد من المتعاطفين مع اليسار فقط ولم يكونوا من ضمن أعضائه[307].

وبدأ الانشقاق بين التيارات الدينية السياسية من جديد عندما أخذت الأغلبية بانتخاب حجة الإسلام أكبر رفسنجاني رئيسا للبرلمان الإسلامي، الذي شغل منصب وزير داخلية حكومة بازرجان المؤقتة. ولكن آية الله بهشتي حسم القرار لمصلحته باعتباره الرئيس الأعلى للمحاكم الثورية، وأيقن بني صدر أن سلطاته بدأت من اللحظة الأولى في التقلص، وبخاصة بعد أن فرض عليه بهشتي قبول محمد علي رجائي لمنصب رئيس الوزراء وتكليفه مسؤولية إدارة الجهاز التنفيذي في الدولة، وكان يشغل منصب

وزير التربية في الحكومة المؤقتة. وبدأ التعاون حثيثا من اللحظة الأولى بين رئيس البرلمان ورئيس الوزراء ورئيس المحاكم الثورية وجميعهم من رجال الدين المتشددين ضد رئيس الجمهورية بني صدر الذي جُرد من صلاحياته من اللحظة الأولى، بعد أن أعطى الدستور الجديد الخميني صلاحيات إقالة رئيس الجمهورية وإعلان الحرب[308](*6).

الخلافات السياسية بين الخميني وبني صدر:

بدأت الخلافات الجذرية بين صلاحيات رئيس الجمهورية باعتباره المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي وبين السلطة الدينية منذ مايو 1980، وتمحورت في أربع نقاط رئيسية:

1 ـ الرهائن الأمريكيين.

2 ـ الحرب العراقية الإيرانية.

3 ـ الاقتصاد المنهار.

4 ـ التزايد السريع للمجاهدين والمنظمة الإسلامية للفدائيين، وهي منظمة ماركسية وتعتبر وريثا لحزب توده أو مجاهدي خلق في بداية عام1981.

وتجلى الصراع على السلطة بين رئيس الجمهورية ورجال الدين بصورة فاعلة في قرارات الدولة، كما اتضح ذلك منذ انتخابات البرلمان، وحاول كل طرف أن يستغل قضية الرهائن ليضعف من نفوذ الطرف الآخر، فبادر بني صدر بإعلان رفضه لاستمرار حجز الرهائن باعتباره انتهاكا صارخا للقوانين الدولية سيؤدي لعزلة إيران عن العالم، وأن تكرار اتهام الولايات المتحدة بالعداء للثورة سيقوي من نفوذ الاتحاد السوفييتي الذي بدأ في غزو أفغانستان في ديسمبر 1980، أي بعد شهرين من احتجاز الرهائن، وهي الدولة المتاخمة لهم. كما أعلن بني صدر الحاجة الماسة لإقامة جسور للتعاون مع الولايات المتحدة لتزويد الجيش بالعتاد اللازم وقطع الغيار الضرورية، بالإضافة إلى حاجة الاقتصاد الإيراني للأصول المالية الموجودة في الولايات المتحدة والبالغة ثلاثة عشر بليون دولار، والتي صادرتها الإدارة

(*6) كان رأي الخميني حتى اللحظة الأخيرة داعما للمجلس، ومن أدلة ذلك كلمته المشهورة «إن المعيار هو رأي الشعب» (المحرر).

الأمريكية فور احتلال الطلاب الإيرانيين لسفارتها في طهران. فكان اتهام رجال الدين المتشددين لبني صدر بمحاباة الإمبريالية الأمريكية، شأنه في ذلك شأن بازرجان، ذلك السلاح المشهر في وجهه دائما للقضاء على نفوذه في الشارع الإيراني واتهامه بالتعاون مع أعداء الثورة.

وجاء الصدام المأساوي بعد اشتعال الحرب الإيرانية العراقية وتبادل الاتهامات بين الحكومتين العراقية والإيرانية، فاشتد حرص بني صدر على إعادة تقوية الجيش وتعزيز سلاحه من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رغبته في إسناد مهمة الدفاع للقواد والخبراء العسكريين، وبالتالي كان بحاجة إلى إعادة القيادات العسكرية المرموقة التي فصلت من الجيش على أيدى رجال الدين عند اندلاع الثورة لحاجة القوات المسلحة إلى خبراتهم، فكان رد رجال الدين بأن مهمة الجهاد ضد العراق تقع على عاتق «الحرس الثوري» وحده، وإن كانت عديمة الخبرة، بدعوى أن الطهارة الأخلاقية لها الأولوية في الجهاد دفاعا عن حصن الإسلام. وبالرغم من جولات رئيس الجمهورية المستمرة بجبهة القتال وتعزيزه المستمر للقوات المسلحة، فإن رجال الدين كانوا يصوبون له مدافع الاتهام في طهران حتى بات يفضل القنابل العراقية على طعنات آيات الله من الخلف، كما صرح مرارا[309].

وترتبت على المشكلات السابقة - الرهائن وأزمة من يتولى قيادة الحزب وحجز الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة - أزمة اقتصادية طاحنة لدرجة أن الأسعار زادت بنسبة خمسين في المائة خلال عام واحد، وزادت أعداد المتعطلين إلى أربعة ملايين، وأصابت الإنتاج الزراعي حالة من الركود الكبير بينما زادت واردات الغذاء من الخارج، وقلت كفاءة الصناعة حتى باتت المصانع تعمل بثلث طاقتها، كما انخفض إنتاج البترول من أربعة ملايين إلى مليون ونصف مليون برميل يوميا، ووصل العجز في ميزانية الحكومة إلى أحد عشر مليون دولار، وأعلن بني صدر أن تحسين الأوضاع الاقتصادية يكمن في رفع أيدي رجال الدين عن الشؤون الاقتصادية، وتسليمها للخبراء المتخصصين لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية القائمة.

لهذا ظهرت الخلافات الأيديولوجية واضحة - ومن البداية - بين بني صدر الذي يمثل الجناح الليبرالي المتدين وبين رجال الدين المتشددين، وتجلت في تشكيل الوزارة وفرض الجهاز التنفيذي الموالي للفقهاء. ثم بدأ

الصدام في قضيتي الرهائن والحرب العراقية، وبدأت نتائج الصراع تنعكس سلبيا على الشعب في شكل الأزمة الاقتصادية المتردية، مما فجر بدوره مشكلة المجاهدين لتضيف إلى رصيد المساوئ السابقة جبهة معارضة جديدة للخميني وجناحه المتشدد، حيث ظهر نفوذ المجاهدين في الشارع الإيراني منذ تظاهرات عام 1979، وكانوا شديدي الغضب والحقد على رجال الدين الذين تسببوا في الأزمة الاقتصادية التي عمت أرجاء البلاد، واغتنموا مكاسب الثورة وحدهم.

ومع مطلع مايو 1980 كان المجاهدون قد كسروا احتكار رجال الدين للجماهير، ونجحوا في تجميع مائة ألف من الشباب المعارض لسياسة رجال الدين، وكان معظمهم من الطلاب في المعاهد والكليات، وتبادلوا الاتهام مع رجال الدين، فاتهم جناح الخميني المجاهدين بأنهم نموذج للانحراف والهرطقة، وبدأ الحزب الجمهوري الإسلامي يدعم اللجان الثورية التي كانت تقوم بدور المدعي العام الذي يكيل الاتهام للمجاهدين حتى تحاكمهم محاكم الثورة بصورة سريعة وتنفذ فيهم أحكاما رادعة، كما كانت تضيق الخناق على حركتهم في الشارع الإيراني بالتعاون مع أندية حزب الله الموالية للخميني والمنتشرة في كل مكان، متخذين من مبادئ الإمام وصلاحياته ستارا لتحركاتهم[310].

وكان بني صدر يدرك تماما أن القضاء على المؤسسات غير الدينية كجماعة المجاهدين سيقوي بدوره من نفوذ الحزب الجمهوري الإسلامي ومن ورائه رجال الدين، لهذا أظهر ضيقه الشديد من ممارسات جماعات حزب الله في أوائل عام 1981، وأخذ يندد بهم وبنواياهم الرامية لاحتكار السلطة، لدرجة أنهم أغلقوا صحيفة آيندكان اليومية التي كانت تصدر باللغة الفارسية لأنها فضحت تجاوزات جماعة الفرقان المعادية للخميني والمؤيدة للدكتور علي شريعتي وهو من رجال الدين المنادين بإقامة دولة إسلامية بعيدا عن رجال الدين، وأن الجماعة قد أصبحت متخبطة ومتهورة وأنها اغتالت آية الله شمس أبادي[*] أحد أنصار الخميني في أصفهان، الذي كان يعارض بصورة علنية أفكار علي شريعتي وجماعة الفرقان، كما

(*7) «شمس أبادي قتلته جماعة أصفهانية محلية قبل الثورة، وهو لم يكن من المؤيدين للخميني، وقد أعدم شنقا من قبل جماعة «توبة» من تيار منتظري آنذاك. (الناشر).

اغتالت آية الله مطهري أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وقد جاء قرار إغلاق الصحيفة المذكورة بعد إصدار قانون المطبوعات الجديد الذي وافق عليه المجلس الأعلى للثورة وصدق عليه البرلمان، برغم معارضة اتحاد الكتاب والصحافيين وعدد كبير من الجماعات والأحزاب السياسية ومنهم شريعة مداري، الذي طالب بأن تصبح الصحافة حرة، وقد رد رجال الخميني على المعترضين بإعلان أن التعرض للخميني ولقادة الثورة بالنقد والتجريح إنما يمثل جريمة يعاقب عليها صاحب الجريدة بوقف صدور الصحيفة لمدة ستة أشهر، ومعاقبة كتابها أيضا كل حسب حجم انتقاداته، فأدى الإجراء الرادع لتوقف الأقلام المعارضة للخميني ورجاله، خصوصا بعد أن وجه بني صدر اتهاما مباشرا للجان الثورية التي كانت تعاقب كل من ساند المجاهدين، كما دافع بصلابة عن حاجة الإسلام إلى نظام سياسي جماعي، يضم بين صفوفه كل التيارات الإسلامية، لأن الحزب الجمهوري الإسلامي سعى لفرض ديكتاتورية الحزب الواحد، حتى أصبح بني صدر وقتها أول رئيس جمهورية يتحدث باسم المعارضة، نظرا لإيمانه بأن تعدد مراكز السلطة يحول دون قيام الحكومة بواجبها الأساسي في إدارة الدولة[311].

وقد التزم الخميني الصمت عند اشتداد الأزمة بين رئيس الجمهورية والأجهزة التنفيذية والبرلمان والتي كانت جميعا تحت قبضة رجال الدين، وأصدر تعليماته للصحافة والإذاعة الإيرانية بعدم التعرض لقضية الرهائن أو انتقاد القائد الأعلى للجيش، ليقنع بني صدر بأنه يدعم حقه في ممارسة صلاحياته باعتباره الرئيس الرسمي للدولة، لكنه في الوقت نفسه عين رجلين من قواد الجيش المناوئين لبني صدر شخصيا في المجلس الأعلى للحرب، وأسند إليهما مسؤولية الإشراف العسكري الكامل على المعارك الحربية ضد العراق، ليكره بني صدر على رفع يده عن الجيش نهائيا، وتبقى إدارة معارك القتال خاضعة للخميني مباشرة[312].

وكان من بين مسؤوليات آية الله بهشتي الدستورية إعادة تنظيم الجهاز القضائي كله. كما عين الخميني آية الله منتظري لمنصب «قائم مقام» لمرشد الثورة، وسلم مسؤولية الإشراف الكامل على الحوزة العلمية في مدينة قم لأحد خلصائه من كبار رجال الدين، تلك الحوزة التي تمثل أكبر

المؤسسات العلمية الدينية في الدولة، واضعا بذلك أهم الأسس العملية لسيطرة رجال الدين على التعليم، ثم ألزم رئيس الوزراء علي رجائي بالتعاون مع البرلمان لحل مشكلة الرهائن الأمريكية طبقا للقواعد التي وضعها الخميني بعيدا عن أعين رئيس الجمهورية. لهذا بادر رئيس الوزراء بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة في يناير 1981 انتهت بمقتضاها مشكلة الرهائن، وصرح علي رجائي بعدها بقوله: «لقد أصبحت الرهائن فاكهة امتصصنا كل رحيقها»[313] ملوحا بأن الفضل يرجع إليه أولا وأخيرا في إنهاء المشكلة التي استمرت أربعة عشر شهرا فشل رئيس الدولة في أثنائها في إيجاد الصيغة الملائمة لإنهائها. وكان تصريح رئيس الوزراء متماشيا تماما مع سياسة الخميني والقيادات الدينية الرامية للحفاظ على محدودية صلاحيات رئيس الجمهورية، تمهيدا من جانبهم لاتخاذ وسائل أكثر إيجابية ضده.

وانتهج الخميني بعد ذلك سياسة المواجهة والتصادم مع بني صدر بعد أن بدأ يشجع الجمهور على أن يعارض النظام القائم في الدولة بشكل مباشر، وبعد تجرؤ بني صدر على توجيه الاتهام للجهاز الديني باعتباره المسؤول عن سوء الأحوال السياسية والاقتصادية في الدولة، وأدان ممارسات اللجان الثورية العشوائية ضد الشعب.

وعندما دعا بني صدر لاجتماعات موسعة مع المجاهدين في فبراير 1981 حاول رجال حزب الله إثارة الشغب والاحتكاك بالحاضرين، فاتهم بني صدر رئيس الوزراء بالتآمر عليه شخصيا وبالتحالف مع رجال الدين، كما حدث احتكاك آخر يوم الاحتفال بذكرى مصدق في شهر مارس من العام نفسه، ذلك الاحتفال الموسع الذي عُقد بمقر جامعة طهران، حيث بدأ بنشاط ظاهر من قبل جماعة حزب الله لإفساد الاجتماع، فأعلن بني صدر على الملأ أن واجب الحاضرين يقتضي التحفظ على مثيري الشغب هؤلاء «المستبدين والمتنمرين». فوجه قائم مقام مرشد الثورة الاتهام لرئيس الجمهورية بالعمل على إثارة العنف والقبض على المواطنين المسالمين بطريقة غير قانونية[314]، هادفا من وراء ذلك إلى تخويف المجاهدين وإشعارهم بأن رئيس الجمهورية ذاته في متناول أيديهم فلا تعتمدوا عليه. فاضطر بني صدر أن يعلن بأن الجمهورية القائمة ليست الجمهورية الإسلامية الحقيقية التي يتشرف بأن يتولى رئاستها، خصوصا أنها أغلقت إحدى الصحف

المؤيدة للثورة وكانت صحيفة (الثورة الإسلامية)، وأن قيام رجال الدين بذلك الإجراء العنيف إنما يدعم سياسة الحزب الواحد، واتهم مجلس قيادة الثورة بتخطي سلطات رئيس الجمهورية التنفيذية عندما عينوا من قبلهم رئيس شرطة الريف. فرد رجال مجلس الثورة على الاتهام بأن جهاز الشرطة لا يتبع الجيش الذي يترأس قيادته العليا رئيس الجمهورية. فأعلن بني صدر في مايو 1981 أنه يستند إلى الشعب صاحب السلطة في الفصل بين اختصاصات رئيس الجمهورية ومجلس الثورة، إن أرادوا بالفعل الاحتكام العادل.

فرد الخميني بعنف بأن من يتخطى الإجراءات الدستورية يعتبر ممن يعيثون في الأرض فسادا، ثم سحب من بني صدر صلاحية قيادة الجيش الإيراني رسميا، وطلب من البرلمان تقرير ما إذا كان رئيس الجمهورية قد انتهك الدستور؟ فاضطر بني صدر بعد قرار الخميني إلى الفرار من مقر رئاسة الدولة والاحتماء بمخابئ المجاهدين بعد أن ناشد الجمهور أن يقاوم الديكتاتورية الجديدة التي تقام تحت رداء الإسلام. وبدأت الصدامات العنيفة في الشارع الإيراني بين المؤيدين والمعارضين لرئيس الجمهورية في الأسبوع الأخير من يونيو 1981، مما دفع بني صدر وزعيم جماعة مجاهدي خلق مسعود رجوي للهرب إلى فرنسا في النهاية، طالبين حق اللجوء السياسي(315).

بعد هروب رئيس الجمهورية بدأ رجال الدين بتعزيز انتصارهم بتنفيذ أحكام الإعدام في المعارضة، وعلى كل من يتظاهر في الشوارع. وصرح آية الله منتظري، قائم مقام مرشد الثورة بأنه لابد من قتل أعداء الجمهورية الإسلامية، ولابد من عدم التساهل معهم أو العفو عنهم مطلقا. كما كونوا مجلسا مؤقتا للرئاسة يتألف من علي رجائي رئيس الوزراء السابق، وآية الله بهشتي، وحجة الإسلام رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان). لكن في اليوم نفسه انفجرت قنبلة كانت موضوعة في مقر الحزب الجمهوري الإسلامي فقتلت خمسة وسبعين من السياسيين البارزين من بينهم آية الله بهشتي وثمانية عشر عضوا من أعضاء البرلمان ذاته(316).

على إثر الحادث تم إحلال آية الله باهنر محل بهشتي، وتم اختيار محمد علي رجائي مرشحا أول للحزب الجمهوري الإسلامي لانتخابه رئيسا

للجمهورية. كما بدأ في ملء فراغ المقاعد التي خلت نتيجة للحادث من النواب الموالين للخميني، ونجح علي رجائي في الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية، وتولى آية الله باهنر رئاسة الوزارة الجديدة. ولكن في أغسطس من العام نفسه انفجرت قنبلة أخرى أودت بحياة كل من رجائي ورئيس وزرائه، وخلا منصب رئيس الدولة من جديد، فبدأت انتخابات جديدة بالتنسيق السابق نفسه لشغل منصب الرئاسة الخالي وانتخب حجة الإسلام سيد علي خامنئي رئيسا للجمهورية، حيث اختار مير حسين موسوي المهندس للقيام بعمل رئيس الوزراء، لتتوقف المنافسة السياسية مؤقتا بين رجال الدين المتطرفين والمعتدلين منهم، نظرا لبقاء علي خامنئي في منصب رئاسة الدولة حتى وفاة الخميني.

إن الثورة الإيرانية شأنها شأن كثير من الثورات لم يتحقق لها السلطان الكامل إلا بشل حركة المعارضة والقضاء على من يتعاون معها، فألقي القبض على كل المتعاطفين مع بني صدر من العلمانيين ورجال الدين، وكان بينهم الحفيد الأكبر لآية الله الخميني، وأغلقوا دور الصحف المستقلة، كما أعدم أكثر من ألف وستمائة مواطن في الفترة التي تلت هروب بني صدر من يونيو حتى نهاية عام 1981، وأعدم ألفان ومائة من المجاهدين والفدائيين والمنتمين للجناح اليساري بفصائله. أما حزب توده اليساري فقد ساند في العلن النظام السياسي القائم خوفا من الاضطهاد والقتل، وانتهت أعنف مراحل الثورة بافتراس أبنائها بصورة أكثر وضوحا في عام 1983.

وشرع رجال الدين ومعهم رئيس الدولة الجديد في إعداد دستور آخر يرسي دعائم وقواعد ولاية الفقيه، كما نصبوا آية الله حسين منتظري رئيسا للحوزة العلمية في قُم، وقدموه للجماهير باعتباره الوريث الشرعي لآية الله الخميني، ووضعوا كل المؤسسات الدينية بالدولة تحت سيطرتهم المباشرة، ثم عينوا رجال الدين للعمل مرشدين دينيين في فصائل الجيش ليكونوا بمنزلة شرطة روحية لرجال الجيش، ومن ثم أصبح لأنصار النظام الجديد اليد الطولى دون منازع على كل مؤسسات الدولة بدءا من رئاسة الجمهورية، والوزارة والبرلمان والقضاء. ولأول مرة في تاريخ إيران والعالم الإسلامي الحديث تنجح المؤسسة الدينية في إقامة دولة ثيوقراطية.

وبالرغم من النجاح الباهر الذي ظهر على سطح الحياة السياسية في

إيران، والذي تجلى في إحكام سيطرة رجال الدين على الدولة، فإنه كان من المستحيل على الشعب مهما كان ضعيفا أن يتحمل تدخل رجال الدين في كل صغيرة وكبيرة للمواطنين، كما أن الحزب الجمهوري الإسلامي بعد اطمئنانه للسيطرة على مقاليد الأمور، بدأت تعلو داخله الأصوات المعتدلة تطالب بتخفيف القبضة المحكمة على أعناق المواطنين حتى لا تنفلت من بين أيديهم كل المكاسب، خصوصا أنهم، كحزب سياسي، لا يملكون جذورا حقيقية بين المواطنين، كما أن موت بهشتي الذي قاد عمليات التنكيل والتعذيب قد أفقد الحزب قوته المحركة، مما ترك فراغا في قيادته لم يشغله أحد من بعده، وبناء على ما تقدم تماسك سياسيا الحزب الحاكم بعد انتصاره على خصومه في معركة الوصول للسلطة.

وعليه بدأت نبرة الحدة تخبو قليلا مع مطلع عام 1983 حيث قدمت خطة للإصلاح الزراعي كانت قد وضعت إبان ذروة الثورة، وقد وافق عليها البرلمان. كما بدأت حملة لمقاومة الكسب غير المشروع، وقد بدأت بطريقة هادئة بعيدة عن أبواق الدعاية الرنانة التي كانت معهودة منذ وصول الخميني، وحتى تولى سيد علي خامنئي رئاسة الدولة لتبدأ مرحلة جديدة من الاعتدال المحسوب.

وتوقف الحديث تماما عن التأميمات، وبخاصة تأميم التجارة الخارجية لكسب طبقة العاملين في البازارات، كما غلّف الصمت الحوار الدائر حول تحديد عدد المساكن المملوكة للفرد بالمدن الإيرانية، وأعلن حسين علي منتظري من قم أن «الإسلام يحترم الملكيات الفردية بعكس الماركسية، كما اعترف بوجود طبقات في المجتمع»[317]. وحاول رجال الخميني اجتذاب أصحاب رؤوس الأموال، وتجار البازارات لعضوية الحزب الجمهوري الحاكم، وعينوا الكثير منهم في المناصب القيادية والإدارية بالدولة، بعد أن أهملوهم في الفترة اللاحقة لنجاح الثورة حتى لا ينفرد رجال الدين بالعمل وحدهم.

وأذاع مجلس الوزراء أن المصانع بحاجة إلى مديرين مدربين للنهوض بها بدلا من المتطفلين السياسيين، كما أعلن كذلك تشجيعه أصحاب رؤوس الأموال كي يستثمروا أموالهم في الصناعات المحلية، وأن الدستور الجديد يحمي جميع حقوق الملكية، كما حذر حسين علي منتظري من حدة مطالب المتطرفين التي ستحطم جميع إنجازات الثورة، كما حذر رئيس الجمهورية

الجديد من تطرف الذين يدعون الثورية أكثر من الإمام الخميني ذاته[318].

كذلك اضطر حسين علي منتظري إلى أن يغلق صحف حزب توده اليساري لاستمرارها في شن حملة شعواء على أصدقاء أمريكا من الليبراليين الإيرانيين. ثم رفض قائم مقام مرشد الثورة استمرار حملة الصحافة اليسارية المطالبة بتنفيذ عملية التأميمات والمصادرات، وأنذرهم بالتوقف عن الحملة المدبرة من الاتحاد السوفييتي، نظرا لأن الكثير منهم يعملون في إدارات الحكومة مهددا إياهم بالطرد من وظائفهم، كما رفض رفسنجاني إلقاء القبض على ابن رئيس وزراء الحكومة المؤقتة ماجد بازرجان، وقال «إنه أقرب إلى الإمام الخميني من الكثير من اليساريين»[319].

وتمثلت خطوة التحفظ والاعتدال الظاهرة مقارنة بمرحلة اضطرابات الحكم، التي تلت رئاسة بني صدر وما شاهدته من تكرار محاولات تفجير القنابل على قيادات الدولة كما سبق توضيحه في «التوقف مؤقتا عن تصدير الثورية مرحليا»، وبخاصة إلى شيعة العراق خوفا من تصعيد الحرب التي كانت دائرة بينهما، وحرصا من جانبهم على عدم اكتساب أعداء جدد سواء من الدول المجاورة أو العربية، كما أعلن رفسنجاني صراحة أنه لا يؤيد الإرهاب ولا يسعى لقلب نظام الحكم العراقي، وأن بلاده تسعى لتوطيد أواصر الصداقة مع جميع الدول الإسلامية.

كما علت الدعوة للتخلص من اللجان الثورية بعد أن شملت ممارساتهم طوائف المجتمع كله، بما في ذلك جماعة المستضعفين التي ذكر الخميني أنه جاء لتخليصها من الظلم والقهر، كما اعترض على وجود الجماعة المذكورة في الشارع الإيراني كل من بازرجان وبني صدر وطائفة المصلحين من بين رجال الدين وغيرهم. لكل هذا قرر رئيس الوزراء في نهاية عام 1983 إلحاق عناصر اللجان الثورية بالعمل داخل إطار وزارة الداخلية واعتبارهم جزءا منها، ففقدوا وجودهم ككيان مستقل وتقلص نفوذهم، وانحصرت مهمتهم بعد ذلك في أمور الدعوة.

وفضلا عن ذلك فقد قضى الصراع الدامي الذي نشأ بين القيادات الأربعة لحراس الثورة على جزء كبير من رجال حراس الثورة أنفسهم، وكان أشهر صراع قام بينهم الذي نشأ بين رفيق دوست والقائد رضائي لتصفية رجال محمد منتظري ابن آية الله منتظري. ذلك الصراع الذي راح ضحيته

محمد منتظري نفسه[*8]. ثم اعتزال «أبوشريف» قائد الجناح الرابع في الحرس الثوري للعمل السياسي ومغادرته إلى باكستان ومن ثم أفغانستان، وتفرغه لشؤون الدعوة الدينية. ونتيجة لتعاقب الأحداث بالإضافة إلى اشتراك العديد منهم في الحرب ضد العراق، تخلصت إيران من اللجان الثورية وما ارتبط بوجودها من عنف واضطراب عم أرجاء الدولة[320].

كما تقدمت الحكومة الإيرانية لأول مرة بطلب رسمي للأمم المتحدة تطلب فيه التفاوض مع الحكومة العراقية حتى تسمح بتبادل أسرى الحرب،وقد نشرت صحيفة الحزب الجمهوري الإسلامي مقالا تحت عنوان «الحرب هبة الله لإيران» استعرضت فيه الخسائر الفادحة التي أصابت المدن الإيرانية من جراء الحرب، كما وصفت الشلل الكبير الذي أصاب العديد من معامل تكرير البترول، وأعلنت وفاة ثلاثين ألف مواطن، ونزوح مليونين ونصف مليون مواطن من المدن الكبرى المجاورة للعراق إلى المناطق الداخلية بالدولة، وأشار المقال إلى أن الحرب الدائرة بين الدولتين لن تفيدهما، بل إنها ستفيد إسرائيل العدو الأول للعالم الإسلامي[321].

وبالرغم من استمرار الحرب العراقية الإيرانية، واشتداد الضائقة المالية فإن الجماهير قد التفت حول الخميني وتناست مشاكلها الداخلية. وبصفة إجمالية خلقت حالة الحرب نوعا من التماسك الوطني حتى نهاية معاركها سنة 1988، وعليه زادت أعداد الطلاب الملحقين بالجامعة وكلياتها مع بداية 1983 بعد أن حجزت الحكومة لأبناء الشهداء وسكان المناطق النائية 15٪ من عدد المقبولين في الجامعة، رغبة من جانب علي خامنئي في اجتذاب أبناء الريف وتعويض أسر الشهداء. كما عملت الحكومة الجديدة على زيادة رواتب العاملين في الدولة منذ بداية عام 1983 وخصوصا في المؤسسات الصناعية لترويجها وتدعيمها.

فارتفعت حصة الصادرات من الفواكه الطازجة والمجففة والسجاد بأنواعه والجلود بنسب عالية، كما تضاعفت صادرات البترول رغم استمرار قذف العراق لمعامل التكرير، حيث نجحت الحكومة الإيرانية في إيجاد طرق بديلة لتصدير النفط من إيران للخارج، ويرجع سبب التوسع الصناعي

(*8) محمد منتظري ذهب ضحية انفجار الحزب الجمهوري، حيث كان يحضر اجتماعاً موسعاً مع بهشتي (المحرر).

إلى الوفورات المالية التي حصل عليها الخميني من مصادرة ممتلكات وثروات الأسرة المالكة ومن دار في فلكهم ووضعها تحت ما عُرف باسم «مؤسسة المستضعفين» تلك المؤسسة الاقتصادية التي وجهت جل نشاطها لإنشاء المساكن والمدارس والمستشفيات وكذا المصانع الصغيرة لتشغيل الفقراء، فنجحت في تشغيل الكثير من العاطلين، كما أن جانبا من شباب العاطلين تطوع في الحرب ضد العراق، فخففت حدة إحساس المواطنين بالأزمة الاقتصادية، برغم فشل النظام الإسلامي في إيجاد صيغة اقتصادية جديدة ومغايرة عن النظام الاقتصادي المعهود في العهد الإمبراطوري[322].

وبالرغم من الحظر الدولي الذي تعرضت له إيران ما بين أعوام 1983 و1986 من قبل الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة، فإنها كانت تحصل على السلاح الضروري من الصين ومن الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة، وغيرها من الدول حتى نجحت في تهديد البصرة وسيطرت على ضفتي شط العرب، ولكنها لم تستطع أن تمنع ظهور طبقة من أثرياء الدولة الجدد الذين كانوا أشد خطورة على مبادئ الثورة ومثالياتها أمام العالم، لأنهم كانوا محصنين برجال الدين ومحاكم الثورة المكونة من الفقهاء أنفسهم، كما أن رجال الدين كانوا يستثمرون أموالهم في التجارة.

لكن وقعت عدة محاولات للانقلاب العسكري ضد الخميني كان أهمها المحاولة التي أحبطت في نهاية عام 1982 وراح ضحيتها مائة وستون من القيادات العسكرية، والتي اتهم فيها وزير الخارجية ذاته صادق قطب زاده[*9] وبمساندة رئيس أركان الجيش والقوات الخاصة، وبعد فشل الانقلاب العسكري أعدم صادق قطب زاده. وفي عام 1983 قامت محاولة أخرى أعلنها رفسنجاني وأعدم بسببها عدد آخر من الضباط بتهمة التخابر مع الاتحاد السوفييتي. وقد بقي الجيش منذ الثورة وحتى وفاة الخميني مؤسسة مشكوكا في ولائها للثورة، لأنها فقدت مكانتها المرموقة بخلع الشاه، كما أنها ظلت رغم التنكيل الدائم بالعديد من قياداتها القناة الطبيعية لاختراق نسيج المجتمع، نظرا لكونها القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على القيام بانقلاب وفرض مؤيديها على السلطة[323].

(*9) تهمة سياسية حولت إلى تهمة عسكرية نفاها هو أثناء محاكمته، وقال إنني أختلف مع الحكومة لكنني لم أفكر بالانقلاب العسكري (الناشر).

كما بقي الصراع على السلطة مستمرا وحادا بين القوى السياسية الموجودة بالدولة وحتى وفاة الخميني، سواء من جانب مجلس صيانة الدستور الذي كان يتكون من اثني عشر عضوا (ستة فقهاء يعينهم المرشد وستة حقوقيين ينسبون من قبل البرلمان) وهم المعارضون بشدة لكل إصلاح اقتصادي أو تشريعي، أو بين الحكومة نفسها بدعوى أنها أصبحت أقل ثورية، وظلت متساهلة مع الليبراليين أعوان أمريكا واليساريين أعوان الاتحاد السوفييتي، وبين حراس الدستور أيضا وهي لجنة مراجعة القوانين ومطابقتها للشريعة، وكانوا معارضين لقانون الإصلاح الزراعي وتأميم التجارة الخارجية، وبين أحمد ابن آية الله الخميني ذاته الذي حاول استغلال مكانة أبيه من أجل الحصول على وصية بتوليته الإمامة بعد أبيه وحكم إيران حتى وفاة الخميني، رغم اعتراضات رجال الدين بعد وفاته في 4 يونيو سنة 1989[324]. كما تم حل حزب توده الشيوعي الإيراني في 4 مايو 1983 واعتقال معظم قياداته واتهام معظم رموز الحزب بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي، وإثارة الفتنة العرقية في إقليمي آذربايجان وكردستان، وتم إغلاق مباني الحزب واعتقال الكثير من كوادره وطرد ثمانية من الدبلوماسيين السوفييت من طهران، مما أدى إلى مناهضة اليسار لجناح الخميني حتى وفاته 1989.

استمر الصراع على السلطة بين الثوريين والإصلاحيين بعد إعادة انتخاب علي خامنئي للمرة الثانية لرئاسة الجمهورية في 16 أغسطس 1985، مما فجر بدوره أزمة بين التيار الإصلاحي الذي يمثله علي خامنئي وأيده في نضاله مجلس صيانة الدستور ضد مجلس الشورى الذي يمثله ويرأسه هاشمي رفسنجاني وكان يدعمه الصف الثاني من رجال الإمام الشباب الثوريين بشكل عام، بالإضافة إلى الجيش، خصوصا أن رجال الدين المتشددين كانوا يتهمون الجيش بصفة عامة بأنه غير ثوري بالمعنى الحقيقي الذي يعتنقونه، وأن الجيش يؤيد منطق رئيس الجمهورية، ولكن حقيقة الأمر أن الفقهاء اعتادوا عدم الثقة في الجيش ونظروا إليه باعتباره رمزا للملكية المخلوعة، بعد محاولات الانقلاب الثلاث التي سبق الإشارة إليها، والتي كانت موجهة ضد رموز الثورة الإيرانية المتشددين.

كما امتد الصراع حول اختيار رئيس الوزراء في نوفمبر 1985 بعد إعادة

انتخاب علي خامنئي رئيسا للجمهورية، عندما حاول تغيير رئيس الوزراء مير حسين موسوي وبعض الوزراء غير المتعاونين معه، ولكن مجلس الشورى وقف ضد تغيير رئيس الوزراء، وأصر على إبقاء موسوي في رئاسة الوزارة، كما سحب الثقة من وزيري النفط والداخلية الموالين لرئيس الدولة، كذلك احتج أعضاء البرلمان على بعض مساعدي خامنئي واتهموهم بالليبرالية، من أجل إضعاف نفوذ رئيس الجمهورية.

والغريب أن الخميني ذاته كان يتفق مع رأي مجلس البرلمان وألمح إلى أنه من الأفضل ألا تعدل الوزارة في الظروف الراهنة، مما سبب حرجا كبيرا لرئيس الجمهورية، الذي كان حريصا على تغيير رئيس الوزارة فاضطر للعدول عن موقفه. كما استمر الخلاف بين رئيس مجلس الشورى رفسنجاني ورئيس الجمهورية علي خامنئي حول قضية التجارة الخارجية. فبالرغم من أن مجلس صيانة الدستور قد وقف ضد تقييد حرية التجارة لاجتذاب أصحاب رؤوس الأموال وقيادات البازار، مما يعد ترجيحا لوجهة نظر رئيس الجمهورية، فإن رفسنجاني ظل يعبئ الجماهير ضد حرية التجارة الخارجية في أثناء خطبة الجمعة التي كان يلقيها في طهران، مما اضطر المجلس إلى التوقف عن إصدار القوانين واللوائح التي تضع القرار موضع التنفيذ حتى نهاية عام 1986، مما يعد انتصارا مباشرا لرفسنجاني ضد علي خامنئي.

ومن منطلق الحفاظ على التوازن القائم بين الفقهاء والمصلحين في أثناء تطبيق سياسة التعقل التي دعا إليها الخميني منذ أن حل لجان الثورة، فقد ألقي القبض على العديد من المعاونين لآية الله منتظري من بينهم مهدي هاشمي الذي أعدم في سبتمبر 1987.

ولكن في أكتوبر عام 1988 سمح الفقهاء ومجلس الشورى بشرعية تكوين الأحزاب السياسية غير الدينية في محاولة لاجتذاب المعارضة ظاهريا. ولكنهم أعدموا أفراد الجماعات المسلحة التي حاولت استمرار المعارك في غرب البلاد برغم توقف الحرب في أول ديسمبر سنة 1988[*]، لتثبت للعالم أن الثورة في نظر الفقهاء تعني القضاء على المعارضة السياسية سواء كانت دينية أو غير دينية [325].

وفي 19 مارس 1989 تم اختيار رفسنجاني مرشحا في انتخابات الرئاسة

التي أجريت في أغسطس من العام نفسه، كما تمت إقالة آية الله منتظري من منصب القائم مقامية في قُم حيث معقل الحوزة العلمية، وبالتالي سحبت منه جميع المناصب والمسؤوليات، التي أهلته فيما سبق ليكون وريث الخميني في الإمامة، في 27 مارس 1989.

لكن تجريد منتظري من جميع صلاحياته خلق جبهة من المعارضين من رجال الدين المعتدلين وأيدهم المصلحون، مما دفع الخميني إلى إعلان عزمه إجراء إصلاحات جذرية في الدستور في 24 أبريل 1989. ولكن المنية عاجلت الخميني في 4 يونيو 1989 وظلت السلطة بأيدي الفقهاء الذين ووجهوا باعتراض شديد من مفكري وليبراليي ومثقفي إيران[326].

التحركات الإيرانية في العالم العربي:

بعد فترة من كمون الدبلوماسية الإيرانية في العالم العربي وإثر ما خلفته حرب الخليج الثانية من تداعيات، قامت إيران بالتحرك تجاه المشرق والمغرب العربي في محاولة لاكتساب أرضية إقليمية وتحسين علاقاتها الدبلوماسية بعدد من الأنظمة الحاكمة.

فقد قام هاشمي رفسنجاني رئيس الدولة في 27 يناير 1992 باستقبال عدد من سفراء إيران لدى دول الخليج، حيث تم التباحث في وسائل تطوير العلاقات بغية الوصول لصيغة أفضل، كما قام وفد اقتصادي إيراني بزيارة السعودية في 2 فبراير 1992 لبحث زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والتقى الوفد الذي ترأسه رئيس غرفة التجارة والصناعة الإيرانية مثيله السعودي وعددا كبيرا من رجال الأعمال السعوديين.

كذلك وقعت إيران والكويت اتفاقا في 3 فبراير 1992 يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصنفات النفط الكويتية، وأعلن الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي في 23 يناير 1992 أنه لا يستبعد ترتيبات أمنية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، كما قام وفد برئاسة عبدالعزيز المساعيد رئيس المجلس الوطني الكويتي بزيارة إيران في 12 فبراير 1992 لبحث آفاق التعاون المشترك ومناقشة قضية الأسرى المحتجزين في العراق.

وكان وزير الدفاع الإيراني قد قام بزيارة لقطر في 29 ديسمبر 1991 حيث بحث مع المسؤولين وسائل تعزيز الأمن في منطقة الخليج، والتعاون

الثنائي في المجال الاقتصادي والبحث عن سياسات أفضل داخل منظمة أوبك، وجاءت الزيارة في أعقاب زيارة ولي عهد قطر لإيران في 9 نوفمبر 1991 والتي أسفرت عن توقيع خمس اتفاقيات للتعاون، إحداها تتعلق بنقل المياه لقطر وإنشاء خط أنابيب بطول 800 كيلو متر، وفي 8 فبراير 1992 بحث هاشمي رفسنجاني مع وزير الدفاع الإماراتي الدور الإيراني في تقرير السلام والأمن في المنطقة.

وفي المغرب العربي قامت إيران بإرسال وفد في 16 يناير 1991 برئاسة أحمد عزيزي عضو البرلمان الإيراني لزيارة المغرب، حيث أجرى محادثات مع رئيس البرلمان المغربي في إطار البحث عن مجالات تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت الزيارة بعد إعادة تطبيع العلاقات بين الرباط وطهران، ولتطبيق مقررات المؤتمر الشعبي الذي استضافته طهران وقتها، وكان الوفد قد زار تونس وأجرى محادثات مع مجلس النواب برئاسة الحبيب بولعراس، ودرس معه آفاق العلاقات التونسية الإيرانية وركز على المجالات الزراعية والصناعية.

كما زار وفد إيراني الجماهيرية الليبية في 4 يناير 1992 وأجرى محادثات مع العقيد القذافي تناولت المطالبة بمساندة الشعب الفلسطيني ورفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبل العلاقات الإيرانية الليبية. وفيما يتعلق بعلاقات إيران بمصر والسودان فقد أعلن علي بشارتي كفيل وزير الخارجية الإيرانية في 8 يناير 1992 أن بلاده لا تنوي الاستمرار في مخاصمة الحكومة المصرية، وأنها بصدد التطبيع الكامل لعلاقاتها مع الدول العربية كافة، كما التقى شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق في 13 يناير 1992 عددا من رجالات الدين بإيران في اجتماع مجلس وزراء الإعلام للدول الإسلامية بالقاهرة. وبخصوص السودان فقد مثلت زيارة هاشمي رفسنجاني في ديسمبر 1991 على رأس وفد ضم 150 عضوا وعددا كبيرا من الوزراء الإيرانيين توجه إيران للتعاون مع السودان، حيث تناولت الزيارة تزويد طهران الخرطوم معدات عسكرية تبلغ قيمتها 20 مليون دولار وإمدادها بذخائر وقنابل ومعدات عسكرية ومدافع صواريخ أرض أرض، ثم توج التحرك الإيراني بفتح قنصلية لإيران في بورسودان.

الخاتمه

نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لإيران المتاخم لشبه القارة الهندية، ولقرب حدودها من الشرق الأوسط وخصوصا العراق والخليج العربي، بالإضافة لالتصاق تضاريسها مع الاتحاد السوفييتي وتركيا، كان من الضروري أن تضع بريطانيا لإيران دورا لا تتخطاه. وقد أدرك الشاه رضا بهلوي حجم الدور المطلوب من دولته، وأراد أن يستغل استقطاب الحلفاء لبلاده في تزويدها بكم معقول من السلاح المتطور خصوصا سلاح الطيران، كما وجه ناظريه للولايات المتحدة التي ارتبط اسمها آنذاك بحق الشعوب المضطهدة في تقريرمصيرها، بعكس بريطانيا والاتحاد السوفييتي. لكن ما كان لبريطانيا أن تتخلى عن استراتيجيتها الرامية لجعل إيران إحدى مناطق دفاعها ضد المحور، ولهذا عارضت بشدة تزويد الجيش الإيراني بمعداته الدفاعية خشية أن يشب عن الطوق ويشق عصا الطاعة عليها.

ولما كان رضا بهلوي من أشد المتحمسين لسياسة هتلر فقد استعان بخبراء ألمان في العديد من قطاعات الدولة، وانتشر الفنيون الألمان في هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، وفي مجال الصحافة والنشاط الطلابي والرياضي، بالإضافة إلى وجودهم في المؤسسات الإيرانية الصناعية، كما قاموا بتدريب بعض فرق الجيش، علاوة على اشتغالهم بالكثير من الحرف المتصلة بالحياة اليومية

كالتجارة والحدادة والحلاقة، وقد نجح الألمان في إقامة علاقات وطيدة بالشخصيات العامة الإيرانية سواء السياسية أو العسكرية أو الصحفية، كما دعموا صلاتهم برجال المجلس البرلماني. وبناء على وجودهم المستشري بالدولة الإيرانية فقد حرصت القيادة البريطانية على تصفية وجودهم فيها. وبناء على تضارب المصالح بين الإيرانيين والبريطانيين تجاه الألمان، فقد أضيرت مؤسسات الدولة الإيرانية من طردهم.

وبعد أن حسم الحلفاء توجهات إيران السياسية، باحتلالها من قبل الاتحاد السوفييتي وبريطانيا، على أثر نقض هتلر لاتفاقية عدم الاعتداء المرحلية بينه وبين الاتحاد السوفييتي وغزوه له حتى أصبح على مشارف موسكو نفسها، قررت الولايات المتحدة تطبيق قانون روزفلت الخاص بالإعارة والتأجير على الاتحاد السوفييتي الذي أصبح عضوا في تجمع الحلفاء، ووقع اختيار الحلفاء على إيران نتيجة لاعتبارات جغرافية وتاريخية تربطها بكل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا، خصوصا أن الدولتين المذكورتين أصبحتا من أهم الدول المتلقية للمعونات الأمريكية العسكرية والاقتصادية طبقا للقانون الأمريكي المذكور، لذلك نجحت الولايات المتحدة في تحويل عبادان إلى نقطة لتجميع المعدات الأمريكية العسكرية قبل تسليمها للاتحاد السوفييتي. ولإغراء الحكومة الإيرانية على الموافقة، تعهد الحلفاء بنقل مصانع التجميع الأمريكية للحكومة الإيرانية بعد نهاية الحرب وانتصارهم على المحور.

لكن نتيجة لتصادم الحلفاء مع أصحاب الحقوق الشرعية، فقد قرروا عزل الشاه رضا بهلوي ونصبوا ابنه محمد رضا بهلوي مكانه، وتدخلوا في تشكيل الوزارات الإيرانية. كما أجبر الحلفاء الإيرانيين على الدخول ضمن تحالف ثلاثي بريطاني سوفييتي إيراني، وأجبروا الحكومة الإيرانية على قطع علاقاتها الدبلوماسية بكل قوى المحور لخطورة الطابور الخامس ونشاطه المكثف داخل الدولة.

كما أثارت القوات السوفييتية المحتلة لإقليم آذربايجان العديد من المشاكل العرقية المدفونة فبدأت بإثارة الأرمن ضد السكان والحكومة وتحيزت لمطالبهم المدنية والدينية، وقامت ببث دعاياتها الشيوعية بينهم بدرجة أدت إلى اشتعال مشكلة «الأرمن» كجنسية مخالفة للقومية الإيرانية برغم تعايشهم

معا قرونا طويلة، وشجعتهم على الاستقلال الذاتي ، وتوقف النشاط الشيوعي بالتدخل الأمريكي.

وظهرت مشكلة «الأكراد» وبفعل النشاط الشيوعي أيضا، فالأكراد قومية سنية قديمة بإيران وأشقاؤهم منتشرون في تركيا وفي العراق. وقد تعرضوا لصنوف من الاضطهاد الطويل، ولم تتحسن أوضاعهم إلا في القرن التاسع عشر على يد الأسرة البهلوية، وإن ظلت مشاعر الغليان كامنة بين ضلوعهم حتى فجرها الشيوعيون في إقليم آذربايجان وفي مدينة رضائية لدرجة لم تقلق الحكومة الإيرانية فحسب، بل أقلقت حليفتها بريطانيا أيضا. لهذا أثارت حمية الولايات المتحدة لإجبار الحليف الآخر الاتحاد السوفييتي على وقف نشاطه الشيوعي في تلك البقاع.

أما المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الشعب الإيراني فقد كانت بسبب استغلال قوى الاحتلال لجميع موارده الاقتصادية وتوجيه كل ثروات الإيرانيين من حبوب وطعام لتغطية احتياجات قوات الاحتلال ، مما عرض الشعب الإيراني لمجاعة فعلية، فاضطرت الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الاقتصادية لها طبقا لقانون روزفلت (الإعارة والتأجير) 1942 والذي يشمل إلى جوار المساعدات العسكرية للحلفاء وأنصارهم، المعونات الاقتصادية التي تكفلت بها مؤسسة (ليند ـ ليز إيد) الأمريكية للتموين الاقتصادي.

وكانت الثورة الإيرانية قد قامت ضد الأسرة البهلوية وضد مساوئ الأسرة الحاكمة، لكنها كشفت عن وجه آخر بعد أن أطاحت برموز العهد السابق، حيث مهد محمد رضا دون أن يدري لنجاح الثورة الدينية، بإلغائه جميع الأحزاب الإيرانية وصهرها في بوتقة الحزب الحاكم المسمى رستاخيز فأغلق الأبواب الطبيعية المعبرة عن توجهات وأفكار الجماهير، معتقدا أنه قد أذابها في إطار الحزب الواحد، ولكنه في الحقيقة حجب نبض الشارع الإيراني وما يزخر به من اختلافات فكرية ودينية، وما يعتمل في داخل شرائحه الاجتماعية من مطالب وأهداف.

كما أن السياسة الاقتصادية التي تبناها الشاه في العقدين الأخيرين من حكمه تحت شعار الثورة البيضاء، قد أرهقت الجماهير ومنعتها من الاستفادة بعوائد الثروة البترولية نظرا لتوجيهها لأغراض تسليح الجيش وتغطية احتياجات القوات المسلحة، بالإضافة إلى بنائه قاعدة للصناعات

الثقيلة التي لاتدر عائدا سريعا على المواطنين، كما أهمل توصيل الخدمات الصحية والثقافية للمناطق النائية من الدولة، تلك التي تجمع تكتلات عرقية ودينية عديدة، مما جعلها عرضة لاستقطاب العناصر المناوئة للحكم البهلوي وعلى رأسهم السوفييت.

وبالرغم من القبضة المحكمة التي فرضها محمد رضا على المعارضة المعتدلة والمتطرفة في آن واحد، فإنه ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لرجال الدين(*)، الذين استغلوا منابر المساجد وحلقات الدرس في تلقين المستمعين والترويج لشعاراتهم. وقد نجح رجال الدين في تعبئة الجماهير ضد الشاه، مذكرين إياها بكل خطاياه الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم نجحوا في استقطاب شريحة عريضة من الإيرانيين نظرا لتبنيهم قضايا المستضعفين.

كما أن رجال الدين عبر التاريخ الحديث ومنذ اعتبار المذهب الشيعي ديانة الدولة الرسمية قد نجحوا في إقامة تعاون عميق الجذور مع المؤسسات الاقتصادية الكبرى (البازارات)، خصوصا أنها تضم بين ثناياها كبار الرأسماليين والسماسرة والتجار وأصحاب الصناعات اليومية. لهذا تعد البازارات أكبر الركائز الاقتصادية في الدولة الإيرانية، فضلا عن أنها الأقدر على دفع زكاة المال وضريبة الخمس المقررة على الشيعة ومنح الأوقاف، لأن العرف الديني قد جرى على أن تدفع تلك الأموال للمؤسسات الدينية، لكي تقوم بتوزيعها مباشرة على الفقراء والمستحقين بعيدا عن أعين أو سلطة الدولة الإيرانية، مما دعم صلة رجال الدين برجال البازارات، وأيقن كل طرف منهما أن تعاونهما سيدعم مصالحهما معا سواء مع الدولة أوضدها كما حدث إبان اشتعال الثورة.

ولايفوتنا الإشارة لدور الحوزة العلمية في مدينة قم، تلك المؤسسة الدينية العملاقة التي تجمع بين جوانبها المراجع الفقهية الممثلة في صفوة رجال الدين المؤهلين للفتوى والاجتهاد بجوار الشباب الدارسين في مراحل الحوزة العلمية، بالإضافة إلى حرية الحركة التي تمتلكها مدارس الحوزة

(*) على النقيض من ذلك قام الشاه بإعدام العشرات منهم تحت التعذيب ولكنه عجز عن السيطرة عليهم لارتباطهم الجماهيري من ناحية ونتيجة لتركيبة المجتمع الإيراني من ناحية أخرى، التي امتزجت بالدين وعلمائه على مر قرون عدة (الناشر).

العلمية، نتيجة لاستقلالها الاقتصادي الكامل عن الدولة، وما اشتهر به معظم رجالها من ثراء وتأسيسهم للمدارس بها. وكان صاحب المدرسة يتحمل نفقات إعاشة وتعليم طلابه، سواء من دخله الخاص أو من أموال الزكاة والخمس أو الأوقاف أو الهبات.

وبالرغم من قوة رجال الدين، لم يحاول الشاه التصدي لهم(*1) أو تقليم أظافرهم خوفا من غضب الجماهير، فاستغل رجال الحوزة العلمية الحرية المتاحة لهم في نشر فضائح النظام الإمبراطوري، وتعبئة الجماهير ضد الشاه قبل رحيله استعدادا لاستقبال آية الله الخميني زعيمهم الروحي، كما نددوا بممارساته غير الدينية كمحاولاته إحياء التقاليد المجوسية ، وتدعيمه للماسونية وللطوائف لإفقاده شعبيته، وإثارة الجماهير ضده استعدادا للقضاء على نظامه.

وبالإضافة إلى العوامل الداخلية السابقة فقد مهد المناخ الدولي بدوره لإنجاح الثورة، حيث تخلت الولايات المتحدة مؤقتا عن قيام الشاه بدور شرطي المنطقة، ونددت بانتهاكه لحقوق الإنسان في معاملته اللاإنسانية للمعارضة الإيرانية، ودفعت بمخابراتها النشيطة داخل إيران لمنع الجيش من الدفاع عن نظامه أو مساندته، كما نشطت بريطانيا في محاربته والسعي لإسقاطه بعد أن ألغى نظام الكونسورتيوم لمصلحة الغرب الأوروبي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى، ومن هنا روجت الإذاعات الغربية الموجهة باللغة الفارسية، لأفكار واجتهادات وتحريضات آية الله الخميني للشعب الإيراني عبر موجات الإذاعات الغربية وعلى رأسها البريطانية والفرنسية، كما حث سفيرا الولايات المتحدة وبريطانيا الشاه على الرحيل من إيران في إجازة مفتوحة تمهيدا لعودة الخميني بعد أن روجت صحافتها له، وأعدته إعلاميا لتولي مهام حاكم الدولة الإيرانية الجديدة.

فلما نجحت الثورة في الاستيلاء على السلطة، بدأت تدخل مباشرة في الصراع الكامن والظاهر بين التيارات الفكرية المتناقضة حول اختيار الوسيلة المناسبة لإدارة العمل الثوري، وظهر الانقسام الفعلي في الممارسة العملية

(*) حاول مرات عديدة وقمع الكثير من نشاطاتهم وألقى بكثير منهم في السجون وأذاقهم طعم المجزرة الشهيرة في يونيو 1963 (الناشر).

لإدارة دفة الحكم، وفي إدارة مؤسسات الدولة المدنية جميعها، نظرا لعمق التباين بينهم . وظهرت الفروق الجوهرية بين نظرية الثورة باعتبارها صيغة فكرية نظرية، وبين التطبيق العملي للنظرية ذاتها . كما ظهر للجماهير عجز الزعامات الدينية عن إدارة أو تسيير المؤسسات الحكومية داخليا وخارجيا، خصوصا أن المجتمع الإيراني لايمثل نسيجا اجتماعيا متجانس الطبقات، وعليه فكان من الطبيعي أن تطفو الخلافات المذكورة على السطح، بعد أن عرتها عوامل الثورة من أثوابها التي احتجبت خلفها.

كذلك أوضحت الدراسة افتقار رجال الدين والفقهاء للخبرة الإدارية والحنكة السياسية المطلوبتين لإدارة الدولة وحل مشاكل المواطنين، كما أنهم قد أبعدوا الرموز السياسية صاحبة الخبرة في المرحلة السابقة، كما أبعدوا القيادات الحزبية والنقابية الواعية، التي كان لها دور بارز في الشارع الإيراني قبل الثورة، مما أدى إلى هروب أعداد كبيرة من الخبراء والتكنوقراط والمثقفين، وغيرهم من القيادات التي أسست الهياكل الإيرانية وعايشتها، فتركوا فراغا لم يستطع رجال الدين أن يشغلوه. كما خاصمت الثورة الطبقة المثقفة بكل تياراتها مما أدى إلى افتقارها للعناصر القادرة على تطوير الدولة، وبالتالي خلقت الثورة جناحا لايستهان به من المعارضة المستنيرة ضدها، تلك المعارضة التي عبرت أحيانا عن نفسها أو حجبت معارضتها متحينة الفرصة المناسبة لفرض وجودها في الشارع الإيراني بعد رحيل الخميني.

وفي النهاية اضطرت الثورة للخضوع لقواعد اللعبة السياسية بكل أبعادها من مطاردة وتنكيل بالمعارضة، مستخدمة في ذلك لجان الثورة وحراسها ومحاكم الثورة في تعقب المعارضة بكل أجنحتها، حتى اضطرت في النهاية للتبرؤ منهم بعد أن شاعت مفاسدهم وفاقت تجاوزاتهم كل التوقعات. وحارب تيار الخميني التيار الوطني التقليدي الذي ناضل من أجل ترشيد استخدام عائدات البترول والصناعات الثقيلة وإقامة الدولة المدنية كما حارب التيار الديني المعتدل الذي طالب بضرورة استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والحكم ورفض بشدة مبدأ ولاية الفقيه السياسية، وكذلك التيار الديني الإصلاحي بقيادة شريعة مداري الذي رفض استبداد الفقهاء وطالب بتوزيع الثروة على كل الطبقات الاجتماعية، وأيد السيادة الوطنية للدولة

بكل مؤسساتها المدنية، كذلك تصدى للتيار الليبرالي الذي نادى رجاله بالديموقراطية وبالحكومة الدستورية، وبالانتخابات الحرة للقادرين من جميع فئات الشعب. كما خاصم جناح الخميني كل التيارات اليسارية الإسلامية لمطالبتها الدائمة بالتأميم وتوزيع الأراضي الزراعية، ونددوا بتعاونهم مع الاتحاد السوفييتي برغم علاقة رفسنجاني الشهيرة به.

وفي النهاية فإن الشكل الوحيد المقبول مرحليا لمسار الثورة يتجلى - في تصوري - في تقلص الشعارات والتطلعات الدينية بشكل تدريجي، بعد تخليص الحزب الجمهوري الإسلامي من العناصر المتشددة داخله، من أجل الإفساح في الطريق أمام العناصر الليبرالية المتدينة للاشتراك معهم، مع الاحتفاظ بالشكل الديني المميز للثورة الإيرانية، خوفا من عداء بقية دول العالم الإسلامي المتوجس من توجهات الثورة.

الهوامش

الفصل الأول

(1) أروند أير هميان ومجموعة مؤلفين: «إيران 1900 ـ 1980»، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت لبنان، 1980 ، ص 28.

(2) J. Malcolm: History of Perrsia. London. 1993. p. 429.

(3) A-lombton-Persian Society Under the Qajar‘, Journal of the Royalcental Asian Society, 1, 8 - Jul-Oct) 1961. P. 130.

(4) Ibid. A-lombton. p. 40.

(5) هويدا عزت محمد جعيتم: تاريخ الحكم النيابي لإيران ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ آداب عين شمس 1996، ص 100.

(6) Malkum Kh-an, Persian Civilisation, Comtemporary Review - 54 - February 1891 - 236 - 244.

(7) محمد فتحي يوسف الريس، «إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي»، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1989 الفصل الأول كله ص 20 وما بعدها.

(8) هاشم معروف: عقيدة الشيعة الإمامية ـ بيروت 1956 ص 247.

(9) حامد الغار ومجموعة مؤلفين «دور المعارضة في السياسة الإيرانية المعاصرة» جامعة كاليفورنيا سنة 1972 (إيران 1900 ـ 1980) ص 177.

ـ حامد الغار: مؤلف إنجليزي اعتنق الإسلام وهو أستاذ علم الشرق الأوسط بجامعة كاليفورنيا.

(10) المرجع السابق ص 181.

(11) أحمد عنايت: «الفكر السياسي المعاصر» ترجمه عن الفارسية وراجعه عن الأصل الإنجليزي. د. إبراهيم شتا. القاهرة 1988 ص 348.

(12) BROWNE: Press and Proetry of modern Persia. Cambridge, 1914 - p.66.

(13) OP. Cit, Ervand Abrahamian, p. 45.

(14) Ibid. Ervand Abrahaman - p. 46.

(15) هويدا عزت جعيتم. المرجع السابق ص 132 وما بعدها.

(16) هويدا عزت، المرجع السابق، ص 171.

(17) د. إبراهيم شتا: الثورة الإيرانية ـ الجذور ـ الأيديولوجية، الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة 1988 ـ ص 88.

(18) هويدا عزت ص 181 ـ 194 وكذا إبراهيم شتا ـ المرجع السابق.

الفصل الثاني

(19) F-O 371/169 49 - The Future of Persia, October 18. 1913 - P.18.

(20) د. كمال مظهر، «العراق وإيران بين سازانوف وجراي»، آفاق عربية/ العدد الثاني ـ تشرين أول 1982، ص7.

(21) توري عيد البخيت، «روسيا ومشروع سكة حديد بغداد»، مجلة المؤرخ العربي ـ بغداد/ العدد الخامس عشر، 1980، ص 40 ـ 63.

(22) F.O. Confidential, from, F.O. to T.O., March 25, 1915 - P.11.

(23) حول نشاطات (واسموس) في إيران راجع:

I.O.R., L/P+S/10/432: From P. Cox to F.O., March 13, 1915, p. 84, F.O. Confidential E 44543, Maiden - i - Naphtun to I.O., February 26, 1915, p. 93.

(24) محمد أمين العمري، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى 1914 ـ 1918، ج2، بغداد، 1935، ص 162 ـ 278، وشكري محمود نديم، الجيش الروسي في حرب العراق 1914 ـ 1918، ط3 ـ بغداد 1974 صفحات 14, 16, 30, 31.

(25) المس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفور خياط، بيروت 1949، ص 65 ـ 66.

(26) العرب (جريدة) بغداد ـ 7 مايو سنة 1918.

(27) فوزية محمد صابر، إيران بين الحربين العالميتين 1918 ـ 1939، رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الآداب ـ جامعة البصرة ـ سنة 1986، ص 79.

(28) Percy Sykes - A History of Persia - Vol. 11. London 1969. P. 599.

(29) F.O. 371/1025, E//626, The Political Situation in Persia - December 7. 1923. P. 136.

(30) Documents on British Foreign Policy, 1919 - 1939 - First Series, Vol. XIII - London, 1963, p. 703.

(31) خيرات البيضاوي، إيران ترقص على كف عفريت، بيروت 1954، ص 30, 31.

(32) Percy Sykes, op. cit. p. 46.

(33) Documents on British Foreign Policy: 1919 - 1939 - First Series, Vol. XIII - London, 1963, pp. 1120-1121.

(34) جريدة بغداد، 25 يوليو 1926، الأهالي (جريدة) بغداد 6 تشرين ثاني 1952، وكذلك همايون كاتوزيان: الاتجاهات الوطنية في إيران (1921 ـ 1926) تعريب هاشم قاطع، مجلة الخليج العربي، البصرة، العدد الأول 1984، ص 58.

(35) فوزية محمد صابر، المرجع السابق، ص 90.

(36) المرجع السابق نفسه، ص 91.

(37) American Documents. Vol. 11 - The Minester in Persia to the Secretory of State, Tel. No. 741, 91/23 - August 18, 1919, p. 699.

(38) خيرات البيضاوي ـ المصدر السابق، ص 285.

(39) Documents on B. F. P. 1919 - 1939 - First Series, Vol. XIII, pp. 492-793.

(40) IbiD. Documents on B. F. P., p. 703.

(41) كمال مظهر أحمد، رضا المازندراني والعرش الإيراني: من تاريخ تأسيس الأسرة البهلوية والخيوط الأولى لسياسة الاستعمار الجديد في الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية ـ بغداد ـ تشرين ثاني 1982، ص 43.

(42) Donald Wilber - Contemporary IRAN , London 1963, p. 68, 69.

(43) Documents on B. F. P. 1919 - 1939, First Series, Vol. XIII, p. 721.

(44) محمد صبيح، شاه إيران، القاهرة 1940، ص 69, 70.

(45) Saiyid Athar Abbas Rizvi, Iran: Royality Religion and Revoluational, Canberra (Australia), 1980,

p. 217.

(46) Documents on British Foriegn Policy, 1919 - 1939, First Series, Vol. XIII, p. 564 (Memorendam on Persian Sitution by Mr. Churchill), 688-691, 692.

(47) كارل بروكلمان ـ تاريخ الشعوب الإسلامية ـ تعريب نبيه أمين فارس وأمين البعلبكي /ج 1 ـ الطبعة السادسة، بيروت 1971، ص 792.

(48) عبدالعزيز نوار ـ تاريخ الشعوب الإسلامية ـ بيروت 1971، ط 1. ص 499.

(49) William, H. Fobis: Fall of the Peacook Throne, New York, 1980, P. 43.

(50) أحمد باسل البياتي: أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفييتي وأثر ذلك على العلاقات بين البلدين 1918 ـ 1941، الموصل، العراق، 1983، ص 15 ـ 16.

(51) د. كمال مظهر أحمد ـ رضا المازنداراني والعرش الإيراني، مرجع سابق، ص 47.

(52) د. كمال مظهر أحمد، المرجع السابق، ص 49.

(53) Gordon Water Field, Professional Diplomate Sir Percy Loraine of Kirkharlebt 1880-1961, London, 1973, P. 55.

(54) يقصد بسياسة الباب المفتوح المصطلح السياسي الذي نادت به الولايات المتحدة منذ عام 1899، عندما دعت الصين لفتح أبوابها أمام المصالح الأمريكية أسوة بالدول الأخرى، كما كررت الشركات الأمريكية استخدام المصطلح نفسه عند سعيها للحصول على امتيازات نفطية في الشرق الأوسط.

(55) فوزية صابر ـ المرجع السابق، ص 148 ـ 149.

(56) I.O.R.L/Pts/10/1017 - Confidential, British Government Archives, NO.1, E-1110/77/34, from p. Loraine to Cirzon. December, 11, 1922, P.1.

(57) صحيفة الاستقلال العراقية، 20 يوليو، 1 أغسطس، 10 سبتمبر سنة 1923 ـ بغداد.

(58) مدرس: كان من أقطاب معارضة المعاهدة الأنجلو فارسية 1919، ثم وزيرا للعدل في وزارة كرمانشاه المؤقتة. حيث ألقي عليه القبض على يد سيد ضياء الدين طباطبائي ثم أفرج عنه، لكنه كان ضمن الكتلة الوطنية المعارضة لرضا خان، ولهذا فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله من عام 1927 وحتى وفاته 1935 في ظروف غامضة أشارت أصابع الاتهام فيها إلى رضا خان شخصيا.

(59) F.O. 371/9025. Confidential, Tel. No. 349. E 10570. From P. Loraine to F.O. October 29, 1923, P. 03.

(60) فوزية صابر ـ المرجع السابق، ص 167.

(61) F.O. 371/9025, E 10586, Tel. No. 350 - From P. Loraine to F. O. Octorber 29, 1923, P. 28.

(62) العالم العربي، 27 أبريل 1924.

(63) F.O. 371Ø10145, E 2331, Partamentary Question - March 21/1924, P. 36.

- Ervan Abrahanmian. The Crowd in Iranian Politics (1905 - 1953) Pastand Present - Number 41, December, 1968. P. 200.

(64) الحشود الجماهيرية في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة (1900 ـ 1980)، إرفند إبراهميان، الترجمة العربية ـ مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980 (ص 248).

(65) سليم واكيم ـ العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ ـ بيروت 1967 ـ ص 166.

(66) العالم العربي ـ 14 نوفمبر سنة 1924.

(67) Richard Tapper - The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan - London 1983 - PP. 160 : 290.

(68) I.O.R, L/Pts/10/933, Confidential, from P. Loraine to F.O., January 10, 1923, p. 173.

(69) Ibid. I.O.R, February 20 - 1922.

(70) العالم العربي 11، 13 يونيو سنة 1925.

(71) مصطفى عبدالقادر النجار ـ التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897 ـ 1925، القاهرة 1971، ص 302 وما بعدها.

(72) مصطفى عبدالقادر (إمارة عربستان) 305 وما بعدها.

(73) F. ORL/Pts/101/933 - Confidential, Tel. No. 116 - From P. Loraine F.O., June 5, 1923, P. 49.

(74) F.O. 371/10137 - Confidentiol - British Government Archives, No. 1, E 9752/ 263/34 - from Ovey to Macdonald, October 25, 1924, P. 17.

(75) إنعام علي مهدي سليمان ـ حكم الشيخ خزعل في الأهواز 1897 ـ 1925 ـ رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد 1983، ص 163.

(76) مصطفى النجار، المرجع السابق، ص 338 وما بعدها.

(77) مصطفى عبدالقادر النجار (إمارة المحمرة) دراسة لتاريخها العربي (1813 ـ 1925) بغداد، سنة 1981، ص 33.

(78) مصطفى النجار (إمارة المحمرة)، المرجع السابق، ص 50.

(79) فوزية محمد صابر، المرجع السابق، ص 210.

الفصل الثالث

(80) N. R. Kiddie - Iran, Religon, Politics and Society. London 1980 - PP.167-168.)

(81) Frye -R.N, Persia. London 1945.P.99

(82) جريدة الزمان العراقية، بغداد ـ 7 تشرين الأول 1930.

(83) جريدة الإخاء الوطني، بغداد ـ21 بسنة 1931.

(84) تقرير من المفوضية الملكية العراقية في طهران لوزارة الخارجية العراقية، أيلول وتشرين أول 1931 ـ وثيقة رقم (155) ـ ملفات البلاط الملكي ملف 1/5/2 مسلسل 738 ـ وع.

(85) العالم العربي، 26 آذار 1929، وكانون ثاني 1931.

(86) D.N. Wilber . Iran, Past and Present . New Jersy 1958. P.246.

(87) Ibid Wilber PP. 247-248.

(88) جريدة الإخاء الوطني العراقي. 13 آب 1934.

(89) ملفات البلاط الملكي. الملف 2/4 مسلسل 824 ق و ع تقرير من الرئيس الأول إبراهيم بن حمدي ضابط الركن الثالث (المخابرات) إلى رئيس أركان الجيش حول شكل الحكومة الإيرانية وسياستها رقم 18148 في 1932/10/1 وثيقة رقم 119.

(90) المرجع السابق نفسه ورقم الوثيقة.

(91) Journal of the Royal Asian Sociery “Vol XXXIII 1936. P.349.

(92) Foreign Relations of the united states. piplome tic Papers 1434. Vol -11- washington 1951 -P.888.

(93) الإخاء الوطني 31 آب 1931 وكذا ملفات الخارجية العراقية بتاريخ حزيران 1931 وثيقة رقم 112.

(94) D.N. Wilber, Rizashah Pahlavi - Ressurrec tion and Reconstruction of Iran- New york 1931 - P.145.

(95) F.o 371/7805, Notes of the Persian Communist Party in Tahran - pp. 154 - 155.

(96) Ahmad Minai, Economic development under the Reign of Reza - Shah (1926 - 1941) Michigan 1961, p. 158.

(97) Ibid p. 159.

(98) (مذكرات شاه إيران المخلوع) ترجمة مركز دراسات الخليج ـ جامعة البصرة ـ 1980 ص 23.

(99) العالم العربي 6 آيار 1928، والنهضة العراقية 30 آذار سنة 1928.

(100) F.o, 371/13057, Confidential, Tel, No, 162, E 2133/17134 - From R. Clive to Austen chemberlain - April - 6 - 1928 - p. 18.

(101) Bullard - Britain and the Middle East, From the earleast times to 1963, London 1964 - pp. 125, 126.

(102) ملفات البلاط الملكي ملف ة/1/5/2 مسلسل 742 و ع ـ تقرير سري من القنصلية العراقية في كرمانشاه إلى الخارجية العراقية تشرين الأول 1935 وثيقة رقم 118 ـ 119.

(103) F.o - 371/16078,'Lò'Iran, October 24, 1932 p. 188.

(104) Bohman Nirumand, Iran, The New Imperialism in Action, New York and London, 1969 - p. 32.

(105) Richard. N. Frye. The Near East and the Great Powers, New York 1969. pp. 119 - 120.

(106) محمد حسنين هيكل ـ إيران فوق بركان ـ القاهرة من دون تاريخ ص 35.

(107) op. Cit. Wilber, Iran Past and Present - p. 274.

(108) العالم العربي ـ 15 تشرين الثاني 1930.

(109) د. محمد عبدالغني سعودي ـ إيران، دراسة في جذور الصراع، دار القبس من دون تاريخ ص 32.

(110) Ghafur Sadeghy - An Historical Analysis of the development of the Administrative Structure of Nigher Education in Iran from 1900 - 1971, Michigan 1972 - p. 73.

(111) كارلتون كون ـ القافلة، قصة الشرق الأوسط ـ بيروت، ترجمة برهان دجاني من دون تاريخ ـ ص 413.

(112) op. cit - H - Arfa p. 291.

(113) فوزية صابر، المرجع السابق ص 404, 407.

(114) op. cit. N.R. keddie, Iran - Religion, Plitics and Society. London 1980 - p. 154.

(115) ملفات البلاط الملكي العراقي ـ ملف رقم ة/1/5/2 مسلسل 745 ـ و ع من المفوضية العراقية في كابل رقم 12/48/1/2 في 1941/2/9 ـ وثيقة رقم 14.

(116) E. Abrahamian. Iran between tow Revolutions. pp 142.

(117) تاريخ عربستان والوضع الراهن ـ وزارة الإعلام ـ مديرية الإعلام ـ بغداد 1971 ـ ص 28.

(118) د. كمال مظهر أحمد ـ دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ـ كلية الدراسات العليا في

كلية الآداب ـ جامعة بغداد 1985 ص 256.

(119) F.o. The Times, London, January 29 - 31 - 1935 p. 48.

(120) op. cit. E. Abrahamian - Iran between two Revolutions - p. 148.

(121) William - M. Sullivan - Mission to Iran - New York, London 1981 p. 94.

(122) Ibid. W. SULLIVAN p. 164.

الفصل الرابع

(123) Foreign Relations of United States. The Diplomatic Papers, Near East and Africa, 1935.

(124) F.R.I. The Secretary of state to the Iranian Minister (Dijalal) December 6 Volume 3, 1935. p. 342.

(125) F.R.I. Ibid Washington. January, 20, 1936. p. 346.

(126) F.R.I The secretary of state to the Minister in Iran (Horni Brook) washington, January. 21, 1936 p. 348.

(127) F.R.I Memorandum by the under secretary of state (phillips) March, 14, 1936, p. 350.

(128) F.R.I Memorandum by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Washington, March 17, 1936. p. 351.

(129) F.R.I. The Acting Secretary of state to the charge d‘ Affairs in Iran (Merriam) Washington March, 26, 1936. pp. 354.

(130) F.R.I. Memorandum By the Assistant chief of the division of Near Eastern Affairs (Alling) Washington April 21, 1936. p.360.

(131) F.R.I The charge in Iran (Merriam) to the Secretary of state. Teheran May 9, 1936. p.361.

(132) Ibid, May 17, 1936. P. 364.

(133) F.R.I The Charge in Iran (Merriam) to the secretary of state, Teheran, July 25, 1936. p.367.

(134) F.R.I Mr. William H. (Hornibrook) to charge in Iran (Merriam) July 20, 1936 Solt Lare city p. 370.

(135) F.R.I Reluctance of the United states to Appoint A Minister to Iran Continues, Absence of Iranian Representation in the United states. The British Common wealth, Europe, Near East and Africa. The Chief of Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Charge in Iran (Merriam) Washington, January, 18, 1937. p. 718).

(136) F.R.I The Charge in Iran (Engert) to the secretary of state, Teheran, June, 12, 1937. p. 725.

(137) F.R.I President (Rossevelt) to the shah of Iran (Reza Shah Pahlavi) Washington March, 13, 1938. p. 728.

(138) F.R.I The Shah of Iran (Reza Shah Pahlavi) to President (Rossevelt) Teheran, March, 17, 1938 p. 728.

(139) F.R.I President (Rosevilt) to the shah of Iran (Reza shah Pahlavi) Washington August, 21, 1938 p. 734.

(140) F.R.I The charge in Iran (Moose) to the secretary of state, Teheran, October, 6, 1938 p. 739.

(141) F.R.I The Shah of Iran (Reza Shah Pahlavi) to President (Roosevelt) Foreign Relations of the United States Volume 11, p. 742.

لمزيد من التفاصيل حول المعاهد ارجع:

(142) Proposed Extradition Treaty Between The United States, and IRAN. Fortext, See Forein Relations 1933 Vol, 11; XP. 188.

F.R.I The Secretary of State to the Charg‘e in persia (childs) Washington, March, 20, 1934. p. 390.

(143) F.R.I The secretary of state to the Minister in Iran (Hornibrook) Washington, Februry, 4, 1936, p. 395,

(144) Foreign Relarions. Diplomatic Papers, Volume 11, 1936.

Inquires by the United State Regarding the non delivery of Second Class Mail from the United States in Iran. April, 15, 1936. p. 375.

(145) F.R.I Memorandum by Mr. Raymond A. Hare of the Division of Near Eastern Affairs. Washington June 5, 1936. p. 378.

(146) F.R.I, The charg‘e in Iran (Merriam) to the secretary of state, Teheran, June 11, 1936. p. 379.

(147) F.R.I, Resumption by Iran non Delivery of Second Class Mail from the United States after further inquiries by the United states.

Foreign Relations - Diplomatic papers... Volume 11, 1937.

(148) The Charg‘e in Iran (Merriam) to the secretary of state, Teheran, February 26, 1937. p. 728.

(149) F.R.I Memorandum of Conversation between the American Charg‘e (Merriam) and the Chief of the Third Political of the Iranian Foreign Office (Massoud Ansari) March, 16, 1937, p. 730.

(150) F.R.I, The Charg‘e in Iran (Engert) to the secretary of state, Teheran Jully, 14, 1937, p. 733.

(151) Atitude of the department of state Toward the Closing of the Iutherian Mission At Mehabad (Saujbulac) by the Iranian Government.

Foreign Relations, Diplomatic papers, Iran, Volume 111, 1936.

(152) F.R.I, The Charg‘e in Iran (Marriam) to Secretary of state, Teheran, March, 24, 1936. p. 385.

(153) F.R.I, The Secretary of State to the (Harg‘e in Iran (Merriam) Washington March 27, 1936. p. 386.

(154) F.R.I, The Charg‘e in Iran (Merriam) to the secretary of state, Teheran, May, 1, 1936. p. 387.

(155) Ibid, May, 1, 1936. p. 387.

(156) F.R.I, The Secretary of state to the Charge in Iran (Merriam) Washington, Augst 21, 1936. p. 390.

(157) Reprentations by the United states Regarding the Expropriation of American Schools in Iran. Foreign Ralabiuons. Diplomatic Papers, IRAN 1939.

(158) F.R.I, Yhe Charg‘e in Iran (Engert) to the Secretary of state, Teheran, August, 13, 1939. p. 525.

(159) F.R.I, The Charg‘e in Iran (Engert) to the Secretary of state, Teheran, August, 14, 1939, p.

525.

(160) F.R.I, The Acting Secretary of state to the Charg'e in Iran (Engert) Washington August, 15, 1939, p. 526.

(161) F.R.I, The Charg'e in Iran (Engert) to the Secretary of state, Teheran, August, 18, 1939, p. 527.

(162) F.R.I, The Charg'e in Iran (Engert) to the Secretary of state, Teheran, August 20, 1939. p. 529.

(163) F.R.I, Memorandum by the Chief of the division of Near Eastern Affairs (Murray) to the under Secretary of State (Walles), Washington, August 21, 1939. p. 531.

(164) F.R.I, The Acting Secretary of State, to the Charg'e in Iran, (Engert) Washington August, 22, 1939, p. 532.

(165) F.R.I, The Charg'e in Iran (Engert) to the Secretary of state, Teheran, October, 9, 1939, p. 534.

(166) F.R.I, The Secretary of State, to the charg'e in Iran (Engert). Washington, October, 11, 1939, p. 534.

(167) F.R.I, The Charg'e in Iran (Engert) to the Secretary of State, Teheran, Decmber, 11, 1939. p. 536.

الفصل الخامس

(168) محمد شلبي (العميد) (مذكرات ونستون تشرشل) جـ ١ الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة 1970 ص 145.

(169) محمود منسي (دكتور) الحرب العالمية الثانية ـ مطبعة عبير للطباعة والأعمال التجارية ـ القاهرة سنة 1989 ص 164.

(170) المرجع السابق ص 169.

(171) F.R.I, Atitude of the United States toward the British Military Ocupation of IRAN)
The Acting Secertary of State to the Minister in IRAN (Dreyfus) Washington, June 23, 1941. p. 383.

(172) F.R.I, Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, June, 28, 1941. p. 383.

(173) F.R.I, The Minister Resident in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State. TEHRAN, July, 29, 1941. p. 385.

(174) F.R.I, Memorandum of Conversation, By the Assistant Chief of Division of Near Eastern Affairs (Alling) Washington. July. 29. 1941 - p. 386.

(175) F.R.I, The Ambassador in United Kindom (WINANT) to the Secretary of State, London, August, 11, 1941. p. 391.

(176) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, August, 12, 1941 - p. 395.

(177) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, August, 21, 1941. p. 401 - 403.

(178) F.R.I, Memorandum of Conversation, by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs

(Murray) . August. 25. 1941 - p. 416.

(179) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, August, 25, 1941.

(180) The Shah of Iran (Reza Shah Pahlavi) to President (Rosevelt) TEHRAN, August, 25, 1941. p. 419.

(181) F.R.I, The Charge in Germany (Morris) to the Secretary of State, BERLIN, August, 26, 1941. p. 424.

(182) F.R.I, The Ambassador in ITALY (Phillips) to the Secretary of state, ROME, August, 26, 1941. p. 425.

(183) The Ambassador in united Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, 26, 1941, p. 426.

(184) F.R.I, Memorandum of Telephone, by the Acting Chief of the Division of Europian Affairs (Atherton) Washington, August, 27, 1941. p. 434.

(185) F.R.I, Memorandum of conversation by the Secretary of State, Washington, August, 27, 1941. p. 435.

(186) The Charge in IRAQ (Farrell) to the Secretany of State - BAGHDAD, August, 29, 1941 - p. 441.

(187) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to Secretary of State TEHRAN , August, 30, 1941 p. 443.

(188) F.R.I, Ibid, TEHRAN, september, 2, 1941, p. 448.

(189) F.R.I, Ibid, TEHRAN, August, 31, 1941, p. 444.

(190) F.R.I, The Secretary of State to the Ambasador in Turkey (Macmurray) Washington, September, 5, 1941. p. 451.

(191) F.R.I, American Aid in Improving Iranian Facilities for Transporting matirial to the Soviet-Union, Establishment of an American Airoplane Assembly Base in IRAN. Foreinign Relations. Vol, 111. 1941 p. 477.

(192) F.R.I, Secretary of war (simson), to the Secetary of State, wachington, November, 24, 141 - p. 478.

(193) The Secretary of State, to the Ambasador in the Undited kingdom, (winant) washington, November, 26, 1941. p. 479.

(194) F.R.I, The Ambassador in United Kingdom (Winant) to the Secretary of state, London, December, 11, 1941.

(195) F.R.I, The Ambassador in United Kingdom (Winant) to the Secretary of state, London, December, 12, 1941. p. 482.

(196) F.R.I, The Secretary of state, to the Ambassador in United Kingdom, (Winant) Washington, December 30, 1941. p. 483.

(197) F.R.I, The Secretary of state, to the Ambassador in the soviet Union (Steinhard) Washington, December, 30, 1941. p. 484.

(198) F.R.I, The Secretary of state, to the minister in IRAN (DreyFus) Washington, December, 30, 1941. p. 485.

الفصل السادس

(199) اضطر الشاه (رضا بهلوي) للبقاء عدة أشهر في أصفهان، في محاولات مستمرة لاسترداد عرشه بمساعدة بعض زعماء القبائل ورجال الدين الشيعة، لكن السفير الأمريكي أقنع السفير البريطاني بضرورة ترحيله فوريا قبل أن يسبب بقاؤه مزيدا من الاضطرابات الداخلية.

(200) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, August, 29, 1941.

(201) F.R..I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State,TEHRAN, September, 19, 1941, p. 461.

(202) The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, October, 9, 1941. p. 470.

(203) F.R.I, Memoromdom of conversation, by the under Secretary of state, (Welles) Washington, September, 22, 1941. p. 461.

(204) F.R.I, The Secretary of State to the Ambassador in Soviet Union (Steinhard) Washington, September, 25, 1941. p. 462.

(205) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, September, 26, 1941. p. 463.

(206) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, September, 28, 1941. p. 464.

(207) F.R.I, Ambassador in united kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, October, 4, 1941. p. 468.

(208) F.R.I, The Secretary of State, to the Ambasador in the Soviet Union (Steinhard) Washington, October, 8, 1941. p. 469.

(209) F.R.I, The Ambassador in the Soviet Union (Steinhard) to the Secretary of State, Moscow, October, 11, 1941. p. 471.

(210) F.R.I, IBID., November, 5, December, 11, 1941. pp. 475 - 476.

(211) F.R.I, The Secretary of State, to the Minister in IRAN (Dreyfus) Washington, December, 29, 1941. p. 477.

(212) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, January, 12, 1941. p. 263.

(213) F.R.I, The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, january, 21, 1942. p. 265.

(214) F.R.I, The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, january, 23, 1942. p. 266.

(215) F.R.I, The Secretary of State, to the Ambassador in United Kingdom (Winant) Washington, January, 26, 1942. p. 267.

(216) F.R.I, The Shahan Shah of IRAN (Mohamed Reza shah pahlavi) to president (Roosvelt) TEHRAN, January, 31, 1942. p. 268.

(217) F.R.I, President (Roosvelt) to the shahan of IRAN (Mohamed Reza shah Pahlavi) Washington, February, 6, 1942. p. 269.

(218) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, February, 7, 1942. p. 270.

(219) F.R.I, The charge in the Soviet union (Thurston) to the Secretary of State, (kuiByshev) (Moscow) March, 6, 1942. p. 271.

(220) F.R.I, Memorandum of conversation, by the chief of the Division of NearEastrn Affrais (Alling) Washington, March, 20, 1942. p. 273.

(221) F.R.I, Concern of the united states Regarding Kurdish Disorders in Soviet - occupied province of AZERBAIGAN.

The Minister In IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, May, 1, 1942. p. 318.

(222) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, May, 3, 1942. p. 319.

(224) Ibid, May, 4, 1942. p. 320.

(224) F.R.I, The Ambasador in the Turkey (Steunhard) to the Secretary of State, Ankara, May, 4, 1942. p. 320.

(225) F.R.I, The Secrerary of State, to the Ambasador in the Soviet Union (Standley) Washington, May, 6, 1942. p. 321.

(226) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, May, 8, 1942. p. 322.

(227) F.R.I, IBID, May, 12, 1942. p. 323.

(228) F.R.I, Ibid., TEHRAN, September, 28, 1942. p. 324.

(229) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, October, 7, 1942. p. 324.

(230) F.R.I, Inistance By the United States that JAPANESE Legation be Expelled from IRAN, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, January, 13, 1942. p. 325.

(231) F.R.I, The Acting Secretary of State, to the Minister in IRAN (Dreyfus) Washington, February, 25, 1942. p. 326.

(232) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, March, 29, 1942. p. 328.

(233) F.R.I, Ibid TEHRAN, April, 7, 1942. 320.

(234) F.R.I, Memoromdom of conversation, by the Acting Secretary of State, Washington, April, 11, 1942. p. 331.

(235) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, April, 12, 1942. p. 333.

(236) F.R.I, Memoromdom by the Advisor on political Relation (Murray) to the Under Secretary of State (Walles), Washington, April, 12, 1942. p. 334.

(237) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, April, 22, 1942. p. 335.

(238) F.R.I, The Acting Secretary of State, to the Minister in IRAN (Dreyfus) Washington, April, 15, 1942. p. 334.

(239) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, Augast, 9, 1942. p. 336.

(240) F.R.I, The IRANIAN Legation to the Department of State, WAshington, undated. p. 337.

(241) F.R.I, Memorandum of Conversation, by the chief of Division of Near Eastern Affairs (Alling) Washington, August, 20, 1942. p. 338.

(242) F.R.I, The Minister in IRAN (Dreyfus) to the Secretary of State, TEHRAN, August, 21, 1942. p. 339.

(243) F.R.I, Memoromdom by the Advisor on political Relation (Murray) to the Secretary of State, Washington, September, 1, 1942. p. 341.

الفصل السابع

(244) Sandra Mackey - The Iranians, PERSIA, ISLAM and the Soul of A Nation; Dutton - A division of Penguin New York U.S.A. p. 4.

(245) لمزيد من التفاصيل حول محاولة الاغتيال ارجع إلى:

Foreign Relations - Diplomatic Papers- IRAN. Vol (3) - Febrewary, 3, 1949. p. 478.

(246) راجع الفصول السابقة الخاصة بعزل رضاه شاه.

(247) موسى صبري (الصحفي الطائر) أخبار اليوم ـ سنة 1982 ص 40.

(248) Newyork Times, May 22/1951 - p.17.

(249) Abrahamian - Ervand, Iran‘s Turbaned Revolution - Brinceton University Press 1982 - p. 81.

(250) Ibid, p. 86.

(252) Akhavi Sharough - (Religion and Politics in Iran) Albany - State University Press - NewYork , 1980. p. 50.

(252) Abrahamian Ervand, Op Cit., p. 87.

(253) Ibid. - p. 88.

(254) Albert David, Ed. (Tell the American People) prespective on the Iranian Revolution - Philadephia movement for a new Society - 1980, p. 90.

(255) وجوه في المرآة ـ مذكرات الأميرة أشرف بهلوي، دار أخبار اليوم للطباعة والنشر 1982 ص 190.

(256) أحمد مهابة (إيران التاج والعمامة) كتاب الحرية القاهرة 1989 ـ ص 57.

(257) أحمد مهابة «المرجع السابق» ص 123.

(258) New York Times, November, 7, 1979.

(259) جريدة إطلاعات، 7 فبراير سنة 1980.

(260) أحمد مهابة ـ المرجع السابق ص 298.

(261) ريتشارد نيكسون: «نصر بلا حرب»، إعداد وتقديم المشير عبدالحليم أبو غزالة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة 1988 ص 307.

(262) ريتشارد نيكسون ـ المرجع السابق ص 308.

(263) Arani Sharif: "Iran from the Shah's Dictatorship to Khomeini's Demigogic Theocracy" - Dissent 27 (Winter 1980) p. (9- 24).

(264) Ibid. p. 26.

(265) أحمد مهابة، المرجع السابق ص 282.

(266) أحد مهابة، المرجع السابق ص 286.

(267) أحمد مهابة ـ المرجع السابق ص 294.

(268) إدوارد سابلييه (إيران مستودع البارود) ترجمة عز الدين محمود المسراج، دار الحرية للطباعة ـ بغداد سنة 1986 ص 38.

(269) فهمي هويدي (إيران من الداخل) مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ ط 2 سنة 1988 ص 214، ص 215.

الفصل الثامن

(270) Iran Times - January, 12, 1979.

(271) The Iranian Revolution - year Zero - Dissent, 27 (Spring 1989) p. 144-148.

(272) إدوارد سابليه، المرجع السابق ص 874.

(273) المرجع السابق، ص 87 ـ 88.

(274) Ibid., The Iranian Revolution p. 147.

(275) أنيس منصور (مجلة أكتوبر) العدد 117 يناير 1979.

(276) وكالة الأنباء الإيرانية (بارس) 2 فبراير 1979.

(277) أحمد مهابة، المرجع السابق ص 382.

(278) فهمي هويدي ـ المرجع السابق ص 96، ص 98.

(279) إدوارد سابليه ـ المرجع السابق ص 102.

(280) إداورد سابليه ـ المرجع السابق ص 84.

(281) يوجد ست مراتب للذين ينخرطون في سلك الدراسة في هذه المساجد المرتبة الأولى هي مرحلة طلب العلم وعند تخرجه يصبح «مجتهد» والتي تعني حرفيا شخص أجهد نفسه كي يكون رأيا، والمرتبة الثالثة هي مبلغ الرسالة والرابعة حجة الإسلام والخامسة آية الله والسادسة والأخيرة هي آية الله العظمى بعدها يصبح الفقيه بشكل تلقائي «مرجع» أي يمكن الرجوع إليه.

(281) Bill James, (Iran and The Crisis of (78), Foreign Affairs, 57 (Winter 1978 - 1979), p. 323.

(282) Falk Richard - Khomeini's Promise - Foreign Policy - 34 (Spring 1979) p. 28 - 34.

(283) Arjomand Said (Religion Political Action and Legitimate Domination) Archives Europeens de Sociologie 20 (1979) p. 59 - 109.

(284) Ibid, p. 70.

(285) Napaul - V.S. (An Islamic Journey among the Believers) Atlantic Monthly - July 1981, p. 28 - 40.

(286) Ommed Ehsan (Mansour Farhag) Political Upheaval in Iran Inquiry, 13 November 1978, p. 5 - 10.

(287) Ramazani Rouhollah - Constitution of the Islamic Republic in Iran - Middle East Journal - Spring 1980, p. 204.

(288) Siddiqui Kalim, The Islamic Revolution in Iran - London, The Open Press in Association with the Muslim Institute, 1980, p. 70.

(289) لمزيد من المعلومات حول الدكتور علي شريعتي، راجع مؤلفه العودة إلى الذات، ترجمة الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة سنة 1993.

(290) Robin Barry, Paved with Good Intention - The American Experience and Iran - Newyork - Oxford University Press, 1980, p. 120.

(291) Azad Shahrzad, Workers and Peasants - Councils in Iran - Monthly Review, Winter 1981, p. 14:19.

(292) Bernard Cherly and Khalilzad Zalmay, Secularization Industrialization at Khomeni's Islamic Republic, Political Science Quarterly - 94 (Summer 1977 - 1979 - p. 322 - 324).

(293) Chubin Shahram, Leftist Forces in Iran - Prolblems of Commmunism- 29 (July - August) 1980,3-25.

الفصل التاسع

(294) Brinton Crane, The Anatomy of Revolution - New York Vintage Books, 1983, p. 104.

(295) Chelkowski Peter, Iran: Mourning Becomes Revolution, Asio 3, May - June, 1980, p. 30 - 37.

(296) اطلاعات 4 أكتوبر 1979.

(297) Power and Religion in Revolutionary Iran, Middle East Journal 38 (Winter 1982), 22 - 30.

(298) The Politics of Extremism in Iran, Current History, January 1982, p. 9 - 13.

(229) اطلاعات 24 مايو 1989.

(300) Haliday Fred, The First Year of the Islamic Republic (MIRIP) Reports, no, 88, June 1980. p. 3 - 5.

(301) Graham Robert, Iran the Illusion of Power. London Croom Helm, 1979, p. 100.

(302) Floor Willem, The Revolutionary Character of the Iranian Ulama (Wishful Thinking and Reality), international Journal of Middle East Studies 12, December 1980) p. 501 - 542.

(303) Fatemi Khosrow, The Iranian Revolution, Its Impact on Economic Relations with the United

States, International Journal of Middle East Studies 12, November 1980. p. 303.

(304) Sulivan William, Date Line Iran, The Road Not Taken, Foreign Policy 40, Fall 1980 p. 173.

(305) Rouleau ERIC, Khomeini's IRAN, Foreign Affairs 59, Middle East Journal 34, Spring 1982 p. 181.

(306) Aooleau ERIC, Rural Participation in the Revolution, (MIRIP) Reports, No. 87 May 1982, p. 3 - 6.

(307) Ibid.

(308) Hoogland Mary, Religious Ritual and Political Struggle in an Iranian Village, (MERIP) Reports - No, 102, January 1982, p. 10 - 23.

(309) Fischer Michael, Iran from Religious Dispute to Revoluation - Chmbridge, Mass Harvard University Press, 1983, p. 104.

(310) Muslim Students Following the Imam's Line, Esnadi - Khominiei, Tehran: Islami Publications, 1981, p. 105.

(311) Khazemi Farhad, Poverty and Revolution in Iran. Newyork University Press, 1981, p. 100.

(312) Keddi Nkki, Iran's Roots of Revolution, New Haven University Press, 1983, p. 101.

(313) Newyork Tims, January, 5, 1981.

(314) Op. Cit., p. 102.

(315) Hamid Algar, Khomeni Ayatollah, Islam and Revolution, Berkeleg 1983, p. 95.

(316) Iran Times, September, 9 - 1981.

(317) Iran Times, February, 5, 1982.

(318) Ibid, January, 25, 1982.

(319) Ibid, December, 4, 1982.

(320) فهمي هويدي، المرجع السابق ص 188.

(321) IRAN Times, January, 15, 1983.

(322) Khatouzian Homa, the Political Economy of Modern Iran, New York University, 1984, p. 25.

(323) Ibid, p. 26.

(324) رفعت سيد أحمد (وصية الخميني) الدار الشرقية للنشر سنة 1989، ص 22.

(325) Zonis Marvin, The Plitical Elite of Iran, Princeton University Pres, 1989, p. 26.

(326) IBID, p. 30.

المراجع والدوريات

أولا المراجع العربية:

1 ـ أحمد باسل البياتي، أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفييتي وأثر ذلك على العلاقات بين البلدين، 1918 ـ 1941. الموصل ـ العراق، 1983.

2 ـ إنعام مهدي سليمان، حكم الشيخ خزعل في الأحواز ـ 1897 ـ 1925 ـ رسالة ماجستير، بغداد سنة 1983.

3 ـ أحمد عنايت، الفكر السياسي المعاصر ـ ترجمه من الفارسية وراجعه من الأصل الإنجليزي د. إبراهيم شتا، القاهرة 1988.

4 ـ التقرير الاستراتيجي للأهرام لعام 1986.

5 ـ د. إبراهيم خلف العبيدي، عربستان وسياسة التفريس ـ مجلة آفاق عربية العدد 3 ـ السنة السادسة ـ بغداد ـ تشرين ثان 1980.

6 ـ د. أحمد محمود الساداتي، تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها ـ دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1989.

7 ـ د. أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي، النهضة المصرية 1979.

8 ـ أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، كتاب الحرية ـ القاهرة 1989.

9 ـ د. إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية: الصراع ـ الملحمة ـ النصر، الزهراء للإعلام العربي 1986.

10 ـ د. إبراهيم الدسوقي شتا، العودة إلى الذات، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1993.

11 ـ إدوار سابلييه، إيران مستودع البارود ـ ترجمة عزالدين السراج، دار الحرية للطباعة، بغداد سنة 1986.

12 ـ ألمس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بيروت 1949.

13 ـ د. بديع محمد جمعة، الشاه عباس الكبير ـ دار النهضة العربية بيروت 1980.

14 ـ جمال بدوي، الشيعة قادمون، النهضة المصرية 1988.

15 ـ د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير ـ دار الشروق 1983.

16 ـ خيرات البيضاوي، إيران ترقص على كف عفريت، بيروت 1954.

17 ـ د. رفعت سيد أحمد، وصية الخميني ـ الدار الشرقية للنشر سنة 1989.

18 ـ ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير عبدالحليم أبوغزالة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة 1988.

19 ـ سليم واكيم، العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، بيروت 1967.

20 ـ د. عبدالحميد البطريق، «التيارات السياسية المعاصرة»، المركز العربي للطباعة والنشر، القاهرة سنة 1982.

21 ـ فوزية محمد صابر، تاريخ إيران بين الحربين العالميتين 1918 ـ 1939، رسالة ماجستير غير منشورة ـ في التاريخ الحديث ـ كلية الآداب جامعة البصرة ـ أكتوبر 1986.

22 ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر (ط 2) 1988 .
23 ـ فوزي عيد البخيت، روسيا ومشروع سكة حديد بغداد، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد الخامس 1980 .
24 ـ كمال مظهر، العراق وإيران بين مازانوف وجراي، آفاق عربية، العدد الثاني، سنة 1982 .
25 ـ كمال مظهر، رضا المازندراي والعرش الإيراني، بغداد، سنة 1980 .
26 ـ كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ـ بغداد 1985 .
27 ـ كارلتون كون، القافلة ـ قصة الشرق الأوسط، ترجمة برهان دجاني. من دون تاريخ، القاهرة.
28 ـ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس، ج1 ـ الطبعة السادسة ـ بيروت 1971 .
29 ـ محمد فتحي الريس، إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1989 .
30 ـ د . محمد السعيد عبدالمؤمن، الفقه السياسي في إيران وأبعاده، هجر للنشر ـ القاهرة 1989 .
31 ـ مصطفى عبدالقادر النجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، 1925/1897، القاهرة 1971 .
32 ـ مصطفى عبدالقادر النجار، إمارة المحمرة ـ دراسة لتاريخها العربي 1813 ـ 1925 ـ بغداد 1981 .
33 ـ موسى صبري، الصحفي الطائر، مؤسسة أخبار اليوم للطباعة والنشر سنة 1981 .
34 ـ مذكرات أشرف بهلوي (وجوه في المرآة)، مؤسسة أخبار اليوم للطباعة والنشر،1982 .
35 ـ محمد شلبي (العميد) «مذكرات ونستون تشرشل»، جـ 1 ـ الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة 1970 .
36 ـ د . محمود منسي، «الحرب العالمية الثانية» مطبعة عبير للطباعة والأعمال التجارية، القاهرة، سنة 1989 .
37 ـ محمد صبيح، شاه إيران، القاهرة 1940 .
38 ـ مذكرات شاه إيران المخلوع ـ ترجمة مركز دراسات الخليج. جامعة البصرة، 1980 .
39 ـ محمد عبدالغني سعودي، إيران: دراسة في جذور الصراع، دار القبسي، القاهرة من دون سنة طبع.
40 ـ هاشم معروف، عقيدة الشيعة الإمامية، بيروت 1956 .
41 ـ هويدا عزت جعيتم، تاريخ الحكم النيابي لإيران ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ عين شمس، سنة 1996 .
42 ـ هـ.أ .ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ـ دار المعارف ط 7 1976 .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 - Abrahamian Ervand (Iran Turbaned Revoluations) princeton University Press, 1982.

2 - Akhavi Sharough (Religion and Politics in Iran), Albany State University Press New York, 1980.

3 - Albert David, ed (Tell the American People) Prespective for a new Society, 1980.

4 - Arani Sharif (Iran from the Shah‘s Dictatorship to Khomeniss Demagogic Theocracy), Dissent 27 (Winter 1980).

5 - Aooleau Evic (Rural Participation in the Revolution) MIRIP - Reports - No 87.

6 - Alombton - Persian Society Under the Qajar - Jornal of the Royal Cental Asian Society - 1961.

7 - Arjomand Said (Religion Political Action and Legitimate Domination) Archieves European de Sociologie - 20 (1979).

8 - Azad Shahrazad, (Workers and Peasants - Councils in Iran), Monthly Review (Winter 1981).

9 - Browne Press and Proetry of modern Persia - Cambridge - 1914.

10 - Bill James (Iranian and the Crisis of (78) Foreign Affairs, 57 (Winter 1978 - 1989).

11 - Bernard Cherly and Khalilzad Zalmay, Secularization Industerialization and Khomeni‘s Islamic Repulbic Science quarterly, 94 (Summer 1977 - 1979).

12 - Binton Crane (The Anatomy of Revolution) New York Vintage Books 1983.

13 - Chubin Shahram (Leftist Forces in Iran, Problems of Communism), 24 July 1980.

14 - Chelkowski Peter, (Iran: Mourning Becomes Revolution): Asio 3 (May - June 1980.

15 - D.N. Wilber - Riza Shah. Pahlavi - Ressurrection and Reconstrution of IRAN - New York 1961.

16- Floor Willem, (The Revolutionary Charater of The Iranian Ulama-Wishful Thinking of Relaity) International Journal of Middle East Studies (12 December 1980).

17 - Fatemi Khosrow, (The Iranian Revolution: Its Impact on Economic Relations with the United States) International Journal of Middle East Studies, 12 (November 1980).

18 - Fisher Michael, (Iran from Religious Dispute to Revolution) Cambridge, Mass Harvard University Press, 1983.

19 - Falk Richard (Khomenini‘s Promise) Foreign Policy, 34 (Spring 1979).

20 - Fischer Michael (IRAN from Religious Dispute to Revolution) Cambridge Mass Harvard Universtiy Press - 1963.

21 - George Lemozoski - Oil and the State in the Middle East - New York 1960.

22 - Gorden Eater Field - Pre Fessional Diplomat Sir Percy Loraine of kirk harlbelt - 1880 - 1961 London - 1973.

23 - Graham Robert (Iran the Illusion of Power), London Croomhelm, 1977.

24 - Hamid Algar - Khomeni Ayatollah - Islam and Kevolution - Berkeley 1983.

25 - Haliday Fred, (The First Year of the Islamic Republic) MERIP Report, No, 88(June 1981).

26 - Hoogland Marry (Religion Ritual and Political Struggle in an Iranian Village) MERIP Report, No, 102, January 1982).

27 - Hoogland Eric, Rural Participation in the Revolution - MERIP Report, No, 87 (May 1982).

28 - (Iranian Revolution, Year Zero) Dissent, 27 (Spring 1989).

29 - J - Malcom (History of Persia) London - 1963.

30 - Keddi Nikki, (Iran‘s Roots of Revolution) New Haven University Press, 1983.

31 - Khomeni Ayatollah, (Islam and Revolution) Translated by Hamid Algar, Berkeley, Mizan Press

1983.

32 - Katouziam Homa, (The Political Economy of Modern Iran) New York University 1984.

33 - Kasrmi Farhad, (Poverty and Revolution in Iran New York University Press 1981.

34 - Muslim Students Following the Imam's Line Esnadi Khominei) Tehran: Islami Publications, 1981.

35 - Napoul - V.s - (An Islamic Journey among the Believers Atlantie Monthly - July 1980.

36 - Nia Paul, V.S. (An Islamic Journey among the Believers), Atlantic Monthly, July 1981.

37 - Omed Ehsan, Mansour Farhang, Political Upheaval in Iran), Inquiry, 13 November 1978.

38 - Power and Religion in Revolutionary Iran) Middle East Journal 38 (Winter 1980).

39 - Percy Sykes - (Ahistory of Persia) Vol - 11 - London 1969 DonaldWilber - Contemporary IRAN - London 1963.

40 - Rouleau Eric (Khomeini's Iran). Foreign Affairs, 59 Middle East Journal, 34 (Spring 1982).

40 - Ramazani Rouhallha, (Constitution of the Islamic Republic in Iran), Middle East Journal (Spring 1980).

42 - Robin Barry - Paved with Good Interntion (The American Experience and Iran), New York Oxford University Press 1980.

43 - Richand Nifrge - The Near East and the Great Powers - New York - 1969.

44 - Richard Tapper - (The Confilict of Tribe and State in IRAN and Afghanistan - London 1983.

45 - Saiyid Athar Abbas Rizvi (IRAN: Royalty, Roligion and Revolutional, Comberra (Astralia) 1980.

46 - Sulivan William, (Date - line Iran, The Rood not Taken), Foreign Policy, 40 (Fall 1980).

47 - Siddiqui Kalim, (The Islamic Revolution in Iran) London - the Open Press in Association with the Muslim Institute, 1980.

48 - Sandra Mackey - The Iranians - Persia - Islam and the Soul of An ation - Datton A division of Benguin New York U.S.A. 1990.

49 - The Politics of Extremism in Iran) Current History - January 1982.

50 - Zonis Marvin, (The Political Elite of Iran Prinsceton, Prinston University Press, 1989.

الدوريات

- إطلاعات الإيرانية، 24 مايو 1979.
- إطلاعات، 4 أكتوبر 1979.
- إطلاعات، 7 فبراير 1980.
- مجلة أكتوبر القاهرية، يناير 1979 العدد رقم 117.
- العالم الغربي، سنة 1929.
- وكالة الأنباء الإيرانية (باريس) 1979.
- العربي (جريدة)، بغداد.
- جريدة بغداد، 1926.
- الأهالي، بغداد سنة 1952.

ـ صحيفة الاستقلال العراقية.
ـ جريدة الزمان العراقية، سنة 1930 .
ـ جريدة الإخاء الوطني، بغداد سنة 1931 .

-Iran Times, September, 9,1981
- Iran Times, November, 7,1979.
-Iran Times, January, 25,1982.
-Iran Times, February, 5, 1982.
-Iran Times, December, 4,1982
- New York Times, November, 7, 1979.
- Iran Times, January 1983.

المؤلف في سطور:

د. آمل كامل السبكي

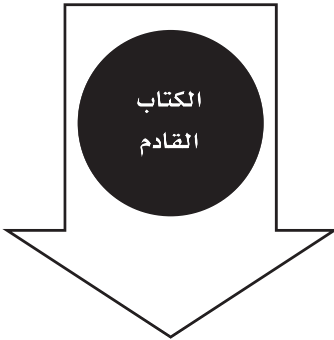
* من مواليد جمهورية مصر العربية

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ بكلية آداب بنها.

* دكتوراه في التاريخ من جامعة القاهرة (1969).

* من مؤلفاتها:

- التيارات السياسية في مصر (1919 - 1952).
- العلاقات الأمريكية العراقية (1939 - 1942).
- تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر.
- الاستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي.
- سعد زغلول والكفاح السري (1918 - 1925).
- أثر معاهدة 1936 على تطوير الجيش المصري.
- الملاحة البريطانية في البحر الأحمر.
- الوجود السوفيتي في أفغانستان
- موقف الولايات المتحدة من حركة رشيد الكيلاني.



من الحضارات القديمة

حتى عصر الكومبيوتر

تأليف: جون ماكليش

ترجمة: د. خضر الأحمد

د. موفق دعبول

مراجعة: د. عطية عاشور

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب، من خلال الربط بين منعطفين بارزين في تاريخ إيران المعاصر وهما الثورة الدستورية في بدايات القرن والثورة الدينية في بداية الربع الأخير منه، للتحولات الاجتماعية الكبرى التي شهدتها دولة إيران الحديثة، مسلطا الضوء على الثورة الدستورية (1906) وما تمخضت عنه من ممارسة فعلية للمعارضة السياسية ضد القهر السياسي للأسرة القاجارية، ومحاولات بناء دولة مدنية حديثة خلال فترة حكم الأسرة البهلوية، والصراع الدولي حول إيران إبان الحرب العالمية الثانية، والصراع السياسي الداخلي بين محمد رضا بهلوي وقوى المعارضة منذ ثورة مصدق حتى قيام الثورة الدينية.

وقد احتلت الثورة الدينية (1979) موقعا بارزا في هذه الدراسة باعتبارها الحدث السياسي الأهم في العالم الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ولعل أهمية هذا الكتاب تنبع من أنه يسد فراغا في المكتبة العربية فيما يتعلق بطبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها إيران الحديثة حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وهو ما يعزز الفهم العربي للشخصية الإيرانية ولثقافة توجهات وقضايا شعب إسلامي تربطه بالشعب العربي وشائج وصلات عميقة الجذور، متصلة الحلقات.